المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٦١٨
٠٠١٤٦٥

# الهداية في شرح الكفاية

## لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري ت سنة ٨٢٨ هـ

( دراسة وتحقيق )

من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب

**رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف**

إعداد الطالب

**عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي البيشي**

إشراف الدكتور

**فتحي أحمد مصطفى علي الدين**

١٤٢٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

## ملخص الرسالة


الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد :

فإليك هذا التحقيق لجزء من كتاب : الهداية في شرح الكفاية ، وهي : " كفاية الغلام في إعراب الكلام " لمؤلفها : زين الدين شعبان بن محمد الآثاري - رحمه الله - ، وقد اخترت هذا الجزء من أوّل الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب ، وهذا الكتاب يعتبر شرحاً متميزاً بين كتب النحو ؛ جمع فيه بين العمق والسهولة .

وقد قسمت هذا البحث إلى قسمين رئيسين :

**القسم الأوّل** : الدراسة ، وقد تناولت فيها بعد المقدّمة شيئاً من سيرة المؤلف - رحمه الله - مختصراً ، ثم تعريف موجز بالكتاب ، ثم منهج المؤلف في الشرح الذي بين يدي ، ثم مصادره مرتبة حسب النقل عنهم كثيرة وقلة ، ثم شواهده الشعرية والنثرية ، ثم خصصت مبحثاً لشخصية المؤلف النحوية المتميزة من خلال هذا الجزء ، ثم ذكرت بعض المؤاخذات التي وجدتها على المؤلف ، ثم ختمت الدراسة بذكر عملي في التحقيق .

**القسم الثاني** : النص المحقق وقد وصفت قبل بدايته النسختين اللتين اعتمدتهما أصلاً لهذا النص ، إحداهما مصرية ، ترجح لدي أنها بخط المؤلف ؛ ولذلك جعلتها أصلاً ، ثم نسخة أخرى تركية جعلتها فرعاً ، ثم بدأت مستعيناً بالله في التحقيق سائراً فيه على ما قرره أهل هذا الفن ، معتمداً على كتب النحاة .

ثم أتبعت هذا التحقيق بفهارس فنية للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والشواهد بنوعيها ، والأعلام ، واللغة ، والبلدان والقبائل والطوائف والفرق ، والمصادر والمراجع ، ثم فهرساً تفصيلياً لمسائل الكتاب ، ثم الفهرس العام .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين


| الطالب | المشرف | عميد الكلية |
| --- | --- | --- |
| عبد الرحمن بن زايد البيشي | فتحي أحمد مصطفى علي الدين | صالح بن جمال بدوي |

# الإهداء

إلى من كان لهما الأثر الفضل في تعليمي وتربيتي على مكارم
الأخلاق والتشجيع المستمر على الدراسة والمواصلة . والدتي
العزيزة .

وإلى من كان له الفضل بعد الله في توجيهي لحفظ القرآن
الكريم وسلوك الصراط المستقيم . شقيقي الأكبر عبد الله
حفظه الله ورعاه وجعل الجنة مثواه ومثواه أحيا هذا العمل
المتواضع حفظهما الله ورعاهما وجعل الجنة مثوانا ومثواهما .

# مقدمة

الحمد لله مستحق الحمد وأمجده وأثني عليه فهو أهل الثناء والمجد وأسأله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى ، أن يكتب لنا التوفيق والدرجات العلى .

وأصلي وأسلم على خير من نطق بالضاد ، والساعي بالهدى إلى جميع العباد، صلى الله عليه ما همى غيث وجاد وعلى آله وصحبه إلى يوم المعاد .

وبعد : فإن من مقتضيات الانتساب لهذا الدين القويم ، الاعتناء باللغة التي نزل بها كتاب رب العالمين وتكلم بها سيد المرسلين .

وقد تظافرت جهود علماء النحو ، وتتابعت مثابرتهم ، متقدميهم ومتأخريهم ، على التصنيف والنظم والتأليف ، في إقامة اللسان على العربية الصحيحة ، والسليقة القديمة ، وتمييز ما عرض فيها من الخطأ واللحن .

وكان من بين هؤلاء : شيخنا زين الدين شعبان بن محمد الآثاري رحمه الله ، والذي جادت قريحته بشتى المنظومات والتصانيف ، في أنواع مختلفة من العلوم ، ومن ذلك ألفيته القيمة في النحو ، والتي قام بشرحها في كتابه الموسوم بـ: ( الهداية في شرح الكفاية ) .

وقد استخرت الله سبحانه في المشاركة في تحقيقها وخدمتها ودراستها .

وكان من أسباب اختياري لهذا الكتاب : ما تميز به من جمال الأسلوب وتنوع المعارف وسهولة التناول ، وما استدرك فيه على السابقين ، وكانت لدي رغبة ملحة في التعرف على تلك الشخصية المغمورة الفريدة .

فاستعنت بالله تعالى ، مؤملاً الإفادة ، راجياً من الله تعالى العون والهداية ، والفضل والرعاية ، بادئاً بباب الإعراب والبناء ، وخاتماً بنهاية باب المنسوب .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة . والقسم الثاني : التحقيق .

أما قسم الدراسة فقد اشتمل على مقدمة وثمانية مباحث ، وهي :

- **المبحث الأول** : ترجمة موجزة للمؤلف .
- **المبحث الثاني** : تعريف موجز بالكتاب .
- **المبحث الثالث** : منهج المؤلف في الشرح .
- **المبحث الرابع** : مصادر المؤلف في الشرح .
- **المبحث الخامس** : شواهده الشعرية والنثرية .
- **المبحث السادس** : شخصية المؤلف النحوية " من خلال الجزء المحقق " .
- **المبحث السابع** : بعض المؤاخذات على المؤلف .
- **المبحث الثامن** : عملي في التحقيق .

أما القسم الثاني فهو للنص المحقق ، وسبقته بوصف نسختي الكتاب مع بعض النماذج وأتبعته بفهارس فنية مختلفة لما يحتاج إليه البحث من الفهارس .

وأحمد الله أولاً وآخراً ، على ما وفق ويسر وأعان ، وأرجو أن أكون قد وفقت في إظهار نص الكتاب على الصورة التي أرادها مؤلفه ، وقد بذلت في

ذلك جهدي واستنفدت لذلك وسعي ، ومازال في النفس شيء ؛ كما هي طبيعة البشر ؛ « فإنه ما رؤي إنسان يكتب كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جميع البشر »[1] .

وإنني في ختام هذا العمل أتقدم بالشكر الجزيل والاعتراف بالفضل لله تعالى أولاً ، ثم للمشرف على الرسالة شيخي وأستاذي الدكتور : فتحي بن أحمد علي الدين .

وأشكر كل من ساهم معي بجهد في الدلالة على مسألة ، أو إعارة كتاب ، أو غير ذلك من سعي أو دعاء ، كما أشكر هذه الجامعة ممثلة في كلية اللغة العربية في قسم دراساتها العليا على تيسير السبل ، وقبول هذا العمل .

**قال ذلك وكتبه :**

***عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي البيشي***

***مكة المكرمة***

**٣٠ / ١٢ / ١٤٢٠ هـ**

(١) هذه المقولة للعماد الأصفهاني نقلتها عن تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ٣ / ٤١٩ .

# القسم الأول

# الدراسة

# تعريف موجز بالمؤلف[١]

**اسمه ونسبه :**

أبو سعيد زيد الدين شعبان بن محمد بن داود بن علي الآثاري ، القرشي الموصلي أصلاً ، المصري داراً ومدفناً ، الشافعي مذهباً .

وقد نسب نفسه للآثار النبوية ؛ لأنه كان خادمها ، وإلى هذا أشار بقوله :

**لأنني خادم الإسلام لي نسب أرجو به رحمة المخدوم للخدم**[٢]

وقيل : سمي بذلك لإقامته برباط الآثار بمصر[٣] .

**مولده ووفاته :**

اتفقت المصادر على أن ولادته كانت في النصف من شعبان ؛ ولذلك سمي به، واختلف في السنة فقيل سنة ٧٥٩ هـ[٤] وقيل سنة ٧٦٥ هـ[٥] ورجحه أحد الباحثين الذين عنوا بالآثاري وكتبه[٦] .

---

(١) قد آثرت إيجاز الترجمة لأنني قد سبقت بترجمة وافية قام بها الزميل : عبد الله العياف محقق الجزء الأول من هذا الشرح ، وقد جمع فيها فأوعى . ثم تبعه محقق الجزء الرابع الزميل سعيد الغامدي فاستوفى ما فات سابقه .

وحيث إن المصادر في ترجمة شيخنا الآثاري قليلة ، ومدارها على ما كتبه الإمام المحدث ابن حجر في إنباء الغُمر ، إضافة إلى نتف مفيدة مقتبسة من كتب الآثاري نفسه فقد اكتفيت بهذه الإشارات في هذه العبارات . والله أعلم .

للاستزادة في ترجمة المؤلف : انظر شرح ألفية شعبان الجزء الأول ص ٣ - ٣٥ لعبد الله العياف . والجزء الرابع ص ١ - ٤١ .

وانظر : ١ - انباء الغمر ٣ / ٣٥٣ - ٣٥٥ .
٢ - الضوء اللامع للسخاوي ٣ / ٣٠١ - ٣٠٣ .
٣ - صبح الأعشى ٣ / ١٤ .
٤ - الدليل الشافي لتغري بردي ١ / ٣٤٤ .
٥ - السلوك للمقريزي ٤ / ٧٠١ - ٧٠٢ .
٦ - الدر الكمين للهاشمي مخطوط لوحة ١١٢ .
٧ - شذرات الذهب ٧ / ١٨٤ .
٨ - كشف الظنون ٢ / ١٤٩٧ .
٩ - هداية العارفين ٥ / ٤١٦ .
١٠ - معجم المؤلفين ٤ / ٣٠٠ .
١١ - الأعلام ٣ / ١٦٤ .

(٢) البديعيات للآثاري ص ١٤٨ .
(٣) الدر الكمين القسم الثالث عشر .
(٤) الضوء اللامع ٣ / ٣٠٣ .
(٥) الضوء اللامع ٣ / ٣٠١ ، والدر الكمين لوحة ١١٢ .
(٦) هو الأستاذ هلال ناجي وانظر ألفية الآثاري قسم الدراسة ص ٥ .

لكن حكايته عن نفسه قد قطعت الخلاف حيث قال : « والسبب في تسميتي بهذا الاسم أن مولدي كان ليلة النصف من شعبان المكرم عام تسعة وستين وسبعمائة »[١] .

أما وفاته فقد اتفقت المصادر على أنها سنة ٨٢٨ هـ ، واختلف في الشهر فقيل في السابع عشر من شعبان[٢] ، وقيل في السابع عشر من جمادى الآخرة[٣] .

**موطنه ورحلاته :**

لم يستقر الآثاري رحمه الله ببلد استقراره بمصر ، فقد ولد بها ، وقيل بل ولد بالموصل ثم انتقل إلى مصر ، ونشأ بها ، وطلب فيها العلم ، وتقلد فيها بعض المناصب ، ثم عزل وأهين ، ففر هارباً إلى بلاد اليمن سنة ٨٠١ هـ[٤] .

وقد أشار في أثناء شرحه إلى سكناه باليمن فقال عن ( مَعْرَبة ) : « وهي حافة معروفة باليمن في أعلى مساكن تعز رأيتها وسكنت فيها »[٥] .

وعندما دخل اليمن مدح ملكها وأعيانها ، فقربه الملك وأثابه ، ولكنه عاد فهجاهم فأمر الملك بنفيه إلى بلاد الهند .

ثم عاد بعد ذلك إلى اليمن و لم يقم بها كثيراً ، ثم توجه إلى مكة وأقام بها مدّة طويلة ، وقيل إنه توجه للحجاز قبل توجهه إلى اليمن ، قال ابن حجر : « وأظهر بها من القبائح ما لا يحمد ذكره » .

ثم قدم القاهرة سنة ٨٢٠ هـ ، فأكرمه جماعة من الأعيان ، ثم رجع إلى دمشق وتكرر دخوله منها إلى القاهرة مرة بعد أخرى ، إلى أن توفي يوم قدومه مصر سنة ٨٢٨ هـ[٦] .

---

(١) شرح ألفية شعبان ١ / ١٢٣ .

(٢) انباء الغُمر ٨ / ٨٣ .

(٣) الضوء اللامع ٣ / ٣٠٢ .

(٤) إنباء الغمر ٨ / ٨٣ ، والضوء اللامع ٣ / ٣٠١ .

(٥) شرح ألفية شعبان ٢ / ٢١٠ .

(٦) انباء الغمر ٨ / ٨٣ ، والضوء اللامع ٣ / ٣٠٢ .

**شيوخه وتلامذته :**

لم أقف في تحقيقي لهذا الجزء على مشايخ للآثاري رحمه الله ، اللهم إلا أبو عبد الله الغماري . وذكرت مصادر ترجمته أربعة آخرين هم :

شمس الدين الزفتاوي ، والطنبذي ، وجمال الدين ابن ظهيرة ، والزين المراغي .

وذكر الأستاذ هلال ناجي - وكانت له عناية بالآثاري وكتبه - أنه وقف على مخطوط ذكر فيه الآثاريُّ شيوخَه وعدّ منهم عشرة : « سراج الدين البلقيني ، وابن الملقن ، والغماري ، وابن القطان ، والأبشيطي والأبناسي ، وابن جماعة ، والطنبذي ، والدِّجْوي ، ومجد الدين الحنفي » .

وذكر محقق الجزء الأول من هذا الشرح وقوفه على بعض شيوخه خلال عمله في الجزء الذي كان معنياً به ممن لم تذكرهم المصادر وهم : الحافظ زين الدين العراقي ، والدميري ، وابن الشهيد .

أما تلاميذه ، فلم تذكر المصادر من ذلك شيئاً إلا ما نقل عن الآثاري نفسه من إجازته في النحو لتلميذ اسمه : يحيى أبو السعود محي الدين .

**آثاره :**

خلف الآثاري آثاراً كثيرة في النحو واللغة والأدب وغير ذلك ، وسأكتفي بسرد ما تحصل لدي من أسمائها مرتبة حسب حروف المعجم[1] :

١ - آثار العشرة في تخميس قصيدة البردة .

٢ - بديعيات الآثاري .

٣ - تاريخ النحاة المعروفة من أهل البصرة والكوفة .

٤ - تيسير التعريف في علم التصريف .

٥ - حل العقدة في شرح قصيدة البردة .

---

(١) للاستزادة انظر شرح ألفية شعبان ١ / ٢٨ - ٣٥ .

٦ - الحلاوة السكرية .

٧ - الردّ على من تجاوز الحدّ .

٨ - السراج المنير في مدح البشير النذير .

٩ - شفاء السقام في نوادر الصلاة والسلام .

١٠ - صدقة المالك في تصحيح ألفية ابن مالك .

١١ - عنان العربية .

١٢ - العناية الربانية في الطريقة الشعبانية .

١٣ - القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكرية .

١٤ - كفاية الغلام في إعراب الكلام .

١٥ - لسان العرب في علوم الأدب .

١٦ - المسائل الأدبية في فضائل العربية .

١٧ - مسك الختام في أشعار الصلاة والسلام .

١٨ - مفتاح باب الفرج .

١٩ - مقرب البعيد ومدرّب المريد .

٢٠ - منائح القرائح في مختار المراثي والمدائح .

٢١ - منظومة في النحو لامية .

٢٢ - المنهج المشهور في تلقيب الأيام والشهور .

٢٣ - المنهل العذب .

٢٤ - نزهة الكرام في مدح طيبة والبيت الحرام .

٢٥ - نزهة المنفرجة .

٢٦ - نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي .

٢٧ - النهاية في إعراب الكفاية .

٢٨ - نيل المراد في تخميس بانت سعاد .

٢٩ - الهداية في شرح الكفاية .

٣٠ - الهلال في السحر الحلال .

٣١ - الوجه الجميل في علم الخليل .

٣٢ - وسيلة الملهوف عند أهل المعروف .

## أولاً : تعريف موجز بالكتاب :

### ١ – اسم الكتاب وتوثيق نسبته وزمن تأليفه :

يظهر اسم الكتاب على غلاف المخطوط بجزأيه الأول والثاني : " الهداية في شرح الكفاية " .

والكتاب صحيح النسبة قطعاً إلى مؤلفه كما نطقت بذلك مصادر ترجمته[١] .

ومما يؤكد ذلك ذكره لكتابه هذا ، وإحالته عليه في كتابه المسمى بـ" القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية "[٢] ، وذكره لنفسه في كتابه الهداية غير مرة[٣] .

أما الهداية : فهي اسم للشرح ، والكفاية : اسم لمتن الألفية التي نظمها في النحو واسمها كاملاً " كفاية الغلام في إعراب الكلام " .

وهذه الألفية هي نظم للمقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، فإنه قال واصفاً لتلك المقدمة : « وكانت متروكة فسلكتها ، ومنثورة فنظمتها ، وزدت عليها زوائد لينتفع بها طالب الإعراب »[٤] .

وقد قسم الآثاري ألفيته إلى خمسة عشر فصلاً ، منها أربعة فصول تعتبر مقدّمة والفصل الأخير خاتمة ، وهي على النحو التالي :

| | |
|---|---|
| ١ – خطبة الناظم . | ٢ – فاتحة الأصول . |
| ٣ – مقدمات الإعراب . | ٤ – أصول الإعراب . |
| ٥ – فصل الاسم . | ٦ – فصل الفعل . |
| ٧ – فصل الحرف . | ٨ – فصل الرفع . |
| ٩ – فصل النصب . | ١٠ – فصل الجر . |

---

(١) انظر مثلاً الدرّ الكمين ١١٣ / ب ، هداية العارفين ٥ / ٤١٧ .

(٢) انظر القلادة الجوهرية : ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١٣٣ .

(٣) انظر ص ١٢٣ من القسم الأوّل في شرح قوله :

وجيزة مريحة التعبان طالبها راضٍ على شعبان

(٤) انظر القسم الأول ص ١١٦ .

١١ - فصل الجزم . ١٢ - فصل العامل .

١٣ - فصل التابع . ١٤ - فصل الحذف .

١٥ - خاتمة الفصول .

وقد وجد من شرحها بين أيدينا السبعة الفصول الأولى إلى فصل الحرف[١] .

وبالنظر إلى أبيات الألفية مجردة عن الشرح نجد اختلافاً بين الأبيات . فقد وجدت أبياتاً في هذا الشرح غير موجودة في نسخة الكفاية المجردة عن الشرح وبعض الأبيات موجودة في الشرح غير موجودة في ذلك المتن المجرد إضافة إلى بعض الاختلافات في الألفاظ والمزج بين بعض الأبيات ونحو ذلك ولكن هذه النسخة أعني نسخة المتن المشروح هي الأخيرة غالباً وهي التي ارتضاها المؤلف كما أشار إلى ذلك أكثر من مرة[٢] .

أما عن زمن تأليف هذا الشرح فإنه قبل الانتهاء من تأليف القلادة الجوهرية قطعاً ؛ لأنه أحال عليه غير مرة ، وقد ألف أرجوزته الحلاوة السكرية سنة ٨٠٦ هـ[٣] وانتهى من شرحها سنة ٨٢٠ هـ[٣] ، وكان هذا بعد انتهائه منها أثناء مجاورته بمكة سنة ٨١٠ هـ[٤] .

فكان التأليف بين سنة ٨١٠ هـ إلى سنة ٨٢٠ هـ والله تعالى أعلم .

**٢ - قيمة الكتاب وأهم مميزاته :**

أ - الكتاب يكشف للباحث عن شخصية نحوية شجاعة ؛ فالمؤلف لم يثنه

---

(١) انظر فهرس الجزء الثاني من المخطوط في الصفحة الأولى .

(٢) طبعت هذه الألفية بتحقيق كل من الأستاذ " هلال ناجي " والدكتور : زهير زاهد . في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ .

(٣) انظر مقدمة القلادة الجوهرية وخاتمتها ص ١ و ص ٤٥٩ .

(٤) قال ذلك في آخر الألفية :

وقد تقضت هذه الكفاية والحمد لله على الهداية

في مكة عام عشرة نجز بعد ثماني مائة هذا الرجز

القول بأن النحو قد نضج واحترق ، وأن السابق لم يدع للاحق شيئاً - عن تمحيص الأقوال ، وتفنيد الآراء ، والرد على كبار النحاة ، معضداً رأيه بالشواهد العربية ، والبراهين العقلية ، وأن يخلص إلى آراء وتنبيهات جديرة بالوقوف عندها .

وهذا يجعل للكتاب قيمة فكرية كبيرة ، وتراثاً علمياً مفيداً في تفتيق العقول ، وتحريرها من الجمود .

ب - ومما يميز هذا الشرح كثرة نقولاته عن العلماء السابقين ، وقد أتاح له زمنه المتأخر أن يجمع تراثاً ضخماً ويضعه بين أيدينا ، مما يؤكد اطلاعه الواسع على ما كتب قبله في هذا العلم .

وتظهر قيمة هذه النقولات في نقله عن كتب مفقودة لم تصل إلينا كما سيتضح عند الحديث عن مصادره[١] .

جـ - ومما يميز هذا الكتاب ذلك الأسلوب المميز في العرض والتحليل ، وهذا يفيد منه المتصدرون للتعليم وسوف نقف عنده بعض الوقفات في هذه الدراسة[٢] .

د - من مميزات الكتاب أنه ينقل القارئ من علم إلى آخر ، وهذا الأمر - على أن بعض المُحْدَثين يرونه خللاً في التأليف - قد سار عليه الأقدمون ولا يرون به بأساً إذا دعت إليه الحاجة ، وأن يكون بقدر الحاجة .

فأنت ترى في الكتاب فوائد لغوية[٣] وأخرى بلاغية[٤] ، وتجد فيه علوم القرآن والقراءات[٥] وغير ذلك ؛ مما يجعل الكتاب موسوعة علمية كبيرة .

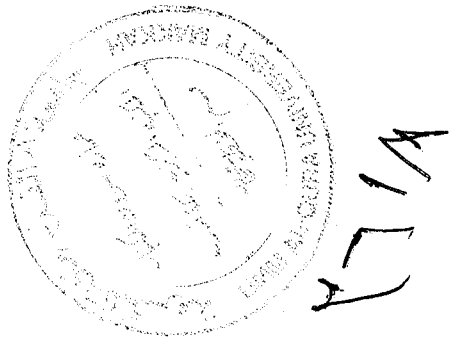

(١) انظر ص ٢٤ .

(٢) في مبحث الأسلوب التعليمي لدى الآثاري .

(٣) انظر مثلاً ص ٦٧ ، ٧٥ .

(٤) انظر مثلاً ص ٣٠٣ .

(٥) انظر مثلاً ص ٢٥٩ .

## ثانياً : منهج المؤلف في الشرح « من خلال الجزء المحقق »

### ١ - طريقته في النقل عن المتقدمين :

نقل الآثاري في شرحه هذا نقولات عديدة في مجالات النحو واللغة ، وقد اتخذ الآثاري في نقله عن المتقدمين طرقاً وأساليب مختلفة ينسبها - في الأعم الأغلب - إلى قائليها ، ولا يدخلها في قوله ، بل يشير إلى انتهاء النص المنقول بقوله : « انتهى كلامه » أو « انتهى هذا » أو « انتهى ذلك » ، ولم يغفل هذه العبارة إلا في النصوص التي نقلها دون إشارة وهي قليلة جداً .

وبعد تأملي منهج الآثاري في النقل وجدته منحصراً في خمسة أساليب وهي كالتالي :

**أولها** : الإشارة في النقل إلى اسم صاحب النص وكتابه الذي نقل عنه ، وهذا يعتبر من أدق وأرقى أساليب النقل خاصة لدى المتقدمين بل يشير أحياناً إلى موضعه من الكتاب المنقول ، وقد أحصيتها فألفيتها : **خمسة وستين موضعاً** ، أضع بين يديك منها ثلاثة أمثلة[١] :

١ - قال الأمين المحلي في حواشيه على الدرّة : « هذا الكلام مردود من خمسة أوجه ... » الخ[٢] ( يعني به تعريف ابن معطٍ للكلام ) .

٢ - قال أبو حيان في الارتشاف : « هو الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه »[٣] ( أي المعرفة ) .

٣ - قال شيخنا جمال الدين ابن مالك في كتابه المثلث : « الخمرة هي الخمر »[٤] .

---

(١) أشير إلى البقية بأرقام الصفحات وهي كالتالي : ١٦ ، ٢٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٧، ١٢٢، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ .

(٢) انظر ص ( ١٧ ) .

(٣) انظر ص ( ٦٢ ) .

(٤) انظر ص ( ٧٣ ) .

**ثانيها** : الاكتفاء في النقل باسم صاحب النص دون الإشارة إلى أي من كتبه ، وهذا هو الأكثر وروداً لدى الآثاري فيقول مثلاً : قال الزمخشري ، أو قال أبو حيان ، وهكذا ، وقد أحصيت هذه النقولات بهذه الطريقة فوجدتها **مائتين وستة وستين نقلاً**[١] ، أي إنها تقارب عدد صفحات هذا القسم .

**ثالثها** : الإشارة إلى اسم الكتاب فقط دون ذكر اسم صاحب الكتاب فيقول : قال صاحب كتاب كذا ، ونحو ذلك ، وهذا قليل ، قد أحصيته فألفيته : **خمسة وعشرين نقلاً**[٢] وأكثرها عن ابن فلاح صاحب الكافي .

**رابعها** : ينقل الآثاري - كثيراً - نقلاً عاماً ، منسوباً إلى جماعة بألفاظ مبهمة كأن يقول : قالت النحاة ، أو قال المحققون ، أو قال بعضهم ونحو ذلك ، وهذا وروده كثير في هذا الكتاب ، وكثير من هذه النقول لا أجد من أشار إليها من النحاة من قريب أو من بعيد ، وقد أحصيت ما ورد بهذا الأسلوب عنده في هذا الجزء فألفيته : **ثمانية وتسعين موضعاً** وهذه ثلاثة أمثلة على هذه الطريقة .

١ - قال عن تعريف العِلْم : « قال المحققون من أهل العلم : هذا أجود ما قيل في حدّه ... »[٣] .

٢ - قال عن المصروف : « قالت النحاة : وسمي بذلك لانقياده إلى ما يصرفه ... »[٤] .

---

(١) سأشير إلى عشرين موضعاً فقط بأرقام الصفحات خوف الإطالة . انظر ص : ١١٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠ .

(٢) انظر ص : ١٢ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٦٢ ، ٩٩ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ٢٠٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٣) انظر ص ٢٢٣ .

(٤) انظر ص ٥٥ وانظر على سبيل المثال : ص ١ ، ٢ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ١٠٤ ، ١١٠ ، ٢٠٠ ، ٢٩٧ ... الخ .

**خامسها** : النقل دون إشارة وهذا قليل جدّاً بل نادر ولكن يصعب أن يحصر لأن العلماء كانوا يأخذ بعضهم من بعض دون إشارة ولذلك لم أستطع حصر هذا النوع من النقل ولكني عثرت على بعض من ذلك وإليك هذه الأمثلة :

١ - قال في تعريف العامل : « والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب »[١] وهذا تعريف ابن الحاجب بنصه وقد أشرت إلى ذلك في موضعه .

٢ - قال في الإجابة على سؤال مفترض عن علة تقسيم الاسم إلى ظاهر وإلى مضمر وإلى مبهم : « لأن أغراض العالم مختلفة فيها فالغرض بالأسماء الظاهرة : البيان عن ذات المسمى ...[٢] الخ النص ، وهذا بنصه في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ .

٣ - ذكر المؤلف الخلاف في الاستثناء هل يخرج الوصف من الوصف أم يخرج الاسم من الاسم أم يخرجهما معاً[٣] .

ونقل نقلاً طويلاً من ارتشاف الضرب لأبي حيان في بيان هذا الخلاف دون إشارة .

٤ - ذكر في تحديده المتعلقات العربية نقولاً كثيرة عن النحاة وأهل اللغة[٤] دون إشارة .

ومما يضاف إلى طريقته في النقل عن المتقدمين :

الإشارة إلى أخذ العلماء بعضهم من بعض ، وقد جمعت هذا النوع وأحصيت مواضعه فوجدتها **واحداً وعشرين موضعاً** تقريباً[٥] .

---

(١) انظر ص ٣ .

(٢) انظر ص ١٥ .

(٣) انظر ص ١٥٩ .

(٤) انظر ص ٢١٤ - ٢٢٦ .

(٥) وهي كالتالي انظر ص ٢٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١١٨ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، إضافة إلى الأمثلة الثلاثة التي مثلت بها .

ومنها على سبيل المثال :

١ - قال في موضوع النكرة : « قال شيخنا أبو عبد الله الغماري : « هو ما عم مذكوراً من غير تخصيص » كأنه أخذه من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ... »[١] .

٢ - وذكر في تعريف المفعول به ( منها قول ابن هشام « هو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ( ضربت زيداً ) وهذه هي عبارة ابن الحاجب بعينها وإنما الثاني أخذها من الأوّل »[٢] .

٣ - قال بعد أن ذكر قول الحجاج لما نعي إليه محمد أخوه ومحمد ابنه : « سبحان الله محمد ومحمد في يوم واحد » : « وهذه الحكاية حكاها ابن مالك في شرح التسهيل كأنه أخذها من المقرب لأن الشيخ إنما كان يستمد منه »[٣] .

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة اطلاعه على ما كتب قبله في هذا العلم وإدمان نظره في كتبهم .

وبعد .. فقد أسهبت في بيان هذا الأمر وهو طرق النقل عن المتقدمين لأن هذه هي سمة هذا الكتاب فعدد النقولات كما رأيت تزيد على عدد صفحات هذا القسم .

**٢ - عنايته بالحدود النحوية :**

قد جاوز المصنف الحدّ في اهتمامه بالحد ، وحرصه على أن يكون جامعاً مانعاً مستوفياً للشروط التي نص عليها أصحاب المنطق ؛ مما حدا به إلى تخطئة أعلام النحاة وتفنيد أقوالهم على أنه بعد ذلك يصوغ من أقوالهم تعريفاً يراه جامعاً مانعاً مستوفياً للشروط ثم يشيد به ويفضّله على غيره .

---

(١) انظر ص ٦١ .

(٢) انظر ص ١٢٧ .

(٣) انظر ص ٩٢ .

ولعل تأثره بالمنطق الذي ظهر غير مرة[١] هو الذي أداه إلى هذا ومن ذلك قوله : « لا يمكن الخوض في علم من العلوم إلا بعد تصور ذلك العلم »[٢] .

وإن كان لنا من وقفة فإنها حول اعتراضه على النحاة في تعريفاتهم - ومعلوم أن النحاة الذين نظموا في هذا العلم كابن مالك وابن معطٍ والحريري وغيرهم ، لم يقصدوا بهذا النظم استيعاب القواعد بتفاصيلها ، وإنما عنوا بالاختصار والإشارة والتسهيل على طلبة العلم الراغبين في جمع أطراف النحو حفظاً .

ثم إن النظم يقيد صاحبه عن الشمولية والدّقة في التعريف وهذا معلوم ، فكان ينبغي أن يغتفر لهم تقصيرهم إن قصروا في هذا الجانب .

ثم إن شيخنا الآثاري كثيراً ما يجانبه الصواب في اعتراضه على النحاة كما ستراه في مبحث خاص في هذه الدراسة إن شاء الله[٣] .

**٣ - الحصر والإحصاء :**

من منهجه المتميز الحصر الذي يصدّر به كثيراً من الأبواب فيقول : ومسائل هذا الباب تنحصر في كذا وكذا مسألة ثم يبدأ في الشرح[٤] .

وقبل أن يبدأ في سرد أقوال النحاة وتعريفاتهم يذكر عددها ثم يسردها بعد ذلك وهذا في كل باب تقريباً فيقول : وأقوال النحاة في تعريفه دائرة على كذا وكذا[٥] .

---

(١) قد ذكر المؤلف تنبيهاً طويلاً في ثلاث صفحات في الحدّ وما يتعلق به من شروط ، وذكر من خالف من النحاة والرد عليهم . انظر ص ١٦ - ١٨ .

ومما يؤيد تأثره بالمنطق ترداده لكثير من قواعدهم من مثل قوله : والمحصور بالعدّ لا يحتاج إلى حدّ ص ٢٧ ومن ذلك ذكره للعلاقات بين الموضوعات المتقابلات من أبواب النحو :

قال عن المعرب والمبني : « أخوان ضدان يتعاكسان في الغالب ولا يقال طرفا نقيض ... » الخ . ص ٣٧ . وكرر هذه العبارة عن المقصور والممدود ص ٤٦ ، والمقصور والمنقوص ص ٥٤ ، والنكرة والمعرفة ص ٦٣ ، والمصروف والممنوع ص ٥٦ ، وغير ذلك .

(٢) انظر ص ١٤ .

(٣) مبحث بعنوان النقد عند الآثاري ص ٣١ .

(٤) انظر ص ٢٧٤ .

(٥) انظر ص : ٦١ ، ٦٤ ، ٨٦ ، ١٤١ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٥ .

ويحصر أشياء مختلف في عددها كأعضاء البدن التي تذكر ولا يجوز تأنيثها والعكس وقد نبهت على ذلك في موطنه[١] .

فمن نماذج حصره .

- أنواع الإعراب والبناء وهي ثمانية[٢] .

- موارد الإعراب والبناء وهي ثمانية[٣] .

- ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور وهو خمسة مواضع[٤] .

- قال : « فاعلم أن جميع حدود الأسماء خمسون حدّاً وهي في هذا الباب ، أما حدود غيرها من كلم العربية فهي أيضاً خمسون حدّاً ، وأما أقوال النحاة في تحديد هذه الخمسين فإنها عديدة وأقلها إذا اتفقوا على شيء من الحدود واحد وأكثرها إذا اختلفوا في شيء عشرة ... فمنها للظاهر خمسة ومنها للمضمر ثلاثة ... » الخ[٥] .

وهذا الاهتمام المتميز بالحصر والإحصاء أداه إلى المبالغة في حصر مباحث اللغة أو النحو التي لا حصر لها حصراً صورياً لا حقيقة له في الواقع ، ومن ذلك حصر الممدود السماعي في عشرة أنواع ، وكذلك المقصور[٦] ، انظر مثلاً إلى قوله من أنواع الممدود : « السابع ما إذا قُصر تغيّر معناه نحو هواء ، وحياء ، وسناء ... أو لم يتغير معناه نحو الرياء والهجاء والشراء » . فهل هذا النوع منضبط ؟ وأيضاً فإن بعضه داخل فيما بعده وهو النوع الثامن : وهو « ما كان من أسماء المعاني كالبأساء والبغضاء » . فإن الحياء اسم لمعنى من المعاني وهو الأدب والصفاء كذلك معنى من المعاني ومثله الرياء .

---

(١) انظر ص : ٦٧ ، ٧٦ .

(٢) انظر ص ٦ .

(٣) انظر ص ٧ .

(٤) انظر ص ١١ .

(٥) انظر ص ١٨ - ١٩ .

(٦) انظر ص ٤١ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ .

ولو نظرنا إلى النوع السادس لوجدناه أيضاً غير منضبط ، يقول : « ما كان من المصادر مضموم الفاء نحو ( مُكاء ) أو مفتوحها نحو ( سخاء ) أو مكسورها نحو ( شفاء ) » . فماذا بقي ؟ وأيضاً فهو متداخل مع السابع كذلك فالحصر هنا في عشرة أنواع ليس منضبطاً مع ما وضعه ؛ لتداخلها في بعضها أولاً ، ولعمومها وإطلاقها ثانياً .

ومثل ذلك يقال في تقسيم الأسماء على خمسين قسماً فإن الأقسام فيه متداخلة فالممدود يدخل في المعرب والمعرب يدخل في المصروف وكثير منها يدخل في المكبر وجميعها تدخل إما في المذكر أو المؤنث وهكذا .

**٤ - الربط بين أجزاء الكتاب :**

اهتم شيخنا الآثاري رحمه الله بإحالة القارئ على ما تقدم بيانه أو على ما سيأتي بيانه ، فيذكر ما تدعو إليه الحاجة في بيان مجمل ، ثم يحيل على موضع تفصيل المسألة ، وكانت الإحالات على : « ما سيأتي بيانه » أكثر بطبيعتها لأنه في أوّل الكتاب . وقد أحصى الباحث تلك الإحالات فوجدتها اثنتين وأربعين إحالة[١] .

أما الإحالة على « ما تقدم بيانه » فهي قليلة للسبب السابق ، وبلغ عددها حسب إحصائي خمسة عشر موضعاً[٢] .

وله ألفاظ في تلك الإحالات ، فمنها : الإشارة إلى موطن الإحالة باسم الباب[٣] . وهذا في الغالب ، وأحياناً يحيل إحالة مبهمة بأنه سيبين فيما بعد دون الإشارة إلى الموضع[٤] .

---

(١) انظر على سبيل المثال : ص ٦ ، ١٠ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١١٤ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٥ ، وغير ذلك .

(٢) انظر على سبيل المثال ص : ١٠، ٥٦، ٦٣، ٦٦، ٨٣، ٩٨، ١٧١، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٣٣ وغير ذلك .

(٣) قال : « وأما ذكر أقسام الجملة وأحوال العائد وبيان الأصول والفروع من الأسماء الموصولة فسيأتي الكلام على ذلك كله في باب الموصولات إن شاء الله تعالى » ص ١١٥ .
وقال : « للمصدر أبنية ولأفعاله معان ... وسيأتي لنا بيان ذلك كله عند شرح المفعول المطلق من فصل العامل إن شاء الله تعالى » . انظر ص ٣٢ .
وهذا كثير جداً فانظر على سبيل المثال : ص ١٢٠ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٨٠ وغير ذلك .

(٤) انظر ص ١٨ ، ١٩ ، ١٥ .

وبعض هذه الإحالات غير موجودة فيما بين أيدينا من أجزاء الكتاب[١] . ولذلك لم أستطع الإحالة عليها ، ونبهت على ذلك في موطنه من الحاشية والله تعالى أعلم .

**٥ - الأسلوب التعليمي :**

تميز أسلوب الآثاري رحمه الله بالسهولة والوضوح ، مع العمق والدقة في بعض الأحيان ، فيتنزل بأسلوبه إلى مستوى صغار الطلبة ، ويتخذ أساليب شتى لإيصال المعلومة إلى المتلقي بشكل واضح، ويتجلى جمال الأسلوب وجذبه للطالب في تلك التساؤلات التي يسبق بها بيان المسألة ، ولاشك أن هذا من الأساليب التربوية في التعليم؛ لما فيه من الإثارة، وتهيئة الذهن لتقبل المعلومات، واستيعابها.

أ- فكان الآثاري يطرح التساؤل بقوله: « فإن قال قائل »، أو: « فإن قلتَ » ويذكر ما يتعلق بما هو بصدده ، ثم يتبع ذلك بالإجابة الشافية مبدوءة بقوله ، « قلنا » أو « قلت » أو « فالجواب على ذلك » ، ونحو ذلك ، وهذا كثير[٢] ومنه :

١ - « فإن قال قائل ما الفرق بين الواو المتبعة والتابعة ؟ قلنا ... »[٣] .

٢ - وقوله : « فإن قلت : لِمَ ما قالوا في المقصور هو ما آخره ألف لازمة قبلها فتحة كما قالوا في المنقوص هو ما آخره ياء لازمة قبلها كسرة ؟! ... إلخ »[٤] .

ب- ومن ذلك أيضاً: أسلوب التحضيض والحث على النظر والتأمل في عبارة لطيفة مبدوءة بقوله : " ألا ترى " ، أو " تأمَّل " أو نحو ذلك من العبارات[٥]

---

(١) انظر على سبيل المثال : ص ١٢٠ ، ١٣٢ أحال فيهما على فصل العوامل ، و ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، أحال فيهما على المفعول له من فصل النصب و ١٣٩ أحال فيها على الظرف وهو في فصل النصب أيضاً .

(٢) انظر ص ١٤ ، ٤٩ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، وغير ذلك .

(٣) انظر ص ١٤٣ .

(٤) انظر ص ٤٧ .

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٩٩ ، ١٩٣ .

كقوله في بيان افتقار الإشارة إلى المشار إليه : « ألا ترى أنك إذا قلت جاءني ذلك أو تلك أو أولئك كيف هو مفتقر إلى ما يكمله ... الخ »[١] .

ومنه قوله بعد تعريف المثنى : « ألا ترى إلى قولك : رجلان أصلهما رجل ورجل ... إلخ »[٢] .

ج - ومن ذلك تكرار الكلمة الممثل بها في أمثلة مختلفة كالأحزاب[٣] .

د - استئناسه بذكر المنظومات :

كان الآثاري رحمه الله يستأنس كثيراً بالمنظومات العلمية سواء كانت في النحو أو في اللغة أو في غيرها ، فها هو ذا يستأنس ببعض أبيات الخلاصة ومن ذلك في تعريف المصدر .

هـ - ومن الأساليب المميزة لدى شيخنا الآثاري رحمه الله تلك العناوين التي يختم بها أبوابه ويبدأ بها بياناً لمسألة أو توضيحاً لمبهم وهي قوله : « **فائدة ، تنبيه، تحقيق ، تذييل ، تكميل** » ولعل المقصود منها لفت النظر إلى أهمية ما ورد تحت هذا العنوان إذ لو جاء مجرداً لما كان مستهوياً للقارئ منبهاً له ، وقد أحصيت ما ورد في هذا القسم لدي من هذه العناوين فألفيتها خمسة وثلاثين عنواناً منها ستةٌ وعشرون تنبيهاً[٤] ، وخمسةٌ بعنوان ( تكميل )[٥] وتحقيقان[٦] وفائدة[٧]

---

(١) انظر ص ٣١ .

(٢) انظر ص ٨٥ .

(٣) انظر ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) انظر ص ١٦ تنبيه حول معنى الحدّ وشروطه ، وص ٥٤ في سبب تسمية المقصور ، و ١٠٩ من أسماء الأجناس التي تحفظ ولا يقاس عليها خمسة ، ١٢٢ في معنى العمدة والفضلة وغير ذلك انظر : ٦٦ ، ٧٦ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ .

(٥) انظر ص ٥٠ في قسمي المقصور ، وص ١٠٣ في أقسام الزيادة في الجموع ، وص ١٤٠ في المنصوبات بعد دخل وسكن وذهب ونحوه وص ٢٠٧ في تسمية الأرض التي يكثر بها الشيء .

(٦) ص ٤٨ في اختصاص المدّ والقصر بالأسماء ، وص ٧٣ في مناقشة قاعدة مشهورة عند الجمهور .

(٧) ص ١٦٨ في قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ سرّ لطيف .

وتذييل[١] وتتميم[٢] .

و - ومن ذلك أيضاً أنه كان يختم كثيراً من مناقشاته لمسألة من المسائل بملخص موجز يذكر فيه النتيجة فيقول : « والحاصل مما ذكر » ثم يذكر موجز المسألة[٣].

ز - وعند انتقاله بين فقرة وأخرى يقول : « إذا عرفت ذلك فاعلم »[٤] أو « إذا تقرر ذلك »[٥] ثم ينتقل إلى مسألة أخرى مترتبة على ما سبق .

وهكذا يربط بين المسائل ويجعل القارئ حاضراً معه في ثنايا كتابه ويخاطب ذهنه وعقله وحواسه .

ولهذا الأسلوب المتميز أثره الواضح في فهم النص واستيعابه ، وقد أفدت منه في حياتي التعليمية واسأل الله أن يجزل له المثوبة والأجر .

**٦ - ميله إلى الاستطراد والإسهاب :**

الاستطراد هو الخروج عن الموضوع إلى موضوع آخر تدعو الحاجة إليه[٦] ، أما الإسهاب فهو إطالة الشرح وزيادة الإيضاح دون الخروج عن الموضوع[٧] .

والاستطراد كان من الأساليب الشائعة في تآليف أهل العلم من السلف ، وهذا الأمر وإن كان محموداً لما فيه من الفائدة للقاريء ، وعدم إسآمه وإملاله

---

(١) ص ٣٠١ في الأمثلة التي تغني عن ياء النسب وأنها ليست مقيسة .

(٢) ص ٢٠٨ في أنواع ( مَفْعَل ) .

(٣) انظر ص ٦ ، ٨ ، ١٥٠ ، ٢٠٦ ، ٢٦٤ ، وغير ذلك .

(٤) انظر ص ١٥ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٢٩ ، ١٥١ ، ٢٠١ ، ٢٧١ ، وغير ذلك .

(٥) انظر مثلاً ص ٨٦ .

(٦) « الاستطراد هو سوق الكلام على وجه يلزم فيه كلام آخر وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض ( من استطراد الفارس في جريه في الحرب » الكليات ص ١١٠ .

(٧) « الإسهاب : تطويل لفائدة أو لا لفائدة والاطناب هو أداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة والاطناب كما يكون في اللفظ يكون في المعنى » الكليات ص ١٤١ .

فهي فوائد تعرض في ذهن المؤلف فأحَبَّ أن يتحف بها قارئه - ينبغي أن تكون عند الحاجة ، وبقدر الحاجة ، فما أجمل الاستطراد بإشارة قصيرة أو تنبيه لطيف يحل إشكالاً أو يدفع لبساً وكان الآثاري رحمه الله لا يخرج عن الموضوع إلا عند الحاجة ولكنه لا يكتفي بقدر الحاجة ، بل يطيل النَّفَس حتى يظن القاريء أن ذلك الموضوع هو المقصود ، وقد ظهر هذا الاستطراد في مواضع كثيرة فيخرج إلى علم المنطق حيناً[١] ، وإلى اللغة[٢] أحياناً أخرى وإلى البلاغة[٣] والقراءات[٤] كذلك .

أما الإسهاب ويسمى أيضاً الإطناب ، فهو أوضح وهذا الإسهاب في البيان ليس من المؤاخذات بل هو في الأعم الأغلب مما تدعو إليه الحاجة ويخرج القاريء منه بفوائد قيمة لا توجد في كتاب آخر[٥] ، ولا ينتقد إلا فيما خرج منها عن قدر الحاجة وهو قليل . وقد تجلى في صور كثيرة فمنها :

١ - إعراب الواضحات إعراباً تفصيلياً لا حاجة إليه[٦] .

٢ - بيان ما لا يحتاج إلى بيان والتنبيه على بعض الأمور المعلومة بداهة[٧] .

٣ - ومن ذلك كثرة الأمثلة من غير حاجة إلى ذلك ومعلوم أن الأمثلة يقتصر فيها على ما يوضح المراد ويبين القاعدة ولا تكرر الأمثلة إلا إذا كان فيها زيادة فائدة[٨] .

---

(١) انظر ص ( ١٦ - ١٨ ) .

(٢) انظر ص ٦٧ ، ٧٦ ، ٢٠٣ - ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٣) انظر ص ٣٠٣ وما بعدها .

(٤) انظر ص ٢٥٩ .

(٥) انظر على سبيل المثال ص ( ٢٠٣ - ٢٠٥ ) ، ( ٢١٤ ، ٢٢٥ ) .

(٦) انظر مثلاً ص ٤٨ ، ١٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣ .

(٧) انظر ص ١٠ وكذلك كرر التنبيه على عدم إضافة التعجب إلى الباري سبحانه ثلاث مرات ص ١٨١ بعنوان قال المحققون من أهل العلم و ص ١٨٢ بعنوان تنبيه ، ونبه كذلك ص ١٨٤ وكان يكفيه مرة واحدة ، ومع ذلك فإن ما ذهب إليه خطأ وقد نبهت عليه في أوهامه والله تعالى أعلم .

(٨) انظر ص ٤١ ، ٤٣ ، ٥٠ .

قال ابن مالك :

« **المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن مِنْ أمِنْ**

وأحد مدلولي الفعل الحدث والثاني فاعله »[١] .

وكذلك بقول ابن معطٍ في الدرّة الألفية ومن ذلك قوله في حدّ المبني :

« **وحدّه لزوم آخر الكلم حركة ما أو سكوناً التزم** »[٢]

والحريري في الملحة قال في أصلية المصدر :

« **والمصدر الأصل وأي أصل ومنه يا صاح اشتقاق الفعل** »[٣]

ولم يغفل المؤلف نفسه فقد استشهد غير مرة ببعض نظمه ومن ذلك قوله في الممدود القياسي : « أما القياسي من الممدود فهو على عشرة أنواع وقد نظمتها في أربعة أبيات فقلت :

**يقاس من الممدود ما كان مصدراً لـ" فاعلتُ " أو كل مزيد كـ" إعطاء "**

... الخ الأبيات »[٤] .

وأحياناً يحيل على بعض منظوماته دون ذكر شيء منها[٥] .

ويحيل كذلك إلى منظومات أخرى في العلوم المختلفة[٦] .

---

(١) ص ١٣٠ وانظر كذلك ص ١٢٥ ، ١٨٧ .

(٢) انظر ص ٣٧ .

(٣) انظر ص ١٣١ وكذلك ص ١٣٩ في ظرف الزمان والمكان .

(٤) انظر ص ٤١ وكذلك نظم المقصور القياسي في ثلاثة أبيات ص ٥٠ وكذلك ما تضمن معنى الفعل من الأسماء في ثلاثة أبيات ص ٥٠ وكذلك ما تضمن معنى الفعل من الأسماء في ثلاثة أبيات أيضاً ص ٢١٤ .

(٥) أحال على ألفيته في علم الخط ص ٢٠٥ ، وأحال مرة أخرى على ألفيته المسمّاة الوجه الجميل في علم الخليل ص ٢٥٤ .

(٦) انظر ص ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ .

## ثالثاً : مصادر المؤلف في الشرح :

ذكرت من مميزات هذا الشرح كثرة النقولات عمن سبقه من النحاة ، ولقد تنوعت هذه المصادر وتعددت ولكنها في مجملها ترجع إلى ما سأذكره بين يديك فإليكها مرتبة حسب كثرة النقل عنها .

١ - كتب ابن مالك الأربعة ، وشروحها الثلاثة وهي : التسهيل وشرحه والكافية الشافية وشرحها ، والعمدة وشرحه ، والخلاصة ، وقد بلغت حسب إحصائي : تسعة وخمسين نقلاً تقريباً ، فلا تكاد تخلو صفحة من نقل عن شيء من هذه الكتب السابقة[١] بل إنه في كثير من الأحيان يقارن بين أقوال ابن مالك في كتبه المختلفة .

٢ - ويليه في كثرة النقل ابن فلاح فإنه تكرر نقله عنه في أكثر من أربعة وثلاثين موضعاً[٢] نقل فيها عن كتابه الكافي كثيراً ، وكنا نودّ أن هذا الكتاب بين أيدينا ليتضح لنا من خلاله بعض الغوامض ولعل بعض ما انفرد به المؤلف مستقىً من ذلك الكتاب الذي ظهر اهتمامه به في هذا القسم . ونقل عن كتاب المغني قليلاً .

٣ - يليه ابن الحاجب فقد نقل عنه من مقدمته الكافية وشرحها ، ومعظم هذه النقولات في الحدود النحوية ومجموع نقله عنه ما يقارب اثنين وثلاثين نقلاً[٣] .

٤ - وممن أكثر النقل عنهم أبو حيان الأندلسي وخاصة من كتابه : ارتشاف الضرب من لسان العرب وكذلك التذييل والتكميل ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فيما يقارب ثمانية وعشرين موضعاً[٤] .

---

(١) انظر على سبيل ص ٢٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٨٠ وغير ذلك .

(٢) نقل عنه بلفظ ( صاحب الكافي ) في ص ٦٢ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ وغير ذلك . وبلفظ " قال ابن فلاح " في ص ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٦١ وغير ذلك .

(٣) انظر على سبيل المثال ص ٢٨ ، ٨٩ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ٢١٤ ، ٢٤٤ وغير ذلك .

(٤) انظر مثلاً ص ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٧٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ وغير ذلك .

٥ - ويقارب السابق : الزمخشري فقد نقل عنه وأكثر من كتابه المفصل فيما يقارب سبعة وعشرين موضعاً[١] .

٦ - ومن مصادره كذلك : ابن معطٍ في الفصول والدرّة الألفية فقد نقل عنه في خمسة وعشرين موضعاً[٢] .

٧ - وممن نقل عنهم بكثرة ابن هشام وخاصة من كتابه شرح الشذور ، ومن أوضح المسالك ومغني اللبيب بقلة ، فقد بلغ عدد نقولاته عنه أربعة وعشرين نقلاً[٣] .

أما عن سيبويه فلم يكثر من النقل عنه بل يشير إلى اختياراته وآرائه وكان ذلك في ثمانية عشر موضعاً من كتابه[٤] .

٩ - ومنها : ابن عصفور في كتابه المقرب وشرح جمل الزجاجي نقل عنه سبع عشرة مرة[٥] .

١٠ - وكذلك عن الحريري في الملحة[٦] ، فقد نقل عنه في اللغة أكثر من نقله عنه في النحو .

وممن نقل عنه أيضاً طاهر بن أحمد بن بابشاذ[٧] وابن الخباز[٨] وأبو البقاء العكبري[٩] ، وأبو سعيد السيرافي[١٠] ، وأبو علي الفارسي[١١] ، وابن

---

(١) انظر على سبيل المثال : ص ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٩٨ ، ٢١٢ وغير ذلك .

(٢) انظر مثلاً : ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٨٣ ، ٢٢٧ وغير ذلك .

(٣) انظر مثلاً ص ١١٧ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ وغير ذلك .

(٤) انظر : ٤٦ ، ٦١ ، ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٩٣ .

(٥) انظر مثلاً : ١٧٣ ، ١٨٢ ، ١٩٨ ، ٢٢٨ ، وغير ذلك .

(٦) انظر مثلاً ص ٦٢ ، ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، وغير ذلك .

(٧) انظر ص ٢٠ ، ٥٧ ، ١١٢ ، ١٧٣ وغير ذلك .

(٨) انظر ص ١٣ ، ١٢٨ ، ١٨٥ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ .

(٩) انظر ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٨٧ ، ١٠٣ ، ١٥٦ .

(١٠) انظر ص ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٥٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(١١) انظر ص ١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢٥٨ .

عقيل[١] ، والزجاجي[٢] .

وممن نقل عنهم نادراً : عبد القاهر الجرجاني[٣] والأمين المحلي و لم أجد الكتاب الذي نقل منه هذا النقل[٤]، وابن خالويه[٥]، وأبو عبيدة[٦]، والفراء[٧]، والنووي[٨] ، والبدر ابن مالك[٩] ، وأبو زيد الأنصاري[١٠] ، وابن خلكان[١١] ، والشريشي[١٢] ، وأبو موسى عيسى الجزولي[١٣] ، وابن كيسان[١٤] ، وأبو القاسم ابن العريف[١٥]، وأبو عبد الله الغماري[١٦]، والجمال الإسنوي[١٧]، وابن يعيش[١٨]، والبرهان الأبناسي[١٩] .

---

(١) انظر ص ١٣٣ ، ١٥٨ ، ٢٤٢ .

(٢) انظر ص ٥٣ - ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ٢٤٩ .

(٣) انظر ص ١٣ .

(٤) انظر ص ١٧ .

(٥) انظر ص ٢٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٥٦ .

(٦) انظر ص ٦٨ ، ٩٤ .

(٧) انظر ص ٧١ ، ٧٩ .

(٨) انظر ص ٧٢ .

(٩) انظر ص ٨٧ .

(١٠) انظر ص ٩٣ .

(١١) انظر ص ٩٤ ، ١٤٩ .

(١٢) انظر ص ٩٦ .

(١٣) انظر ص ١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٣٨ ، ١٥٣ .

(١٤) انظر ص ٤٦ .

(١٥) انظر ص ٤٧ .

(١٦) انظر ص ٦١ ، ٦٤ ، ١٣٣ .

(١٧) انظر ص ٢٢٠ .

(١٨) انظر ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(١٩) انظر ص ٢٥٤ ، ٢٦٠ .

هذا فيما يتعلق بالنحو أما غيره من العلوم التي يتطرق إليها فقد نقل في اللغة كثيراً عن مصدرين هما :

١ - درّة الغواص في أوهام الخواص لأبي القاسم الحريري[١] .

٢ - الصحاح للجوهري[٢] .

ونقل في التفسير وإعراب القرآن عن التبيان في إعراب القرآن[٣] ، والكشاف للزمخشري[٤] ، والتحصيل للمهدوي[٥]، والخطيب التبريزي[٦]، وابن معزوز[٧].

---

(١) انظر مثلاً ص : ٧٦ ، ٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ .

(٢) انظر مثلاً ص : ٧٢ ، ١٠٨ ، ١٤٤ ، ٢٠٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ .

(٣) انظر مثلاً ص : ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) انظر ص ٢٤ .

(٥) انظر ص ٨٠ .

(٦) انظر ص ٧٩ .

(٧) انظر ص ٢٥٣ .

## رابعاً : شواهده الشعرية والنثرية :

لم تكن شواهد الآثاري رحمه الله في هذا القسم كثيرة وربما كان ذلك لأنه في معظمه منشغل في تحديد الأسماء وتقسيمها وليس بصدد تقرير قواعد النحو وبيانها إلا قليلاً ، ولكن يحمد له اهتمامه بكتاب الله تعالى في تقرير قواعده أكثر من غيره ولنا ثلاث وقفات مع شواهده .

### الوقفة الأولى استشهاده بالقرآن الكريم :

يأتي استشهاد الآثاري رحمه الله بالكتاب العزيز في الدرجة الأولى فقد بلغت الآيات التي استشهد بها في النحو والصرف واللغة سبعاً وخمسين ومائة آية مع المكرر منها ثمان آيات ذكر فيها بعض القراءات الواردة فيها أي أن نسبة شواهد القرآن إلى الشواهد الشعرية يقرب من سبعين في المائة وهذه نسبة كبيرة تشهد باهتمامه بالكتاب العزيز .

### الوقفة الثانية : استشهاده بالشعر :

استشهد الآثاري بالشعر قليلاً في هذا الكتاب فقد بلغت الأبيات جميعها ستين بيتاً منها أربعة عشر بيتاً استشهد بها على مسائل لغوية ، والبقية اثنان وخمسون بيتاً في تقرير القواعد النحوية والصرفية ، وقد استبعدت من الشواهد ما ساقه من المنظومات العلمية سواء كانت من قوله أو من قول غيره من النحاة والعلماء لأن هذه وإن كان يستأنس بها لا تقرر قاعدة نحوية ، والسبب في قلة الشواهد الشعرية كما ذكرت هو أن هذا القسم معظمه في تعريفات وتقسيمات أبواب النحو ، ولكن من اللافت للنظر استشهاده في تقرير بعض القواعد اللغوية والنحوية بما لا يصح الاستشهاد به عند النحاة فمن ذلك قول البوصيري :

**وتعاطوا في أحمدٍ منكر القو ل ونطق الأراذل العوراء**

وقول الحريري في المقامات :

**زُيِّنَتْ زينبٌ بِقَدٍّ يَقُدُّ**

وقول الغرناطي النحوي :

**إليها فنادوا أنها دار أحمدٍ وحسبك هذا من سنىً وسناء**

استشهد بها على صرف ما لا ينصرف في الشعر ولذلك ذكرتها في شواهده وقد نسب من هذه الأبيات إلى قائليها أربعة عشر بيتاً فقط ، والبقية تركها من غير نسبة فيقول : " قال الشاعر " أو " الراجز " أو نحو ذلك وقد عثرت على نسبة اثنين وثلاثين بيتاً إلى قائليها و لم أعثر على البقية وهي عشرون بيتاً والله تعالى أعلم .

**الوقفة الثالثة : في استشهاده بالحديث النبوي :**

لم يستشهد بالحديث النبوي في هذا الجزء إلا بثمانية أحاديث فقط خمسة منها في اللغة[١] واثنان في النحو[٢] والصرف وواحد في التفسير[٣] .

**الوقفة الرابعة مع الأمثال :**

استشهد الآثاري رحمه الله بتسعة أمثال فقط من أمثال العرب ثلاثة منها في النحو والبقية في اللغة .

---

(١) انظر ص ١ ، ٢ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٩٣ .

(٢) انظر ص ١٢٤ ، ٢٨٥ .

(٣) انظر ص ١٨٢ - ١٨٣ .

## خامساً : شخصية المؤلف النحوية « من خلال الجزء المحقق »

### ١ – اعتداد المؤلف بنفسه وآرائه :

يعتد الآثاري رحمه الله بشخصيته النحوية كثيراً ، وقد ظهر هذا من خلال هذا الجزء المحقق في صور كثيرة فمنها :

– تقديره لما يتوصل إليه من رأي أو اختيار أو استنباط أو استدراك فهاهو ذا غير مرة يذكر تعريفات النحاة ثم يتبعها بعبارة مكرورة : « وخلاصة هذه الأقاويل كلها ما قد أشرت إليه » أو : قوله « وما ذكرته في الكفاية شامل لهذه الحدود كلها »[١] .

– وأحياناً كثيرة ينتقد عبارات النحاة وآراءهم ثم يشيد بعبارته ودقتها في استيعاب الحدّ . فها هو ذا يقول في شرحه للبيت

« **مبينها اسم لم يغيره عمل** .....

يقول : « وعبارة هذه الكفاية أصح من عبارة ابن معطٍ حيث قال :

**وحدّه لزوم آخر الكلم حركة ما أو سكوناً التزم** »[٢]

وقال مشيداً بقوله أيضاً : « وقولي : والرفع في اسم ثم في المضارع أحسن من قول القائل : والرفع في الأسماء والأفعال »[٣] .

– ومن ذلك إعجابه بما وصل إليه وإن كان ليس بعجيب فمن ذلك قوله بعد أن ذكر الممدود المتصل والمنفصل[٤] : « وقد مثلت لهما بقولي : ( هؤلاء ) وهو مثال جامع للنوعين ... ثم قال : « ومن الاتفاق العجيب وجودهما في كلمة واحدة مبنية فاغنت عن التمثيل للمبني بكلمة ثالثة ... ومن المعلوم أن قلة الألفاظ وكثرة المعاني من وظيفة البلاغة فهذا من ذاك ولله الحمد والمنة »[٥] .

---

(١) انظر مثلاً ص : ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٣ وغير ذلك .

(٢) انظر ص ٣٧ .

(٣) انظر ص ٧ .

(٤) يقصد بالمنفصل ما كان الهمز في كلمة والمدّ في أخرى وسأنبه على ذلك في آرائه بإذن الله .

(٥) انظر ص ٤٠ .

- ومن ذلك ازراؤه بأهل العلم من النحاة وسوف نبين ذلك مفصَّلاً في المبحث التالي .

**٢ - النقد عند الآثاري رحمه الله :**

تظهر حاسة النقد جلية لدى الآثاري في مواطن شتى ، مما أدى إلى جرأته على تخطئة الأعلام من النحاة ، ولعل هذا يفسر ما رُمي به في سيرته من ولعه بالهجاء الذي جنى عليه غير مرة .

فهو يتعقب النحاة بالنقد لآرائهم والاعتراض على أقوالهم وتقسيماتهم ، وأحياناً كثيرة يجانبه الصواب كما ستراه بإذن الله في مبحث أوهامه وأخطائه .

والأمثلة على هذا الأمر ( تعقبه للنحاة بالنقد ) كثيرة اقتصر منها على ثلاثة فقط وأشير إلى البقية[١] .

١ - اعتراضه على شراح الخلاصة والنحاة في شبه المبني بالحرف شبهاً معنوياً وأن ( هنا ) أشبهت حرفاً غير موجود كان من حقه أن يوضع فلم يوضع قال : « وهذا خطأ متواتر إذ القول بذلك مردود من ثلاثة أوجه :

أحدها : كون ( ها ) في التنبيه حرفاً ملازماً للإشارة ... وقد اخترت أن يكون : ( ها ) حرف إشارة .

والثاني : لورود هذا في الكتاب وفي الحديث والكلام الفصيح نثراً كان أو نظماً .

والثالث : شبه المعلوم بالمعدوم ، وكيف يجمل بالإنسان العاقل أن يقول : هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئاً معدوماً مجهولاً كان من حقه أن يوضع فلم يوضع ؟! ...

وبالجملة فهذا محال والقائل به من الأصل مخطيء ومن وافق عليه فهو مغرور ... الخ[٢] .

---

(١) انظر مثلاً ص ٢٨ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧١ ، ٣٠٣ .

(٢) انظر ص ٥٨ - ٥٩ .

٢ - تعقبه لابن خالويه في غير موطن عند حديثه عن المذكر والمؤنث قال : « وزعم ابن خالويه أن كل ما في البدن منه واحد فهو مذكر لا يؤنث وقال : نحو الكبد وما أشبهه ، انتهى كلامه ( أي ابن خالويه والكلام لا زال للمؤلف ) وهذا الذي ذكره غير صواب لما قد علمته ، ثم إن الذي نحا إليه غلط لأنا قد نجد ما لا يكون في البدن منه إلا واحد هو مؤنث كالمرارة والرئة ونحو ذلك ، ثم إن المثال الذي مثّل به أيضاً غلط لأن الكبد مؤنثه بدليل قوله عليه السلام « في كل كبد حرّى أجر » ... وأعجب من هذا كونه عدّ الكبد في باب ما يؤنث من البدن وهذا تخبيط وتخليط ... الخ »[1] . ولم أجد كتاب ابن خالويه لأفصل في الحكم .

٣ - ومن ذلك استدراكه على ابن مالك وابن معطٍ حيث لم يذكرا ما يستوي فيه المنصوب والمجرور من الكلمات قال : « أما صاحب الخلاصة فإنه لم يتعرض للاستواء إلا في الضمير خاصة حيث قال : « ولفظ ما جر كلفظ ما نصب » . أما ابن معطٍ فلم يتعرض إلى شيء من ذلك أصلاً »[2] .

وفي الجملة فليس معنى ذلك أن الحاسة النقدية لدى الآثاري اقتصرت على الاعتراضات والتخطئة والتفنيد ، بل كان أحياناً يشيد بما يستحق ذلك ولا ينقل الكلام على عواهنه دون تمحيص ، ولايدعه من دون تعليق فمن ذلك على سبيل المثال :

١ - ذكر تعريف ابن مالك لاسم الإشارة وهو « ما دل على مسمى وإشارة إليه » ثم ذكر تعريف ابن الحاجب وهو « ما وضع لمشار إليه » ثم قال : وعبارة ابن مالك أجود من عبارة ابن الحاجب ؛ لأنه لا يعد من المعارف إلا إذا ذكر معه مسمى ... »[3] .

---

(١) انظر ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) انظر ص ١٢ .

(٣) انظر ص ١١٠ - ١١١ .

٢ - بعد أن سرد أربعة تعريفات للاسم الظاهر قال : « هذه أربعة أقوال وأجودها الخامس وهو قول أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ : وهو : « ما دل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به » هذا أجود ما قيل في حدّه »[١] .

٣ - قال عن أنواع المقصور القياسي : « وعدّها أبو المحاسن المهلبي في شرح الدريدية عشرين نوعاً ونظمها أيضاً ولكني قد اكتفيت بهذه العشرة وأضربت عن غيرها ، لأنه من الغث والسمين الذي لا حاجة إليه »[٢] .

والأمثلة على هذا كثيرة متناثرة في هذا القسم وهذا الأمر بجملته يحمد للآثاري من ناحية الفحص والتأمل والشجاعة في إبداء الرأي ، ولكنه لا يحمد من ناحية الإزراء بأهل العلم وتنقصهم كما ذكر عن شرّاح الخلاصة وابن خالويه والله تعالى أعلم .

**٣ - اهتمامه بالعامل :**

يظهر اهتمام المؤلف بالعامل أولاً في جعل فصل كامل يتعلق بالعامل وهذا الفصل يحيل عليه كثيراً في هذا القسم ، ولكن مما يؤسف له أن هذا الفصل ليس فيما بين أيدينا من أجزاء الكتاب ، وعلى الرغم من أن هذا الجزء الذي قمت بتحقيقه من الكتاب لم يكن منصبّاً على بيان القواعد النحوية بتفاصيلها كما ترى فإنه لم يهمل الإشارة إلى العامل وأهميته ، ومن ذلك بيانه ما يعمل من المصادر والمشتقات وما لا يعمل وما هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر والفاعل ؟. وما هو عامل النصب في المفعول به ، والمستثنى ؟.

ويذكر آراء النحاة والخلاف في العوامل[٣] فمن ذلك :

---

(١) انظر ص ٢٠ .

(٢) انظر ص ٥٠ .

(٣) انظر على سبيل المثال : ص ٣٥ في حديثه عن المعرب وأنه هو المغيّر بطالب يطلب نصبه أو رفعه أو جره أو جزمه و ص ( ٣٧ ) في حديثه عن المبني وأنه الذي لم يغيره العمل الإعرابي ، و ص ١٥٨ - ١٥٩ في حديثه عن ناصب المستثنى والخلاف في ذلك .

و ص ٢٠٨ - ٢٠٩ في تتميم ذكر فيه أنواع اسم المصدر وأن منها ما يعمل باتفاق ، ومنها ما لا يعمل باتفاق ومنها نوع مختلف في إعماله .

١ - قال تحت عنوان : " تنبيه " : « اعلم أنه ليس في العربية ما عامله معنوي باتفاق سوى المبتدأ ، والفعل المضارع المجرد[١] ؛ وذلك لأن تجريده من النواصب والجوازم هو الموجب لرفعه وكلا التجريدين معنوي بإجماع كما سيأتي بيانه في باب العوامل، ... وأما عامل الوصف من التوابع فهو أيضاً معنوي ، ولكن فيه اختلاف بين النحاة ، وسنذكره في محله من باب العامل - والله أعلم - »[٢] .

٢ - حديثه عن المفعول به حيث قال : « ومذهب البصريين أن الفعل هو الناصب له ، ومذهب الفراء من الكوفيين ومذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل فيه هو الفاعل وحده ، والصحيح أن العامل فيه هو الفاعل بضميمة الفعل ؛ حيث لا يمكن انتصابه بواحد منهما منفرداً - والله أعلم - »[٣] .

٣ - قال عن أمثلة المبالغة : « وكلها يعمل النصب كإعماله باسم الفاعل على مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً يليق به في المعنى ، وسيأتي لنا بيان ذلك في باب إعمال اسم الفاعل إن شاء الله تعالى »[٤] .

٤ - في ذكر الاختلاف في جارّ المضاف إليه قال : « وجرّ الثاني بالأوّل - على الصحيح - وذلك لأنهم اختلفوا في الجارّ له : فمذهب سيبويه - وهو الصحيح - أنه المضاف . وقيل معنى الإضافة ، وقيل : الحرف المنوي وهو اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى ( من ) أو ( في ) واختاره ابن مالك ... الخ »[٥] .

---

(١) حكاية الاتفاق فيها نظر لأن من النحاة من يرى أن المبتدأ والخبر ترافعا وقد نبهت على ذلك في موطنه والله أعلم .

(٢) انظر ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) انظر ص ١٢٦ .

(٤) انظر ص ١٨٩ .

(٥) انظر ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

**٤ – اهتمامه بالعلة النحوية :**

شغلت التعليلات للظواهر اللغوية والقواعد العربية علماء النحو من متقدمين ومتأخرين لأن ذكر العلة يوثق الحكم ويقويه وإن كانت العلة ضعيفة واهية كما هي غالب تعليلات النحاة حتى ضَرَب بها المثلَ في الضعفِ ذلك الشاعرُ المتغزل في قوله :

**ترنو بطرف فاتر ناعس أضعف من حجة نحوي**

فما هو موقف شيخنا الآثاري من هذه القضية ؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول :

يُعنى الآثاري كغيره من النحاة بالتعليل النحوي لما هو بصدد بيانه من القواعد ، وقد قَسَّمتُ هذه التعليلات إلى أنواع أربعة وهي :

١ – تعليله لبعض الظواهر في اللغة والنحو .

٢ – تعليله لبعض التقسيمات النحوية .

٣ – تعليله للتقديم والتأخير بين الأبواب النحوية .

٤ – تعليله لتسمية النحاة لبعض الأبواب النحوية .

فمن تعليله لبعض الظواهر :

– في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ﴾ قال : « رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ؛ لأن الرفع دالٌّ على معنى إثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه ؛ ولهذا قطع المحققون بقوّة الرفع على النصب والجر ؛ أما على النصب ؛ فلأنه كالفضلة ، وأما على الجر ؛ فلصحة الاستغناء عنه بالنصب ... الخ »[1] .

والأمثلة على هذا كثيرة[2] وغالباً ما يسبق هذا التعليل بسؤال يشدّ به انتباه القارئ ويهيء ذهنه لتقبل التعليل الذي يورده .

---

(١) انظر ص ٢٣ .

(٢) انظر مثلاً ص : ٤٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ .

ومن تعليله للتقسيمات النحوية قوله : « فإن قال قائل ما الحكمة في جعل الأسماء على ثلاثة أقسام وفي تقسيمها إلى ظاهر وإلى مضمر وإلى ما بينهما وهو المبهم ، ولم يجعلها كلها ظاهرة أو مضمرة أو مبهمة ؟!. قلنا : قد أجيب عن ذلك بأن قالوا : لأن أغراض العالم مختلفة فيها فالغرض بالأسماء الظاهرة : البيان عن ذات المسمى كـ" رجل وزيد ... " والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار نحو " أنا وأنت ... " ونحو ذلك والغرض بالأسماء المبهمة التنبيه نحو : " هذا وذاك ... " »[١] .

ومن تعليله للتقديم والتأخير :

- قال : « وقدّمت المصروف على الممنوع لأنه الأصل ولأن ما لا ينصرف فرع عليه »[٢] .

- وقال في الإعراب : « وقدمت الظاهر على المقدّر لأن الظاهر موجود والمقدّر مئول ولذلك تأخرت مرتبته عنه »[٣] .

- وقال في الضمير : « وقدمت الحضور على الغيبة لأن الحاضر أخص من الغائب »[٤] .

وهذا النوع من التعليل كثير[٥] .

ومن تعليله للتسمية :

- قوله عن اسم الإشارة : « وسمي ناقصاً لأن اسم الإشارة ما دل على مسمىً وإشارة ، وعلى هذا فقولك " جاءني ذلك " : إنما هو لفظ مبهم دال على إشارة لا على مسمى فإن دل عليهما معاً عُدّ من المعارف وإلا فلا »[٦] .

---

(١) انظر ص ١٤ .

(٢) انظر ص ٥٦ .

(٣) انظر ص ٤ .

(٤) انظر ص ٢٨ .

(٥) انظر مثلاً ص : ٦١ في سبب تقديم النكرة على المعرفة ، و ص ٨١ في تقديم المكبر على المصغر ، و ص ٦٦ في تقديم المذكر على المؤنث ، وانظر كذلك ، ٨٣ ، ١٢٨ وغير ذلك .

(٦) انظر ص ٣٢ .

- وقال في المنقوص : « اعلم أن للنحاة في تسميته منقوصاً وجهين : أحدهما: حذف لامه ، والثاني : لكونه نقص منه بعض الحركات الإعرابية »[١].

وقد ورد هذا كثيراً[٢] .

فهذه معظم ما أورد المؤلف من تعليلات وذلك لأن العقول جبلت على حبّ معرفة السبب فإذا عرف السبب بطل العجب والله أعلم .

**٥ - اختياراته :**

كان الآثاري على مذهب المتأخرين من الترجيح بين الأقوال السابقة والميل إلى البصريين الذين كان يعبر عنهم بالأصحاب[٣] .

وسميت آراءه اختيارات لأنها لا ترقى إلى مستوى الآراء المستقلة وإنما المتأخرون من النحاة يختارون ما يرونه من آراء النحاة الذين أصلوا هذا العلم وقعّدوا قواعده وقد أحصيت اختياراته في هذا القسم فوجدتها : ثلاثة وعشرين اختياراً جمعتها هنا باختصار .

وإليك هذه الاختيارات :

١ - يختار أن واضع النحو هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ومعلوم أن المسألة محل خلاف وأن معظم الآراء على أبي الأسود الدؤلي[٤] .

٢ - تسمية الضمير بالمضمر أولى تبعاً للبصريين[٥] .

٣ - الاسم المبهم يشمل الموصول والإشارة خلافاً لابن بابشاذ[٦] .

٤ - ليس في كلام العرب كلمة لا معربة ولا مبنية خلافاً لابن جني وغيره[٧] .

---

(١) انظر ص ٥٤ .

(٢) انظر مثلاً : ص ٣٢ ، ٤٦ في تسمية المقصور و ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ١٢٩ وغير ذلك .

(٣) انظر ص ٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٩٧ .

(٤) ص ١٤ ، ٢٧ .

(٥) ص ٢٧ .

(٦) ص ٣٣ ،

(٧) ص ٣٨ ، ٣٩ .

٥ - جعل الآثاري الممدود يشمل ما كان متصلاً ومنفصلاً معرباً ومبنياً ويقصد بالمتصل ما كان الهمز والمد في كلمة واحدة والمنفصل ما كان المدّ في كلمة والهمز في كلمة أخرى على طريقة أهل التجويد ، و لم أجد هذا عند غيره من النحاة حسب علمي القاصر[١] .

٦ - المتمكن ليس هو المعرب بعينه بل بينهما عموم وخصوص فالمقصور والمنقوص معربان وليسا بمتمكنين لعدم تمكن حركات الإعراب في كل منهما إلا المنقوص في حالة النصب[٢] .

قال : « الاسم إذا أشبه الحرف بني وسمي غير أمكن ، وإذا لم يشبه الحرف صرف وسمي بالأمكن ، والحكمة في ذلك أن كلاً من المصروف والممنوع يقال له متمكن وذلك باعتبار تمكنه من وجوه الإعراب بخلاف الاسم المقصور فإنه لا يتمكن من شيء لأنه حبس إعرابه فيه وبخلاف الاسم المنقوص فإنه لا يتمكن في حالتي الرفع والجر لأنه لا يظهر إعرابه فيهما »[٣] .

٧ - تسمية المقصور منقوصاً مردودٌ خلافاً لسيبويه[٤] .

٨ - ها التنبيه حرف إشارة ، ويرد على النحاة الذين قالوا بأن العرب لم تضع للإشارة حرفاً ودافع عن هذا الرأي بشدّة[٥] .

٩ - النكرة أصل والمعرفة طارئة عليها وفاقاً لسيبويه[٦] .

١٠ - يؤيد رأي يونس في أن التاء في بنت وأخت أصلية والمسألة محل خلاف[٧] .

---

(١) ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ .

(٢) ص ٣٤ ، ٤٥ ، ٥٤ .

(٣) انظر ص ٥٦ .

(٤) انظر ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٥) انظر ص ٥٩ ، ٦٠ وانظر المسألة بتوسع في القسم الأول من هذا الكتاب ص ٧٥ - ٧٦ من الدراسة .

(٦) انظر ص ٦١ .

(٧) انظر ص ٧٥ - ٧٦ .

١١ - العامل في المبتدأ هو الابتداء خلافاً لبعضهم[١] .

١٢ - ناصب المفعول به هو الفاعل بضميمة الفعل[٢] .

١٣ - المصدر هو أصل المشتقات خلافاً للكوفيين[٣] .

١٤ - يرى إفراد المفعول له بباب مستقل ، خلافاً للكوفيين الذين يجعلونه مصدراً لبيان النوع[٤] ويرى تقسيم المفاعيل المشهور صحيحاً فإن الكوفيين يرون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به وباقيها مشبهات بالمفعول به[٥] .

١٥ - يرى أن المنصوب بعد : دخل ، وسكن ، وذهب ، ونحو ذلك منصوب على الظرفية وهو مذهب سيبويه وذكر مذهبين آخرين هما :

١ - أنه منصوب على إسقاط الخافض نَصْبَ المفعول به توسعاً وهو مذهب أبي علي الفارسي وإليه ذهب ابن مالك .

٢ - أنه مفعول به وهو مذهب أبي علي الشلوبين[٦] .

١٦ - ( إلا ) في الاستثناء هي حرف الإخراج لا الناصبة وحدها خلافاً لابن مالك[٧] .

١٧ - تنوين الحكاية لا يسمى بذلك إلا في حالتي النصب والجر أما في حالة الرفع فهو تنوين تمكين[٨] .

١٨ - ردّ التنوين الشاذ وفاقاً لابن مالك لأنه ليس فيه فائدة في مثل قولك : « هؤلاءٍ قومك » وقال : « لأن العرب إنما تفتخر بالبلاغة وهي قلة اللفظ وكثرة المعنى »[٩] .

---

(١) انظر ص ١١٩ .

(٢) انظر ص ١٢٦ .

(٣) انظر ص ١٣١ .

(٤) انظر ص ١٣٣ .

(٥) انظر ص ١٢٦ .

(٦) انظر ص ١٤٠ .

(٧) انظر ص ١٥٨ .

(٨) انظر ص ٢٥٩ .

(٩) انظر ص ٢٦١ .

١٩ - يختار ما ذهب إليه أبو حاتم من النسب إلى مجموعي الاسمين المركبين عند اللبس مستدلاً بقول الشاعر :

**تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق**[١]

٢٠ - من اختياراته في النسب إلى المركب العددي قال : « والصواب أن يصاغ منهما اسم واحد يدل عليهما فيقال : خمسري ( أي في النسب إلى خمسة عشر ) وهكذا إلى تسعري قياساً على : عبشمي وعبدري نسبه إلى عبد شمس وعبد الدار »[٢] .

و لم أجد من أشار قبله إلى هذا القياس .

٢١ - إثبات التاء في النسب إلى أخت وبنت فيقال : « أختي وبنتي » وفاقاً ليونس ، ولما فيه من رفع الالباس[٣] .

٢٢ - الأمثلة التي تغني عن ياء النسب كـ( فَعَّال ) ونحوه مقصورة على السماع ولا يقاس عليها فلا يقال لبائع البر برار ونحو ذلك[٤] .

**٦ - موقف الآثاري من بعض النحاة :**

أشرت فيما مضى إلى مصادر الآثاري وأنه أكثر في هذا القسم من النقل عن النحاة وقد اخترت من بينهم بعض الأعلام الذين كان موقفه منهم لافتاً لنظر الباحث أكثر من غيرهم من النحاة إضافة إلى كثرة النقل عن بعضهم وإليك موقفه من هؤلاء النحاة .

**١ - ابن مالك** : كان ينعته في بعض المواطن بـ" شيخنا " ومن ذلك قوله : « قال شيخنا جمال الدين ابن مالك في كتابه المثلث : « الخمرة هي الخمر »[٥] و لم يطلق لفظ شيخنا إلا على ابن مالك وأبي عبد الله الغماري .

---

(١) انظر ص ٢٨٦ .

(٢) السابق .

(٣) انظر ص ٢٩٣ .

(٤) انظر ص ٣٠١ .

(٥) انظر ص ٧٣ .

وأحياناً أخرى يتعقبه بالنقد والاعتراض فمن ذلك :

١ - ردّه عليه في تمثيله بالكرسي في تعريف ياء النسب في قوله :

**ياء كيا الكرسي زادو للنسب .....** »[١]

٢ - ومن ذلك نقده في تعريف الفاعل بقوله :

**الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى**

قال : « هذه العبارة يبعد فهمها على المبتدئ ؛ لما فيها من الغموض والاتعاب ... الخ »[٢] .

٣ - ونقده أيضاً في عدم ذكره لمواضع استواء النصب والجر إلا في الضمير ثم قال : « وبقي عليه ما قد علمت »[٣] .

٤ - نقده في تعريف الضمير[٤] .

٥ - نقده في التنوين الشاذ قال : « وقال ابن مالك : الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين ، ثم قال : وفيما قاله نظر لأن الذي حكاه سماه تنويناً »[٥] .

ولكنه رجع فقال بعد ذلك : « ورده ابن مالك وبقوله أقول »[٦] .

وبالجملة فإن جُلَّ نقل الآثاري كان عنه كما أشرنا إلى ذلك سابقاً في طرقِ نقله عن السابقين ، وقد خرّجت جميع ما نقله عن ابن مالك ما عدا حديثه عن مثال اسم المفعول فلم أجده[٧] .

---

(١) انظر ص ٢٧١ .

(٢) انظر ص ١٢٥ .

(٣) انظر ص ١٢ . قلت وفي نقده تحامل على ابن مالك .

(٤) انظر ص ٢٨ .

(٥) انظر ص ٢٥٤ .

(٦) انظر ص ٢٦١ .

(٧) ص ١٩٢ .

**٢ – ابن فلاح** : يأتي ابن فلاح ذلك النحوي المغمور الذي يقل ورود اسمه في كتب النحاة في الدرجة الثانية بعد ابن مالك في كثرة النقل كما سبق ولست أدري ما الذي جعل ابن فلاح من الآثاري بهذا المقام فهو لم يخالفه قط مع كثرة النقل عنه ، وجل نقله من كتاب الكافي وهو كتاب لم أعثر عليه حتى الآن ، ويبدو أنه كتاب كبير ، لأن المؤلف لم يُحل إلى غيره رغم وجود كتاب آخر وهو المغني بين أيدينا وهو مخطوط في جامعة أم القرى وأوله مطبوع في رسالة علمية .

ولذلك فإن ما وجدته في كتاب المغني سواء أحال على الكافي أو تركه بدون إحالة فإنني خرّجته منه وما لم أجده ذكرت بأنني لم أعثر عليه والله أعلم .

**٣ – ابن بابشاذ** : لم يكثر ذكر ابن بابشاذ في هذا القسم ولكن يلاحظ تبجيله لهذا الشيخ من خلال نعته بـ" الإمام " فمن ذلك قوله : « ... هذه أربعة أقوال وأحسنها الخامس وهو قول الإمام أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ... الخ »[1] .

وقد ذكرنا في تعريف الكتاب أن هذه الألفية إنما هي نظم للمقدمة المُحَسِّبة والتي ينقل عن شرحها ويثني عليها و لم يردّ عليه إلا في موطن واحد عندما جعل الاسم المبهم هو اسم الإشارة ليس إلا ، قال : « وزعم ابن بابشاذ أن الاسم الذي ليس بظاهر ولا مضمر هو اسم الإشارة ليس إلا ... والصحيح أن أسماء الإشارة والموصولات مما ليس بظاهر ولا مضمر ؛ لاشتراكهما في الإبهام والافتقار إلى الاتمام »[2] .

**٤ – أبو حيان** : يلاحظ من موقفه من أبي حيان أنه يأخذ منه أخذ التلميذ المتواضع من الشيخ الفاضل فلا يتجرأ عليه بالنقد كغيره من النحاة ، بل يأخذ قوله أخذ المُسَلِّم ، ويُحَكِّمُه في غيره من النحاة فيورد اعتراضاته وإيراداته على ابن

---

(١) انظر ص ٢٠ .

(٢) انظر ص ٣٣ .

مالك في غير موطن كالمؤيد لها ومن ذلك قوله : « وكما قال ابن مالك أن المضمر ما كان لذي غيبة أو حضور قال أبو حيان : يرد على صاحب الخلاصة : الاسم الظاهر ... ويرد عليه اسم الإشارة ... ويرد عليه أيضاً ( أل ) التي للحضور ... انتهى كلامه وهو متجه »[١] .

٢ - وكذلك اعتراضه عليه في باب الحال وأنها قد تجر بباء زائدة ، وأيّده الآثاري كذلك[٢] .

**٥ - ابن عصفور** ويلاحظ تقديره كذلك لابن عصفور وإجلاله له من خلال تلقيبه بـ" الأستاذ " وأحياناً " الأستاذ الكبير " ، ويكاد يكون هذا اللقب خاصاً به إلاّ مرة واحدة قال : « قال الأستاذ أبو القاسم ابن العريف » .

وقد نقل عنه كثيراً كما أشرت في مصادره ومن ذلك ما أورد في تعريف التمييز من قوله : « وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : هو كل اسم نكرة منصوب لما أبهم من الذوات »[٣] .

وغير ذلك كثير[٤] .

**٦ - سيبويه** : لم يكثر من النقل عن سيبويه ولكنه مع ذلك كان يوافقه أحياناً ويخالفه أحياناً ، وأحياناً أخرى لا يبدي موافقة أو مخالفة فمن موافقته له :

١ - أن المنصوب بعد دخل وسكن وذهب منصوب على الظرفية[٥] .

٢ - قال في المضاف إليه : « واختلفوا في الجارّ له فمذهب سيبويه - وهو الصحيح - أنه المضاف »[٦] .

---

(١) انظر ص ٢٩ .

(٢) انظر ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣) انظر ص ١٥٣ .

(٤) انظر مثلاً ص ١٦٦ ، ١٧٠ ، ٢٢٩ .

(٥) انظر ص ١٤٠ .

(٦) انظر ص ٢٦٦ .

ومن مخالفته لسيبويه قوله : « وسَمى سيبويه المقصور منقوصاً والجمهور على خلافه وبقول الجمهور أقول لأنه هو المتجه »[١] ، وبقية ما أورده عنه لم يتعرض له بنقد أو تأييد[٢] .

٧ – **ابن خالويه** أما موقفه من ابن خالويه فكان غريباً فقد تتبعه بالنقد والتنقص فأما نقده فقد تقدم في باب مستقل عن النقد عند الآثاري[٣] وأما التنقص فمنه قوله بعد ردّه عليه : « .... وهذا تخبيط وتخليط وكنت أتعجب لصدور ذلك منه حتى وقفت على كلام الإمام الأستاذ كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتابه المسمى: نزهة الألباء في طبقات الأدباء وهو يقول في ترجمته : « وأما أبو عبد الله ابن خالويه فإنه كان من كبار أهل اللغة وألف كتباً كثيرة فمنها في اللغة كذا ومنها في القراءات كذا وله كتاب في إعراب سور من القرآن و لم يكن في النحو بذاك » انتهى كلامه فعند ذلك عرفت حال الرجل في العلم وينبغي أن يقال وفي اللغة أيضاً ليس بذاك والله الموفق »[٤] .

و لم ينقل عنه في المواضع الستة في الكتاب إلا منتقداً له مفنداً لرأيه ما عدا مرة واحدة وهي في تفسير قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٥] . وليس هذا النقل من كلام ابن خالويه بل نقله ابن خالويه عن أبي زيد .

وبعد : فتلك بعض المواقف التي استوقفتني للحديث عنها وبالجملة فإن موقفه من النحاة عموماً كان شجاعاً كما أشرت إلى ذلك مسبقاً وكانت له شخصيته النحوية المتميزة في هذا الكتاب .

---

(١) انظر ص ٤٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال ص ٦١ ، ١٠٠ ، ١٥٩ ، ٢٠٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ وغير ذلك .

(٣) انظر ردوده عليه في ص ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ .

(٤) انظر ص ٦٩ .

(٥) انظر ص ٢٦ .

## سادساً : بعض المؤاخذات على المؤلف

لا يسلم الإنسان من الخطأ والزلل وكما قيل : « من ألَّف فقد استهدف » .

ولكن كما قيل أيضاً : كفى المرء نبلاً أن تُعَدّ معايبه وإن كنت لا أرقى إلى أن أجعل نفسي حاكماً على هذا الشيخ ومن أنا حتى أتجرأ على جرح أهل العلم ، ولكن الناقد كما قيل بصير وإن كان حقيراً .

وإنما هي ملاحظات أدركتها بنظري القاصر أبديها وقد أكون مخطئاً وحسبي أني مجتهد وقد جمعت هذه الملاحظات وها هي ذي بين يديك فأقول :

١ – كثيراً ما ينسب المؤلف قولاً إلى الجمهور ومعنى ذلك شهرته بحيث لا تخلو منه أمهات كتب النحو فأرجع إلى ما بين يدي منها فلا أجد من ذلك شيئاً وهذه بعض النماذج :

أ – قوله : « وعلامة المكبّر المراد بها حدّه هي خلوّه من ياء التصغير نحو رجل وجبل وما أشبه ذلك قاله الجمهور »[١] . ولم أجده بنصه .

ب – وقال في المذكر : « أما العلامة التي تعرفه والمراد بها حدّه فهي ما صلح لأن يشار إليه بذا فهو مذكر وقيل بعود الضمير إليه كقولك زيداً أكرمته قاله الجمهور »[٢] . ولم أجد من نصّ عليه نصاً .

جـ – قال عن المبهم : « واتفق النحاة في تحديده أن يقال فيه هو الاسم الناقص المفتقر إلى ما يبينه أو يتممه »[٣] . وهذا معلوم في كتب النحو ولكن لم يعرّف بذلك .

د – قال عن المستثنى : « قالت النحاة : ويشترط اتصال المستثنى بما قبله ولا يبطله سعال وطول كلام ، وقيل إنه يمتد زمانه ما لم يفارق مجلس كلامه وقيل ما لم يأخذ في كلام مغاير للمذكور »[٤] . وهذا أيضاً لم أجده .

---

(١) انظر ص ٨١ .

(٢) انظر ص ٦٦ .

(٣) انظر ص ٣١ .

(٤) انظر ص ١١٥ ، وانظر كذلك ص ٧٥ .

ونحو ذلك مما بحثت عمن ذكره بنصه من أهل العلم فلم أعثر عليه .

اللهم إلا إن كان يقصد بـ( قاله الجمهور ) أنه مفهوم من كلامهم فلعله كذلك ولكن لم يذكره أو ينص عليه أحد حسب ما أداني إليه اجتهادي .

**٢** – ومن ذلك الخلط بين النصوص وهذا كثير حتى في القرآن والحديث :

أ – فمن خلطه في القرآن الكريم خمس آيات :

١ – في قوله تعالى : ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾ أوردها بلفظ « وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً » .

فأخذ بداية الآية من قوله تعالى في نفس السورة ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ونهايتها من الآية التي ذكرت أولاً[١] .

وقد نبهت عليها في موطنها وحذفت الخطأ وأثبت الصواب .

٢ – في قوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ أوردها بلفظ « ثم خلقنا العلقة مضغة » فخلط بين أول الآية ووسطها حيث إن بداية الآية ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ .

وقد حذفت الخطأ في موطنه وأثبت الصواب[٢] .

وفي قول الله تعالى : ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ ﴾ أوردها بلفظ « لهم من فوقهم غواش » فأخذ بداية الآية وأكملها من نهايتها وحذف الوسط وقد حذفت الخطأ في موطنه وأثبت الصواب[٣] .

٤ – قال ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ ﴾ قريء من (نفس واحد) بالتذكير. قلت ولم يُقرأ في هذا الموطن بالتذكير وإنما الوارد في ذلك في سورة النساء ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى

---

(١) ص ٢٦ .

(٢) انظر ص ١٩٦ .

(٣) انظر ص ٢٤٢ .

خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ... ﴾ الآية[١] .

ب - ومن السهو في الحديث قوله : « وفي الحديث : الأيّم تعرب عن نفسها » لم أجده بهذا اللفظ وإنما هما حديثان أحدهما « الأيم أحق بنفسها » والثاني « الثيب تعرب عن نفسها » فأخذ جزءاً من الأول وأكمله من الحديث الثاني ولعله سهوٌ[٢] .

جـ - ومن السهو في النصوص المنقولة :

١ - في سياق تعريف الحدّ : قال : « قال ابن الحاجب : « وهو على ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى والأول هو الحدّ اللفظي والثاني إمّا أن يكون مشتملاً على جميع الذاتيات أو لا .

والأوّل : حقيقي والثاني : الرسمي » انتهى كلامه » .

قلت قد مزج المؤلف بين كلام ابن الحاجب في مختصره وكلام الشارح .

قال ابن الحاجب : « والحدّ حقيقي ورسمي ولفظي » ثم قال الشارح : « وهو ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ويسمى الأول اللفظي والثاني إما أن يكون مشتملاً على جميع الذاتيات أو لا .

والأول : الحدّ الحقيقي والثاني الرسمي »[٣] .

٢ - ذكر قولاً لابن مالك متصلاً وهو مجموع من مواضع شتى بعضها في التسهيل وبعضها في موطنين من شرح العمدة[٤] .

---

(١) ص ٧٠ .

(٢) انظر ص ١ .

(٣) انظر ص ١٦ .

(٤) انظر ص ١٦٥ .

٣ - نقل عن ابن خلكان نصاً وقال إنه في ترجمة المجنون وليس كذلك بل النص في ترجمة البياسي صاحب الحماسة[١] .

٤ - ونقل عنه نصاً آخر قال إنه في ترجمة أسعد بن أبي نصر ولم أجده في ترجمته وإنما هو في ترجمة أسعد بن أبي الفضائل والمترجم له قبل هذا المذكور[٢] .

د - وأما النقص والتغيير في النص المنقول فقد وجد لديه بقلة ولعل بعضها يرجع إلى اختلاف نسخ الكتب[٣] وقد نبهت على ما اختلف على لفظه في موطنه وبعض ما ذكره من نقص أو زيادة أو تغيير مغير للمعنى المراد من النص .

**٣** - وقوعه فيما نقد فيه غيره :

أ - قال : « وقولي : « والرفع في اسم ثم في المضارع » أحسن من قول القائل: « والرفع في الأسماء والأفعال » .

احترزت بقولي : « في اسم ثم في المضارع » أعني لا في الأسماء مطلقاً ولا في الأفعال مطلقاً وإنما في الاسم والفعل المعربين »[٤] .

قلت : قد احترز في الفعل أما في الاسم فقد وقع فيما احترز منه وهو الإطلاق حيث قال : « في اسمٍ » والاسم يشمل المعرب والمبني .

ب - قال في المذكر والمؤنث : « وجعل ابن خالويه السلطان والسلّم مما يذكر ويؤنث وهو خطأ منه لأنه لم يسمع فيهما إلا التذكير لا غير »[٥] قلت وقد ذكر أبو حاتم وابن الأنباري أنهما مما يذكر ويؤنث .

جـ - ردّ على ابن مالك في تعريفه للضمير بأنه ما كان لذي غيبة أو حضور ثم ذكر إيرادات أبي حيان على ابن مالك في هذا ، ثم ذكر بأن تعريفه سالم من

---

(١) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) ص ٩٤ .

(٣) انظر ص ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ وغير ذلك .

(٤) انظر ص ٨ .

(٥) انظر ص ٧٣ .

النقض وهو « ما دل لفظه على حضوره أو غيبه يعني بباء وهاء مكسورتين ليتقيد بإضافة الحضور والغيبة إلى الهاء .

قلت : لم يسلم الحدّ من النقض حسب ما فهمت من إيرادات أبي حيان وما الفرق بين إضافة الحضور والغيبة إلى الهاء أو عدم إضافتها في سلامة الحدّ من النقض ، والإيرادات التي أوردها أبو حيان - رحمة الله عليه - ومما يلفت النظر قوله بعد ذلك : « وذهب ابن مالك إلى أنه ما كان لصاحب غيبة أو حضور - يعني مطلقاً - » فقوله يعني مطلقاً زيادة منه لعل ابن مالك لم يردها و لم يقصد إليها[١] .

٤ - إضافة إلى أخطاء أخرى ربما يكون مردّ بعضها إلى التصحيف أو خطأ الناسخ والبعض الآخر إلى الوهم أو غير ذلك ، فمنها :

أ - قال عن الظربان : « وهو نبت معروف » و لم أجد من أشار إلى كون الظربان نبتاً ، وإنما هو دويبة كالهرة منتنة الريح[٢] .

ب - أخطأ في اسم ابن دريد فقال : « محمد بن الحسين بن دريد الأزدي النحوي » وإنما هو محمد بن الحسن وليس الحسين[٣] .

جـ - أشار إلى تقدم بيان المسألة وهو لم يتقدم وإنما سيأتي والعكس[٤] .

د - في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ قال : « أي أمره » وهو خطأ وقد نبهت عليه في موطنه[٥] .

---

(١) انظر ص ٢٧ - ٣٠ .

(٢) انظر ص ٥٣ .

(٣) انظر ص ٥٣ .

(٤) انظر ص ٥٨ ، ٨٥ .

(٥) انظر ص ١٦٨ .

قلت هذا من مقالات أهل التأويل وهو خطأ وقد نبهت عليه في موطنه .

هـ - وقال نقلاً عن ابن بابشاذ في التمثيل على الفعل المتعدي بالباء : « واستعذت بالله ، واستعنت برسوله ، وكتبت بالقلم ... » ولا يخفى ما في المثال الأوسط من الخلل وإن كان ناقلاً فكان من حق المقام أن ينبه على ذلك لأن الاستعانة لا تصح إلا بالله تعالى[1] .

وبعد فهذا ما لفت نظري مما وجدته من الوهم وهذه طبيعة بني البشر ، وكل ناقد لابد له من ناقد ونسأل الله أن يعفو عنا ويستر عيوبنا في الدنيا والآخرة ، وأن يعاملنا بما هو أهله هو أهل التقوى وأهل المغفرة والله تعالى أعلى وأعلم .

---

(١) انظر ص ٢٣٦ .

## سابعاً : عملي في التحقيق :

١ - كتبت النص وفق الرسم الإملائي الحديث ، وضبطت ما أشكل من الكلمات .

٢ - كتبت الآيات القرآنية بالرسم الموجود في المصحف تماماً ، حفاظاً على نص الآية ، وجعلتها بين قوسين عزيزين هكذا ﴿ ﴾ .

٣ - جعلت أبيات الألفية بخط مختلف لتتميز عن الشواهد والأبيات الأخرى .

٤ - جعلت لفظ ( قلتُ ) و( أقول ) و( قال فلان من النحاة ) ونحو ذلك بخط مختلف للتوضيح ، وكذلك ما جاء من قوله ( تنبيه ) أو ( تحقيق ) أو نحو ذلك جعلته بخط عريض .

٥ - وضعت عناوين لما يحتاج إلى ذلك وجعلتها بين قوسين معكوفين هكذا [ ] .

٦ - لم أتدخل في النص بتغيير إلا في الآيات التي أوردها خطأً أو بعض الزيادات التي لابد منها والتي يغلب على ظني سقوطها سهواً أو نحو ذلك وجعلت هذه الزيادات بين قوسين معكوفين هكذا [ ] ونبهت على جميع ذلك في الحاشية .

٧ - نبهت على الاختلاف بين ما نقله في النص وما وجدته في الكتاب الذي رجع إليه قدر الاستطاعة ، ولا أعني بذلك تخطئته ؛ لأن ذلك قد يرجع إلى اختلاف النسخ وإنما نبهت على ذلك للبيان فقط .

٨ - خرجت شواهد الكتاب المختلفة كما يلي :

أ - شواهد القرآن ذكرت في الحاشية اسم السورة ورقم الآية .

ب - وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات إن وجدتها وإن لم أجدها خرجتها من كتب التفسير التي تهتم بذكر القراءات ولم أخرجها من كتب النحو .

جـ - خرجت الأحاديث من كتب الحديث دون الحكم عليها ، وألحقت الآثار عن الصحابة بالأحاديث كما يفعل أهل اللغة والغريب .

د - خرجت الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائليها إن وَجَدْتُ ذلك وبينت بحرها وأكملت ناقصها في الحاشية والفهرس حسب الاستطاعة .

٩ - علقت على بعض المسائل ، ونبهت على ما يحتاج إلى تنبيه معتمداً على كتب النحاة ومحيلاً عليها .

١٠ - وثقت الإحالات التي أحال عليها في كتابه من الجزء الأول المطبوع ومن الجزء المحقق لدي وأما البقية فقد أشرت إلى رقم اللوحة في المخطوط مع التنبيه على النسخة التي رجعت إليها أما ما أحال عليه من النصوص التي في الجزء المفقود من أيدينا الآن فقد أشرت إلى عدم وجوده في موطنه .

١١ - عَرَّفت بالأعلام غير المشهورين ( من ذكر باسمه دون وصفه ) عند ورود أحدهم لأول مرة : الاسم وزمن مولده ووفاته وآثاره ومراجع الترجمة بحيث لا تقل عن ثلاثة .

١٢ - عملت فهارس فنية مختلفة لما يحتاج إلى فهرسة ، فالآيات على ترتيبها في المصحف والبقية على ما جرى عليه أهل هذا الفن واتخذت أرقى الطرق في ترتيب الفهارس .

وطريقة فهرسة الأعلام بالاسم حسب ترتيب حروف المعجم فإن اشتهر بغير الاسم الصريح ذكرت ما اشتهر به في موطنه ثم أشرت إلى الاسم الصريح كي يبحث عنه هناك وذكرت مقابل الاسم جميع الصفحات التي ورد فيها ذكره .

١٣ - ذكرت المصادر والمراجع التي رجعت إليها أثناء تحقيق ودراسة هذا القسم سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة .

١٤ - رقمت صفحات القسم حسب ترقيم المخطوط وذلك بوضع إشارة (*) بعد أول كلمة من صفحات المخطوط والرقم أمامها في جانب الصفحة أعني رقم صفحة الأصل أما ما سقط من الأصل فقد تركته خلواً من الترقيم .

١٥ - عرفت بالكتب الواردة في المتن غير المشهورة قدر الاستطاعة .

١٦ - عرّفت بالبلدان غير المشهورة الواردة في النص من كتب البلدان .

# وصف نسختي الكتاب

للكتاب نسختان موجودتان بين أيدينا :

١ - **النسخة الأولى** : يوجد منها الجزءان الأولان فالأول منهما عدد لوحاته ١٦٢ لوحة غير مرقمة ولا مفهرسة والجزء الثاني عدد لوحاته ٢٥٢ لوحة وبه فهرس في اللوحة الأولى وقد كتب العنوان على الجزأين " الهداية في شرح الكفاية " انتهى الجزء الثاني بنهاية فصل الحرف وهو الفصل السابع من كفاية الغلام .

وهذه النسخة كتبت بخط نسخ حسن مقروء ، وأبياتها مضبوطة بالشكل ، وكذلك بعض الكلمات ويبدو أنها كتبت بالمداد الأحمر وكذلك بعض العناوين الجانبية لعدم وضوحها في التصوير .

وعدد الأسطر في هذه النسخة ٢٥ سطراً في كل سطر ما يقرب من ١٥ كلمة ، وهي مصوّرة من دار الكتب المصرية برقم ٣٥٨٦ ، ومصورتها بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى برقم ١١٥٠ وهي مجهولة الناسخ وزمن الكتابة .

ولكني توصلت إلى الترجيح بأنها نسخة المؤلف لأمور هي :

١ - كتب على الورقة الأولى من الجزء الأوّل : « وقف على المدرسة الباسطية » وهي الكائنة بالقاهرة ، وشيخنا شعبان الآثاري قد أوقف مؤلفاته على المدرسة الباسطية وقد ذكر هذا الزميل السابق[١] .

٢ - يوجد في هذه النسخة إضافات وزيادات في حواشي النص يبعد أن تكون من غير المؤلف لأنها تحمل نفس الأسلوب والنَّفَس والخط وهي أيضاً مضمنة في صلب النسخة الثانية ولو كانت من بعض النساخ لسقطت من النسخة الثانية أو سقط بعضها على الأقل وبعضها طويل ، يقارب نصف لوح وبعضها الآخر أسطر وكلمات[٢] .

---

(١) انظر القسم الأول ص ١١٤ من الدراسة .

(٢) انظر مثلاً اللوحات رقم : ٨٠ ب ، ٨٩ أ ، ٩٢ أ ، ب ، ٩٤ أ ، ٩٥ ب ، ٩٩ ب ، ١٠٢ أ ، ١٠٣ أ وغير ذلك كثير .

٣ - وجدت في الهامش بعض الإشارات إلى مقابلتها مع مؤلفها فمنها كلمة « بلغ »[١] ومنها « بلغ مقابلة له مؤلفه » وهذه اللفظة الأخيرة تكررت ثلاث مرات[٢] .

فمن هنا ترجح لدي أنها بخط المؤلف ولأجل هذا جعلتها أصلاً وأحلت عليها في الهامش بلفظ « الأصل » والله أعلم بالصواب .

٢ - **النسخة الثانية** : جزء واحد بعنوان شرح كفاية الغلام في إعراب الكلام ، وكُتِبَتْ بخط جميل نفِس تأنق فيه الناسخ وضبط الأبيات بالشكل ، وكثيراً من الكلمات أيضاً ، وعدد لوحاتها ١٣١ لوحة مرقمة وغير مفهرسة ، وعدد الأسطر ٣٥ سطراً وكل سطر يشتمل على ٢٠ كلمة تقريباً ، وهي مصورة من مكتبة لا له لي بتركيا برقم ٣٤١٧ ومصورتها موجودة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى برقم ١٣٤١ وهي مجهولة الناسخ وزمن الكتابة . وقد رمزت لها بالنسخة ( ب ) .

وفي كلا النسختين سقط ولكنه في النسخة ب قليل لا يعدو بعض الكلمات وإذا زاد فلا يزيد على بضعة أسطر نبهت عليها ، أما السقط من الأصل فكان في أربعة مواضع :

الأول : ما يقارب ست لوحات يقابلها من النسخة ب ما يقرب من ثلاث لوحات من ٦٥ أ إلى ٦٧ ب .

والثاني : ما يقارب نصف لوحة يقابله في نسخة ب لوحة رقم ٧١ ب وينتهي في نفس الصفحة .

والثالث : سقط طويل يزيد على أحد عشر لوحةً تقريباً يقابله في ب ست لوحات من ٨٦ أ إلى ٩١ ب .

---

(١) انظر مثلاً لوحة : ٧٩ ب ، ١٢٦ ب .

(٢) انظر مثلاً ٩٦ أ ، ١٠٦ أ ، ١٣١ أ .

والرابع : سقط طويل يقابله في ب ٩٥ أ وينتهي الجزء الذي كنت بصدد تحقيقه قبل انتهاء هذا السقط وهو طويل .

وقد أشرت إلى ذلك كله وإلى الاختلاف بين النسخ في موطنه في الحاشية قدر الاستطاعة ، والله أعلم .

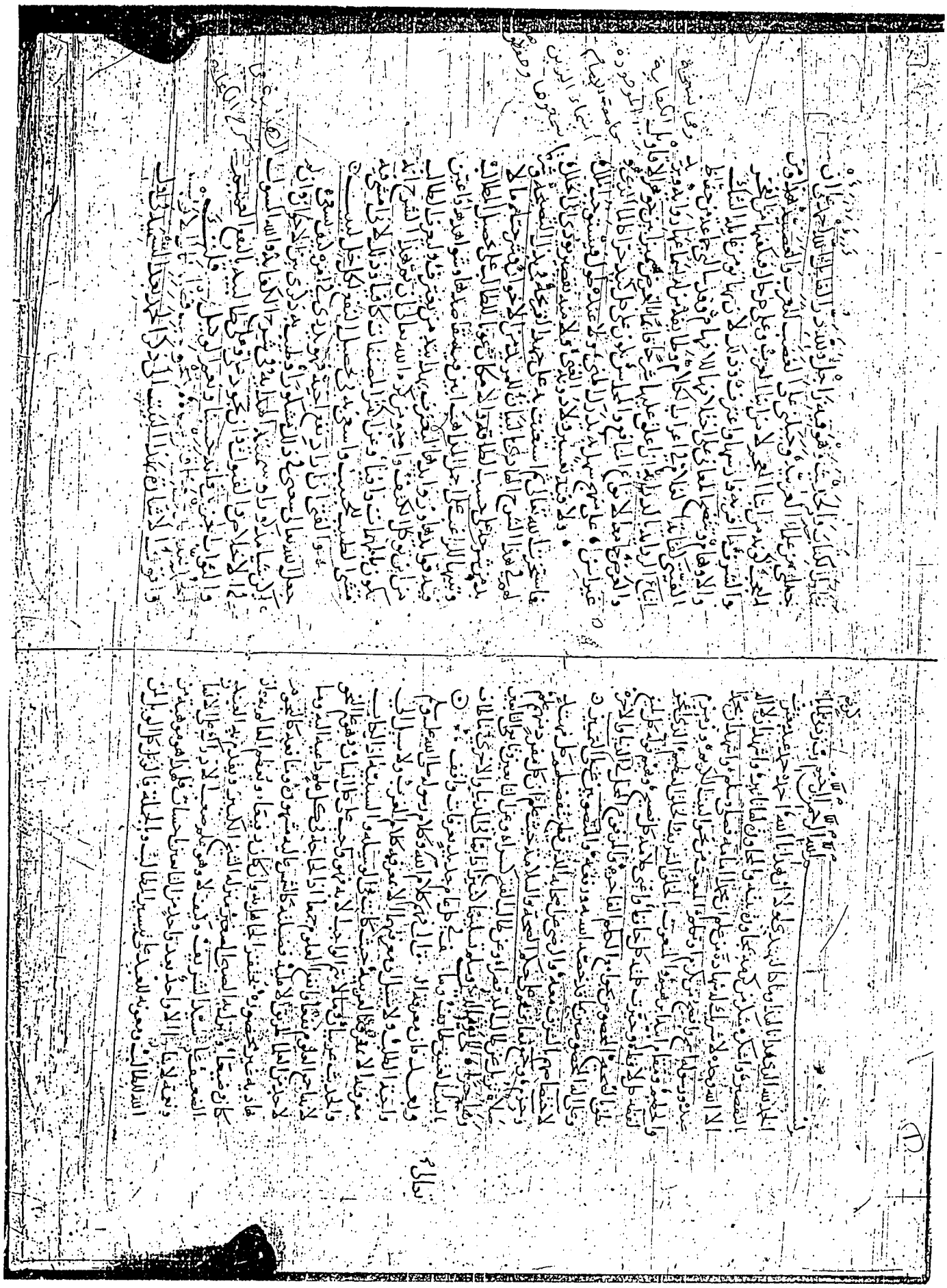

صورة اللوحة الأولى من الأصل النسخة المصرية

( الجزء الأول )

صورة غلاف الأصل ( الجزء الأول )

النسخة المصرية

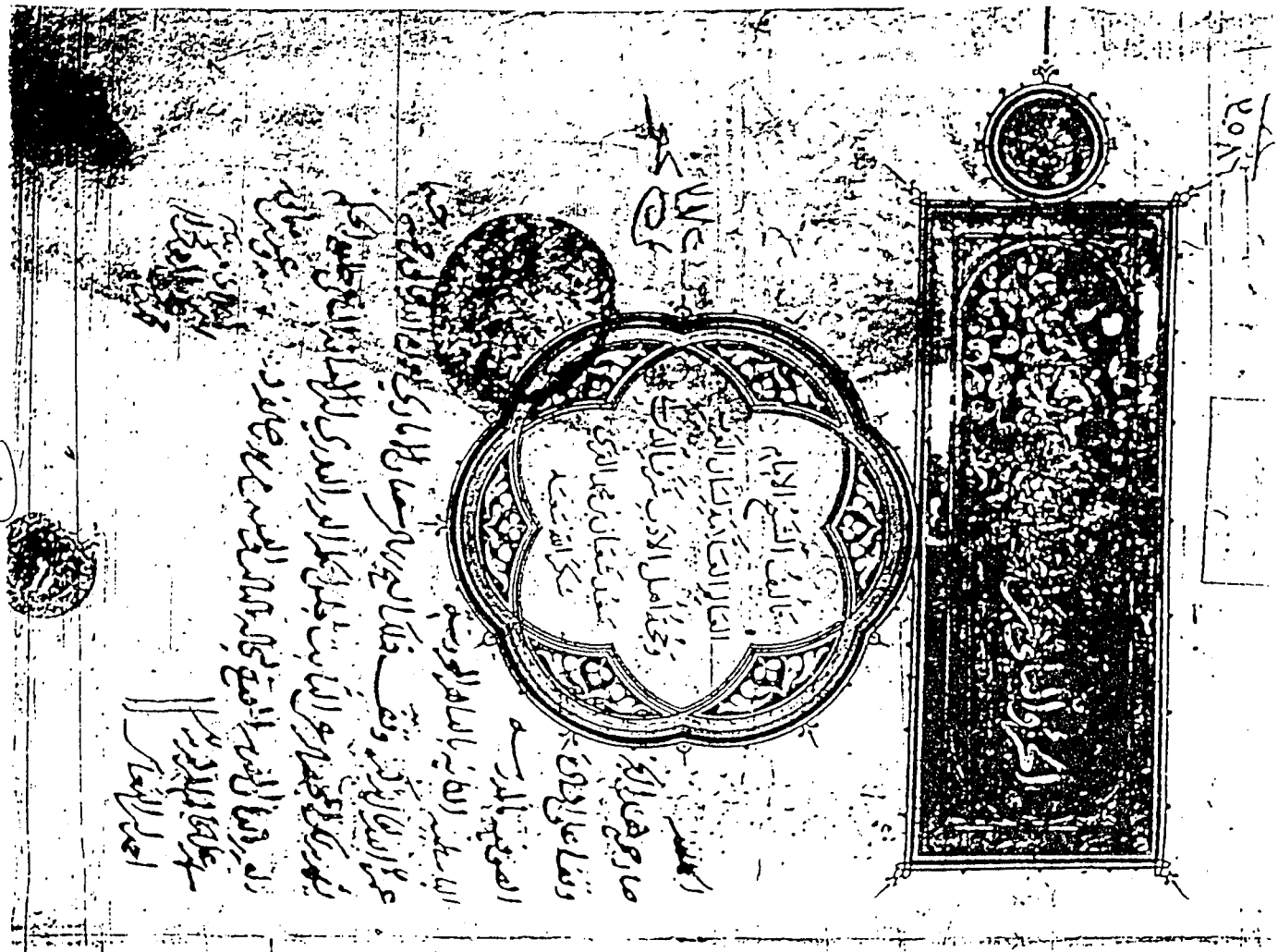

صورة غلاف الأصل ( الجزء الثاني )

وبه فهرس لموضوعات هذا الجزء ( النسخة المصرية )

صورة اللوحة الأولى من الكتاب من النسخة

( ب ) التركية

LÂLELİ - 3417
Tamamı
Abdurrahman el-Usşeyni
1121

Kitin
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 3417

# شرح القبه شوشيم في النحو

عليه واستجيب له ان يزاد صلى الله عليه وسلم من ذلك درجة فلهذا كانت الصلاة تقتضي تعظيما وتقربا الى الله تعالى انتهى كلامه وهذا الذي ذكره الحليمي راجع الى القول المشهور وهو ان الامر في الصلاة للتعظيم والله اعلم وقال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في اصل الصلاة فقيل هو الدعاء لاشتمالها عليه وهو قول جماهير اهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل هي من المصلين وهما عرقان من الوركين وقيل هما عظمان ينحنيان في الركوع والسجود وقيل اصلها من الرحمة وقيل اصلها الاقبال على الشيء وقيل غير ذلك انتهى كلامه وعلقت بالصلاة على الشاعليه رغبتي في قوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب وفي رواية لم تزل الصلاة جارية له ما دام اسمي في ذلك الكتاب قال احمد بن عطا سمعت عبد الله بن صالح يقول رؤي بعض اصحاب الحديث في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي فقيل له بأي شيء فقال بصلاتي في كتبي على النبي صلى الله عليه وسلم هذا في الكتب واما في غير الكتب فقد روي في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى عليّ مرة صلى الله عليه بها عشرا رواه ابو مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وقال حديث حسن صحيح والمعنى لها في الشرع فهو على الاثر اقوال قيل ان كانت من الله تعالى فهي الرحمة وقيل رحمة مقرونة بتعظيم وقيل ارادة الترحيم وقيل رفعة الدرجة وقيل ان كانت من الملائكة فهي الاستغفار وقيل طلب زيادة الدرجة وقيل ان كانت من الادميين فهي التضرع وقيل الخشوع وخير الامم هو سيد العرب والعجم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اذهو افضل النبيين واكرم المرسلين واشرف انواع الانسان على اختلاف الالسنة والالوان وبالجملة فمن خصائصه بفضله ايات القرآن فما عسى تاتي به ابيات الاوزان والالحان جمع امة بضم الهمزة وتشديد الميم والمراد بها اتباع الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين واما المصطفى فهو المختار وسمي قومهم اصطفاء اي اختيارا لرسالة الاحد على خلقه والمرفوع هو العالي تحلا وتقدسا فوضع ذلك صلى الله عليه وسلم لانه ارفع الخلق مقاما واشرفهم منزلة عند الله تعالى وقولي كالمذهب العلم فيه اشارة الى الحاجة والعلم قائم الدليل بالقوة والعدد كل موثق بالعمل والله تعالى اعلم الغرض بهذا التمثيل اعني تشبيهه صلى الله عليه وسلم بالعلم للرفوع على الربى بانه الهادي الى دين الله والداعي الى امر الله صلى الله عليه وسلم هذا كلام مما قبل في الصلاة عليه من الكتاب والحديث واقاويل العلماء على اختلاف مذاهبهم واما من الشعر فقد قال بعض العلماء

ما من عامل الله لم تخسر تجارته ... طوبى لمن قاله بالله قد عمرا
وما تصلي على المختار واحدة ... الا عليك يصلي ربه عشرا
فانعم صلاتك ياهذا عليه تفز ... بالربح عند اله قال من ذكره

ولولده عبد الله عفا الله عنه في ذلك قصائد كثيرة ومقاطيع شهيرة منها قوله

يا سيد الرسل يا من ارض تربته ... سما على الانبيا والرسل كلهم
صلى عليك وسلم ربي ما ابتدا ... عليك يا شافعا للعرب والعجم

والحاصل مما ذكر انه يتعين اقتران الصلاة بالحمد كما يتعين اقتران ذكره بذكر ربه عز وعلا كما قال لحسان بن ثابت في مدحه صلى الله عليه وسلم

اغر عليه للنبوة خاتم ... من الله مشهور يلوح ويشهد
وضم الاله اسم النبي مع اسمه ... اذا قال في الخمس المؤذن اشهد
وشق له من اسمه ليجله ... فذو العرش محمود وهذا محمد

اورده الواحدي في الوسيط في تفسير سورة الم نشرح وذلك لما روي عن ابن عيينة عن مجاهد في قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك قال لا اذكر الا ذكرت معي يعني في قول الشاهد اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول

3417

صورة اللوحة الأولى من القسم المحقق

من الأصل ( النسخة المصرية )

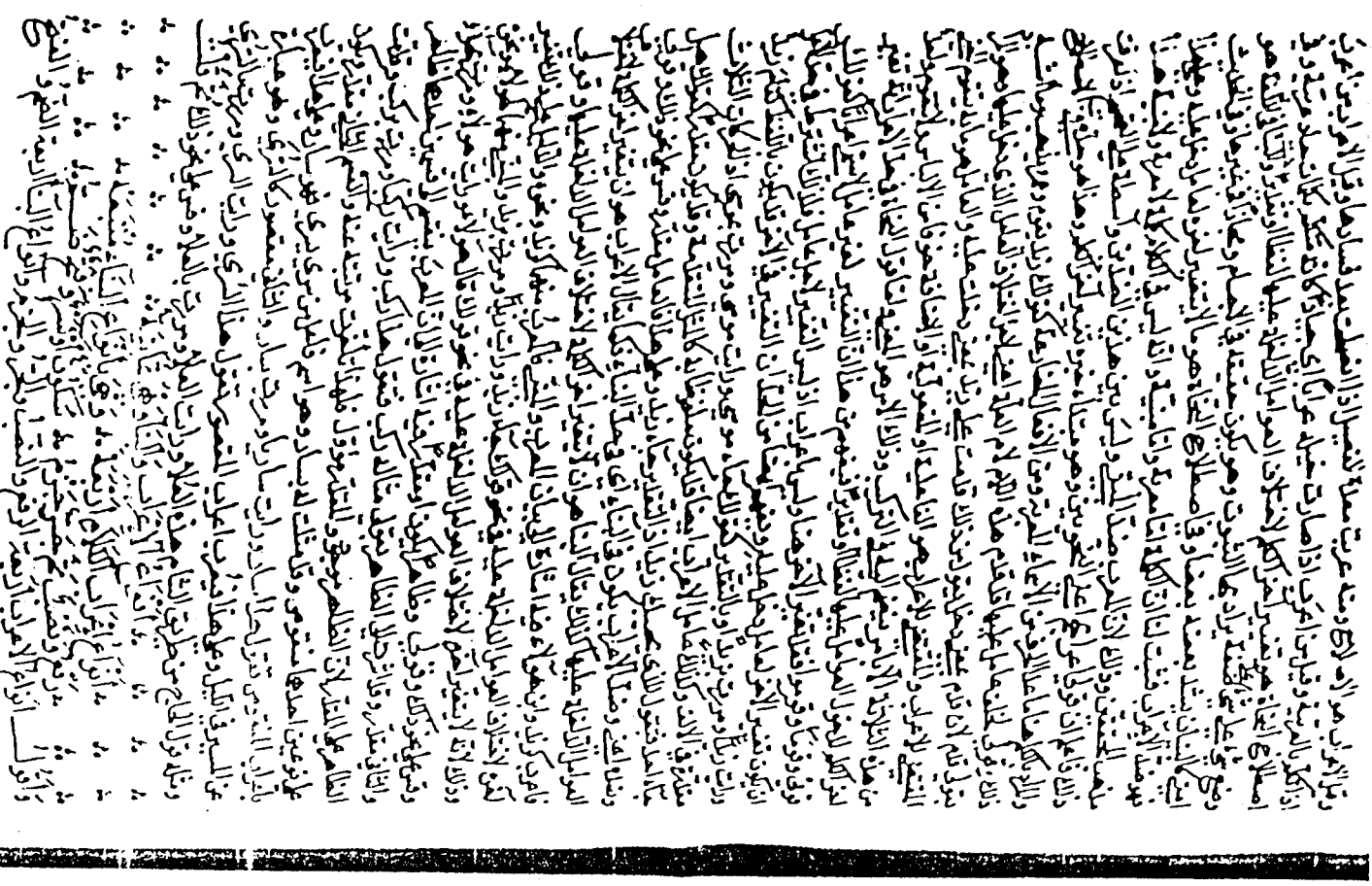

صورة اللوحة الأولى من القسم المحقق وهي رقم ٥٦

من النسخة ( ب ) التركية

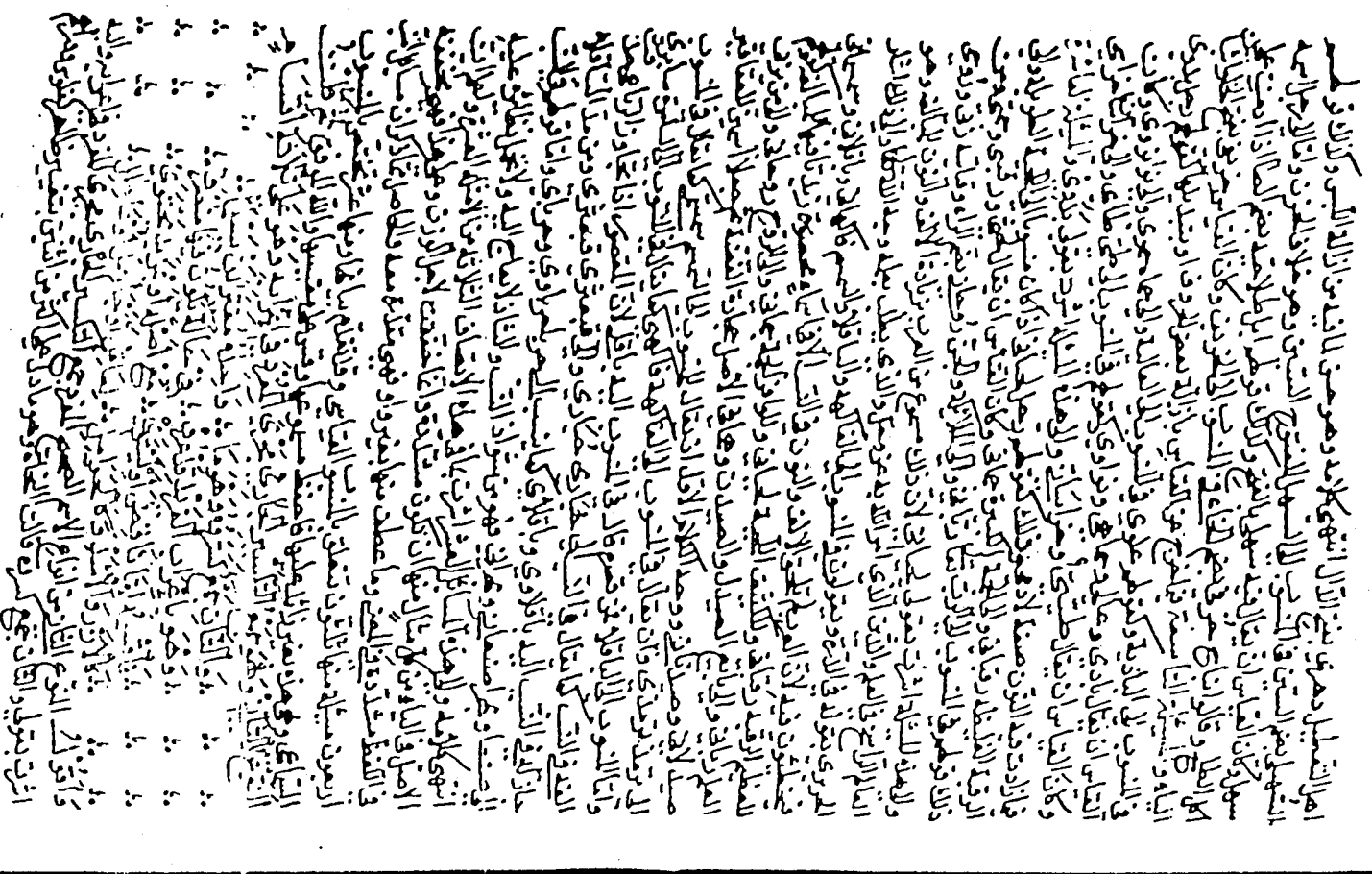

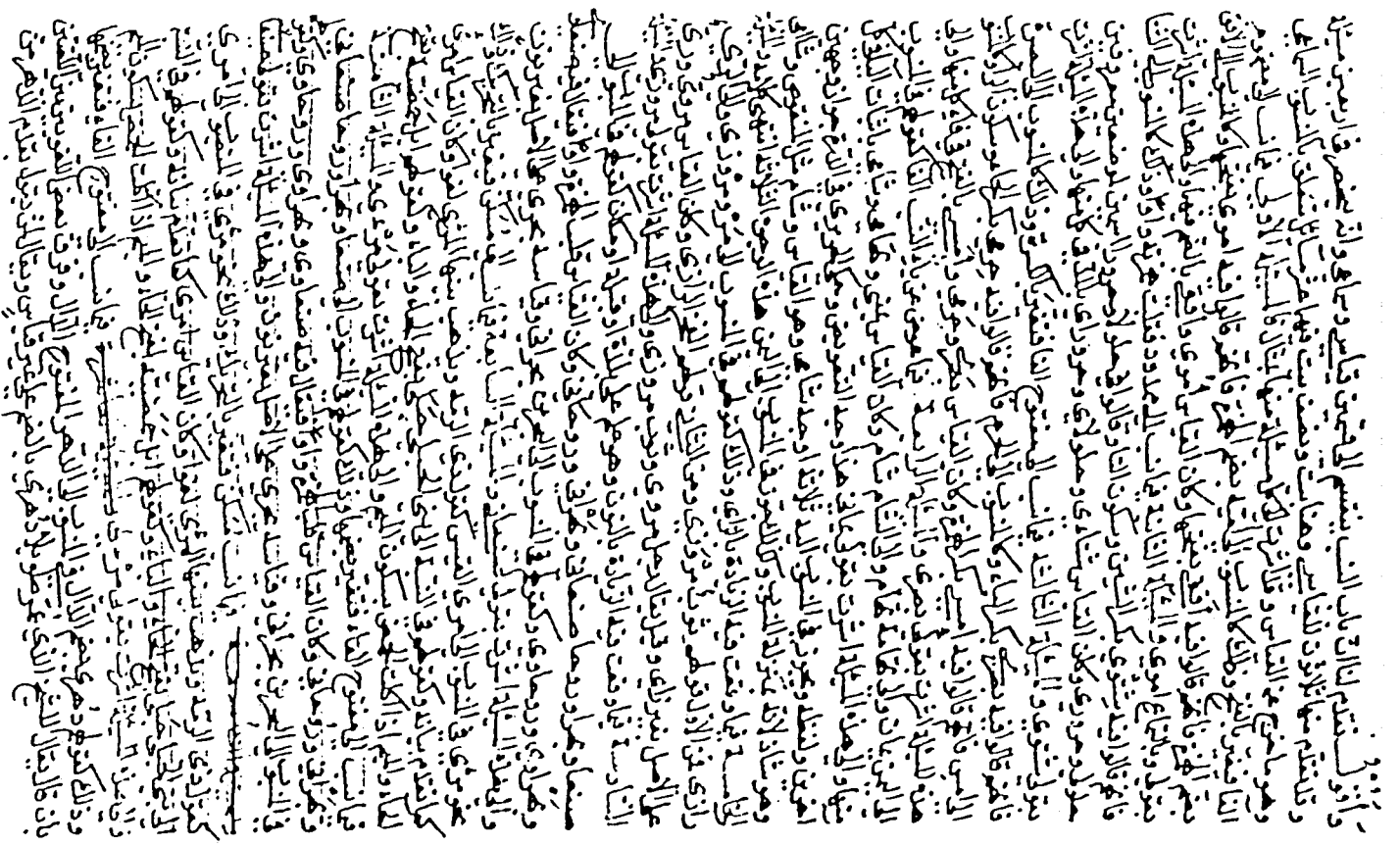

صورة اللوحة الأخيرة من القسم المحقق من النسخة ( ب ) التركية

والتي يقابلها سقط في الأصل

# القسم الثاني

# النص المحقق

ثم **قلت :**

٦٧/أ

# الإعرابُ والبناءُ

**إعرابُهم : « تغييرُ آخر الكلمْ لخُلْفِ عامل عليها قد قدمْ »**
**وضدُّه يكون في البناء فاعرب كـ"زيد"، وابن "هؤلاء"**
**وظاهراً يكون أو مقدراً مثاله: "ركب" و"سار" و"السُّرى"**

**وأقول :** الإعراب في اللغة[١] هو : البيان .

وقيل : الإبانة ، يقال : " أعْرب الرجل عن حاجته " بمعنى : أبان عنها ، ومنه الحديث : « الأيِّم تعرب عن نفسها »[٢] أي : تُبِيْن ، ومنه قول الشاعر[٣] :

**وقد كنت أكنو عن قدودٍ بغيرها وأعرب أحياناً بها فأصرح**

وقيل : الإعراب في اللغة هو : التغيير ، ومنه قولهم : « عَرَبت مَعِدة البعير » بمعنى تغيّرت .

٦٧/ب

وقيل الإعراب هو : الجَوَلان ، ومنه : « عَرَبَتِ الدابَّةُ* في مرعاها » إذا جالت .

وقيل : الإعراب هو : التحبُّب ؛ لأن المتكلِم به يتحبب إلى المستمع بما فيه من الاستقامة ، أخذاً من قولهم : « امرأة عَرُوب » ، أي متحببة ، ومنه قوله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾[٤] ، أي متحببات إلى أزواجهن .

---

(١) انظر العين ، ومقاييس اللغة ، والمحكم ، والمحيط ، والصحاح ، واللسان جميعها مادة ( عرب ) .
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٠٢ ، والمساعد ١٩/١ ، والمغني لابن فلاح ٢ / ١٧٢ .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ٤ / ١٩٢ ، وابن ماجه برقم ١٨٧٢ ، والبيهقي ٧ / ١٢٣ وهما حديثان أحدهما : « الثيب تعرب عن نفسها » ، والثاني : « الأيم أحق بنفسها » ولم أجده باللفظ الذي ذكره المؤلف فلعله خلط بين الحديثين .

(٣) لم أعثر له على نسبة وقد تردد في كتب اللغة من غير نسبة . وفي اصلاح المنطق ص ١٤٠ أورده في باب ما يقال بالواو والياء . والمحكم ( عرب ) بلفظ : « أنشد أبو زياد : [ وهو ابن الأعرابي ] :

**وإني لأكني عن قذور بغيرها وأعرب أحياناً بها فأصارح »**

انظر اللسان ( عرب ، صرح ، قذر ) ، والخزانة ٦ / ٤٦٥ .

(٤) سورة الواقعة آية ( ٣٧ ) .

وقيل : الإعراب هو : الإصلاح ، ومنه « عَرَبَت مَعِدةُ الفصيلِ » ، إذا انصلحت بعد فسادها .

وقيل : الإعراب من : أعْرَبَ ، إذا تكلم بالعربية .

وقيل : من أعْرَبَ إذا صارت خَيْلُه عراباً ، أي : جياداً ؛ كأنه متكلم بكلمات جيادٍ عربية .

وفي اصطلاح النحاة : هو تغيير آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[١] .

والبناء في اللغة[٢] : هو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وهو يكون حقيقة في الأجسام ، ومجازاً في غيرها ، وفي الحديث : « أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضاً »[٣] .

وفي اصطلاح النحاة : هو مالا يتغير آخره لعامل دخل عليه[٤] ؛ وعلى هذا فهو ضد الإعراب .

فثبت لنا أن الكلمة ؛ إما معربة ، وإما مبنية ، وأنه ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية - هذا مذهب المحققين - ؛ وذلك لأن المعرب ضد المبني ، وليس بين هذين الضدين واسطة - على الصحيح[٥] .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن **قولي :** إعرابهم ، أعني به النحويين ، وهو مبتدأ ، خبره : تغييرُ آخر الكلم ، هذا هو حدّه في الاصطلاح ، والمراد بالكلم

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٢ ، توضيح المقاصد ١ / ٤٨ ، أوضح المسالك ١ / ٣٩ .

(٢) اللسان مادة ( بنى ) .

(٣) الحديث في الصحيحين بلفظ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان ... » البخاري ١ / ١٨٢ كتاب الصلاة .

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٧١ ، التهذيب الوسيط ص ٨٥ ، توضيح المقاصد ١ / ٤٩ .

(٥) انظر اللباب ١ / ٦٧ ، ومسائل خلافية في النحو ص ٨٣ لأبي البقاء العكبري .

هنا : ما عدا الحرف من الأسماء المعربة ، ومن الأفعال المضارعة ، كقولك[١] : " زيد يقوم ، وعمروٌ يذهب " وما أشبه ذلك .

**وقولي :** لخلف عامل عليها قد قدم ، هذه اللام لام العلة ، أعني : لأجل اختلاف العامل الذي دخل عليها ، وهو المراد بقولي : قدم ؛ لأن قدم بمعنى دخل تقول[٢] من ذلك : " قدمت على زيد " ، بمعنى : دخلت* عليه . ٦٨/أ

والعامل هو : ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب[٣] والمقتضي للإعراب هو : الفاعلية أو المفعولية ، أو الإضافة ؛ خوفاً من الإلباس ، ولا يتقوم كل[٤] واحد من هذه الثلاثة إلا بأمر ينضم إليه في التركيب ، وذلك الأمر هو : المعنى .

وأما قول النحاة في حدّ الإعراب إنه : تغيير آخر الكلم لدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً ، فيفهم من هذا أن التغيير لغير عامل لا يسمى إعراباً كقولك : " قُومِي ، وقُومَا ، وقُومُوا " ، فقد تغير الآخر هنا ، وليس بإعراب ؛ إذ ليس التغيير لأجل عامل[٥] ؛ فلذلك اشترط في حدّ الإعراب : أن يكون تغيير الآخر لعامل دخل عليه ، ويفهم أيضاً من الحدّ : أن التغيير في الآخر قد يكون باللفظ ، كـ" قام زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ " أو بالتقدير[٦] كقولك : " جاء موسى ، ورأيت موسى ، ومررت بموسى " ؛ إذ الحركات الثلاث مقدّرة في الألف .

وكذلك عامل الإعراب أيضاً ، قد يكون ملفوظاً به كالمُثُل المتقدمة ، وقد يكون مقدّراً كقولك : " هل جاء أحدٌ " ، فتقول للذي يجيبك[٧] :

---

(١) في الأصل : « كقول » والتصويب من ب .

(٢) في ب : « يقول » .

(٣) هذا تعريف ابن الحاجب شرح المقدمة الكافية ١ / ٢٤٢ .

(٤) سقطت كلمة « كل » من ب .

(٥) انظر المقتصد ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي ١ / ٢٢٥ .

(٦) المصدرين السابقين ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٠ .

(٧) في النسختين ولا يستقيم ولعل الصواب : فيقول الذي يجيبك .

" زيدٌ " إذ التقدير : جاء زيدٌ وعلى هذا فالعامل مقدر، وقس على نحو ذلك. وقولي : « وضده » أعني : وضد الإعراب يكون في البناء ، أي في حدّ البناء ، فكما يقال : الإعراب هو أن يتغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها ؛ كذلك يقال : البناء هو : ألا يتغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها .

**وقولي :** فاعرب كـ" زيد " وابن " هؤلاء " فيه إشارة إلى بيان المعرب والمبني ، فالمعرب منهما كـ" زيد " ونحوه ، والدليل على ذلك : تغيير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه في نحو قولك : " جاء* زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ " . ٦٨/ب

والمبني منهما كـ" هؤلاء " ونحوه ؛ وذلك لأنه لا يتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه في نحو قولك : " قال هؤلاءِ ، ورأيت هؤلاءِ ، ومررت بهؤلاءِ " ، وقس على نحو ذلك .

**وقولي :** « وظاهراً يكون أو مقدّراً » فيه إشارة إلى أن المعرب[1] ينقسم إلى قسمين : أحدهما ظاهر ، والثاني مقدّر .

وقد أشرت إلى الظاهر بقولي : « مثاله ركبٌ » فتقول : " هذا ركبٌ ، ورأيت ركباً ، ومررت بركبٍ " ، وقدمت الظاهر على المقدر ؛ لأن الظاهر موجود ، والمقدّر مؤوّل ؛ فلهذا تأخرت مرتبته عنه .

والقسم الثاني : مقدّر ، ويكون على نوعين :

أحدهما منقوص وقد مثلت له بـ" سارٍ " ، وهو اسم فاعل من سرى يسري فهو سارٍ ؛ وعلى هذا فيعرب إعراب المنقوص ، تقول : " هذا سارٍ ، ورأيت سارياً ، ومررت بسارٍ " .

---

(١) كذا في النسختين ولعله يقصد بذلك « الإعراب » .

والثاني مقصور كـ" السرى " وهو عبارة عن المسير في الليل ؛ وعلى هذا فيعرب إعراب المقصور ، تقول : " هذا السرى ، ورأيت السرى ، ومررت بالسرى " ، ومثله قول الحاج من طريق الشام : « هذه العلا ، ورأيت العلا ، ومررت بالعلا »[1] وقس على نحو ذلك .

(١) العُلا : بضم أوله والقصر وهو جمع العليا وهو اسم لموضع من ناحية وادي القرى بينها وبين الشام نزله رسول الله ﷺ في طريقه إلى تبوك وبني مكان مصلاه مسجد . معجم البلدان ٤/١٤٤ .

ثم **قلت :**

# أنواع الإعراب والبناء وهي ثمانية

**أنـواع إعـراب الكـلام أربعـة وهـي بـأنواع البنـاء متبعـة**
**رفعٌ ونصـبٌ ثـم جـرٌّ جـزمُ سـكونٌ أو كسـرٌ وفتـحٌ ضـمُّ**

**وأقول :** أنواع الإعراب أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم .

وأنواع البناء أربعة : الضم والفتح والكسر والسكون .

وقد وقعت في البيت على ترتيب اللف والنشر المشوش[1] فيكون الأول بالثامن ، والثاني بالسابع ، والثالث بالسادس ، والرابع بالخامس .

وبيان ذلك : أن الرفع يكون بالضم ، والنصب يكون بالفتح والجر يكون بالكسر ، والجزم يكون بالسكون .

**والحاصل مما ذكر** : أن الأربعة الأولى هي أنواع الإعراب ، وأن الأربعة الثانية التي تليها هي أنواع البناء ؛ ولهذا قلت : « وهي بأنواع البناء متبعة » ؛ وذلك لأن القاعدة المقررة عند النحويين أنه لا يكون الرفع - في الأصل - إلا بالضم ولا يكون النصب - في الأصل - إلا بالفتح ، ولا يكون الجر - في الأصل - إلا بالكسر ولا يكون الجزم - في الأصل إلا بالسكون ، كما تقدم في الأصول[2] .

فإن وجد شيء منها بالحروف كان ذلك على خلاف الأصل ، فيكون نائباً عن أصله - كما سيأتي بيانه* في باب موارد الإعراب[3] - إن شاء الله تعالى - . ٦٩/أ

---

(١) من اصطلاح أهل البلاغة ويسميه بعض البديعيين ( الطي والنشر ) وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من غير تغيير ثقة بأن السامع يردّه إليه لعلمه بالقرائن اللفظية والمعنوية والمقصود بالمشوّش : ما يجيء على غير ترتيب اللف .

انظر المصباح في المعاني والبيان والبديع لابن الناظم ص ٢٤٦ وسماه اللف والنشر على العكس .

(٢) يعني بذلك مقدمته في أصول الإعراب . انظر ص ٢١٧ من القسم الأول من الكتاب المحقق .

(٣) الباب التالي .

ثم **قلت :**

## موارد الإعراب والبناء

## وهي ثمانية

**الرفعُ في اسمٍ ثم في المضارع والنصبُ فيهما بغيرِ مانِع**
**والجرُّ باسمٍ خُصَّ ثُمّ الجزمُ في مضارعٍ حقٌ بإعرابٍ يفي**
**والفتحُ في الثلاثِ والسكونُ مع البناءِ مثلُهُ يكونُ**
**والضمُّ والكسرُ لغيرِ الفعلِ ونابُ بعضُ نويا[1] عَنْ أَصْلِ[2]**

**وأقول :** موارد الإعراب هي : الأماكن التي يرد فيها الإعراب من الأسماء والأفعال ، وقد علمت فيما تقدم أن أنواع الإعراب أربعة وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وأن أنواع البناء أربعة وهي : الضم ، والفتح ، والكسر ، والسكون . وتقدم الكلام على أقسامها[3] . والكلام الآن على محالها .

**فأقول** : أما الرفع والنصب فيشتركان في الاسم والفعل المضارع ، نحو : " زيد يقوم ، وإن زيداً لن يقوم " وأما الجر فيختص بالاسم نحو : " بزيدٍ " وأما الجزم فيختص بالفعل نحو : " لم يضربْ " .

**وقولي :** « والرفع في اسم ثم في المضارع » أحسن من قول القائل : « والرفع في الأسماء والأفعال »[4] ، لأن قوله في الأسماء يشمل: المعرب والمبني، ولأنه يدخل تحت قوله « والأفعال » : الماضي والأمر . وليس ذلك بجيّد ؛ فلهذا

---

(١) إشارة إلى مجموع الحروف التي تنوب عن الحركات في الإعراب وسيأتي في ص ١٠ من هذا القسم .

(٢) في ب : « عن أهل » .

(٣) انظر أنواع الإعراب والبناء ص ٦ من هذا القسم .

(٤) لم أعثر على من أطلق الأفعال دون تقييد بالمضارعة اللهم إلا قول ابن هشام « وأنواعه أربعة : رفع ونصب في اسم وفعل » ويعني بذلك عدم اختصاصهما بأحدهما . والله أعلم .

احترزت بقولي : « في اسم ثم في المضارع » أعني : لا في الأسماء مطلقاً ولا في الأفعال مطلقاً . وإنما في الاسم والفعل المعربين .

**وقولي :** « والنصب فيهما » أعني في الاسم والفعل المضارع .

**وقولي :** « بغير مانع » أعني بإجماع ، حيث لا مانع لهما من ذلك ، بل هو دائر بينهما على سبيل الاشتراك باتفاق النحاة .

**وقولي :** « والجر[1] باسم خُصَّ » فيه إشارة إلى ما يختص به الاسم دون الفعل وهو الجر .

**وقولي :**

**« ... ثُمَّ الجزمُ في مضارعٍ حقٌ بإعرابٍ يَفِي »**

فيه إشارة إلى ما يختص به الفعل دون الاسم وهو الجزم .

**والحاصل مما ذكر** : أن أنواع الإعراب أربعة ، وأنها يعرب بها الاسم ، والفعل المضارع خاصة ، لأن الحرف لا حظ له في الإعراب ، كما لا حظ له في التصريف .

وأن اثنين منهما يشتركان في الاسم وفي الفعل المضارع أيضاً وهما « الرفع والنصب » وأن اثنين منهما يقع التخصيص فيهما وهما « الجر* والجزم » فالجر مخصوص بالأسماء والجزم مخصوص بالأفعال ، وقد انتهى ذلك. ٦٩/ب

**وقولي :** « حقٌ بإعراب يفي » فيه إشارة إلى أن الجر : حق الاسم وحده ، وأن الجزم حق للمضارع وحده ، لا لغيره من الأفعال - كما قد علمت - .

وأما موارد البناء فهي المواضع التي يرد فيها البناء من الكلم الثلاث ، وقد علمت فيما تقدم ، أن أنواع البناء أربعة وهي الضم والفتح والكسر والسكون ،

---

(١) في ب : « بالجر باسم خص » وهو سبق قلم ، والصواب : ما أثبته كما في الأصل والبيت .

أما الفتح فيكون في الاسم كـ" أينَ " وفي الفعل كـ" قامَ " وفي الحرف كـ" إنَّ " وإلى ذلك أشرت **بقولي** : « والفتحُ في الثلاث » أعني في الكلم الثلاث التي هي : « الاسم والفعل والحرف » وكذلك السكون يكون فيها مثل الفتح وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « والسكون مع البناء مثله يكون » وأما الضم فيكون في الاسم كـ" حيث " وفي الحرف كـ" منذ " وأما الكسر فيكون في الاسم كـ" أمس " وفي الحرف كـ" جير "[1] وليس لهم فعل مبني على الضم ، ولا على الكسر[2] .

ولهذا **قلت :** « والضم والكسر لغير الفعل » . والمراد بغير الفعل « الاسم والحرف » كما قد علمت .

**وقولي :** « وناب بعض نَوَيا عن أصل » فيه إشارة إلى ما ينوب من الحروف عن الحركات وهي :

أربعة أحرف يجمعها قولك « نَوَيا » أعني النون والواو والياء المثناة من تحتها والألف فهذه أربعة أحرف تنوب في تسعة مواضع .

فتنوب النون عن الضمة في موضع واحد ، في الأمثلة الخمسة لا سوى .

---

(١) جير بمعنى : أجل قال بعض الأغفال :

**قالت أراك هارباً للجور من هدّة السلطان ؟ قلت جير**

قال سيبويه : حركوه لالتقاء الساكنين وإلا فحكمه السكون لأنه كالصوت ، اللسان ٢ / ٤٣٢ مادة ( جير ) . والكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٢) أما على الكسر فمعلوم ، وأما على الضم فلعله يقصد أن البناء على الضم ليس أصلاً وإنما هو عارض في الماضي إذا اتصلت به الواو ، قال صاحب المفصل : « وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه ، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر ، والضم مع واو الضمير » . المفصل في علم اللغة ٢٩٢ . قلت : ولذلك فمن التسامح أن يقال بأن الماضي المتصل به واو الجماعة مبني على الضم « وهذا مذكور في الكتب الحديثة للتقريب والتعليم » أو على السكون إذا اتصل به الضمير المتحرك وإنما هو مبني على الفتح دائماً وضُمّ وسكّن لعارض ، والله أعلم .

وتنوب الواو عن الضمة في ثلاثة مواضع : في جمع المذكر السالم ، وفيما ألحق به ، وفي الأسماء الستة المعتلة المضافة .

وتنوب الياء عن الفتحة في ثلاثة مواضع : في المثنى ، وفي الجمع المذكر السالم ، وفيما ألحق بهما .

وتنوب الألف في موضعين : عن الفتحة في الأسماء الستة ، وعن الضمة في المثنى وما ألحق به .

فهذه جملة ما تنوب فيه الأحرف عن الحركات إجمالاً ، وسيأتي الكلام على ذلك كله[١] في محله من فصوله تفصيلاً[٢] - إن شاء الله تعالى - .

**وقولي :** « وناب بعض نَوَيا عن أصل » ذلك الأصل ما هو ؟

هو أحد الأنواع الأربعة التي هي الضم والفتح والكسر والسكون ، وقد تقدم ذكرها في جملة أصول الإعراب .

وفهم من **قولي :** « وناب بعض نَوَيا عن أصل » أنه لا ينوب هذا المجموع بجملته وإنما ينوب بعضه* والمراد ببعضه حرف واحد منه ، ومن المعلوم أن الحرف الواحد بعض الأربعة - والله أعلم - . ٧٠/أ

(١) سقطت من ب كلمة « كله » .

(٢) انظر الأمثلة الخمسة في الجزء الثاني لوحة ٧٧ / أ من النسخة المصرية وجمع المذكر السالم في لوحة ١٢٦ / ب من النسخة التركية ، والأسماء الستة في الجزء الثاني لوحة ١٢ / ب من النسخة المصرية ، والمثنى في لوحة ١٢٥ / أ من النسخة التركية .

ثم **قلت :**

# ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور

## وهو خمسة مواضع

**ويستوي المنصوبُ والمجرورُ في خمسةٍ أولُها الضميرُ**
**ثُمّ المثنى ثُمّ جمعٌ قد سلم في حالَتَيْهِ ثُمَّ ممنوعٌ عُلِمْ**

**وأقول :** المواضع التي يستوي فيها لفظ المنصوب والمجرور خمسة :

**أولها** : الضمير نحو " أكرمتك " فإنه يقال فيه " مررت بك " فيستوي اللفظان، ونحو " إنه وله " وما أشبه ذلك، وعلى هذا فالكاف في " أكرمتك " والهاء في " إنه " في موضع نصب ، والكاف في " بك " والهاء في " له " في موضع جر ، وقس على نحو ذلك .

**وثانيها** : المثنى ، وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « ثم المثنى » وذلك نحو قولك: " رأيت الزيدَيْنِ ومررت بالزيدَيْنِ " و " رأيت ابنَيْنِ ومررت بابنَيْنِ " وأما ما حمل عليه فهو ملحق به كقولك : " رأيت اثنَيْنِ ومررت باثنَيْنِ " و " رأيت كليهما ومررت بكليهما " ؛ وعلى هذا فيستوي فيهما لفظ المنصوب والمجرور مع لزوم فتح ما قبل الياء التي هي حرف إعرابه ، وقس على نحو ذلك .

**وثالثها** : جمع المذكر السالم وإليه أشرت **بقولي :** « ثم جمع قد سلم » وذلك نحو قولك : " رأيت الزيدِيْن ، ومررت بالزيْدِيْنَ " و " رأيت عالِمِيْنَ ومررت بعالِمِيْنَ " ، بكسر اللام ، وأما ما حمل عليه فهو ملحق به ، كقولك: " رأيت عشرين ومررت بعشرين - إلى تسعين " و " رأيت العالَمِيْنَ " بفتح اللام وعلى هذا فيستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور مع لزوم كسر ما قبل الياء التي هي حرف إعرابه ، وقس على نحو ذلك .

**ورابعها** : جمع المؤنث السالم ، وإلى هذين الجمعين أشرت **بقولي :** « في حالتيه » أعني حالتي التذكير والتأنيث مع السلامة .

أما حالة التذكير فقد تقدم بيانها ، وأما حالة التأنيث فهي كقولك : " رأيت هنداتٍ ومررت بهنداتٍ " ، و " رأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ " .

وأما ما حمل عليه فهو ملحق به كقولك : " رأيت عرفاتٍ ومررت بعرفاتٍ " ، و " رأيت أذرعاتٍ ومررت بأذرعاتٍ "[١]، و " رأيت خاناتٍ "[٢] ، و" مررت بخاناتٍ " - بالخاء المنقوطة أو المهملة - ، وعلى هذا فيستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور وقس على نحو ذلك* . ٧٠/ب

**وخامسها** : الممنوع من الصرف ، وإليه أشرت **بقولي :** « ثم ممنوعٌ عُلِمْ » وذلك نحو قولك : " رأيت إبراهيمَ ومررت بإبراهيمَ " ، و " رأيت أحمدَ ومررت بأحمدَ " وعلى هذا فيستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور[٣] وقس على نحو ذلك ، وفي **قولي :** « عُلِمْ » إشارة إلى أنه قد علم ذلك في كتب المتقدمين من النحويين .

أما صاحب الخلاصة فإنه لم يتعرض للاستواء إلا في الضمير خاصة حيث **قال:** « ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ » في باب الضمائر[٤] وبقي عليه ما قد رأيت .

---

(١) أذرعات : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وعين مهملة وألف وتاء كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد بأطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان وينسب إليه الخمر . معجم البلدان ١ / ١٣٠ .

(٢) حانات : الحانة موضع بيت الخمر قال أبو حنيفة : أظنها فارسية وأن أصلها خانة . لسان العرب مادة ( حون ) ٣ / ٤٧ .

(٣) سقطت كلمة : « والمجرور » من ب .

(٤) قال ابن مالك :

**وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب**

ص ٥٧ من شرح الألفية لابن الناظم .

وأما ابنُ معطٍ فلم يتعرض إلى شيء من ذلك أصلاً .

لكن **قال ابن الخباز** : « وسووا بين المنصوب والمجرور في اللفظ وعندي أن هذه التسوية موافقة للأصل ؛ فإن حكم الاسم أن تعتقب عليه العوامل ، وقيل سووا بينهما لوقوعهما فضلتين » انتهى كلامه[١] .

وأما **عبد القاهر** الجرجاني فإنه أشار إلى ذلك كله ؛ موافقةً لمن تقدمه حيث **قال** : « ويستوي النصب والجر[٢] في خمسة مواضع :

**الأول** : التثنية ، **والثاني** : جمع المذكر السالم ، **والثالث** : جمع المؤنث السالم، **والرابع** : ما لا ينصرف ، **والخامس** : الضمير في أكرمتك ومررت بك فيكون لفظ النصب كلفظ الجر »[٣] هذا ملخص عبارته .

وهو الصحيح وهو حاصل ما ذكر في هذين البيتين - والله أعلم - .

---

(١) الغرة المخفية في شرح قول ابن معطٍ :

**والمضمر المجرور حتماً يتصل بالاسم أو بالحرف ليس ينفصل**

(٢) في ب : « الجر والنصب » .

(٣) انظر الجمل ص ٣٢ ، وفي ترشيح العلل ص ٣٢ .

# تقسيم الأسماء وتحديدها
# وهو على خمسين قسماً

ثم **قلت :**

**وجملةُ الأسما ثلاثاً تُقْسَمُ قُل : ظاهِرٌ ومُضْمرٌ ومُبْهَمُ**

**وأقول** لما كانت الأسماء مختلفةً ، باعتبار أحوالها ، تعين تقسيمها ، ولما كانت مفتقرةً في تقسيمها إلى تبيين ما وضعت لأجله تعين تحديدها ، لأن معرفة الشيء متوقفةٌ على معرفة تعريفه .

ولهذا قيل : لا يمكن الخوض في علم من العلوم إلا بعد تصور[1] ذلك العلم ، والتصور مستفاد من التعريفات ، فلذلك قدم تعريف أصول العلم على الكلام في مباحثه .

ثم هذا التقسيم المذكور في هذا البيت ، ليس لأحد من النحاة على أحد من الرواة جميلة في ذكره ، وإنما الجميلة في ذلك لواضعه في الأصل وهو أمير المؤمنين*: علي بن أبي طالب[2] - كرم الله وجهه ورضي عنه - فإنه قد روي عنه أنه لما قال لأبي الأسود الدؤلي - رضي الله عنه - : « الكلام كله ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف » قال له : « والاسم إما ظاهر أو مضمر أو مبهم »[3] انتهى كلامه . ١/٧١أ

---

(١) في الأصل : « تصوير » والتصويب من ب .

(٢) هذا رأي المؤلف وفي المسألة خلاف . انظر أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ ، طبقات النحويين واللغويين ص ١١ ، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٣٨ .

(٣) معجم الأدباء في ترجمة أبي الأسود ٤ / ١٤٦٧ مع اختلاف يسير في الرواية وانظر أيضاً نزهة الألباء بعنوان : " سبب وضع النحو " ص ١٨ قال - أي علي بن أبي طالب - : « واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم » .

فإن **قال قائل :** ما الحكمة في جعله الأسماء على ثلاثة أقسام وفي تقسيمها إلى ظاهر وإلى مضمر وإلى ما بينهما وهو المبهم ، و لم يجعلها كلها ظاهرة ، أو مضمرة أو مبهمة ؟

**قلنا :** قد أجيب عن ذلك بأن قالوا : « لأن أغراض العالم مختلفة فيها :

فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان عن ذات المسمى كـ« رجلٍ وزيدٍ وهندٍ وامرأةٍ وجملٍ وجبلٍ » ، ونحو ذلك من الأسماء الظاهرة .

والغرض بالأسماء المضمرة : الاختصار نحو : « أنا وأنت وهو وهي وهم وهن » ، ونحو ذلك من الضمائر .

والغرض بالأسماء المبهمة : التنبيه نحو : « هذا وذاك وذلك » ، ونحو ذلك من أسماء الإشارة ، ونحو « الذي والتي وفروعهما » من الأسماء الموصولة »[١] .

وعلى هذا فللناطق بكل واحد منها غرض يتوصل به إلى مقصده ، ولكل واحد منها حد يتوصل به إلى معرفته ، كما ستقف عليه -إن شاء الله تعالى-[٢].

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر ومبهم ، وأن جملة أقسامها خمسون قسماً :

فالظاهر منها : له سبعة وأربعون قسماً ، والمضمر منها له قسم واحد والمبهم منها له قسمان .

وهذا الباب جامع لحدودها كلها فحيث يسمح النظم بذكر الحد أذكره ، وحيث يضيق المجال ، فإني أقتصر على المثال ، على قاعدة النحويين في مثل ذلك سالكاً في ذلك على ما قرره أهل التصنيف في الحدود من أهل المذهبين كـ« معمر بن المثنى »[٣] النحوي البصري ، وكـ« أبي عبد الله هشام ابن معاوية

---

(١) هذا مستفاد من شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١ / ٩٨ .

(٢) الظاهر ص ٢٠ ، والمضمر ص ٢٧ ، والمبهم ص ٣١ من هذا القسم .

(٣) هو أبو عبيدة المتوفى سنة ٢١٠ هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢ / ١٠٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ ، والأعلام ٧ / ٢٧٢ .

الضرير » النحوي الكوفي[١] وعلى ما ذكره غيرهما من علماء العربية - رحمة الله عليهم أجمعين - .

**تنبيه :**

اعلم أن الحد في اللغة هو : المنع[٢] ومنه **قول** الحريري - رحمة الله عليه - في شرح الملحة : « والحدّ : ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حُدَّ به ويمنع غيره من الدخول فيه ، ومنه اشتقاق حدود الدار ، ومنه سمي البواب : حداداً لمنعه الطارق من الدخول »[٣] . انتهى كلامه .

ومنهم من يعبر عن الحد بالتعريف ، أو بالعلامة ، أو بالرسم ، أو بالحقيقة وكلها ألفاظ* مترادفة - على خلاف فيها -[٤] انتهى ذلك . ٧١/ب

وفي الاصطلاح هو : المعرف الجامع المانع[٥] ، **قال** ابن الحاجب : « وهو على ثلاثة أقسام ، لأنه إما أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى .

**والأول** : هو الحد اللفظي .

**والثاني** : إما أن يكون مشتملاً على جميع الذاتيات أو لا .

والأول الحقيقي والثاني الرسمي »[٦] . انتهى كلامه .

---

(١) نحوي كوفي ضرير من كتبه الحدود والمختصر والقياس كلها في النحو توفي سنة ٢٠٩ هـ . انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٢٢ ، ووفيات الأعيان ٢ / ١٩٦ ، والأعلام ٨ / ٨٨ .

(٢) انظر لسان العرب ( حدد ) ٣ / ٧٩ .

(٣) مقدمة شرح الملحة ص ٣٧ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في مفتاح العلوم للكساكي في باب : الكلام على تكملة المعاني ، في الفصل الأول من باب الحد وما يتصل به ص ٢٠٥ ، شرح ألفية ابن معط للموصلي ١ / ١٩٠ - ١٩٢ . وانظر اللسان مادة ( حدد ) .

(٥) المصدر السابق ، وفي التعريفات « قول دال على ماهية الشيء » ص ١١٢ .

(٦) قد مزج المؤلف في هذا النقل بين كلام ابن الحاجب في مختصره وكلام الشارح ، قال ابن الحاجب : « والحدّ حقيقي ورسمي ولفظي » ، ثم قال الشارح : « وهو ثلاثة أقسام ؛ لأنه إما أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ويسمى الأول : اللفظي ، والثاني : إما أن يكون مشتملاً على جميع الذاتيات أو لا والأول : الحد الحقيقي والثاني الرسمي » انتهى من كتاب : بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ١ / ٦٣ ، ٦٤ .

وهل للحد حد أم لا ؟

قالوا يلزم من ذلك التسلسل ، لكن **قال** القرافي : « هو شرح ما يدل عليه اللفظ إجمالاً »[١] - والله أعلم[٢] -

[٣] وشرطه أن يتأخر عن المحدود ولهذا عيب على ابن معط قوله : « اللفظ إن يفد هو الكلام »[٤] .

**قال** الأمين المحلي[٥] في حواشيه على الدرة : « هذا الكلام مردود من خمسة أوجه :

**فالأول منها** : كونه شرع يحد الكلام فحد اللفظ . ونظير ذلك أن من أراد حد الإنسان قال فيه : الإنسان حيوان ناطق ، ولا يصح أن يقال فيه : الحيوان الناطق هو الإنسان ، لأنه لم يحد الحيوان الناطق حتى يجعله مبتدأ .

**والثاني** : كونه أتى في الحد بالشرط ، والشروط لا تكون في الحدود ، لأن الحد إنما يذكر فيه ما تتقوم به ماهية المحدود من الجنس والفصل ، وكلاهما ثابت والشرط ليس بثابت .

**والثالث** : على تسليم أنه حد الكلام ، فذكر الجنس وهو اللفظ وترك ما هو أقرب منه وهو القول فصار نظير ما لو قيل في حدُّ الإنسان : « هو النامي العاقل » والأقرب : « هو الحيوان الناطق » .

---

(١) لم أجده بنصه لدى القرافي وإنما قريب منه . وانظر نفائس الأصول ص ١٨٤ .

(٢) قوله « والله أعلم » زيادة من ب .

(٣) من هنا سقط من ب إلى نهاية قول الإمام المحلى وهو قوله « وهو ظاهر والله أعلم » .

(٤) في الألفية انظر شرحها للموصلي ١ / ١٩١ .

(٥) الأمين المحلي ولد سنة ٦٠٠ هـ محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المحلي أبو بكر أمين الدين نحوي عروضي ناظم من أهل القاهرة توفي في ذي القعدة سنة ٦٧٣ هـ من تصانيفه : مفتاح الإعراب ، أرجوزة العنوان في معرفة الأوزان ، مختصر طبقات النحاة للزبيدي ، تذكرة جمع فيها أشعار المحدثين ، شفاء العليل في علم الخليل في العروض وروض الآداب . انظر الوافي بالوفيات ٤ / ١٨٧ ، البغية ١ / ١٩٢ ، والأعلام ٦ / ٢٨٢ ، معجم المؤلفين ٣ / ٥٥٠ ولم أجد له كتاباً مطبوعاً .

**والرابع** : أن اللفظ ينقسم إلى مفرد وإلى مركب فكان ينبغي أن يقول : « هو اللفظ المركب المفيد » ، كما قال غيره .

**والخامس** : أنه أطلق الإفادة فيرد عليه مثل : " غلام زيد " ، فإنه لفظ مفيد ولا يسمى كلاماً لأن هذه إفادة تقييد والمعتبر في الكلام إنما هو إفادة الإسناد » انتهى كلامه ، وهو ظاهر والله أعلم[١] .

إذا عرفت ذلك ، فاعلم أن جميع حدود الأسماء خمسون حداً ، وهي في هذا الباب وأما حدود غيرها من كلم العربية فهي أيضاً خمسون حداً ، والناس يذكرونها متفرقة في أبوابها ، لكني جمعتها في آخر هذا الباب[٢] ، فإنه لا بأس بجمع المتفرق ؛ عوناً على تقريب استخراجها للطالبين ، فمن أراد الوقوف عليها فليوجه وجهه إليها . والله الموفق .

وأما أقوال النحاة في تحديد هذه الخمسين فإنها عديدة وأقلها إذا اتفقوا على شيء من الحدود واحد* وأكثرها إذا اختلفوا في شيء عشرة ، وجملتها ما سأقول ٧٢/أ
كما ستراه على التفصيل مرتباً - إن شاء الله تعالى - .

فمنها للظاهر خمسة ، ومنها للمضمر ثلاثة ، ومنها للمبهم واحد ، ومنها للمعرب واحد ، ومنها للمبني واحد ، ومنها للممدود ثلاثة ، ومنها للمقصور خمسة ، ومنها للمنقوص اثنان ، ومنها للمصروف اثنان ، ومنها للممنوع من الصرف اثنان ، ومنها للنكرة خمسة ، ومنها للمعرفة خمسة ، ومنها للمذكر واحد ومنها للمؤنث واحد ، ومنها للمكبر واحد ، ومنها للمصغر واحد[٣] ، ومنها للمفرد واحد ، ومنها للمركب واحد ، ومنها للمثنى عشرة ، ومنها للمجموع جمع المذكر السالم واحد ، ومنها للمجموع جمع المؤنث السالم واحد ، ومنها

---

(١) هنا ينتهي السقط الذي في ب وهو تمام قول الأمين المحلي . ولم أعثر له على كتاب مطبوع أو مخطوط .

(٢) انظر ص ٢١٥ وما بعدها من هذا القسم .

(٣) سقطت من ب . ومنها للمصغر واحد .

للمجموع جمع التكسير واحد ، ومنها لاسم الجمع اثنان ، ومنها لاسم الجنس ثلاثة ، ومنها لاسم الإشارة واحد ، ومنها للموصول خمسة ، ومنها للمبتدأ خمسة ، ومنها للخبر خمسة[١] ، ومنها للفاعل ثمانية ، ومنها للمفعول به أربعة ، ومنها للمصدر خمسة ، ومنها للمفعول له عشرة ، ومنها للظرف - زماناً كان أو مكاناً - خمسة ، ومنها للمفعول معه تسعة ، ومنها للحال عشرة ، ومنها للتمييز عشرة ، ومنها للمستثنى ستة ، ومنها للنعت تسعة ، ومنها للتوكيد سبعة ، ومنها لعطف البيان ستة ، ومنها لعطف النسق خمسة ومنها للبدل أربعة ، ومنها لاسم الفعل اثنان ، ومنها للتعجب ستة ، ومنها لاسم الفاعل ستة ، ومنها لمثال اسم الفاعل ثلاثة[٢] ، ومنها لاسم المفعول اثنان ، ومنها لمثال اسم المفعول واحد ، ومنها للصفة المشبهة باسم الفاعل أربعة ، ومنها لاسم المصدر واحد، ومنها لأفعل التفضيل اثنان .

هذا ذكرها إجمالاً وسيأتي لنا ذكرها تفصيلاً - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) زيادة من ب . ومنها للمبتدأ خمسة ومنها للخبر خمسة .

(٢) كذا في الأصل واختلفت نسخة ب قليلاً ، قال في ب : " ومنها للتعجب ستة ومنها لاسم مثال اسم الفاعل ثلاثة ومنها لاسم المفعول اثنان ... الخ " .

## [ الاسم الظاهر ]

٧٢/ب

ثم* **قلت :**

**ظاهرُها اسمٌ دلّ بالإعرابِ فيه على معناه كـ" الأحزابِ "**

**وأقول :** القسم الأول من أقسام الأسماء : « الظاهر » وقد اختلف النحاة في تحديده على خمسة أقوال :

**فقيل :** « هو ما عدا المضمر والمبهم »[١] .

**وقيل :** « ما هو مصروف ويحتمل منع الصرف »[٢] .

**وقيل :** « ما تلاعبت به عوامل الأسماء »[٣] .

**وقيل :** « ما يمكن أن تراه العيون »[٤] . هذه أربعة أقوال وأحسنها الخامس وهو **قول الإمام أبي الحسن** طاهر بن أحمد بن بابشاذ - رحمة الله عليه - ، ولفظه : « أما الظاهر فهو ما دل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به »[٥] . انتهى كلامه .

هذا أجود ما قيل في حده ؛ ولهذا نظمته في الكفاية ، وأما بقية الأقوال فإنما حكيت ليعلم ما بينها من التفاوت في المعنى عند النحويين .

وكذلك ما تعددت فيه أقوالهم من جميع حدود هذا الباب التي سيأتي لنا ذكرها مع كل اسم هو فيه ؛ إنما فائدة ذكرها معرفة ما بينها من تفاوت في ذات المعنى الذي قد اختلفت في تحصيله عبارات النحاة كما ستراه على الترتيب - إن شاء الله - .

---

(١) منسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ترجمة أبي الأسود . انظر نزهة الألباء ص ١٨ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١ / ٩٨ .

**وقولي :** « ظاهرها » أي ظاهر الأسماء .

**وقولي :** « اسمٌ دَلَّ بالإعراب فيه » شامل لما يكون عاملاً أو معمولاً كقولك : " جاء زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ " .

**وقولي :** « على معناه » أعني على العارض الذي يعرض له من المعاني بحسب اختلاف لفظه .

**وقولي :** « كالأحزاب » الأحزاب جمع حزب وهي الجماعة من الناس والغرض بها تمثيل اختلاف حركات الإعراب على الكلمة الواحدة .

أما مثال الرفع ، ومثال النصب ، فهما في سورة الأحزاب ، في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ ﴾[١] ، ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ ﴾[٢] ، وأما مثال الجر فهو في سورة الرعد في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ ﴾[٣] .

وعلى هذا فضم الباء أولاً علامة الفاعلية ، وهو المعنى الذي دل عليه الاسم الظاهر بإعرابه .

وفتح الباء ثانياً علامة المفعولية ، وهو المعنى الذي دل عليه الاسم الظاهر بإعرابه .

وكسر الباء ثالثاً علامة الجر وهو المعنى الذي دل عليه الاسم الظاهر بإعرابه ، وقس على نحو ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ[٤] قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ ﴾[٥] ، وفي آية أخرى : ﴿ *وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾[٦] . ٧٢/أ

---

(١) الأحزاب ( ٢٠ ) .

(٢) الأحزاب ( ٢٢ ) .

(٣) الرعد ( ٣٦ ) .

(٤) سقطت « الذين » من ب .

(٥) آل عمران ( ١٧٣ ) .

(٦) آل عمران ( ٩٧ ) .

وعلى هذا فـ" الناس " الأولى مرفوعة ، و" الناس " الثانية منصوبة ، و" الناس " الثالثة مجرورة ، والكلام في اختلاف سينها كالكلام في اختلاف الباء من " الأحزاب " .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ ﴾[1] ، ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءَ ﴾[2] ، ﴿ لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا ﴾[3] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ[4] ﴾[5] ، ﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ﴾[6] ، ﴿ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ ﴾[7] .

وأما قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ ﴾[8] ، ﴿ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ ﴾[9] ففي رفع السلام الثاني تأويل وفائدة :

أما التأويل فقد **ذكره الزمخشري** في سورة هود ولفظه : « سلام أي أمركم سلام »[10] .

وأما الفائدة فقد ذكرها في سياق نظيرها[11] في أول سورة الفاتحة **ولفظه** « وارتفاع الحمد بالابتداء ، وخبره الظرف الذي هو لله ، وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم[12] بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الأخبار كقولهم " شكراً وكفراً " ، وما أشبه ذلك .

---

(١) الحجرات ( ١١ ) .

(٢) النساء ( ١١ ) .

(٣) المجادلة ( ٢٢ ) .

(٤) « لكم » من ب .

(٥) البقرة ( ٢١٦ ) .

(٦) البقرة ( ١٨٠ ) .

(٧) البقرة ( ٢١٥ ) .

(٨) هود ( ٦٩ ) .

(٩) هود ( ٤٨ ) .

(١٠) الكشاف ٢ / ٣٩٤ .

(١١) في ب : « نظير لها » .

(١٢) قراءة سفيان بن عيينة وهارون العتكي ورؤبة . انظر البحر المحيط ١ / ٣٤ .

ومنها : " سبحانك " ، و " معاذ الله " ، ينزلونها منزلة أفعالها ، ويسدون بها مسدها ؛ ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء ؛ للدلالة على ثبات المعنى واستقراره .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[1] ، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم لأن الرفع دال على معنى إثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه »[2] . انتهى كلامه .

**قلت :** ولهذا قطع المحققون بقوة[3] الرفع على النصب والجر ؛ أما على النصب فلأنه كالفضلة ؛ وأما على الجر فلصحة الاستغناء عنه بالنصب .

مثال الأول : " جاء* زيدٌ راكباً " ومثال الثاني : " مررت بزيدٍ " ٧٣/ب
فإنه يجوز الاقتصار على " جاء زيدٌ " ويجوز الاستغناء بقولك : " جاوزتُ زيداً " .

وأما المرفوع فهو عمدة لا يصح الاستغناء عنه ؛ فلذلك قطعوا له بالقوة ، وأما سلاماً فلهم في نصبه وجهان ، حكاهما **أبو البقاء في إعرابه** ، ولفظه: « ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾[1] في نصبه وجهان :

**أحدهما** : هو مفعول به على المعنى ، كأنه قال : « ذكروا[4] سلاماً » .

**والثاني** : أنه مصدر أي سَلَّمُوا سلاماً »[5] .

---

(١) هود ( ٦٩ ) .

(٢) الكشاف ١ / ١٩ .

(٣) في ب : " قلت : هذا هو المشهور وبه قطع المحققون لقوة ... " .

(٤) في ب : " كرروا سلاماً " .

(٥) التبيان ٢ / ٧٠٥ .

**قلت :** هذا هو المشهور ، وبه قطع الزمخشري[١] ، ولفظه : « سلاماً سلمنا عليك سلاماً »[٢] انتهى .

**قال أبو البقاء :** « وأما سلامٌ الثاني فمرفوع على وجهين :

**أحدهما** : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : أمري سلامٌ ، أو جوابي، أو قولي .

**والثاني** : هو مبتدأ والخبر محذوف ، أي : سلامٌ عليكم »[٣] انتهى هذا .

**قال الزمخشري :** وقرئ « قالُوا سِلْماً قَالَ سِلْمٌ » بمعنى السلام[٤] ، وقيل سِلْم وسلام كحِرْمٍ وحَرَام وأنشد :

**مررنا فقلنا إيه سِلْمٌ فسلمت كما أنهلَّ برقٌ بالغمام اللواقِحِ** »[٥]

انتهى كلامه .

وأما " بسلام " فهو حال مجرورة تقديرها " مسلماً " وكذلك قوله « وبركاتٍ »[٦] حالٌ ثانية تقديرها " مباركاً عليك " وكلاهما دون المرفوع في الرتبة ؛ لأنه أقوى منهما ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾[٧] .

**قال أبو البقاء :** « حِطَّةٌ : خبر لمبتدأ محذوف أي " سؤالنا حطة " وموضع الجملة نصب بالقول ، وقال[٨] : قرئ : « حطةً » بالنصب على المصدر

---

(١) في ب : « قلت : بهذا قطع الزمخشري » .

(٢) الكشاف ٢ / ٣٩٤ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٠٥ .

(٤) « قرأ حمزة والكسائي ( سِلْم ) بكسر السين وإسكان اللام من غير ألف فيهما وقرأ الباقون بفتح السين واللام وألف بعدها » . النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٩٠ .

(٥) الكشاف ٢ / ٣٩٤ ولفظ البيت كما ورد في الكشاف .

..... **كما اكتل برق بالغمام اللوائح**

والبيت ذكره صاحب اللسان مادة ( طلح ) من إنشاد ابن الأعرابي غير منسوب بلفظه السابق وبعده :

**وقالتْ لنا أبصارُهُن تفرُّسا فتى غير زميل وأدماءُ طالحُ**

والبيت منسوب لذي الرمة . انظر الديوان ص ٧٤٦ ، واللسان مادة ( كلّ ) .

(٦) هود ( ٤٨ ) .

(٧) البقرة ( ٥٨ ) .

(٨) في ب : « قل » .

أي " حُطَّ عنا حَطَّاً " »[١] انتهى كلامه .

وهذا في البقرة والأعراف ، وإعرابه واحد .

وأما قراءة النصب فإنها من الشواذ[٢] ، والسبعة على الرفع ؛ لأنه أقوى منها .

و ﴿ نَّغْفِرْ [٣]لَكُمْ ﴾[٤] : جواب الأمر وهو مجزوم في الحقيقة بشرط محذوف تقديره : إن تقولوا ذلك نغفر لكم . والله أعلم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[٥] .

قرأ أبو عمرو وحده بالرفع ، وقرأ الباقون " العفوَ " بالنصب[٦] . فمن رفع جعله خبراً ، على تقدير " قل يا محمد إنفاقهم العفوُ " أي : الذي ينفقونه هو العفوُ .

ومن نصب فعلى تقدير : " ينفقون " أي " ينفقون العفو " ، هذا على تقدير جواز الوجهين .

وأما ما لا يجوز فيه سوى وجه واحد - لأن القراءة سنةٌ متبعةٌ - فكوجوب الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٧] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٦٥ .

(٢) قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر الكشاف ١ / ١٤٥ ، والبحر المحيط ١ / ٣٥٩ . وانظر الكشف المكي ١ / ٢٩٣ .

(٣) في ب : « تعفى » .

(٤) البقرة ( ٥٨ ) .

(٥) البقرة ( ٢١٩ ) .

(٦) انظر التبيان ١ / ١٧٦ ، و البحر المحيط ٢ / ٤٠٧ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٢٢٧.

(٧) النحل ( ٣٠ ) .

**قال** ابن خالويه نقلاً عن أبي زيد أنه قال : تركوا[1] الجواب عن السؤال وقالوا هذا أساطير الأولين ولذلك لم يقولوا أساطيرَ بالنصب .

وكوجوب النصب في قوله تعالى : ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾[2] أي أنزل خيراً . والله أعلم .

(١) سقط من الأصل وهو في ب . قوله « زيد أنه قال : تركوا » .

(٢) النحل ( ٣٠ ) وقد أخطأ المؤلف في الآية فأوردها في النسختين بلفظ « وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا » وقد حذفت الخطأ وأثبت الصواب .

# [ الاسم المضمر ]

ثم **قلت :**

**مُضْمَرُهَا مَا دَلّ لفظُهُ عَلَى حُضُورِهِ أَوْ غَيْبِهِ كَأَقْبَلاَ**

**وأقول :** القسم الثاني من أقسام الأسماء : المضمر .

وإليه أشرت **بقولي :** « مضمرُها » أعني مضمرَ الأسماء على نحو ما تقدم بيانه من قولي : « ظاهرُها » فإن الضمير المجرور بالإضافة عائد عليها .

واختار البصريون تسمية هذا القسم بالمضمر وبالضمير أيضاً[١] .

واختار الكوفيون تسميته بالكناية وبالمكني أيضاً[٢] .

وتسميته بالمضمر أولى ؛ تبعاً للإمام علي الواضع له في الأصل - كرم الله وجهه - ؛ ولهذا نظمته في الكفاية .

واختلف النحاة في تحديده .

فبعضهم **يقول :** إنه لا يحتاج إلى حد ؛ لأنه محصور بالعد ؛ والقاعدة عندهم*[٣] أن المحصور بالعد لا يحتاج إلى حد[٤] . ٧٤/أ

وبعضهم **يقول :** لابد له من حد ولو كان محصوراً بالعد ؛ ليتميز بما يُعَرِّفه كأخويه .

فذهبوا فيه إلى ثلاثة مذاهب :

---

(١) قوله « وبالضمير أيضاً » زيادة من ب .

(٢) مجالس ثعلب ٣٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٤ ، والارتشاف ٢ / ٩١١ .

(٣) أي عند المناطقة .

(٤) ذهب إلى ذلك أبو حيان في المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات . انظر الارتشاف ٢ / ٩١١ و ٩٧٤ و ٩٩١ ، والمرادي في أسماء الإشارة والموصولات . انظر توضيح المقاصد ١ / ١٨٧ و ٢٠٢ .

**فقال بعضهم:** « هو ما أريد به الاختصار »[١] .

**وقال بعضهم:** « حد المضمر ما وضع لمتكلم كـ" أنا " ؛ أو مخاطب كـ" أنت " ، أو لغائب كـ" هو "[٢] » انتهى .

كأنه أخذه من **قول ابن الحاجب:** « والمضمر ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب، أو غائب » [٣] .

**وذهب ابن مالك** إلى أنه « ما كان لصاحب غيبة أو حضور »[٤] يعني مطلقاً و لم يوافق على ذلك[٥] .

والتحقيق في ذلك أن يقال فيه : المضمر من الأسماء ما دل لفظه على حضوره أو غيبه أعني بباء وهاء مكسورتين ليتقيد بإضافة الحضور والغيبة إلى الهاء هذا أجود ما يقال في حده .

ألا ترى إلى قولك : « أنا » ، كيف هو دال على حضور المتكلم نفسه وإلى قولك : « أنتَ » أو« أنتِ » ، كيف هو دال على حضور المخاطب ذكراً كان أو أنثى ، وإلى قولك « هو » و« هي » كيف هو دال على غيبة المسمى ذكراً كان أو أنثى .

وقدمت الحضور على الغيبة لأن الحاضر أخص من الغائب ؛ ولهذا يجب تقديمه في اللفظ كما يجب تقديم مرتبته في الأصل .

---

(١) شرح مقدمة المحسبة ١ / ١٥٥ و لم يذكر ذلك على سبيل التعريف بل التعليل .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٥٦ ، الحدود للفاكهي ١٣٩ .

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٧٥ .

(٤) قال ابن مالك :

**فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير**

شرح الألفية لابن الناظم ٥٦ .

(٥) لعله يقصد ما أورده أبو حيان كما سيأتي بعد .

وقد اتفق تصويرهما في مثال واحد من البيت وهو : " أقبلا " ، فإن شئت جعلته مثالاً للحاضر وذلك إذا كسرت الباء وجعلت الفعل أمراً لاثنين وإن شئت جعلته مثالاً للغائب وذلك إذا فتحت الباء وجعلت الفعل ماضياً لاثنين فإنه مع الكسر يصير التقدير : " أقبلا أنتما "[1] ، ومع الفتح يصير : " أقبلا هما " ، وعلى هذا فالألف ضمير الاثنين الحاضرَين أو الغائبَين كما قد علمت هذا .

وكما **قال** ابن مالك : إن المضمر ما كان لذي غيبة أو حضور .

**قال** أبو حيان : « يَرِد على صاحب الخلاصة : الاسم الظاهر فإنه يطلق عليه صاحب غيبة ولذلك يعود عليه ضمير الغائب إذا قلت : " زيد يقوم " كما تقول هو يقوم ومع ذلك لا يسمى الاسم الظاهر مضمراً .

ويرد عليه اسم الإشارة نحو : " هذا " فإنه للحضور[2] ومع ذلك لا يسمى اسم الإشارة مضمراً .

ويرد* عليه أيضاً : " أل " التي للحضور ، فإن من أقسام " أل " أن تكون ٧٤/ب
للحضور في أربعة مواضع :

**أولها** : بعد أسماء الإشارة نحو : " مررت بهذا الرجل " .

**ثانيها** : بعد إذا الفجائية نحو : " خرجت فإذا الأسد " .

**وثالثها** : بعد أي في النداء نحو : " يا أيها الإنسان " .

**ورابعها** : في الظروف التي للحال نحو : " قمت الساعة " .

فتعين أن " أل " تكون للحضور ولا يدعى أنها مضمر »[3] انتهى كلامه.

---

(١) في ب : « اسما » بدل أنتما .

(٢) في الأصل : « الحضور » والتصويب من ب .

(٣) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١ / ١٥ .

وهو متجه ؛ لأن صاحب الخلاصة أطلق الغيبة والحضور وإطلاقه مُدخِلٌ لما قاله أبو حيان فلو قيدهما بالإضافة إلى صاحب الضمير حاضراً كان أو غائباً كما وقع في بيت الكفاية لكان صواباً و لم يرد عليه شيء من ذلك .

ولذلك قلت : ما دل على حضوره أو غيبه[1] ليسلم الحد من النقض - والله الموفق - .

(١) في ب : « حضور أو غيبة » ، في الأصل : « حضوره أو غيبته » وما أثبته موافق لما في البيت ولتوجيهه في الشرح .

# [ الاسم المبهم ]

ثم **قلت :**

**مُبْهَمُهَا اسْمٌ نَاقِصٌ أشِيْرَ بِهْ أوْ كَانَ مَوْصُولاً بِهِ كـ" مَنْ وَتِهْ "**

**وأقول :** القسم الثالث من أقسام الأسماء الظاهرة : المبهم : وهو على نوعين: اسم إشارة واسم موصول ، وكل منهما يطلق عليه " الناقص " .

واتفق النحاة في تحديده على أن يقال فيه : « هو الاسم الناقص المفتقر إلى ما يبينه أو يتممه »[1] كما هو مقسوم في البيت لأنه إن كان إشارة فهو مفتقر إلى ما يبينه وإن كان موصولاً فهو مفتقر إلى ما يتممه .

ألا ترى أنك إذا قلت : " جاءني ذلك أو تلك أو أولئك " كيف هو مفتقر إلى ما يكمله فلو لم تقل : " ذلك الرجل ، أو تلك المرأة ، أو أولئك القوم " ، أو نحو ذلك مما هو معهود في الذهن ، أو بالذكر ؛ لما عرف الغرض باسم الإشارة ما هو ؟!!

؛ ولهذا لا يعد من المعارف إلا إذا كمل بما يبينه .

وكذلك إذا قلت : " جاءني الذي أو التي أو الذين " ، كيف هو مفتقر إلى ما يتممه ؟

وهو الصلة والعائد فلو لم تقل[2] : " جاءني الذي أكرمته ، أو التي أكرمتها أو الذين أكرمتهم " ؛ لما عرف الغرض بالاسم الموصول ما هو ؟!!

وقد مثلت له **بقولي :** كـ« مَنْ » ولاسم الإشارة **بقولي :** « وته » أما " مَنْ " فهو اسم موصول يصلح للمفرد والمذكر والمؤنث والمجموع كما سيأتي بيانه في بابه[3] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٣ / ١٢٦ و ١٣٨ .

(٢) في ب : « يقل » .

(٣) انظر الجزء الثاني لوحة ٣٧ / أ من النسخة المصرية .

وأما " ته " فهو اسم إشارة إلى مؤنث ، وسيأتي الكلام على أخواتهما في بابهما من الكفاية[1] - إن شاء الله تعالى - .

رجعنا إلى* شرح البيت : أما قولي : « مبهمها » فأعني به مبهم الأسماء على نحو ما تقدم . ٧٥/أ

**وقولي :** « اسم ناقص أشير به » إشارة إلى النوع الأول من قسمي المبهم وهو اسم الإشارة .

؛ وسمي ناقصاً لأن اسم الإشارة : هو ما دل على مسمّى وإشارة ، وعلى هذا فقولك : " جاءني ذلك " إنما هو لفظ مبهم دالٌ على إشارة لا على مسمى فإن دل عليهما معاً عد من المعارف ، وإلاّ فلا كقولك : " جاءني ذلك الرجل " » .

**وقولي :** « أو كان موصولاً به » فيه إشارةٌ إلى النوع الثاني من قسمي المبهم، وهو الاسم الموصول .

؛ وسمي ناقصاً لافتقاره إلى الصلة والعائد ، وعلى هذا فقولك : " جاءني الذي " إنما هو لفظ مبهم دال على الموصول ليس إلا ، ولا يسمى كلاماً ؛ لأنه غير مفيد .

فإن دل على الموصول بصلته وعائده - كما تقدم بيانه ؛ عُدّ من المعارف وإلا فلا .

**وقولي :** « كمن وته » قد تقدم الكلام على ذلك ووقع التمثيل بهذين الاسمين على طريقة اللّف والنشر المشوش[2] ، فأول الاسمين للثاني من المثالين والثاني من الاسمين للأول من المثالين . والله أعلم .

---

(١) انظر الجزء الثاني لوحة ٢٩ / أ من النسخة المصرية .

(٢) سبقت الإشارة إليه . انظر ص ٦ من هذا القسم هامش رقم ١ .

**تنبيه :**

زعم ابن بابشاذ أن الاسم الذي ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ هو اسم الإشارة ليس إلاّ ، ولفظه : « فصل الأسماء التي ليست ظاهرة ولا مضمرة : هي القسم الثالث من أقسام الأسماء وهي أسماء الإشارة وهي خمسة : ذا وتا وذان وتان أولاء ، فهذه من حيث وصفت ووصف بها وصغرت أشبهت الأسماء الظاهرة ومن حيث بنيت واختلفت صيغها و لم يفارقها تعريف الإشارة أشبهت الأسماء المضمرة ، فصارت بينهما »[1] انتهى كلامه .

والصحيح أن أسماء[2] الإشارة والموصولات مما ليس بظاهر ولا مضمر لاشتراكهما في الإبهام وفي الافتقار إلى الإتمام كما تقدم بيانه - والله أعلم -.

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٦١ - ١٦٣ .

(٢) في ب : « اسم بلفظ المفرد » .

# [ الاسم المعرب ]

ثم **قلت :**

**مُعْرَبُـــهَا مُغَـــيَّرٌ بِطَـــالِبِ كـ« جَا أَبٌ يَدعو أَباً إلى أبِ »**

**وأقول :** القسم الرابع من أقسام الأسماء الظاهرة : المُعْرَب ، وَحَدُّهُ : ما تغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه قاله الجمهور[1] ، وينحَلّ معنى ذلك إلى : « ما غير بطالب » كما في البيت أي بعامل .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المعرب من الأسماء على ثلاثة أقسام .

قسمان يظهر فيهما الإعراب :

**أحدهما** : يقال فيه مُتمكّن أمكَن ، وهو الصحيح المنصرف ، والكلام فيه الآن . ٧٥/ب

**والثاني** : يقال فيه : مُتمكّن غير أمكَنْ* وهو ما لا ينصرف وينقسم إلى صحيح ومعتل ، وسيأتي الكلام عليه[2] .

**والثالث** : على نوعين :

**أحدهما** : لا يظهر فيه إعرابٌ أصلاً ، وهو الاسم المقصور .

**والثاني** : لا يظهر من إعرابه غير النصب ، وهو الاسم المنقوص .

رجعنا إلى شرح البيت :

أما **قولي :** « معربها » أي معرب الأسماء على نحو ما تقدم .

---

(١) شرح الملحة للحريري ٣٦٠ ، والمفصَّل ص ٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢٧ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ١٣ وبعضهم يعرفه بـ" ما سلم من شبه الحرف " أو نحو هذا التعريف ومنهم ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ١ / ٢٣٤ ، والشلوبيني في التوطئة ص ١١٦، وابن مالك في الخلاصة .

(٢) انظر لوحة ١١١ / أ من النسخة التركية باب مالا ينصرف .

**وقولي :** « مغير » المراد بالمغير : ما تغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، وقد فهم بيان التغيير وبيان محله من باب الإعراب[١] .

**وقولي :** « بطالب » المراد بالطالب : العامل الذي يطلبه ؛ وهو إما الرفع وإما النصب وإما الجر وإما الجزم .

وفي **قولي :** « مغير بطالب » احتراز من التغيير الذي يكون بغير طلب كحركة التقاء الساكنين ، والحركة التي قبل ياء المتكلم إذا أضيف إليها والحركة التي في الفعل الماضي المسند إلى جمع مذكر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : " مِنْ " بكسر الميم وسكون النون ثم تكسر[٢] النون لالتقاء الساكنين فتقول: " أخذتُ المِفْتَاحَ مِن ابني " ثم تفتحها فتقول : " طلبتُ مِنَ الله " وليس ذلك إعراباً ؛ لأنه ليس بعامل وكذلك[٣] إذا قلت : " هذا غلامٌ " ثم أضفته فقلت: " غلامي " بكسر الميم فليس ذلك بإعراب ؛ لأنه ليس بعامل .

وكذلك إذا قلت : " قاموا " والأصل : " قام " فإنه مبني على الفتح وإنما ضم آخره حيث أُسند إلى ضمير الجماعة وهو " الواو " .

والحاصل مما ذكر أن معرب الأسماء ما تغير بعامل دخل عليه .

وحدَّهُ صاحب الخلاصة بأن قال : « ما سلم من شبه الحرف »[٤] وعبارة هذه الكفاية أقرب وأوضح للطالب - والله الموفق - .

**وقولي :** كـ" جاء أبٌ " فيه إشارة إلى مثال الرفع لأنك تقول في إعرابه: جاء فعل ماضٍ ، وأبٌ فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره .

---

(١) انظر ص ١ باب الإعراب والبناء من هذا القسم .

(٢) في ب : « بكسر » .

(٣) في الأصل « ولذلك » والتصويب من ( ب ) .

(٤) قال ابن مالك :

**ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما**

شرح ابن الناظم ص ٣٠ .

**وقولي :** « يدعو أباً » فيه إشارة إلى مثال النصب لأنك تقول في إعرابه : يدعو : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره " هو " وأباً : مفعول به والمفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره .

**وقولي :** « إلى أب » فيه إشارة إلى مثال الجر لأنك تقول في إعرابه : " إلى أب " جار ومجرور والمجرور مكسور وعلامة جره كسر آخره ، وقس على نحو ذلك .

# [ الاسم المبني والاسم الممدود ]

ثم **قلت :**

**مَبْنِيُّها* اسْمٌ لَم يُغَيِّرْهُ عَمَلْ مَمْدُودُهَا كـ" هؤلاءِ " عَنْهُ دَلَّ** أ/٧٦

**وأقول :** القسم الخامس من أقسام الأسماء الظاهرة : المبني ، وقد أشرت إليه **بقولي :** « مبنيها » أعني مبني الأسماء على نحو ما تقدم بيانه .

وحَدُّه على العكس من حَدِّ المعرب : « وهو ما لا يتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه » قاله الجمهور[1] ، وتنحلّ هذه العبارة إلى : « ما لم يغيره عمل » كما في البيت .

والمراد بالعمل : نوع من أنواع الإعراب الأربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المبني من الأسماء خلاف المعرب ؛ ولذلك جُعِلَ حَدُّ المعرب ضدَّ حد المبني كما جُعِل حدُّ الإعراب ضدَّ حد البناء ، وذلك لأنهما أخوان ضدان يتعاكسان في الغالب ولا يقال طرفا نقيض ؛ لأنه قد يعرب المبني كالظروف إذا أضيفت وقد يبنى المعرب كالمعارف إذا دخل عليها حرف النداء .

وقد مثلت للمبني في البيت **بقولي :** « كهؤلاء » ، وذلك لأنك إذا قلت مثلاً : " جاءني هؤلاء ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء " تغيرت معك العوامل ولا يتغير لفظ هؤلاء أبداً سواء كان العمل رفعاً أو نصباً أو جراً .

وعبارة هذه الكفاية عن هذا المبني أصح من عبارة ابن معط حيث قال :

**وحَدُّهُ لزومُ آخرِ الكلمْ حركةً ما أو سكوناً التُزِم**[2]

---

(١) المقتضب ١ / ٤ ، وشرح الملحة ٣٦ ، والمفصَّل ص ١٥٢ ، وشرح المفصَّل ٣ / ٨٠ ، وشرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٧١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢٧ وبعضهم عرفه بـ" ما أشبه الحرف " أو نحو ذلك ومنهم ابن مالك في الخلاصة وابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٩ .

(٢) شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٣٠ .

وذلك لأن البناء منه لازمٌ ومنه غير لازم ألا ترى أن الفعل الماضي مبني على الفتح وقد يتغير آخره عند اتصال الضمائر به وكذلك فعل الأمر مبني على السكون وقد يتغير آخره عند التقاء الساكنين ، فحيث دخله التغيير علمنا أن من البناء ما لا يلزم .

وأما قولهم : ما لا يتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه فهو المشهور وأقرب منه عبارة الكفاية وهي : ما لم يغيره عمل أعني : بل يكون ثابتاً على حالة واحدة من ضم أو فتح أو كسر أو سكون ، كـ" حيثُ " و" أينَ " و" أمسِ " و" كمْ " ونحو ذلك .

فإن طرأ على شيء منها ما يوجب تغيير آخره كقولك : " كم المال " كان ذلك عملاً بنائياً لا إعرابياً .

والفرق بين العمل البنائي والإعرابي أن الإعرابي ما دخل عليه عامل من أوله والبنائي ما طرأ عليه طارئ من آخره - والله أعلم - .

**تنبيه :**

اعلم أن تقسيم الكلمات إلى معرب وإلى مبني متفق عليه .

وأثبت بعضهم قسماً ثالثاً فقال : من الكلمات ما لا يكون معرباً ولا مبنياً كالمضاف إلى ياء المتكلم كـ" غلامي " وللنحويين فيه أربعة أقوال :

**أحدها** : - وهو المشهور - أنه معرب بالحركات المقدرة[1] .

**الثاني** : أنه مبني[2] .

---

(١) ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٩ - ١٠٠١ قال : زعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني والصحيح أنه معرب إذ لا سبب فيه من أسباب البناء ... فعلم أنه معرب تقديراً . وانظر المغني لابن فلاح أيضاً ٢ / ١٧٨ .

(٢) نسب هذا الرأي للجرجاني وابن الخباز وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري . انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٩ - ١٠٠١ ، وقال ابن الخشاب في المرتجل ص ١٠٩ : « والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء .. » وقال ابن الخباز ص ١١ في شرح الدرة الألفية يتحدث عن الأسماء الخمسة : « وإعرابها بالحروف منوط بشروط : الأول : أن تكون مضافة فلو أفردت أعربت بالحركات كقوله تعالى: ﴿ ائتوني بأخ لكم من أبيكم ﴾، الثاني : أن تضاف إلى غير ياء المتكلم فإذا أضيفت إليها بنيت كقوله : ﴿ حتى يأذن لي أبي ﴾ » .

**الثالث** : أنه مبني في حال الرفع والنصب معرب في حال الجر[١] .

**الرابع** : أنه لا معرب ولا مبني وهو مذهب ابن جني[٢] وبعضهم يسمي هذا الرابع : " خنثى " يعني ليس بذكر ولا أنثى[٣] . انتهى هذا .

والقسم السادس من أقسام الأسماء الظاهرة : الممدود .

٧٦/ب وقد أشرت إليه **بقولي** : « ممدودها » أي ممدود* الأسماء على نحو ما تقدم وقد اكتفيت فيه بالمثال عن ذكر الحد لضيق المجال فمثلت له بقولي : « كهؤلاء » ، وقد اختُلِف في حدّه على ثلاثة أقوال :

فقيل : « هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة »[٤] نحو حمراء وخضراء وما أشبه ذلك .

وقيل حده : « كل اسم فيه مدة تعقبها[٥] همزة »[٦] .

وقيل : « ما اشتمل على مدة يعقبها همز في كلمتها متصلاً أو في التي تليها منفصلاً »[٧] . وهذا أجودها ؛ لأنه يشمل الممدود منفصلاً كان أو متصلاً[٨] .

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي ٢٤٣ ، ٢٤٤ وذكره ابن فلاح في المغني وضعَّفه ٢ / ١٧٨ ، وأشار إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية منسوباً إلى ابن السراج ٢ / ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٥٦ " باب في الحكم يقف بين الحكمين " هذا فصل موجود في العربية وقد أعطيته مفاداً عليه وقياساً وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبي فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه نحو : هذا غلامي ورأيت صاحبي وليس بين الكسر والرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة ، وأما كونها غير البناء فلأن الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة إذن في آخرها ببناء ألا ترى أن " غلامي " في التمكن واستحقاق الإعراب كـ( لغلامك وغلامهم وغلامنا ) .

(٣) قال العكبري : « معرب عند قوم مبني عند آخرين .. » ثم قال : « على أن تسميتهم إياه خصياً خطأ لأن الخصي ذكر حقيقة وأحكام الذكورة ثابتة له وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلاً » . انظر اللباب ١ / ٦٧ ، ومسائل خلافية ص ٨٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٧٦٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٣٧ .

(٥) في ب : « يعقبها » .

(٦) لم أعثر عليه . وهو بمعنى الأوّل .

(٧) لم أعثر عليه .

(٨) لم أجد من أشار إلى هذا النوع من الممدود من النحاة ( المنفصل ) وإنما هو لدى أهل التجويد ، وهذا التعريف يدخل الكلمات المبنية والأفعال والحروف ويؤيد تمثيله للممدود بكلمة مبنية عَدُّه لهذا الأمر ولم أجد من قال بذلك - والله تعالى أعلم - .

**فالنوع الأول** : ما كانت المدة والهمزة معاً في كلمة واحدة ويسمى ذلك متصلاً كقوله تعالى : ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾[١] ، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾[٢] ، ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾[٣] ونحو ذلك .

**والنوع الثاني** : ما كان المد في كلمة والهمز على أخرى ، ويسمى ذلك منفصلاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[٤] ، ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[٥]، ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾[٦] ونحو ذلك.

وقد مثّلْتُ لهما **بقولي :** « كهؤلاء » وهو مثال جامع للنوعين ، إذ هي كلمة فيها مَدّان ، أحدهما في الأولى منهما وهو منفصل والثاني متصل وهو في الثانية منهما .

ومن الاتفاق العجيب وجودهما في كلمة واحدة مبنية فأغنت عن التمثيل للمبني بكلمة ثالثة ، وعلى هذا فالضمير المجرور في « عنه دل » يجوز عوده على المبني لما فيه من البناء وعلى الممدود لما فيه من المد منفصلاً كان أو متصلاً ومن المعلوم أن قلة الألفاظ وكثرة المعاني من وظيفة البلاغة ، فهذا من ذاك – ولله الحمد والمنة – .

**تنبيه :**

قد عرفت أن من المد ما يكون منفصلاً وما يكون متصلاً ، ثم منه ما يكون قياسياً ، وما يكون سماعياً وهذا محل ذكره .

---

(١) إبراهيم ( ٤٣ ) .

(٢) فاطر ( ٢٨ ) .

(٣) القصص ( ٢٥ ) .

(٤) النحل ( ١ ) .

(٥) العنكبوت ( ٥١ ) .

(٦) الكوثر ( ١ ) .

**فأقول :** أما القياسي[١] من الممدود فهو على عشرة أنواع ، وقد نظمتها في أربعة أبيات **فقلت :**

يقاس من الممدود ما كان مصدراً ... لـ"فاعلت " أو كل مزيد كـ"إعطاء"
وللصوت منه كـ" الدعاء " ونحوه ... ومنه لتأنيث على نحو " حمراء "
وما كان مجموعاً بـ" أفْعِلَةٍ " أتى ... ومنه جموع خمسة نحو " أحياء "
ونحو "فِعَالٍ" جمع "فِعْل" و"فِعْلَة" ... وفي "شُهَداءٍ" "أنبياءٍ" "أخِلاّء"[٢]

وأما* شرحها : **فالأول** : ما كان مصدراً لـ" فاعَلْتُ " نحو " واليت ولاءً " و " ناديت نداءً " ، و " ماريت مِرَاءً "[٣] ، وقس على نحو ذلك وإليه أشرت **بقولي :** « ماكان مصدراً لفَاعَلْتُ » . ٧٧/أ

**والثاني** : ما كان مصدراً لفعل مزيد فيه نحو : " أعطيت إعطاءً وأخفيت إخفاءً وأبديت إبداءً " ، وقس على نحو ذلك ، وإليه أشرت **بقولي :** « أو فعل مزيد كإعطاء » .

**والثالث** : ما جاء من الأصوات كـ" الدعاء " ، و" العُواء "[٤] ، و" النداء " و" الغوغاء "[٥] ، وقس على نحو ذلك ، وإليه أشرت **بقولي :** « وللصوت منه كالدعاء ونحوه » .

---

(١) ضابط الممدود القياسي فما له من الصحيح نظير اطرد كون ما قبل آخره ألفاً كـ" ظبي وظباء ، ونِضْوٍ وأنْضَاء " فإن نظيرهما من الصحيح " كعب وكعاب ، وحزب وأحزاب " . انظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٦٣ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٦ - ٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٩ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٧٣ - ١٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٥٧ - ١٧٦٩ .

(٣) والمراء المماراة : الجدل والمراء أيضاً من الامتراء والشك وفي التنزيل : ﴿ **فلا تمار فيهم إلا مراءً ظاهراً** ﴾ اللسان مادة ( مرا ) .

(٤) قال الجوهري : عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوي عُواء : الصحاح مادة " عوى " .

(٥) قال الجوهري : والغوغَاء الجراد بعد الدبى ، وبه سمي الغوغاء والغاغة من الناس وهم الكثير المختلطون ، الصحاح مادة " غوى " ولعلها « الثغاء » أو « الرغاء » وتعرضت للتصحيف .

[و][1] **الرابع** : ما كان من المؤنث على " فعلاء " التي مذكرها " أفعل " نحو " أحمر وحمراء " ، و" أحْوَر وحَوْراء "[2] ، و" أسمر وسمراء " ، وقس على نحو ذلك ، وإليه أشرت **بقولي :** « ومنه لتأنيث على نحو حمراء » .

**والخامس** : ما كان جمعه على " أفْعِلَة " ، فإنه يكون ممدود الواحد نحو " كساءٍ وأكْسِيَة " ، و" رداءٍ وأردية " ، و" قَباءٍ وأقبية " ، و" غِطَاءٍ وأغطية " ، وقس على نحو ذلك ، وإليه أشرت **بقولي :** « وما كان مجموعاً بأَفْعِلَةٍ أتى » .

**والسادس** : ما كان من الجموع على " أفْعَال " نحو : " أبناء وأنباء " ، و" أحياء وأشياء "[3] ، وقس على نحو ذلك ، وإليه أشرت **بقولي :** « ومنه جموعٌ خمسةٌ نحو أحياء » تقدير الكلام : أولها نحو أحياء .

**والسابع** : ما كان من الجموع على " فِعَال " نحو " ظِباءٍ[4] ودِلاءٍ " جمع " ظبي ودلو " ، ونحو " رَكْوةٍ[5] وركاء "[6] ، وقس على نحو ذلك وإليه أشرت **بقولي :** « ونحو فِعَالٍ جمعُ فِعْلٍ وفِعْلَةٍ » تقدير الكلام : « وثانيها نحو فِعَال » .

**والثامن** : ما كان من الجموع على " فُعَلاء " نحو " كُرَماءٍ وبُخَلاءٍ وفُضَلاءٍ وعُلَماءٍ وجُهَلاءٍ " ، وقس على نحو ذلك .

**والتاسع**: ما كان من الجموع على " أفْعِلاء " نحو " أنبياءٍ وأصفياءٍ وأتقياءٍ "، وقس على نحو ذلك .

---

(١) الواو من ب .

(٢) قال الجوهري : والحوَرَ أيضاً شدة بياض العين في شدة سوادها يقال امرأة حوراء بينة الحوَرَ ، الصحاح مادة " حور " .

(٣) ما ذهب إليه هو رأي الكسائي .

(٤) الظبي : الغزال والجمع أظبٍ ، وظِباء وظُبيّ . اللسان " ظبا " ٨ / ٢٤٨ .

(٥) الركوة مثلثة الراء : شبه عور من أدم ، وفي الصحاح : الركوة التي للماء . والجمع ركوات بالتحريك وركاء اللسان ٥ / ٣٠٦ " ركا " .

(٦) في ب : « زكوة وزكاء » .

**والعاشر** : ما كان من الجموع على " أفْعِلاء "[١] نحو " أجِلاَّءٍ[٢] وأخِلاَّءٍ[٣] ، وأوْدّاءٍ[٤] وأرقّاءٍ "[٥] ، وقس على نحو ذلك وإلى هذا النوع والذي قبله أشرت **بقولي :** « وفي شُهَداءٍ أنبياءٍ أخِلاَّءِ » أعني وثالثُها ورابعُها وخامسُها في هذه الكلمات الثلاث - والله أعلم - .

واعلم أن كلها مصروفٌ إلا ما اشتمل على ألف التأنيث نحو : " حمراء وأشياء " ، فإنه لا ينصرف مجرداً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾[٦] ، فتنبّهْ لذلك .

وأما السماعي من الممدود فهو على عشرة أنواع[٧] :

**أحدها** : ما كان من حروف المعجم ، وهو أحد عشر* حرفاً من الباء إلى الياء تقول : « هذه باءٌ وتاءٌ وحاءٌ وخاءٌ وراءٌ وطاءٌ وظاءٌ وفاءٌ وهاءٌ وياءٌ » . ٧٧/ب

**والثاني** : ما كان من المفردات مضمومَ الفاء على نحو " رُخَاءٍ " ، أو مفتوحها على نحو : " سَماءٍ " ، أو مكسورها على نحو " إناءٍ " .

---

(١) في النسختين : « أفْعال » مع ملاحظة تكرار المؤلف لهذا الوزن إلا أنه مدغم العين مع اللام في الثاني لأن أصل الكلمات " أجْلِلاء ، وأخْلِلاء ، وأوْدداء ، وأرْقِقَاء " .

(٢) أجلاّء لم أر أصحاب المعاجم أشاروا إلى هذا الجمع في مادة " جلل " قال صاحب اللسان : وقوم جلة دوو أخطار وشيخة والواحد منهم جليل والجمع " جلة " . اللسان ٢ / ٣٣٥ ( جلل ) .

(٣) الخليل : الذي اصفى المودة وأصحها .. والجمع أخلاء وخلان . اللسان ٤ / ٢٠٣ مادة ( خلل ) .

(٤) الود مصدر المودة قال ابن سيده : الود الحب يكون في جميع مداخل الخير وقوم : وُدٌّ وودادٌ وأوَدَّاءٌ ، وأوْدَادٌ ، وأودٌّ . اللسان ١٥ / ٢٤٨ ( ودد ) .

(٥) الرق : الملك والعبودية وجمع الرقيق أرقاء . اللسان ( رقق ) ٥ / ٢٨٨ .

(٦) المائدة ( ١٠١ ) .

(٧) قد ذكر هذه الأسماء الممدودة ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي وزاد عليها فانظر ٢ / ٣٦٠ إلى ٣٦٥ باب المقصور والممدود . قلت وهذا التحديد بعشرة أنواع لم يسبق إليه ، إضافة إلى كونه حصراً صورياً لا حقيقة له لعدم انضباطها والله أعلم .

**والثالث** : ما كان من المفردات على نحو " فَعَّال " منسوباً[١] على نحو " بَنّاءٍ ، ورَفّاءٍ[٢] وسَقّاءٍ ، وقَلاّءٍ ، وشَوّاءٍ " .

**والرابع** : ما كان من المفردات على فَعْلاء كـ" الصحراء " ، وهو اسم للأرض الواسعة الخالية لا صفةً لها ، ونحو " العَنْقَاء "[٣] - وهو طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم - ، ونحو " الفأفاء " وهو صفةٌ للذي يكثر من الفاء في كلامه .

**الخامس** : ما كان جمعاً على فُعّال : نحو " قُرّاء[٤] ووُضّاء "[٥] .

**السادس** : ما كان من المصادر مضمومَ الفاء نحو " مُكَاء "[٦] ، أو مفتوحها نحو " سَخاء " ، أو مكسورها نحو " شِفاء " .

**السابع** : ما إذا قُصر تغير معناه نحو " هَواء وحَياء وسَناء وتَراء وصَفاء ورَخاء " ، أو لم يتغير معناه نحو : " الريّاء[٧] ، والهِجَاء[٨] ، والشِّراء " .

**والثامن** : ما كان من أسماء المعاني كـ" البأساء " فإنه اسم للشدة ، وكـ" الشحناء " فإنه اسم للعداوة ، وكـ" البَغْضاء " فإنه اسم لشدة البغض ، وكـ" الرَّمْضاء " ، وهي شدة الحر ، و" السَّرَّاء " وهي الفرح ، و" الضَّرَّاء " وهي الضُّرّ، و" النَّعْماء " وهي ما أنعم الله به عليك ، وسبيله الصرف .

**والتاسع** : ما توسط فيه المد متصلاً كـ" الملائكة والفائدة " ، وسبيله الصرف، أو منفصلاً كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾[٩] .

**والعاشر** : ما جمع بين المدين في كلمة واحدة كما في " هؤلاء " ، وهو مثال البيت ، وهو مبني على الكسر كما قد علمت - والله أعلم - .

---

(١) في ب : « منسوب » بالرفع .

(٢) قال ابن منظور : « ورفأ الثوب مهموز يَرْفَؤُهُ رَفْأً : لأم خرقه وضَمَّ بعضه إلى بعض ، وأصلح ما وهى منه مشتق من الرفء ورَفّاء : صنعته الرفء » . اللسان مادة ( رفأ ) .

(٣) وهو الداهية أيضاً القاموس مادة ( عنق ) .

(٤) وهو الناسك المتعبد ، القاموس مادة ( قرأ ) .

(٥) مفرد " وضاؤون " والوضاءة الحسن والبهجة ، اللسان ١٥ / ٣٢٢ .

(٦) مكا مكواً ومكاءً ، صَفَر بفيه أو شبك بأصابعه ونفخ فيها . القاموس ( مكا ) .

(٧) كذا ولعلها « الربا » ، أو « الزنا » .

(٨) المخصص ١٥ / ٢٧ .

(٩) سورة المسد ( ١ ) .

# [ الاسم المقصور والاسم المنقوص ]

ثم **قلت :**

**مقصورُها المعتلُّ لاماً بالألفْ منقوصُها بالياءِ في لامٍ ألفْ**

**وأقول :** القسم السابع من أقسام الاسم الظاهر « الاسم المقصور » وقد أشرت إليه بقولي : « المعتل لاماً بالألف » ، أعني ما كان آخره معتلاً بألف العلة ولهم في تحديده خمسةُ أقوال :

منها أنه كلُّ اسم ختم بألف كـ" العصا "[١] ، ومنها أنه ما كان آخره ألف لازمة له في كل حال من أحوال الإعراب[٢] ، ومنها أنه الاسم المعرب الذي* آخره ألف[٣] . ٧٨/أ

ومنها أنه الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة ، نحو : " الفتى والعصا "[٤] .

**قلت :** والعبارة الجامعة لطريق الأولوية عند المحققين أن يقال : المقصود به هو الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ألف لازمة[٥] ، ليخرج بالمعرب : المبني نحو " إذا وأنا ومتى " ونحو ذلك ، وباللازمة : الألف التي في الزيدان رفعاً والألف التي في الأسماء الستة نصباً ، ومن قال فيه بالتمكن فهو غير مصيب ؛ لأن التمكن منحصر في المصروف والممنوع ، وأما في المقصور والمنقوص فليس ذلك بصواب من قائله[٦] . لكن لما كان المقصور أخاً للمنقوص باعتبار اشتراكهما في اعتلال اللام ناسب أن يحد كل منهما بذلك .

---

(١) المفصل : ٢١٧ ، اللباب ١ / ٨٣ .

(٢) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ١١٣ .

(٣) شرح شذور الذهب : ٦٦ .

(٤) الحدود في النحو للفاكهي ١١٩ .

(٥) هذا قريب من تعريف ابن هشام في شرح الشذور ص ٦٥ .

(٦) قوله « التمكن منحصر في المصروف والممنوع » . لم أجد من سبقه إلى هذا وإنما المتمكن هو المعرب والله أعلم .

أما المقصور : فيقال فيه هو الاسم المعرب المعتل اللام بالألف ، كما في البيت وأما سبب تسميته بالمقصور فهو على وجهين :

**أحدهما** : أنه من القصر الذي هو المنع ؛ لأنه ممنوع من ظهور حركات الإعراب فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾[١] يعني ممنوعات من التبذل .

**والثاني** : أنه من القصر الذي هو النقص لأنه ينقص عن رتبة الممدود ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[٢] أي تنقصوا منها وعلى هذا فهو ضد الممدود ؛ وذلك لأنهما أخوان ضدان يتعاكسان - في الغالب - ولا يقال طرفا نقيض ؛ لأنه قد يمد المقصور وقد يقصر الممدود ؛ للضرورة ؛ لاختلاف المعنى ، فمن الأول كقول الراجز[٣] :

**لابد من صنعا وإن طال السفر**[٤]

ومن الثاني كما في نحو " الهوى والهواء السنا والسناء والثرى والثراء " ، ونحو ذلك .

وسيبويه - رحمة الله عليه - يسمي المقصور منقوصاً[٥] ؛ لأنه نقص منه حركات الإعراب ، ووافقه على ذلك ابن كيسان حيث قال : « وسمي المقصور مقصوراً ؛ لأنه قَصُرَ عن أن يكون مثل المعرب أي منع ومن سماه منقوصاً ؛ فلأنه نقص منه الإعراب »[٦] انتهى كلامه .

---

(١) سورة الرحمن ٧٢ .

(٢) سورة النساء ( ١٠١ ) .

(٣) في ب : « الراجزة » .

(٤) صدر بيت من الرجز وبعده : ولو تحنى كل عود ودبر ، والبيت في لسان العرب ١ / ٥٤٨ ماد ( ب ي د ) ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٩٦ ، وهمع الهوامع ٥ / ٣٣٧ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٠٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٩٢ ولم أعثر على نسبته .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٣٦ قال سيبويه : « هذا باب ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف » وذكر من الأمثلة " قفا ، وعصا ، ورجا ، ورضا ، وسنا " .

(٦) لم أجده .

**قلت :** والجمهور على خلافه وبقول الجمهور أقول ؛ لأنه هو المتجه ؛ لكونه مقصور الإعراب أي محبوسه أي ممنوعاً من الظهور ، وأما المنقوص فهو ما نقص منه شيء وبقي له شيء ؛ وعلى* هذا فتسمية المعتل بالياء منقوصاً وتسمية المعتل بالألف مقصوراً هو الصواب - والله أعلم - . ٧٨/ب

ولهذا **قال** الأستاذ أبو القاسم ابن العريف[١] - رحمة الله عليه - : « إنما سمي المقصور مقصوراً لأنه قصر عن أن يكون له مثل المعرب[٢] ، أي منع ؛ لأن آخره ألف ، والألف لا تتحرك ؛ لأنها لو تحركت عادت همزة » انتهى كلامه[٣] .

فإن **قلت :** لِمَ ما قالوا في المقصور : هو ما آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، كما قالوا في المنقوص هو ما آخره ياء لازمة قبلها كسرة ؟!

**قلت :** الفرق بينهما ظاهر ، وهو أن الياء قد يسكن ما قبلها نحو : " ظبي " ، وأما الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ فلذلك استغنى عن ذكر الفتح قبل الألف .

وإن **قلت :** لِمَ قالوا في المنقوص : ما كان آخره ياء ساكنة ، و لم يقولوا في المقصور ما كان آخره ألف ساكنة ؟!

**قلت :** الفرق بينهما ظاهر ، وهو أن ياء المنقوص يظهر فيها الفتح اختياراً والضم اضطراراً وكل منهما متحرك ، بخلاف الألف فإنها حرف ساكن هوائي ولا يقبل الحركة أبداً . انتهى ذلك .

وإلى ذلك أشار ابن هشام في شرح الشذور بقوله : « ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص[٤] إلى الشيخ العلامة بهاء الدين ابن النحاس

---

(١) ابن العريف : الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم النحوي الأديب الشاعر له شرح كتاب الجمل في النحو للزجاجي وكتاب الرد على أبي جعفر النحاس وغير ذلك كان مقدماً في العربية إماماً فيها عارفاً بصنوف الآداب أخذ العربية عن ابن القوطية وغيره توفي بطليطلة في رجب سنة ٣٩٠ هـ .
معجم الأدباء ٣ / ١١٦٦ ، وانظر البغية ١ / ٥٤٢ ، والأعلام ٢ / ٢٦١ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٦٤٧ .

(٢) في ب : « للمعرب » .

(٣) لم أجده .

(٤) قال ياقوت : « وهي مدينة كبيرة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر شرقي النيل » . انظر معجم البلدان ٤ / ٤١٣ .

الحلبي[١] وهو يتشوق إليه فقال[٢] :

سَلِّمْ على المولى البهاءِ وصِفْ له ... شوقي إليه وأنني مملوكُه
أبداً يحركُني إليه تشوُّقي ... جسمي به مشطورُه منهوكُه
لكن نَحِلْتُ لبُعْدِه فكأنني ... أَلِفٌ وليس بممكنٍ تحريكُه[٣]

وأما الكلام على أقسامه ، وعلى أحواله ، وعلى إعرابه ، فسيأتي لنا في بابه - إن شاء الله تعالى -[٤] .

**تحقيق** : قال المحققون من أهل العربية : اعلم أن القصر والمد مخصوصان بالأسماء ممنوعان من الأفعال والحروف ، فإذا سئلت عن إعراب قول القائل : « موسى يخشى » فقل : موسى : اسم مقصور وهو مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ورفعه مقدر منع من ظهوره التعذر ، ويخشى : خبره[٥] وهو فعل مضارع معتل ولا يقال مقصور كما يقول بعض المتعلمين فإنه خطأ صريح ؛ لأن الأفعال إنما توصف بالصحة أو بالإعلال ولا وصف لها بالقَصْر ولا بالنقص أصلاً لا هي ولا الحروف .

---

(١) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان . ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة ٦٢٧ وكان من الأذكياء وله خبرة بالمنطق وإقليدس وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة . قال السيوطي : نقلنا عنه في أول جمع الجوامع إن الحرف معناه في نفسه على خلاف قول النحاة قاطبة إن معناه في غيره . توفي بالقاهرة في جمادى الأولى سنة ٦٩٨ هـ . ومن آثاره : شرح المقرب في النحو ، شرح قصيدة فيما يقال بالياء والواو للشواء الحلبي ، التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس ، ديوان شعر . انظر : بغية الوعاة ١ / ١٣ ، ١٤ ، شذرات الذهب ٥ / ٤٤٢ ، الأعلام ٥ / ٢٩٧ ، معجم المؤلفين ٣ / ٤٠ .

(٢) الأبيات لزين الدين محمد بن رضوان بن إبراهيم المعروف بابن الرعاد . فوات الوفيات ٣ / ٣٥٧ .

(٣) شرح شذور الذهب : ٦٦ .

(٤) انظر لوحة ٩ / أ من الجزء الثاني من النسخة المصرية .

(٥) يقصد جملة الفعل يخشى وفاعله المستتر فيه .

فكما لا يصح أن يقال في " يخشى " : " يخشاء " كذلك لا يصح أن يقال في " مهما " : " مهماء " بخلاف الاسم ؛ فإن لنا أن نقول : " الهوى والهواء والسنا والسناء والثرى والثراء والحيا والحياء " ، وما أشبه ذلك .

والحكمة في ذلك : التنبيه على معنىً آخر جاء به المد غير المعنى الأول المعروف* من القصر ؛ ألا ترى أن الهوى بالقصر عبارة عن هوى النفس ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾[1] ، فإذا مُد صار عبارةً عن الريح القائمة بين السماء والأرض ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾[2] ، وقد اجتمعا في قول الشاعر[3] : ٧٩/أ

**جُمِعَ الهواءُ مع الهوى في أضْلُعي فتكاملَتْ في أضلعي نـاران**

**فقَصُرْتُ بالممدود عن نيل المنى ومُـدِدْتُ بالمقصور في أكفاني**

وكذلك " السنا " فإن مقصورَه النور والضياء فإذا مُدَّ صار بمعنى الرفعةِ والمجد وكذلك " الثرى " فإن مقصورَه بمعنى التراب فإذا مُدَّ صار بمعنى المال ، وكذلك " الحيا " فإن مقصوره بمعنى المطر فإذا مد صار بمعنى الأدب، انتهى كلامهم ... وبالجملة فهذا كثير وإنما يكتفى منه بهذا القدر اليسير - والله الموفق - .

فإن **قلت :** قد " نجد "[4] في الكلمات ما يُمَدُّ ويُقْصَر والمعنى واحد ، كما في " قُبَاء وحِراء " ونحوهما **قلت :** ذلك إنما هو على سبيل القلة فهو نادر ، والنادر لا حكم له ، إنما الحكم للغالب - والله أعلم - .

---

(١) سورة النازعات ، آية ( ٤٠ ) .

(٢) سورة إبراهيم ، آية ( ٤٣ ) .

(٣) لم أعثر لهما على نسبة وقد وردت في : " القلادة الجوهرية " للمؤلف قال المحقق : « في هامش الأصل أنهما للكوفي الشاعر والكوفي هو أبو عمرو وقيل أبو يحيى حماد بن عمر بن يونس ابن كليب الكوفي مولى بني سودة بن عامر ابن صعصعة المعروف بعجرد الشاعر المشهور ». " القلادة الجوهرية " ص ٦٨ .

(٤) من ب : " يجد " بالياء .

**تكميل** : اعلم أن المقصور على قسمين : قياسي[١] وسماعي : أما القياسي فإنه على عشرة أنواع وقد نظمتها في ثلاثة أبيات **فقلت :**

**يقاس من المقصور ما كان كـ''الهوى'' وفي نحو ''سَكْرى'' أو ''يتامى''، ''خَوْزَلا''[٢]**
**وجمعٌ أتى من مطلق الفاءِ فعلُه ومفعولِ فعلٍ زيد فيه كـ'' مُبْتَلَى ''**
**ونحو ''مُعَافىً'' ثم '' مَسْعىً '' لوقتٍ او مكانٍ وجمعٍ لاسم جنسٍ حكى ''الفلا''**

وعدها أبو المحاسن المهلبي[٣] في شرح الدريدية[٤] عشرين نوعاً ، ونظمها أيضاً ، ولكني قد اكتفيت بهذه العشرة وأضربت عن غيرها لأنه من الغث والسمين الذي لا حاجة إليه .

وأما شرحها **فأقول : الأول** : ما كان مصدراً لفعل " هواء " أو لفعل " أعشى " أو لفعل " صديان "[٥] فيقال فيه " الهوى والعشا والصدى " ، ومثله " العمى والطوى والجوى "[٦] ، فهي متفقة المصادر مختلفة في أسماء فاعليها .

---

(١) قال ابن مالك : " فليعلم أن كل واحد من المقصور والممدود على ضربين قياسي وسماعي : فالمقصور القياسي : ماله من الصحيح نظير اطرد فتح ما قبل آخره كـ" مرى جمع مرية ، ومدى جمع مدية " فإن نظيرهما الصحيح " قِرَبْ جمع قِرْبَه ، وقُرَبْ جمع قُرْبَة " " ٤ / ١٧٦٠ ، ١٧٦١ .

(٢) " الانخزال مشية تثاقل " القاموس المحيط ( خزل ) .

(٣) المهلب بن الحسن بن بركات بن علي بن مهلب البهنسي المصري المتوفى تقريباً سنة ٥٧٥ هـ من آثاره نظم الفرائد وحصر الشوارد حققه شيخنا د. العثيمين ، شرح مقصوره ابن دريد وسماه الجواهر المنثورة . إنباه الرواة ٣ / ٣٣٣ ، إشارة التعيين : ٣٥٦ ، وانظر بغية الوعاة ٢ / ٣٠٤ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٩٢٧ .

(٤) قال أبو حيان عنه : " شَرَح مقصورة ابن دريد وسمّى الشرح الجواهر المنثورة في شرح المقصورة أنشد فيها دلائل المقصور المقيس ( وسرد أبياتاً ) وأنشد أيضاً في معرفة أصل الألف المنقلبة عن الياء والواو ( وسرد أبياتاً ) " . انظر تذكرة النحاة لأبي حيان ( ٣١٦ ، ٣١٧ ) .

(٥) عطشان ، انظر القاموس ( صدى ) .

(٦) هوى باطن ، والحزن ، وداء في الصدر ، وشدة الوجد ، وله معان أخرى غير ذلك ، القاموس المحيط ( جوى ) .

**الثاني** : ما كان من الجموع على فَعْلى بفتح الفاء نحو : " سَكْرى ومثله قَتْلى وجَرْحى وصَرْعى وهَلْكى وحَمْقى ومَرْضى " ، وما أشبه ذلك . ٧٩/ب

**الثالث** : ما كان من الجموع على* فَعَالى[١] بفتح الفاء نحو " يَتَامى "، ومثله " أيَامى وعَذَارى ونَصَارى وحَيَارى " وقد يُضَمّ ، نحو : " سُكَارى " ، فيماثله المفرد ، كقولهم : " حُبَارى " لطائر معروف ، أو لظرف كقولهم " قُصارى الشيء أو حُمَاداه " بمعنى : غايته ، أو علم على شهر مؤنث وهو " جُمَادى " .

**والرابع** : ما كان من أسماء المَشِيّ جمع مشْية نحو : " خَوْزَلى " ، ويقال : " خَيْزَلى " و" قَهْقَرى " و" بَشَكى " و" جَمَزى " و" مَرَطى " .

**الخامس** : ما كان جمعاً مفرده على « فُعْلَة » بضم الفاء ، سواء كانت ياء نحو " مُدْيَة ومُدَى ودُمْيَة ودُمَى ومِنْيَة ومُنَى وكُنْيَة وكُنَى ورُقْيَة ورُقَى وكِلْيَة وكُلَى وزُبْيَة وزُبَى "[٢] ، أو واواً[٣] نحو : " عُرْوَة وعُرَى وَرِبْوَة[٤] وربى وكُوَّة وكُوَى[٥] وقُوَّة وقُوى " ، ويقال " القِوى " بكسر القاف - حكاه الزجاج -[٦] ، وقَلَّ نحو " عِلْيَة وعُلا " ، وأقلّ منه " سُما " ، وهو لغة في الاسم أو بفتح الفاء نحو " قَرْيَة وقُرى " ، أو بكسر الفاء نحو " لِحْية ولِحَى " .

**السادس** : ما كان اسم مفعول صيغ من فعل زائد نحو : " مُبْتَلى ومُشْتَرى ومُفْتَرى ومُكْتَرى ومُعْطَى ومُقْتَدى " .

---

(١) في ب : « فعال » وهو خطأ لقوله « نحو يتامى » .

(٢) الزبية الرابية لا يعلوها الماء وفي المثل « بلغ السيل الزُّبَى » . انظر الصحاح للجوهري ( زبى ) .

(٣) التنوين غير موجود في ب .

(٤) الاختيار فيها ( رِبْوة ) . الممدود والمقصور للوشاء ص ١٣ ، والمخصص ١٥ / ١١ .

(٥) الكوة نصب البيت والجمع " كِوَاء " بالمد " وكوى " . الصحاح ٦ / ٢٤٧٨ مادة " كوى " .

(٦) وقد وردت هذه الكلمة مرة واحدة في القرآن ﴿ **علمه شديد القوى** ﴾ [ النجم : ٥ ] . ولم أجد من أشار إلى الكسر إلا الأخفش في معانيه ٢ / ٥٢٦ . وانظر المقصور والممدود للفراء ص ١٣ ، والمخصص ١٥ / ١١٠ .

**السابع** : ما كان اسم مفعول صيغ من فعل مزيد فيه نحو " مُعَافى " ومثله " مُكافا[1] ومُوافى ومُواسى ومُناجى " .

**الثامن والتاسع** : ما كان اسماً للوقت أو للمكان نحو " مَسْعىً " ، ومثله " مَرْمىً ومَجْرىً ومَسْرىً ومَرْعىً " ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون اسماً للزمان أو المكان .

**والعاشر** : ما كان جمعاً لاسم جنس نحو : " الفلا " ، جمع فلاة ومثله " القطا " ، جمع قطاة و" الحصى " ، جمع حصاة و" القنا " ، جمع قناة و" النوى " جمع نواة ، وقس على نحو ذلك .

وأما **السماعي** فإنه على خمسة أنواع :

**أولها** : ما كان اسماً مفرداً مفتوح الفاء نحو : " الفتى والعصى والرحى والثرى " ، وقد يماثله اسم جمع كـ" الورى " .

**ثانيها** : ما كان اسماً مفرداً مضموم الفاء نحو : " السُّها والسُّرى " ، أو مصدراً كـ" الهدى والتُّقى " .

**ثالثها** : ما كان اسماً مفرداً مكسور الفاء كـ" الحِجَا والقِرى والبِلى والغِنى والرِّبا ومِنى مكة المشرفة "[2] .

**ورابعها** : ما كان صفةً مشتملةً على ألف التأنيث نحو : " القُرْبى والبُعْدى والسُّفْلى والدُّنْيا والأُخْرى والصُّغْرى والكُبْرى " .

**خامسها** : ما جاء من الأعلام مفتوح الأول نحو " يعلى " لمذكر و " سَلمى وليلى " لمؤنث ، أو مضمومة نحو " موسى " لمذكر و" سُعْدى ولُبْنى " لمؤنث أو مكسورة نحو : " عيسى " لمذكر عاقل ونحو : " زيزا "[3] وهو علم

---

(١) تدخل هنا على لغة التسهيل .

(٢) أضافها إلى مكة والإضافة هنا لبيان الواقع .

(٣) من قرى البلقاء كبيرة يطؤها الحاج ويقام لهم بها سوق وفيها بِرْكة عظيمة وأصله في اللغة المكان المرتفع . معجم البلدان ٣ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

على مكان بأرض الشام ونظيره في الوزن ما جاء على " فِعْلى " بكسر الفاء جمعاً وهو " ظِربى " جمع " ظِرْبان "[١] وهو نبت معروف و" حجلى " جمع حَجَل[٢] ٨٠/أ وهو* طائر معروف وليس على مكسور الفاء من الجموع سواهما كما تقدم بيانه .

وبالجملة فهذا باب واسع وللناس فيه مصنفات كثيرة فمنهم الإمام أبو بكر محمد بن الحسن[٣] بن دريد الأزدي النحوي اللغوي[٤] ، ومنهم الإمام أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار النحوي اللغوي[٥] ، ومنهم الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي اللغوي ومنهم الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي اللغوي رحمة الله عليهم ولكن هذا خلاصة المقول فيها - والله أعلم - .

**والقسم الثامن** : من أقسام الاسم الظاهر الاسم المنقوص وقد أشرت إليه **بقولي :** « منقوصها بالياء في لام ألف » اكتفاءً بذكر الاعتلال في حدّ المقصور وذلك لأني قلت أولاً: مقصور المعتل لاماً بالألف ثم أعقبته **بقولي:** ومنقوصها بالياء في لام ألف ؛ طلباً للإيجاز والتقدير في ذلك « ومنقوصها المعتل بالياء في لام ألف » وعلى هذا فالاعتلال مستفاد في المنقوص من حد المقصور وبذلك يحكم له بأخوته له من جهة الاعتلال في اللام كما حكمنا بأخوته للمدود من جهة المد

---

(١) الظربان : مثل القَطِران : دويبة كالهرة منتنة الريح ، تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وفي المثل « فسا ببيتنا الظربان وذلك إذا تقاطع القوم » ، الصحاح مادة " ظرب " وقال ابن منظور وهي الظرابي بغير نون وهي الظربى الظاء مكسورة والراء جزم والياء مفتوحة وكلاهما جماع ، وهي دابة تشبه القرد . اللسان مادة ( ظرب ) .
ولم أجد من أشار إلى كون الظربان نبتاً . كما ذكر المؤلف .

(٢) والحجلة القَبَجَة والجمع " حجل " و" حجلان " و" حجلى " ولم يجيء الجمع على " فعلى " بكسر الفاء إلا حرفان : " الظربى " جمع " ظربان " ، و" حجلى " جمع " حجل " الصحاح ، اللسان كلاهما مادة " حجل " .

(٣) في النسختين « الحسين » وهو خطأ . انظر : مراتب النحويين ص ١٣٥ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ ، والبغية ١ / ٧٦ ، والكتاب المقصود هو " المقصور والممدود " .

(٤) المتوفى سنة ٣٢١ هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١ / ٤٩٧ ، ونزهة الألباء ٣٢٢ ، والأعلام ٦ / ٨٠ .

(٥) المتوفى سنة ٥٨٢ هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١ / ٢٦٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٤ ، ومعجم الأدباء ٤ / ١٥١ ، والأعلام ٤ / ٧٣ .

لكن يقال في المقصور والمنقوص طرفا نقيض للزوم صفة التباين بينهما ؛ إذ المقصور معتل بالألف اللازمة والمنقوص معتل بالياء اللازمة ولا يقال بذلك بين المقصور والممدود لما تقدم بيانه - والله أعلم - .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاسم المنقوص محدود على قولين : **أحدهما** : أنه كل اسمٍ معربٍ آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة[١] .

**والثاني** : كل اسم متمكن حرف إعرابه ياء خفيفة قبلها كسرة[٢] .

قالوا ؛ ولهذا سمي معتلاً والمعتل من الأسماء : هو الذي حرف إعرابه حرف علة على اصطلاح النحويين وهو ؛ إما مقصور وقد تقدم بيانه : وإما منقوص والكلام فيه الآن .

والمراد بالمتمكن : غير المبني كـ" الذي " وما أشبهه والمراد بالياء الخفيفة غير ياء الكرسيّ ونحوها وقولهم قبلها كسرة ، احتراز من ياء ظبي ونحوه - فتفطن لذلك - .

**تنبيه :**

اعلم أن للنحاة في تسميته منقوصاً وجهين[٣] :

**أحدهما** : حذف لامه لأجل التنوين نحو : " والٍ وقاضٍ وداعٍ وساعٍ "، فإن أصله : " والي وقاضي وداعي وساعي " .

**والثاني** : لكون نقص منه بعض الحركات الإعرابية ؛ فإنك تقول : « هذا والٍ ورأيت والياً ومررت بوالٍ » ؛ فلم يظهر فيه سوى[٤] نصبه وسيأتي الكلام عليه وعلى أقسامه وعلى أحواله وعلى إعرابه في بابه - إن شاء الله تعالى -[٥] .

---

(١) شرح الحدود النحوية ص ١٢١ .

(٢) شرح الملحة ٩٣ .

(٣) انظر اللباب للعكبري ١ / ٨١ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ١ / ٥٦ ، شرح ألفية ابن معط ٢٤٥ .

(٤) سقطت من ب كلمة ( سوى ) .

(٥) انظر لوحة ٧ / ب من الجزء الثاني من النسخة المصرية .

# [ الاسم المنصرف ]

ثم **قلت :**

**مصروفُها اسمٌ خُص بالتَّنوينِ كدرهـمٍ وأمْكـنِ التَّمْكِـين**

**وأقول :** القسم التاسع من أقسام الاسم الظاهر : الاسم المصروف ويقال فيه مصروف ومنصرف ، قالت النحاة : « وسمي بذلك لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه إلى وجه من وجوه الإعراب » انتهى كلامهم[١] .

وإليه أشرت **بقولي :** « مصروفها » أعني مصروف الأسماء ، على نحو ما تقدم بيانه .

**قالت الأصحاب**[٢]**:** « وهو مأخوذ من الصرف والصرف هو التنوين والتنوين هو الغنة والغنة صوت يخرج من الخياشيم »[٣] .

تقول : من ذلك صرفت الاسم فانصرف فهو منصرف إذا نونته والمراد بالتنوين هنا : التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن من غيره ؛ فلهذا قيل فيه تنوين التمكين ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل كـ" زيد وعمرو ، وفرس وجبل " ونحو ذلك ، وعلم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك نحو : " زينباتٍ و[٤] مسلماتٍ " فإنه منصرف مع أنه فاقد له لكن تنوينه للمقابلة لا للتمكين، ونحو ( يومئذٍ وحينئذٍ "؛

---

(١) قال ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٤ . « والمشهور أنه منسوب إلى الصرف وهو التنوين » .

وانظر شرح ألفية ابن معط ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي المنسوب لابن هشام ص ٢٩٩ ، والارتشاف ٢ / ٨٥٢ ومن ذلك قول ابن مالك في الخلاصة :

**الصرف تنوين أتى مبيناً معنىً به يكون الاسم أمكنا**

(٢) البصريون .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٣٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٢٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ١١٥ .

(٤) سقطت الواو من ب .

لأن تنوينه للعوض لا للتمكين كما ستعرفه في باب تنوين الأسماء - إن شاء الله تعالى -[1] .

وأما حدُّه : ففيه قولان : **أحدهما** كما قد أشرت إليه في شطر العَروض من هذا البيت وهو : « اسمٌ خُصَّ بالتنوين » والمراد بالتنوين : ما عدا الترنم والغالي فإنهما لا يختصان بالاسم - كما سيأتي بيانه - ؛ ويدل على ذلك **قولي :** « كدرهم » ؛ فإن تنوينَه تنوينُ تمكين ؛ وقدمت المصروف على الممنوع ؛ لأنه الأصل ولأن مالا ينصرف فرع عليه ، كما تقدم بيانه في أصول الإعراب .

**والثاني** : ما وصف بأمكن التمكين كما في شطر الضرب من البيت وذلك لأن الاسم المعرب على قسمين :

متمكن أمكن وهو المصروف المخصوص بتنوين التمكين - كما قد علمت - ومتمكن غير أمكن ، وهو ما لا ينصرف .

وذلك لأن الاسم إذا أشبه الحرف بني وسمي غير أمكن وإذا لم يشبه الحرف صرف* وسمي بالأمكن ؛ والحكمة في ذلك أن كلاً من المصروف والممنوع يقال ٨٠/ب
له متمكن وذلك باعتبار تمكنه من وجوه الإعراب ، بخلاف الاسم المقصور فإنه لا يتمكن من شيء ؛ لأنه حبس إعرابه فيه ، وبخلاف الاسم المنقوص ؛ فإنه لا يتمكن في حالتي الرفع والجر ؛ لأنه لا يظهر إعرابه فيهما[2] ويترجح المصروف على الممنوع باختصاصه بدخول التنوين عليه فلذلك قيل له متمكن أمكن وله ثلاث علامات :

**الأولى** : أن يعرى عن شبه الفعل والحرف .

**والثانية** : الجر بالكسرة .

**والثالثة** : التنوين الدال على خفته - والله أعلم - .

---

(١) انظر ص ٢٣٧ وما بعدها من هذا الجزء .

(٢) التمكن : هو الإعراب وقد فرق المؤلف بينهما و لم أجد من أشار إلى ذلك ممن تقدمه حسب ما أداني إليه اجتهادي وقد أشرت إلى ذلك في الدراسة . انظر ص ٣٨ .

# [ الاسم الممنوع من الصرف ]

ثم **قلت :**

**ممنوعُها اسمٌ مشبهٌ للفعل في عَدَمِ تنوينٍ وكسرٍ قد نُفِي**

**وأقول :** القسم العاشر من أقسام الاسم الظاهر : الاسم الممنوع .

والمراد بالممنوع: ما كان ممنوعاً من الصرف وهو نقيض المصروف[١]؛ وذلك لأنهما أخوان ضدان يتعاكسان ، ولا يقال طرفا نقيض ؛ لأنه قد يصرف الممنوع وقد يمنع المصروف للضرورة[٢] .

وسمي هذا الاسم بالممنوع لمشابهته للفعل في عدم دخول التنوين عليه وفي عدم كسر آخره بالجر ؛ وذلك لأن التنوين والجر من خصائص الأسماء ولا حظَّ للأفعال فيهما ، وعلى هذا فكل ما لا ينصرف مشبه بالفعل والفعل لا يكون فيه تنوين ولا كسر فكذلك المشبه به لا يدخله شيء منهما[٣] .

وإلى ذلك أشار ابن بابشاذ **بقوله** في الممنوع من الصرف : « ومنها نوع ثالث يدخله الرفع والنصب ولا يدخله الجر ولا التنوين وهو كل اسم غير منصرف مما قد اجتمع فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو ما يقوم مقامهما ، مثل " إبراهيم وزينب وطلحة وعمر وعثمان وأحمد وحضرموت وأحمر وحمراء وأحاد وسكران وسكرى ومساجد " ، فإن هذا هو النوع الثالث وهو ينقص عن مقدمه بشيئين وهما الجر والتنوين ؛ وإنما نقص ذلك لأن كل ما لا ينصرف مشبه بالفعل[٤] والفعل لا يكون فيه جر ولا تنوين وإنما أشبه الفعل لأنه قد اجتمع فيه

---

(١) سقط من ب قوله « وهو نقيض المصروف » .

(٢) أما صرف الممنوع للضرورة فلا خلاف فيه ، وأما منع المصروف فإنّ المسألة محل خلاف . انظر الانصاف ٢ / ٧٤٥ المسألة التاسعة بعد المائة .

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج في ( ما لا ينصرف ) كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل ، ص ٤ .

(٤) في شرح المقدمة « مشبه للفعل » .

علتان فرعيتان وإنما وجب أن يكون مشبهاً للفعل لاجتماع علتين فرعيتين فيه من قبل أن الفعل فرع على الاسم »[١] انتهى كلامه .

وأما تعليله لهذه المقالة فسيأتي لنا ذلك في محله من باب أصول الإعراب - إن شاء الله تعالى -[٢] .

وأما حده ففيه قولان ، **أحدهما** : « ما أشبه الفعل في عدم تنوينه »[٣] .

**والثاني** : « ما نفي عنه كسر آخره »[٤] .

وينحل معناهما إلى ما أشرت إليه في هذا البيت وهو أن يقال : الاسم الممنوع من الصرف هو كل اسم أشبه الفعل في تعريته من التنوين وفي تجريده عن كسر الآخر ، واحترزت **بقولي** : « مشبهٍ للفعل » من المشبه للحرف ؛ لأنه مبني والمبني لا يتصف بصرف ولا منع ثم ذلك بناء ينقسم عند النحاة على خمسة أقسام :

شبهٌ وضعيٌّ ، وشبهٌ معنويٌّ ، وشبهٌ استعماليٌّ ، وشبهٌ إهماليٌّ، وشبهٌ افتقاريٌّ. وهذه المشابهة قد فرغ منها ؛ لأنها مذكورة في غالب شروح الخلاصة وفي غيرها من كتب العربية ، لكن عجبت من الشُّرَّاح في شرح قول الناظم :

. . . . . **والمعنوي في متى وفي هنا**

حيث قالوا إن الشبه المعنوي ينقسم إلى* نوعين : ٨١/أ

شبه بموجود كحرف الاستفهام والشرط ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ص ١ / ١٠٦ .

(٢) انظر ص ٢١٧ وما بعدها من القسم الأوّل ، وقد وهم المؤلف بقوله فسيأتي لأنه قد مضى في القسم الأول والله أعلم .

(٣) لم أعثر على هذا التعريف وهو مفهوم قول الزجاج السابق .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٧ ، وشرح جمل الزجاجي المنسوب لابن هشام ص ٢٩٩ كلاهما بمعناه .

وشبه بمعدوم كان من حقه أن يوضع فما وضعته العرب ؛ ويعللون ذلك بقولهم : « وذلك لأن الإشارة معنىً من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف فما وضع لها حرف »[1] انتهى كلامهم .

ولهذا تراهم يقولون في ( هنا ) ونحوه من أسماء الإشارة : إنه مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف الذي كان من حقه أن يوضع فلم يوضع ، وهذا خطأ متواتر ؛ إذ القول بذلك مردود من ثلاثة أوجه :

**أحدها** : كون ( ها ) في التنبيه حرفاً ملازماً للإشارة وهو ( ها ) على وزن ( لا ) في النهي و( ما ) في النفي و( يا ) في النداء ، وقد اخترت أن يكون ( ها ) حرف إشارة ونبهت على ذلك . في فصل الحرف[2] ؛ والدليل على استحقاقه لذلك : ملازمته لاسم الإشارة ؛ والمجاورة لها تأثير .

**والثاني** : لورود هذا في الكتاب ، وفي الحديث ، والكلام الفصيح العربي نثراً كان أو نظماً .

**والثالث** : شبه المعلوم بالمعدوم ؛ وكيف يجمل بالإنسان العاقل أن يقول هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئاً معدوماً مجهولاً كان من حقه أن يوضع فلم يوضع ؟!

وبالجملة فهذا محال ، والقائل به من الأصل مخطئ ، ومن وافق عليه فهو مغرور والصواب أن يقال في هنا ونحوها من أسماء الإشارة : إنه مبني لشبهه بحرف الإشارة ، وهو ( ها ) ، فإن قلت ( ها ) قد علم أنه للتنبيه !

**قلت :** وغير ممتنع أن يكون الحرف الواحد مستعملاً بمعنيين فأكثر ؛ وعلى هذا فينبغي للمعرب أن يقول في إعراب " هذا كتابي " ونحوه ( ها ) حرف تنبيه وإشارة و( ذا ) اسم إشارة والمجموع مبتدأ و( كتابي ) خبره .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١ - ٣٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠ - ٣١ .

(٢) أول فصل الحرف ساقط من المخطوط والله أعلم .

وبالجملة فليس قولك إن ( ها ) حرف تنبيه وإشارة بمستنكر ؛ فقد قالوا في ( كلا ) إنها حرف ردع وزجر ، وقالوا في أحد صور الهمزة إنها تكون حرف تحقيق وإيجاب .

وقالوا في ( لن ) إنها حرف نفي ونصب ، وقالوا في ( لم ) إنها حرف نفي وجزم ، ونحو ذلك وأمثال هذا كثير فيما قد اصطلح النحاة على تسميته قديماً وحديثاً .

وبالجملة فهذا التشبيه بالمعدوم إنما هو اختيار من القائل به في الأصل على[1] ما أدى إليه اجتهاده ، والمجتهد تارة يصيب وتارة يخطئ وهذا خطأ بين - والله أعلم - .

(١) في ب : « إلى » بدل « على » .

# [ الاسم النكرة والاسم المعرفة ]

ثم **قلت :**

**منكورُها* ما عَمَّ مذكوراً كشيء معروفُها ما خَصّ شيئاً نحو(مي)** ٨١/ب

**وأقول :** القسم الحادي عشر من أقسام الاسم الظاهر :

الاسم النكرة ويقال له ( نَكِرَة ) و( نُكْر )[١] و( مَنْكُور ) كما في البيت وقدمته على المعرفة ؛ لأنه الأصل ، ولاندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس ؛ إذ المعرفة طارئة عليها ، هذا مذهب سيبويه - رحمة الله عليه -[٢] .

**قال أبو البقاء :** « وهي مصدر نَكِرْتُ الشيء نَكِرَةً إذا جهلتهُ ثم وُصِفَ بها الاسمُ ولذلك يقال : هذا اسمٌ نكرةٌ وهذا الاسمُ النكرةُ »[٣] انتهى كلامه .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن للنكرة حدّاً ، وأحوالاً ، وعلاماتٍ :

أما الحدُّ فقد اختلف الناس فيه على خمسة أقوال هي دائرة بين النحويين في كتب العربية ، وأما الأحوال والعلامات فكل منها ينقسم إلى عشرة أقسام ، أما الحدود الخمسة فقد **قال شيخنا** أبو عبد الله الغماري[٤] - رحمة الله عليه - : « هو ما عم مذكوراً من غير تخصيص » كأنه أخذه من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية وهو قوله : « ما شاع في جنسه كحيوان ، أو في نوعه كإنسان »[٥] نحو " رجل وعبد وفرس "، وما أشبه ذلك وقد مثلت له ( بشيء ).

---

(١) النكرة خلاف المعرفة ونِكَرَ الأمر نكيراً ، وأنكره إنكاراً ونُكْراً : جهله . قال ابن سيده : والصحيح أن الإنكار : المصدر والنكرة : الاسم . اللسان مادة ( نكر ) .

(٢) قال سيبويه : « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهو أشد تمكناً لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به » الكتاب ١ / ٢٢ .

(٣) اللباب ١ / ٤٧١ .

(٤) محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق المصري المالكي النحوي تلميذ أبي حيان قرأ عليه الآثاري في المدرسة الجاوليه . انظر ترجمته في الدليل الشافي ٢ / ٦٧٨ ، والضوء اللامع ٩ / ١٤٩ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٣٠ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٩ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٢ .

**قالت النحاة :** وهو أعم النكرات ؛ لأنه يطلق على الجوهر والعرض ، وعلى الموجود والمعدوم ، وهذا القول هو أجودها ؛ ولهذا نظمته في الكفاية[١] .

**وقال أبو حيان** في الارتشاف : « هو الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً[٢] في جنسه »[٣] .

**وقال صاحب الكافي**[٤] **:** « هو كل لفظ وضع لمسمى غير معين » .

**وقال الزمخشري :** « هو ما عَلِقَ على شيء ، وعلى كل ما أشبهه »[٥] .

**وقال أبو البقاء :** « هو الاسم الذي لا يخص شيئاً بعينه »[٦] وهذا معنى **قول ابن الحاجب :** « هو ما وضع لشيء لا بعينه »[٧] .

ومنهم من اكتفى في تعريفه بالعلامات يريد بها حدّه .

كابن مالك[٨] في الخلاصة ، وكابن[٩] معط في الدرة ، وكالحريري[١٠] في الملحة .

---

(١) المقتضب ٣ / ١٨٦ .

(٢) في النسختين : « شيئاً » والتصحيح من الارتشاف .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٠٧ باب النكرة والمعرفة .

(٤) صاحب الكافي هو ابن فلاح اليمني وكتابه الكافي مفقود .

(٥) المفصل ص ١٩ .

(٦) اللباب ١ / ٤٧١ .

(٧) انظر شرح المقدمة الكافية ٢ / ٧٨٩ .

(٨) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥ قال ابن مالك :

**نكرة قابل أل مؤثرا ... أو واقع موقع ما قد ذكرا**

(٩) قال ابن معط :

**وكل ما يقبل رب أو ألْ ... أو كم مضافة عليه تدخلْ**
**أو من للاستغراق أو كلاً لهُ ... فإنه منكر مَثّلهُ**
**رُبَّ غلام قد ملكت أو كمْ ... وكل عبد ماله من درهمْ**

انظر شرح ألفية ابن معط للموصلي ص ٦٢٨ .

(١٠) قال الحريري في الملحة :

**فكل ما رُبَّ عليه تدخلُ ... فإنه منكر يا رجلُ**
**نحو غلام وكتاب وطَبَقْ ... كقولهم رُبّ غلامٍ لي أبَقْ**

فالحريري عرفه بـ( ربّ ) ، وابن مالك عرفه بـ( أل ) ، وابن معط عرفه بهما .

وأما الأحوال العشرة فقد قالوا : « أنكر النكرات وأعمها شيء ، ثم موجود، ثم متحيز ، ثم محدث ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم ماش ، ثم إنسان ، ثم رجل »[١] فهذه عشرة أشياء ، وكل منها له ثان ، والثاني داخل فيما قبله ، والداخل في الشيء أخص من ذلك الشيء ، أو أن الأول منقسم وكل منقسم فقسمه أخص من جملته .

وأما العلامات العشر فأشهرها* : ( أل ورُبَّ ) ، وقد تقدم الكلام عليهما ٨٢/أ
في باب شرح النكرة والمعرفة[٢] فلا حاجة إلى إعادته .

القسم الثاني عشر من أقسام الاسم الظاهر : الاسم المعرفة ويقال له : ( المعرفة ) و( عرف ) و( معروف ) كما في البيت ، وأخرته في الذكر ؛ لأنه فرع عن النكرة[٣] كما تقدم بيانه في باب أصول الإعراب[٤] وأردفته بالنكرة لأنهما أخوان ضدان يتعاكسان - في الغالب - ولا يقال طرفا نقيض ؛ لأنه قد يتعرف النكرة كما في " رجل والرجل " وقد ينكر المعرفة كما في " سيبويه وسيبويهٍ آخر " .

**قال أبو البقاء:** « وهي في الأصل مصدر ، كالعرفان ؛ ولذلك يقال : " رجلٌ ذو عرفان " ثم نُقِلَ فَجُعِلَ وصفاً للاسم ؛ ولذلك يقال : اسمٌ معرفةٌ ، والاسمُ المعرفة »[٥] انتهى كلامه .

---

(١) المقتضب ٣ / ١٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣٤ ، والارتشاف ٢ / ٩٠٧ ، والكليات لأبي البقاء الكفوي ٣٥٨ ، والتصريح ١ / ٩٣ .

(٢) انظر ص ٢٨١ وما بعدها من القسم الأوّل .

(٣) قال العكبري في اللباب : « فصل : والنكرة سابقة على المعرفة لوجهين أحدهما أن النكرة اسم للمعنى العام والعام قبل الخاص والخاص ليس فيه العام .....
والثاني أن النكرة تقع على الأشياء المجهولة وعلى المعدوم والموجود والقديم والمحدث والجسم والعرض .... » ١ / ٤٧١ .
وقال الحريري : « النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها » شرح الملحة ٥١ .

(٤) ينظر ص ٢١٧ من القسم الأول .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٧١ . وفيه زيادة بعد قوله وصفاً لاسم « الدالّ على الشيء المخصوص لأنه يعرفه به وهو يدلّ عليه » .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن للمعرفة حدوداً وأقساماً : أما حدوده[١] فقد اختلف فيها على خمسة أقوال هي دائرة بين النحويين في كتب العربية .

**قال شيخنا** أبو عبد الله الغماري[٢] رحمة الله عليه : « هو ما خص شيئاً بعينه » كأنه أخذه من **كلام ابن مالك** في شرح العمدة ولفظه : « والاسم المعرفة : هو الدال على معنى معينٍ لا شياعَ فيه »[٣] ، **وقال** في شرح التسهيل : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه »[٤] وهذا تناقض منه لا طائل تحته ؛ فإن المختار تحديده .

ولهذا **قال أبو حيان :** « هو الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه »[٥] .

**وقال ابن فلاح :** « هو اللفظ الدال على مسمى معين »[٦] .

**وقال الزمخشري :** « هو ما عَلِقَ على شيء بعينه غيرِ متناولٍ ما أشبهه »[٧] .

**وقال ابن الحاجب :** « هو ما وضع لشيء بعينه »[٨] انتهى .

هذا هو المشهور عند الجمهور .

---

(١) كذا في النسختين ولعل الصحيح « حدودها » لموافقة السياق إلا إذا قصد به الاسم .

(٢) سبقت ترجمته ص ٦١ .

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ١٣٨ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١١٥ .

(٥) ارتشاف الضرب باب النكرة والمعرفة ٢ / ٩٧ .

(٦) لم أعثر عليه .

(٧) المفصل : ١٩٧ وذكر الزمخشري هذا التعريف دون قوله « غير متناول ما أشبهه » وقد أورده بلفظه في تعريف العلم ص ٦ .

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٨٦ .

وأما أقسامه : فقال قوم إنها خمسة[١] وقال آخرون إنها ستة[٢] وقال المحققون إنها سبعة[٣] وقد تقدم شرح ذلك كله في باب المعارف[٤] فلا حاجة إلى إعادته ، لأن الغرض إنما هو بيان حده وقد علم وقد مثلت له **بقولي :** « نحو " مي " » وهو علم على امرأة عربية ، وممن ذكرها ابن معط في باب الحال من ألفيته[٥] - والله أعلم - .

---

(١) قال الزمخشري : « وهو على خمسة أضرب : العلم الخاص والمضمر والمبهم وهو شيئان أسماء الإشارة والموصولات والداخل عليه حرف التعريف والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية » . ص ٢٣٧ .
وذكر ذلك الحريري أيضاً إلا أنه لم يذكر الموصول وإنما مثل عليه ضمن أسماء الإشارة والتي سماها المبهمة أيضاً . شرح ملحة الإعراب ص ٥٤ .
وقال أبو حيان في الارتشاف : « والمعارف في المشهور خمسة ، وزاد بعضهم المنادى ، والموصول وهو اختيار ابن مالك فأما المنادى فما كان نكرة غير مقبل عليه فلا خلاف أنه نكرة وإنما الخلاف في العلم والنكرة لمقبل عليها » . ٢ / ٩٠٨ .

(٢) الستة بدون المعرف بالنداء ونص عليها ابن مالك في الخلاصة بالتمثيل حيث قال :

**وغيره معرفة كـ(هم ، وذي وهند ، وابني ، والغلام ، والذي )**

(٣) ذكر ذلك ابن مالك فقال : « وجملة المعارف سبعة : المضمر والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالنداء والمعرف بالإضافة » . باب النكرة والمعرفة في الكافية الشافية ١ / ٢٢٢ ، وشرح العمدة أيضاً ١ / ١٣٧ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٥ .

(٤) انظر ص ٢٩٠ من القسم الأوّل .

(٥) قال ابن معط :

**وحالَ ما نُكّر قبله يحل كقوله « لِمَيَّ موحشاً طلل »**

شرح ألفية ابن معط للموصلي ١ / ٥٦٣ .

# [ الاسم المذكر والاسم المؤنث ]

ثم **قلت :**

**مذكر بـ( ذا ) كـ( زيد وزمن ) مؤنث بـ( ذي ) كـ"هند ويمن"**

**وأقول :** القسم الثالث عشر من أقسام الاسم الظاهر أن يكون مذكراً ، وإليه أشرت* **بقولي :** « مذكر » ؛ وقطع عن الإضافة لضيق المجال لكن المعنى عليها ؛ إذ التقدير : « مذكرها » ، وإن شئت جعلته خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : ثالث عشرها ( مذكرٌ ) وكذلك القول في كل ما يأتي على نحوه من المقطوعات عن الإضافة لضرورة الوزن . انتهى ذلك . ٨٢/ب

**قالت النحاة :** وهو نقيض المؤنث ، وقدمته على المؤنث لأنه الأصل والمؤنث فرع عليه[١] ، كما تقدم بيانه في أصول الإعراب[٢] .

إذ عرفت ذلك فاعلم أن للمذكر علامةً تعرفه ، وصفةً تميزه ، وتقسيماً يخصه .

أما العلامة التي تعرفه - والمراد بها حدُّه - فهي ما صَلَح لأن يشار إليه بـ( ذا ) فهو مذكر وقيل بعود الضمير إليه مذكراً كقولك : " زيداً أكرمته " قاله الجمهور[٣] .

وأما صفته التي تميزه فهي خلوه من [ ألف ][٤] التأنيث ومن تائه .

وأما تقسيمه فينقسم إلى قسمين : عاقل وقد مثلت له بـ( زيد ) ، وغير عاقل وقد مثلت له بـ( زمن ) ، وهو بمعنى الزمان .

---

(١) قال ابن معط في الفصول : « فالأصل في الأسماء التذكير وإنما التأنيث فرع عنه » ص ٢٤٦ وقال الحريري في شرح الملحة : « التذكير هو الأصل في الأسماء والتأنيث فرع عليه » اهـ ص ٥١ .

(٢) انظر ص ٢١٧ من القسم الأول .

(٣) هذان السطران مكرران في ب ، ولم أجد من أشار إلى هذه العلامة إلا المؤلف نفسه في القلادة الجوهرية ص ٧١ ، وذكر أبو حاتم في كتابه المذكر والمؤنث أن المذكر ليس له علامة لأنه هو الأصل والتأنيث طارئ ص ٣٧ .

(٤) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

**قال الجوهري :** « الزمن والزمان : اسم لقليل الوقت وكثيره ، ويجمع على أزمان وأزمنة وأزمن »[١] انتهى كلامه .

وإنما حذفت ألفه تخفيفاً كما قالوا في " عُلابِط " : عُلَبِط ، وهو الضخم من الإبل ، وفي النسبة إلى ( نَوى )[٢] نواوي ، ثم حذفوا منه الألف ؛ طلباً للتخفيف فقالوا : " نَوَوِيّ " ، وقس على نحو ذلك .

**تنبيه :**

اعلم أن من أعضاء البدن ما يذكّر ولا يجوز تأنيثه أصلاً وهذا موضع الكلام فيه ، ومنه ما يؤنث ولا يجوز تذكيره وسيأتي الكلام عليه - إن شاء الله تعالى -[٣] .

**فأقول :** أما ما يذكر من البدن ولا يجوز تأنيثه فثلاثون عضواً[٤] ، منها مفردة ومنها مزدوجة ، ومنها ظاهرة ومنها باطنة كما ترى :

---

(١) الصحاح ٥ / ٢١٣١ ( زمن ) .

(٢) نوى : « يلفظ كجمع نواة التمر وغيره بليدة من أعمال حوران وقيل هي قصبتها بينها وبين دمشق منزلان ، وهي منزل أيوب عليه السلام وبها قبر سام بن نوح عليه السلام فيما زعموا ونوى أيضاً من قرى سمرقند على ثلاثة فراسخ منها » . انظر معجم البلدان ٥ / ٣٠٦ .

(٣) انظر ص ٧٦ ، ٧٧ من هذا القسم .

(٤) تحديد هذه الأسماء بهذا العدد فيه نظر لأن الاختلاف في هذه الأعضاء وأسمائها وارد فالذي يوجب تذكيره هو يجوّز غيره التذكير والتأنيث والبعض يوجب العكس ، كما أن هناك خلافاً في حصر أعضاء البدن عامة فبعضهم يزيد وبعضهم ينقص .

وبعد فإن هذا المبحث خاص باللغة دون النحو وقد صنف في هذا كتب ورسائل اعتمد عليها المؤلف ومن أجلها :

١ - المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ذكر فيه مما نحن بصدده باب ما يذكر من أعضاء البدن ولا يجوز تأنيثه ، وباب ما يؤنث من أعضاء البدن ولا يجوز تذكيره وباب ما يجوز فيه التذكير والتأنيث من أعضاء البدن وباب ما يجوز فيه التذكير والتأنيث من سائر الأشياء .

٢ - كتاب خلق الإنسان للزجاج .

٣ - رسالة في التذكير والتأنيث لأبي حاتم السجستاني .

٤ - رسالة ما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس لأبي موسى الحامض .

٥ - رسالتان لأبي عبيدة الإنسان ، وخلق الإنسان .

فأولها الرأس ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[١] وإنما العامة تؤنثه ، ثم الدماغ ، والحاجب ، والجبين ، والجفن ، والصُّدْغ ، والخد ، والأنف، والمِنْخَر ، والفك ، والفم ، والعنق ، والإِبط ، والعاتِق ، والكاهِل ، والقَفا ، والمِرْفَق ، والساعد ، والصدر ، والقلب ، ويقال : الفؤاد ، والظهر ، والبطن - خلافاً لأبي عبيدة -[٢] ، والكوع ، والبوع ويقال : الكُرْسُوع ، أما الكوع فهو : طرف الزند الذي يلي الإبهام ، وأما البوع وهو : الكرسوع فهو : طرف الزند الذي يلي الخنصر وهو الناتئ عند الرسغ ، يقال : « أحمق يمتخط بكوعه ، وفلان جاهل لا يعرف كوعه من بوعه »[٣] انتهى .

ومنها الخَصْر ويقال : الحِقْو ، ومنها الكَعْب ويقال : العَقِب ، ومنها الرَّكَب بفتح الراء والكاف ، وهو في محل المثانة ، ومنها الذكر ، ومنها العَجَم وهو أصل الذنب وهو على وزن العَجَب ومعناه : العُصْعُص انتهى ذلك .

وأما من عد من ذلك : السالف ، والشارب ، والسِّبال، والناب، والضرس، والشبر والباع ، ونحو ذلك - فليست من أعضاء البدن ، وإنما هي من عوارضه - على الصحيح -[٤] .

وزعم **أبو عبد الله ابن خالويه :** أن كل ما في البدن منه واحد فهو مذكر لا يؤنث وقال : « نحو الكبد وما أشبهه »[٥] انتهى كلامه .

ومفهومه أن كل ما في البدن منه اثنان فهو غير مذكر وهذا الذي ذكره[٦]* غير صواب لما قد علمته ، ثم إن الذي نحا إليه غلط لأنا قد نجد ما لا ٨٣/أ

---

(١) سورة مريم ، آية : ٤ .

(٢) وكتاباه الإنسان وخلق الإنسان ذكرهما ياقوت الحموي في ترجمته انظر معجم الأدباء ٦ / ٢٧٠٨ - ٢٧٠٩ .

(٣) ورد المثل في مجمع الأمثال بصيغة أخرى ولفظه : « أحمق من لاعق الماء ، ومن ناطح الصخر ، ومن لاطم الإشفى بخده ، ومن الممتخط بكوعه » رقم المثل ١٢٢٢ .

(٤) قوله « والناب والضرس » قد ذكرهما فيما يؤنث وهذا تناقض ، وقد عدها ابن الأنباري من الأعضاء وكذلك الباع والذراع . انظر المذكر والمؤنث ١ / ٣٢٨ ، ١ / ٣٧٢ .

(٥) لم أعثر على كتاب ابن خالويه و لم أجد هذا النص منقولاً عنه عند غيره والله أعلم .

(٦) هنا بدأ سقط طويل من الأصل يستمر ٥ صفحات إلى قوله في باب المثنى : « وهي خمسة ( أي شروطه ) أولها أن يكون قابلاً لمعنى التثنية » ص ٩٠ .

يكون في البدن منه إلا واحد وهو مؤنث كالمرارة والرئة ، ونحو ذلك ، ثم إن المثال الذي مثل به أيضاً غلط ؛ لأن الكبد مؤنثة[١] ؛ بدليل قوله عليه السلام : « في كل كبد حرى أجر »[٢] .

وأعجب من هذا كونه عد الكبد في باب ما يؤنث من البدن وهذا تخبيط وتخليط ! ، وكنت أتعجب لصدور ذلك منه حتى وقفت على كلام **الإمام الأستاذ كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري** رحمة الله عليه في كتابه المسمى : ( نزهة الأَلِبَّاء في طبقات الأدباء ) وهو يقول في ترجمته : « وأما أبو عبد الله بن خالويه فإنه كان من كبار أهل اللغة وألف كتباً كثيرة فمنها في اللغة كذا ومنها في القراءات كذا وله كتاب في إعراب سور من القرآن[٣] ولم يكن في النحو بذاك » انتهى كلامه[٤] . فعند ذلك عرفت حال الرجل في العلم وينبغي أن يقال وفي اللغة أيضاً ليس بذاك - والله الموفق - .

وأما البلاد فيجوز تذكيرها ويجوز تأنيثها فالتذكير إذا ذهبت بها إلى البلد والتأنيث إذا ذهبت بها إلى المدينة أو القرية ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾[٥] وقوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا ﴾[٦] وقوله تعالى : ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[٧]

---

(١) وهذا هو الصحيح : قال أبو موسى الحامض : « والكبد أنثى » في كتابه ( ما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس ) ص ٧١ .

(٢) الحديث عن سراقة بن مالك رضي الله عنه قال سألت الرسول ﷺ عن ضالة الإبل تغشى حياضي قد لطتها لإبلي فهل لي من أجر قال « نعم : في كل ذات كبد حرى أجر » سنن ابن ماجه ٤ / ١٩٦ رقم الحديث ٣٦٨٦ . ورواه الإمام أحمد بلفظ « رطبة بدل حرى » ٢ / ٢٢٢ و ٤ / ١٧٥ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن وهو كتاب مطبوع في بيروت دار عالم الكتب سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

(٤) انظر نزهة الألباء ص ٢٣٠ .

(٥) سورة البلد ، آية ( ١ - ٢ ) .

(٦) سورة القصص ، آية ( ١٥ ) .

(٧) سورة يوسف ، آية ( ٨٢ ) .

وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[١] وما أشبه ذلك .

وأما الحروف فيجوز تذكيرها ويجوز تأنيثها ، فالتذكير إذا ذهبت بها إلى الحرف ، والتأنيث إذا ذهبت بها إلى الكلمة[٢] ، فتقول " هذا ألف ، وهذه ألف ، وهذا باء ، وهذه باء " . وكذلك تفعل في البواقي إلى آخرها .

وأما ما عدا ذلك مما يجوز تذكيره وتأنيثه فكلمات محصورة ذكرها أهل اللغة .

منها " السبيل "[٣] يذكر ويؤنث فمن التذكير قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾[٤] ، ومن التأنيث قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾[٥] ، ومنها الزوج[٦] يذكر ويؤنث ؛ لأنه يقال للرجل وللمرأة فللرجل كقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ[٧] وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾[٨] .

وللمرأة كقوله تعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٩]، ومنها السكين[١٠]

---

(١) سورة النساء ، آية ( ٧٥ ) .

(٢) المذكر والمؤنث للفراء : ٣٦ ، المذكر والمؤنث للسجستاني : ١٧٩ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ٤٦٧ و ٢ / ٢٩ .

(٣) انظر كتاب الفراء ص ٢١ ، وأبي حاتم ص ١٢٩ ، وفي المذكر والمؤنث للمبرد ١٤١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١ / ٤٢٣ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ( ١٤٦ ) .

(٥) سورة يوسف ، آية ( ١٠٨ ) .

(٦) الفراء ص ٢٦ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ٥٠٣ ، المذكر والمؤنث لابن التستري : ٨٠ .

(٧) في النسخة ب : « واحد » بلفظ التذكير و لم أجد من قرأ بذلك في هذا الموطن وإنما ورد بذلك في أول سورة النساء : ﴿ هو الذي خلقكم من نفس واحدٍ ﴾ وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة فلعل المؤلف خلط بين الآيتين . انظر تفسير القرطبي ٥ / ٦ .

(٨) سورة الأعراف ، آية ( ١٨٩ ) .

(٩) سورة الأعراف ، آية ( ١٩ ) .

(١٠) انظر كتاب الفراء ص ٢٧ ، وأبو حاتم ص ١٤٦ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ( باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء ) ١ / ٣٨٧ ، وابن التستري : ٨٤ .

قال الشاعر في التذكير :

**تري ناصحاً فيما بدا فإذا خلا فذلك سكين على الحلق حاذق**[١]

وقال في التأنيث :

**فغيّب في السَّنام غداة قُرٍّ بسكينٍ مُوَنَّقةِ النصاب**[٢]

ومنها اللسان[٣] فمن التذكير قول حسان رضي الله عنه :

**لساني صارمٌ لا عيب فيه وبحري لا تكدره الدلاء**[٤]

ومن التأنيث قول الشاعر :

**أتتني لسان بني عامرٍ أحاديثها بعد قول نكر**[٥]

**قال الفراء :** « فذهب به إلى الرسالة ، وقد يراد به جارحة الكلام ، وقد يكنى به عن الكلمة فيؤنث حينئذٍ »[٦] قال الأعشى[٧] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين ١ / ١٥١ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم : ١٤٦ ولابن الأنباري ١ / ٣٨٧ ، وابن التستري : ٨٤ ، اللسان ٣ / ٩٤ ( حذق ) .

(٢) ورد بلا نسبة في : المذكر والمؤنث للفراء : ٢٧ ، ولأبي حاتم : ١٤٦ - وقال قبل إنشاده : وأنشدني في تأنيثه من لا يوثق بحكايته بيتاً لا يعرفه أصحابنا ويتهمونه -
ولابن الأنباري ١ / ٣٨٨ ، واللسان ( سكن ) .
وورد البيت في تلك المصادر برواية :
**فغيَّثَ في السنام غداة قر بسكين موثقة النصاب**

(٣) انظر المذكر والمؤنث للفراء : ١٣ ، ولأبي حاتم : ٩٨ ، ولابن الأنباري ١ / ٣٦٢ ، ولابن التستري : ١٠١ .

(٤) شرح ديوان حسان للبرقوقي ص ٦٣ . والقصيدة معروفة مشهورة .

(٥) لم أعثر على نسبته وانظر المذكر والمؤنث للفراء : ١٣ ، ولأبي حاتم : ١٠٠ ، وما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس لأبي موسى الحامض ص ٧٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ٣٦٣ اللسان ( لسن ) .

(٦) المذكر والمؤنث للفراء ص ٢٧ . ونقلها ابن منظور في اللسان مادة ( لسن ) .

(٧) أعشى باهلة عامر بن الحارث الباهلي ، شاعر جاهلي من أصحاب المراثي ، انظر : طبقات فحول الشعراء : ٢٠٣ ، المؤتلف والمختلف : ١١ ، الخزانة ١ / ١٨٧ .

إني أتتني لسانٌ لا أسر بها من علو لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ[١]

**قال الجوهري :** « فمن ذكّره قال في الجمع : " ثلاثةُ ألسنة " ، مثل : ( حمار وأحمرةٍ ) ، ومن أنثه قال : " ثلاثُ ألسُنٍ " ، مثل " ذراعٍ وأذرعٍ " ؛ لأن ذلك قياس ما جاء على ( فِعَال ) من المذكر والمؤنث »[٢] .

ومنها ( الخمر ) ، **قال النووي** في تهذيبه[٣] : « الخمر هي الشراب المعروف وهي مؤنثة في اللغة الفصيحة المشهورة ، وذكر أبو حاتم السجستاني في كتابه المذكر والمؤنث في موضعين[٤] منه أن قوماً من الفصحاء يذكّرونها ، قال سمعت ذلك ممن أثق به منهم[٥] ، وذكرها أيضاً ابن قتيبة في أدب الكاتب[٦] فيما جاء فيه لُغتان : التذكير والتأنيث : « ولا يقال خمرة بالهاء في اللغة الفصيحة ، وقد تكرر استعمالها بالهاء في الوسط »[٧] ، وهي لغة ؛ فلا إنكار عليه ، وقد روينا في الجعديات[٨] الكتاب المعروف عن النبي ﷺ: « إن الشيطان يحب[٩]

---

(١) شعر أعشى باهلة : ٢٦٦ ، الأصمعيات : ٨٧ ، الكامل ٣ / ١٤٣١ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم : ١٠٠ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ١ / ٣٦٦ ، الخزانة ١ / ١٩١ .

(٢) الصحاح مادة ( لسن ) ٦ / ٢١٩٥ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات « وهو كتاب مفيد مشهور في مجلد جمع فيه الألفاظ الموجودة في مختصر المزني والمهذب والوسيط والتنبيه والوجيز والروضة وضم إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس منها من أسماء الرجال والملائكة والجن ليعم الانتفاع ورتب على قسمين الأول الأسماء والثاني في اللغات » اهـ من كشف الظنون من ١ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٤) الموضعان هما ص ١١٧ ، وص ١٦٥ من كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم .

(٥) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١١٧ .

(٦) أدب الكاتب ص ٢٢٦ باب ما يذكر ويؤنث .

(٧) في التهذيب للنووي ( الوسيط ) .
والوسط في الفروع للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ وقد شرحه تلميذه محي الدين النيسابوري وسماه المحيط في ١٦ مجلداً وله شروح كثيرة ويسمى الوسيط وهو مخطوط ، انظر كشف الظنون ٢ / ٧٩٧ ، معجم المؤلفين ٣ / ٦٧١ .

(٨) الجعديات : هي أجزاء حديثية في ثلاثة عشر جزءاً للإمام علي بن الجعد بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي مولى بني هاشم وقد رواها وجمعها الحافظ أبو القاسم عبد الله البغوي ، حققت وطبعت باسم مسند علي بن الجعد سنة ١٤١٠ هـ بتحقيق عامر أحمد حيدر .

(٩) في ب : « تحت » .

الخمرة »[١]، هكذا هو في الرواية بالهاء ، وكذا ذكر هذه اللغة الجوهري وغيره .

**قال الجوهري :** « خمرة وخمر وخمور كتمرة وتمر وتمور »[٢] ، **وذكر أبو حاتم :** « أنه يقال خمرة كما يقال دقيقة وسويقة »[٣] ، **قال شيخنا** جمال الدين ابن مالك في كتابه المثلث : « الخمرة هي الخمر[٤] » انتهى كلامه ومنها غير ذلك .

ولكن نكتفي بهذا القدر خوف الإطالة »[٥] .

وجعل ابن خالويه السلطان والسُّلم مما يذكر ويؤنث وهو خطأ منه ؛ لأنه لم يسمع فيهما إلا التذكير لا غير[٦] ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾[٧] .

**تحقيق** : من المشهور عند الجمهور في جملة القواعد النحوية قولهم : « كل ما ليس له فرج حقيقي يجوز تذكيره وتأنيثه ، فيقال " طلع الشمس وطلعت الشمس " ، " وامتلأ الصاع وامتلأت الصاع " ، و" انكسر الطشت وانكسرت الطشت " » ، وما أشبه[٨] ذلك ، **قلت :** وليس ذلك على إطلاقه ، بل ما أتانا

---

(١) لم أجد الحديث في الجعديات بهذا اللفظ وإنما وجدت عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ : « الشيطان يحب الحُمرة » بالحاء المهملة فلا أدري هل تصحف الحديث أم وهم النووي والله أعلم بالصواب . انظر مسند علي بن الجعد ص ٤٦٤ .

(٢) الصحاح ٢ / ٦٤٩ ( خمر ) .

(٣) المذكر والمؤنث : ١١٨ .

(٤) إكمال الأعلام بتثليث الكلام ١ / ١٩٩ .

(٥) تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ٩٨ .

(٦) ذكر أبو حاتم وابن الأنباري وابن التستري أنهما مما يذكر ويؤنث ، انظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم : ١١٩ و ١٤٦ ، ولابن الأنباري ١ / ٣٨١ و ٣٨٦ ، ولابن التستري : ٨٢ و ٨٣ .

(٧) سورة الطور ، آية ( ٣٨ ) .

(٨) انظر مثلا : انظر المفصل ٢٣٧ ، وشرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٠٧ وذكر ذلك الرضي في شرحها انظر ٣ / ٣٣٨ - ٣٤٥ ، لكن هؤلاء النحاة فضلوا ذكر التاء عند عدم الفصل وعدم ذكرها عند الفصل .

منه بسماع قبلناه ، وإلا فلا نقبله ؛ لأنه لو كان الأمر على إطلاقه لكان لقائل أن يقول : " طلعت القمر وأشرقت البدر وأفلت النجم " ، وما أشبه ذلك على مقتضى قاعدتهم ، وليس ذلك بمسموع ، وأيضاً فعندهم كلمات لا يجوز تذكيرها البتة ، وكلمات لا يجوز تأنيثها البتة ؛ لعدم ورود السماع بذلك ، ولا يجوز لأحد تذكير المؤنث ، ولا تأنيث المذكر إلا في ضرورة الشعر ، أو في نادر من النثر .

ومن ذلك ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : « سمعت أعرابياً يقول : " فلان لغوب ؛ أتته كتابي فاحتقرها فقلت : أتقول أتته كتابي ؟! فقال : أليس بصحيفة ؟! " فحمل على المعنى » ، ذكره ابن الأنباري في ترجمة أبي عمرو بن العلاء ثم قال : « وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم .

واللغوب الأحمق ( يعني بالعين المعجمة والباء الموحدة ) وله أسماء كثيرة »[1] انتهى كلامه .

ونقله الجوهري[2] أيضاً في الصحاح في مادة لغب ولفظه : « فقال : أليس بصحيفة فقلت : ما اللغوب ؟ قال الأحمق » انتهى كلامه .

فمن الأسماء التي لا يجوز تذكيرها أصلاً : " الحرب ، والمنجنيق ، والقوس والدرع ، والفضة والقدر ، والعرس ، والفأس ، والكأس ، والطاس ، والخمر وجميع صفاتها والريح وجميع جهاتها ، والبئر ، والدلو ، والموسى ، والأفعى ، والعقاب ، والعقرب ، والأرنب ، والضبع " وما أشبه ذلك .

وجعل ابن خالويه : الملح والذهب من هذا الباب وهو غلط منه ؛ إذ لا حجة له بذلك .

---

(١) انظر نزهة الألباء ص ٣٥ .

(٢) الصحاح ( لغب ) ١ / ٢٢٠ ) .

ومن الأسماء التي لا يجوز تأنيثها أبداً كـ" الباب ، والقفل ، والدينار ، والدرهم ، والفلس ، والرجل ، والخبز ، والماء ، والعسل ، والمسك " وقس على نحو ذلك .

والقسم الرابع [ عشر ][1] : من أقسام الاسم الظاهر أن يكون مؤنثاً ، وله علامة تعرفه ، وصفة تميزه ، وتقسيم يخصه :

أما العلامة التي تعرفه والمراد بها حده ، فهي : كل ما صلح لأن[2] يشار إليه بذي فهو مؤنث وقيل بعود الضمير إليه كقولك هند أكرمتها قاله الجمهور[3] .

وأما صفته التي تميزه فهي على ثلاثة أقسام :

مجرد وألفي وتائي .

فالمجرد : ما ليس فيه حرف من أحرف التأنيث .

والألفي : ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة .

والتائي : ما فيه تاء التأنيث لازمة كانت أو غير لازمة وكلاهما طارفة .

وأما تقسيمه فينقسم إلى قسمين : عاقل وقد مثلت له بـ" هند " وغير عاقل وقد مثلت له بـ" يمن " - والمراد بها بلاد اليمن على الإطلاق - وقس على نحو ذلك .

رجعنا إلى أمثلة الصفات المذكورة . أما المجرد فنحو " عين وقدر وقوس " ، وما أشبه ذلك .

وأما الألفي فهو ما فيه ألف التأنيث المقصورة علماً كان نحو : " ليلى وسعدى ولبنى " أو غير علم نحو " صغرى وكبرى وذكرى " وما أشبه ذلك . ثم ما فيه ألف التأنيث الممدودة نحو " أسماء " علماً ، أو غير علم نحو " حسناء " صفة .

---

(١) تتمة يلتئم بها الكلام .

(٢) في النسختين كلمة [ ما ] وهي زائدة بين ( لأن ) و ( يشار ) . وانظر الصفوة الصفية ص ٤١٣ .

(٣) لم أجد من أشار إلى ذلك سوى المؤلف نفسه في القلادة الجوهرية ص ٧١ .

وأما التائي فهو ما فيه تاء التأنيث المقدرة الانفصال ، وهي غير لازمة وهي زائدة ؛ بدليل سقوطها مع المذكر نحو " مؤمنة ومسلمة " المقول فيهما بعد حذف تائيهما " مؤمن ، ومسلم " ، ثم ما فيه تاء التأنيث اللازمة نحو " ناقة، ونعجة "، وقس على نحو ذلك وأما التاء من " بنت ، وأخت " ، ونحوهما فإنها أصلية[١] وتثبت في الوصل والوقف .

**قال الحريري** في الدرة : « وليست للتأنيث على الحقيقة ؛ لأن من تاء التأنيث [ ما ][٢] يكون مفتوحاً كالميم في " فاطمة " والراء في " شجرة " إلا أن يكون الساكن ألفاً كما في " قطاة وفتاة " فلما كان من[٣] قبل التاء في " بنت وأخت " ساكناً وليس بألف دل على أن التاء فيهما أصلية وأكثر اللغتين فيهما استعمالاً " ابنة " وبه نطق القرآن الكريم قال تعالى إخباراً عن خطاب شعيب لموسى عليهما السلام : ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾[٤][٥] » انتهى كلامه .

وعلى هذا فهي في هاتين الاثنتين للتأنيث ؛ لانفتاح ما قبلها وهو النون قياساً على ما تقدم بيانه[٦] - والله أعلم - .

**تنبيه :**

اعلم أن من أعضاء البدن ما يؤنث ولا يجوز تذكيره ، وكنا وعدنا بالكلام عليه ، وهذا موضعه فأقول .

---

(١) المسألة فيها خلاف ذكر صاحب الكافية الشافية قول العرب « دفن البناه من المكرماه » يريد « دفن البنات من المكرمات » ٤ / ١٩٩٥ .

(٢) تتمة يلتئم بها الكلام .

(٣) هكذا في النسخة ب ولعلها ( ما ) والله أعلم .

(٤) سورة القصص ، آية ( ٢٧ ) .

(٥) درة الغواص ص ١٥٨ . ولفظه « وليست للتأنيث على الحقيقة لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحاً كالميم في فاطمة » « فلما كان ما قبل التاء ساكناً وليس بألف دل على أن التاء فيهما أصلية وأكثر اللغتين فيهما استعمالاً ( ابنة ) وبه نطق القرآن في قوله تعالى : ﴿ ومريم ابنة عمران ﴾ وفي قوله سبحانه إخباراً عن خطاب شعيب لموسى عليه السلام ... » الخ .

(٦) انظر ما سبق من كلام الحريري .

الأسماء المؤنثة من أعضاء البدن ثلاثون[١] ، منها مفردة ومنها مزدوجة ، ومنها ظاهرة ومنها باطنة ، كما ترى وهي : العين ، والأذن ، والسن ، وما بمعناها من أسماء الأسنان كالثنايا والنواجذ ونحو ذلك فإنه تابع لها[٢] ، ومنها : اليد ، والرجل ، والكبد ، والاصبع وما بمعناها من أسماء الأصابع الخمس فإنه تابع لها كالأنملة والإبهام ، والسبابة ، والوسطى ، والبنصر ، والخنصر ، ومنها الرقبة ، والترقوة ، والكلية ، والرئة ، والمرارة ، والزردمة ، والمعدة **قال الجوهري :** « هي للإنسان بمنزلة الكرش »[٣] ، وزعم ابن خالويه « أن لابن آدم كرشاً »[٤] ، وليس ذلك بصواب ؛ فإن الإنسان لا كرش له وإنما له معاء[٥] ، والجمع أمعاء قال تعالى: ﴿ فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴾[٦] ، وهي حواصل الطعام والشراب من فؤاد الإنسان، وبها يعرف حال المطعون فإن بال وغاط ترجى حياته وإلا فهو ميت ، ومنها : الذراع ، والضلع ، والعضد ، والفخذ ، والورك ، والإلية ، والرانفة وهي أسفل الإلية وطرفها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا قام والجمع روانف ومنها : الكف ، والكتف ، والمثانة ، والركبة ، والبيضة ، والكمرة ، والساق ، والقدم ، والفرج إن قصدت به العورة وإلا فهو مذكر ، وكذلك ما هو كناية عنه كالهن ، وما هو بمعناه فإنه تابع له وكل ما جمع من ذلك فهو مؤنث كالأصابع ،

---

(١) انظر ص هامش رقم ٤ ص ٦٧ من هذا القسم .

(٢) في هذا تناقض مع ما سبق من قوله فيما يذكر ولا يؤنث « وأما من عد من ذلك .... الناب والضرس و.... فليست من أعضاء البدن وإنما هي من عوارضه على الصحيح » ونجده هنا يعدها من أعضاء البدن !!

(٣) الصحاح ( معد ) ٢ / ٥٣٩ .

(٤) لم أعثر على كتاب ابن خالويه .

(٥) ذكرها بالمد والصحيح أن مفردها ( مِعىً ) قال أبو موسى الحامض ( المِعَى ) يذكر ويؤنث ويكون واحداً وجمعاً وأنكر أبو عمرو أن تكون ( المِعَى ) جمعاً وقال : هي واحدة ص ٧١.

قلت : وعلى هذا ( الإفراد ، والجمع ) حديث النبي ﷺ : « المؤمن يأكل في مِعَى واحد والمنافق يأكل في سبعة أمعاء » . والحديث في صحيح مسلم ١٤ / ٢٣ بشرح النووي .

(٦) سورة محمد ، آية ( ١٥ ) .

والأضالع ، ونحو ذلك ، وعد بعضهم : البُزَّة ، وهو غلط ؛ فإنه لم يسمع عنهم إلا بمعنى السلاح ؛ ولهذا يقولون : « مَنْ عَزَّ بَزَّ »[١] أي من غلب أخذ السلب قاله الجوهري[٢] وإنما يقولون الثدي ولم أعده منها ؛ لأنه يجوز فيه التأنيث والتذكير **قال الجوهري :** « الثدي يذكر ويؤنث وهو للمرأة والرجل أيضاً والجمع أثْدٍ وثُدِيّ على فُعُول وثِدِى أيضاً بكسر الثاء »[٣] انتهى كلامه .

وأما من عد من ذلك : الذقن ، واللحية ، والثنية ، والناجذة ، ونحو ذلك فذلك من عوارض البدن لا من أعضائه[٤] ، وكذلك من عد : اليمين ، والشمال ، فإن ذلك يصدق على كل ما في البدن منه اثنان : كالعينين ، والخدين ، واليدين ، والرجلين ، وما أشبه ذلك ؛ فلذلك لم أتعرض إلى ذكر شيء من ذلك .

وأما ما يذكر ولا يجوز تأنيثه فقد سبق الكلام عليه في شرح بيت التذكير[٥] وكلا البابين مقصور على السماع .

واعلم أن من الأسماء ما يشترك فيه المذكر والمؤنث مجرداً كقولهم : " امرأة جريح ورجل جريح ، وامرأة قتيل ورجل ، قتيل وامرأة صبور ورجل صبور وامرأة شكور ورجل شكور ، وامرأة جهول ورجل جهول " ، وما أشبه ذلك أو متلبساً بالهاء ، وكقولهم لمن لم يحج البيت الحرام : " رجل صرورة وامرأة صرورة " ، وكقولهم للملول : " رجل ملولة وامرأة ملولة " ، وكقولهم للمحتال: " رجل داهية وامرأة داهية " ، وكل ذلك مما لا يجوز استعماله إلا بالسماع .

---

(١) انظر المستقصى في أمثال العرب ٢ / ٣٥٧ .

(٢) الصحاح مادة ( بزز ) ٣ / ٨٦٥ .

(٣) الصحاح مادة ( ثدا ) ٦ / ٢٢٩١ .

(٤) في هذا تناقض مع ما ذكره في أولها وهي قوله : « العين والأذن والسن وما بمعناها من أسماء الأسنان كالثنايا والنواجذ ونحو ذلك » .

(٥) انظر ص ٦٧ وما بعدها من هذا القسم .

وأما المقيس في الصفة فهو كقولهم : " رجل قائم وامرأة قائمة ، ورجل قاعد وامرأة قاعدة ، ورجل صالح وامرأة صالحة " ، يثبتون التاء للمؤنث ويحذفونها للمذكر .

وأما الهاء التي تستعمل في صفات المذكر فإنها للمبالغة لا للتأنيث كقولهم رجل " عَلاَّمة " ، إذا كان كثير العلم و " رجل نَسَّابة " ، إذا كان كثير المعرفة بالأنساب و " رجل راوية " ، إذا كان كثيراً لرواية الحديث و " رجل حُفَظَة " ، إذا كان كثير الحفظ للعلوم ، و " رجل لُحَنَة " ، إذا كان كثير الخطأ في الكلام ، وما أشبه ذلك .

وأما الهاء التي تستعمل في المصادر فهي كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾[1] ، فالأصل كاشف ؛ وإنما دخلت عليه الهاء لأنه مصدر على نحو: العاقبة والعافية أي : ليس لها من دون الله كشف ، **وقال القاضي** أبو البقاء العكبري في إعرابه : « ويجوز أن يكون التقدير ليس لها كاشف والهاء للمبالغة مثل راوية وعلامة »[2] انتهى كلامه .

لكن الأكثرون من المعربين على أنها للمصدر ، أو لفاعل مقدر ، ومنهم : **الزمخشري** ولفظه : « أي ليس لها نفس كاشفة ، أي مبينة متى " تقوم "[3] كقوله : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾[4] ، أو ليس لها نفس كاشفة أي قادرة على كشفها إذا وقعت إلا الله ، وقيل الكاشفة مصدر بمعنى الكشف كالعافية وقرأ طلحة « ليس لها ممن يدعون من دون الله كشف [5] »[6] انتهى كلامه .

---

(١) سورة النجم ، آية ( ٥٨ ) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٩١ .

(٣) في ب : « يقوم بالياء المثناة التحتية » والتصويب من الكشاف .

(٤) سورة الأعراف ، آية ( ١٨٧ ) .

(٥) كذا في النسختين أما في الكشاف « وقرأ طلحة [ ليس لها مما يدعون من دون الله كاشفة وهي على الظالمين ساءت الغاشية ] » ولعل هذا هو الصحيح ومما يؤيده ما ذكره صاحب المحتسب حيث قال : ومن ذلك قراءة طلحة « ليس لها من دون الله كاشفة ، وهي على الظالمين ساءت الغاشية » ٢ / ٢٩٥ .

(٦) انظر الكشاف ٤ / ٤١٩ .

ونقله الخطيب التبريزي[١] في إعرابه[٢] عن الفراء ولفظه : « قال الفراء وتأنيث الكاشفة كقولك : ما لفلان باقية أي بقاء والعافية - كذا والعافية - وكل هذا في معنى المصدر وقيل المعنى نفس كاشفة[٣] أو جماعة كاشفة »[٤] انتهى كلامه .

ومنهم من جمع بين المبالغة والمصدر وتقدير الفاعل ، وهو المهدوي[٥] في تفسيره المسمى بـ" بالتحصيل "[٦] ولفظه : « ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾[٧] أي حال كاشفة أو فرقة كاشفة ، وقيل إن كاشفة بمعنى كشف والهاء للمبالغة ، وقيل دونها انكشاف - والله أعلم - » .

وأما ما يذكر ويؤنث من أسماء الأيام والشهور فقد أفردت له باباً على حدته في سياق ما لا ينصرف ، تنبيهاً على المصروف منها والممنوع ، وسيأتي الكلام على ذلك في محله[٨] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي المولود سنة ٤٢١ والمتوفى سنة ٥٠٢ هـ . من أئمة اللغة والأدب نشأ ببغداد ورحل إلى الشام ودخل مصر ثم عاد إلى بغداد فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي ، من كتبه ( شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ) مطبوع أربعة أجزاء ، ( تهذيب إصلاح المنطق ) مطبوع ، ( تهذيب الألفاظ لابن السكيت ) مطبوع ، ( شرح سقط الزند للمعري ) مطبوع ، ( والملخص في إعراب القرآن ) مخطوط ، ( وشرح اللمع ) مطبوع وغير ذلك . انظر معجم الأدباء ٦ / ٢٨٢٣ ، شذرات الذهب ٤ / ٥ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٣٨ ، الأعلام ٨ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) الملخص في إعراب القرآن وهو مخطوط كما ذكر صاحب الأعلام في ترجمة المؤلف .

(٣) في النسخة ب : « الكاشفة » بالألف واللام .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٠٣ .

(٥) المهدوي : أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي مقرئ أندلسي أصله من المهدية القيروان رحل إلى الأندلس في حدود سنة ٤٠٨ وصنف كتباً منها : ( التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ) وهو تفسير كبير للآيات يذكر القراءات والإعراب واختصره ( وسماه التحصيل في مختصر التفصيل ) مخطوط ، و( التيسير في القراءات ) و( ري العطش ) في القراءات . توفي نحو سنة ٤٤٠ هـ .
بغية الوعاة ١ / ٣٥١ ، الأعلام ١ / ١٨٤ - ١٨٥ ، وانظر معجم المؤلفين ١ / ٢١٤ ، إنباه الرواة ١ / ١٢٦ ، معجم الأدباء ٥/٣٩ .

(٦) الكتاب مخطوط كما أشار صاحب الأعلام .

(٧) سورة النجم ، آية ( ٥٨ ) .

(٨) انظر لوحة ١٢٤ / أ وما بعدها من النسخة التركية .

# [ الاسم المكبَّر والاسم المصغر ]

ثم **قلت :**

**مُكبّرٌ من ياء تصغير سَلِمْ مصغّر بياء تصغير عُلِمْ**

**وأقول :** القسم الخامس عشر من أقسام الاسم الظاهر أن يكون مكبراً وقدمته على المصغر ؛ لأنه الأصل ، وهو مع المصغر في العلامة كالمذكر مع المؤنث ؛ فإن حد كل منهما على العكس من حد الآخر ، وعلامة المكبر المراد بها حده هي : خلوه من ياء التصغير نحو " رجل وجبل " وما أشبه ذلك - **قاله الجمهور** -[1] وعلى هذا فتجريده من هذه الياء علامة للتكبير .

فإن كان مجرداً من أحرف الزيادة قيل فيه ( مجرد ) ، وإن دخله شيء منها قيل فيه ( مزيد ) ، ومن المعلوم أن المصغر مزيد فيه . ويقال في المكبر والمصغر طرفا نقيض كما يقال في المجرد والمزيد ؛ فإن كلاً منهما على العكس من الآخر .

والقسم السادس عشر : من أقسام الاسم الظاهر أن يكون مصغراً وعلامته المراد بها حده هي دخول ياء التصغير عليه ، **قال الجمهور**[2] **:** وحكم هذه الياء أنها لا تدخل إلا على اسم متمكن ، ولا يصغر من المتمكن إلا ما كان على ثلاثة أحرف فما فوقها فإن نقص شيءٌ عن ذلك رد إليه ما كان قد حذف منه ، كما قالوا في " دم " : دُمَيٌّ و" حِرٍ " : حُرَيْحٍ ؛ قالوا : لأن أصلَ دم ( دَمَيٌ )[3] ، وأصل : حِرٍ ( حِرِحٌ ) .

---

(١) لم أجد من أشار إلى كون الخلوّ من ياء التصغير علامة على المكبر لأن هذا معلوم وهو الأصل أي في الأسماء أن تكون مكبرة إنما الذي يحتاج إلى علامة ما جاء على غير الأصل وهو المصغر وعلامته الياء وأما قوله قاله الجمهور فهو مفهوم قاعدتهم و لم ينصوا عليه حسب ما أداني إليه اجتهادي والله أعلم .

(٢) توضيح المقاصد ٥ / ٩٠ .

(٣) في ب ساق الجملة هكذا : « لأن الأصل دم : دمي » وهذا غير مستقيم .

ويشترط في هذه الياء أنها لا تدخل في الاسم إلا من بعد ضم عارض ليدخل في ذلك ما كان على نحو فليس ودريهم ؛ فإنها فيهما من بعد ضم عارض في الفاء من " فليس " وفي الدال من " دريهم " ، وليخرج بذلك ما كان على نحو " مهيمن ومصيطر " ؛ فإنها فيهما من بعد ضم أصلي لأنهما ليسا بمصغرين وإنما جاءا على صيغة المصغر ، كما قالوا في ياء " الكرسيّ والبختيّ "[1] ، ونحوهما إنهما ليستا بيائي نسب ، وإنما جاءتا على صيغتها ، فتنبّه لذلك .

وأما الكلام على واو التصغير ، وعلى ألفه ، وعلى يائه[2] ، وعلى تفصيل مسائله فسيأتي لنا ذلك في بابه - إن شاء الله تعالى -[3] .

---

(١) البخت من الإبل مُعَرَّب الواحد بختي والانثى بختية وجمعه بخاتي . الصحاح ( بخت ) ١ / ٢٤٣ .

(٢) في ب : « هائه » .

(٣) انظر لوحة ١٠٦ / أ ، وما بعدها من النسخة التركية .

# [ الاسم المفرد والاسم المركب ]

ثم **قلت :**

**مفردُها اسمٌ من علامةٍ خـلا واسْنِد أضِفْ وامزُجْ لتركيبٍ تلا**

**وأقول :** القسم السابع عشر : من أقسام الاسم الظاهر أن يكون مفرداً وقدمته على المركب والمثنى والمجموع ؛ لأنه أصل الثلاثة كما تقدم بيانه في باب أصول الإعراب[١] .

وأما علامته التي يراد بها تعريفه وحده فهي : خلوه من علامة تدل على تثنية أو جمع - قاله الجمهور - .

**وقولي :** « مفردها » إشارة إلى مفرد الاسماء على نحو ما تقدم بيانه[٢] .

**وقولي :** « اسم من علامة خلا » لا يخلو من تقديم وتأخير في التركيب لأجل الوزن إذ التقدير : اسم خلا وينقسم إلى مذكر وإلى مؤنث ، وإلى نكرة وإلى معرفة ، وإلى عاقل وإلى جاهل ، وإلى مشتق وإلى جامد ، وإلى معرب وإلى مبني ، عشرة أقسام والتمثيل لا يخفى .

والقسم الثامن عشر من أقسام الاسم الظاهر : أن يكون مركباً وعلامته التي يراد بها حده هي : أن يقال فيه ما دخله إسناد[٣] أو إضافة، أو مزج في التركيب، قاله الجمهور[٤] .

---

(١) انظر ص ٢١٧ من القسم الأول .

(٢) لم أجد من نص على ذلك فأما كون المفرد خالياً من علامات تدل على تثنية أو جمع أو تركيب فإنه مقتضى كلام النحاة وهو معلوم بداهة وأما كونهم جعلوه علامة له فارقة بينه وبين قسائمه الأخرى فلم أجد ذلك حسب ما أداني إليه اجتهادي القاصر والله تعالى أعلم .

(٣) في النسخة ب : « إسناداً » .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٢ . وأما قوله قاله الجمهور فقد ذكروه على سبيل التقسيم لا على سبيل التعريف والله أعلم

والتركيب هو : إضافة لفظ إلى لفظ ، والمركب على ثلاثة أقسام :

- تركيب إسنادي .

- وتركيب إضافي .

- وتركيب مزجي .

وإلى الثلاثة أشرت **بقولي :** « واسند أضف وامزج لتركيب » . ومعنى **قولي :** « تلا » فيه إشارة إلى أن المفرد هو المتلو وأن المركب هو التالي ؛ حيث كان المفرد أصلاً والمركب فرعاً عليه .

أما التركيب الإسنادي فنحو : " شاب قرناها " و" تأبط شراً " و" ذرى حبا " ونحو ذلك .

وأما التركيب الإضافي فنحو : " عبد الله وابن الزبير وامرئ القيس " وما أشبه ذلك .

وأما التركيب المزجي فنحو : " أذربيجان "[1] و" سيبويه " ، وقس على نحو ذلك .

(١) في ب : « باذريجان » . « وهي بالفتح ثم السكون وفتح الراء وكسر الياء الموحدة وياء ساكنة وجيم وهو إقليم واسع ومن مشهور مدائنها تبريز كثيرة الماء فتحت في عهد عمر بن الخطاب » . معجم البلدان ١ / ١٢٨ .

# [ الاسم المثنى ]

ثم **قلت :**

**ثم المثنى وهو ما دل على اثنين كابنين لفصل أهِّلا**

**وأقول :** القسم التاسع عشر : من أقسام الاسم الظاهر : الاسم المثنى والتثنية في اللغة هي العطف[١] .

وأما في الاصطلاح فحَدُّها : جَعْلُ الواحد اثنين مع إسقاط أحدهما وزيادة على الباقي من آخره[٢] ألا ترى إلى قولك : " رجلان " أصلهما " رجل ورجل "[٣] فحذف أحدهما وزيد على الواحد الباقي ألف ونون ؛ ليدلا على ذلك الواحد المحذوف ، هذا في الرفع . وأما في النصب والجر فتبدل الألف ياء كما تقدم بيانه في إعراب المثنى[٤] **قالت النحاة :** وهي مأخوذة من ثَنَيْتُ الشيء إذا عطفته ؛ وإنما عدل عن العطف طلباً للاختصار .

وفائدتها : التكثير ، كما قالوا في الجمع وهي من خصائص الأسماء فلا تدخل على الأفعال ولا على الحروف[٥] . وأما قولك : " يقومان ويذهبان " فليسا بتثنية يقوم ويذهب ولا الألف فيهما ألف التثنية ؛ بدليل ثبوتها في كل حال بل الألف فيهما اسم، هو ضمير الفاعلين ، كالألف في " قاما وذهبا " ؛ ولهذا **قال أبو سعيد السيرافي :** « ولو كان الفعل يثنى ويجمع لكان إذا فعله فاعله مرتين وفاعله واحد يقالُ : " زيد قاما وزيد يقومان " وإذا فعله مراراً قيل : " زيد قاموا وزيد يقومون " ، وهذا باطل لا يعقل ؛ إذ هو موجود مع المفرد على كل حال »[٦] انتهى كلامه .

---

(١) المغني لابن فلاح ٢ / ٣٠٣ . وانظر القاموس المحيط مادة ( ثنى ) .

(٢) انظر اللباب ١ / ٩٦ .

(٣) في ب دون واو .

(٤) انظر لوحة ١٢٥ / أ من النسخة التركية وقد وهم المؤلف فلم يتقدم بيانه وإنما هو سيأتي إن شاء الله .

(٥) انظر اللباب ١ / ٩٦ - ٩٧ ، والمغني لابن الفلاح ٢ / ٦٩ ، ٧٠ .

(٦) لم أجده .

وفي اصطلاح النحويين : « عبارة عن ضم اسم إلى اسم مثله حقيقةً أو مجازاً بالتغليب » .

وأما ألف التثنية ففيها ثلاثة أشياء وهي : حرف الإعراب ، وعلامة التثنية وعلامة الرفع ، مثال ذلك : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾[1] ، وأما ياء التثنية فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ سواء كانت في نصبٍ أو جرٍ مثال ذلك : " رأيت رجلين ومررت برجلين " ، وقس على نحو ذلك .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن المراد **بقولي :** « ثم المثنى » ، مثنى الأسماء على نحو ما تقدم وله حد وله شرط .

أما حده فأجوده وأقر به أن يقال فيه : ما دل على اثنين أُهِّلا لفصل ، كـ" ابنين " هذا لفظ البيت برمته وأما ألف ( أُهّلا ) فهي للتثنية ويحتمل أن تكون للإطلاق .

رجعنا إلى شرح هذه العبارة : أما **قولي :** « ما دل على اثنين » ، فيدخل فيه نحو : " الزيدان " ، والألفاظ الموضوعة ، لاثنين نحو : " شفع وتوم[2] " .

وأما **قولي :** « أهلا لفصل » فيخرج منه " اثنان واثنتان " ؛ فإنه لا يصلح فصل أحدهما عن الآخر ؛ إذ لا يقال " اثن واثن " ، ولا " اثنة واثنه " ، أعني بالثاء المثلثة في المثالين المذكورين . وأما **قولي :** " كابنين " ، أعني بالباء الموحدة فهو مثال للمثنى حقيقة لأنه لفظ دال على اثنين صالح للفصل ؛ لأنه يقال فيه " ابن وابن " ، هذا أحسن ما يقال في حده .

وقد اختلف النحاة فيه على عشرة أقوال ، هي دائرة بين النحويين في كتب العربية .

---

(١) سورة المائدة ، آية ( ٢٣ ) .

(٢) كذا في النسخة ب وهو ساقط من الأصل ولعله يقصد « توأم » .

**قال ابن هشام الأنصاري** في التوضيح : « هو ما وضع لاثنين ، وأغنى عن المتعاطفين »[١] وتبعه على ذلك تلميذه البرهان الأبناسي في شرح الخلاصة[٢] .

**وقال أبو حيان** في الارتشاف : « وعلامة التثنية في الرفع ألف ونون يلحقان آخر الاسم المفرد القابل لذلك المتفق مع ما ضم إليه في اللفظ والمعنى »[٣] .

**وقال ابن فلاح** في الكافي : « حد المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ؛ ليدل على أن معه مثله من جنسه ؛ فخرج بـ( مثله ) نحو : " زيد وعمرو " وبجنسه ( الأسماء المشتركة ) فلا يقال : " عينان " لعين الشمس وعين الماء في أكثر الاستعمال » انتهى كلامه[٤] .

**وقال ابن مالك** في شرح التسهيل : « جعل الاسم القابل[٥] دليل اثنين متفقين في اللفظ - غالباً - وفي المعنى - على رأي - بزيادة ألف في آخره رفعاً وياء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً » انتهى كلامه[٦] .

**وقال البدر ابن مالك:** « المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه ، نحو : " زيد وزيد " ، و" عمرو

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٥٠ .

(٢) الأبناسي ( ٧٢٥ - ٨٠٢ هـ ) إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي ثم القاهري فقيه شافعي ولد بأبناس ثم توجه إلى القاهرة شاباً فتفقه وسمع الحديث بها وبمكة والشام وتصدى للافتاء والتدريس بالأزهر وعين للقضاء فتوارى وأبى وتوفي آيباً من الحج في عون القصب . من كتبه : ( العدة من رجال العمدة ) ، ( والدرة المضية في شرح الألفية ) مخطوط في دار الكتب ، ( والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ) .

انظر : إنباء الغمر ٢ / ١١٢ ، الضوء اللامع ١ / ١٧٢ ، شذرات الذهب ٧ / ١٣ ، الأعلام ١ / ٧٥ .

(٣) أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٥٤٩ .

(٤) لم أجده .

(٥) في الأصل : « القائيل » على هذه الصورة والتصويب من ب .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٥٩ وهذا النص جميعه في متن التسهيل .

وعمرو " ، فإن دل الاسم على التثنية دون الزيادة نحو : " شفع " فهو اسم للتثنية ، وكذا إذا كان للزيادة[١] ولم يصلح للتجريد والعطف نحو : " اثنان " ؛ فإنه لا يصح مكانه " اثن واثن " » انتهى كلامه[٢] .

وتبعه في ذلك **ابن عقيل** ، وزاده إيضاحاً **فقال :** « وحده : لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه . فيدخل في قولنا لفظ دال على اثنين المثنى نحو : " الزيدان " والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : " توأم " »[٣] .

**قال الحريري** في الدرة : « ويقال للمولود مع قرينه " توأم وتوّام " وعليه قول الراجز :

**قَالتْ لنا ودمعُها تَوّامُ كالدُّر إذ نَظّمهُ النَّظَّامُ**

**على الذين ارتحلوا السلامُ . . . . . .**[٤]

وأراد بقوله ودمعها توّام : أي ينزل قطرتين قطرتين » انتهى كلامه[٥] .

وخرج **بقولنا :** « بزيادة » نحو " شفع " فإنه دال على اثنين ولا زيادة فيه .

**قال الجوهري :** « ( الشفع خلاف الوتر ) ، وهو الزوج يقول : " كان وتراً فشفعناه شفعاً " »[٦] .

**وقال الحريري** في الدرّة : « ويقولون " شفعت الرسولين بثالث "[٧] ويغلطون فيه[٨] ؛ لأن العرب تقول : شفعت الرسول بآخر ، أي جعلتهما اثنين ؛

---

(١) في شرح ابن الناظم ( بالزيادة ) ولعله الصواب .

(٢) شرح الألفية ص ٤٠ مع حذف لبعض الكلمات .

(٣) شرح الألفية ١ / ٥٦ ، وبدلاً من ( توأم ) ( شفع ) في الشرح المطبوع .

(٤) الأبيات من الرجز ولم أعثر على نسبتها .

(٥) أي كلام الحريري والكلام لا زال لابن عقيل ، وانظر درة الغواص ص ١٣٧ .

(٦) الصحاح مادة ( شفع ) قال : الشفع خلاف الزوج وهو خلاف الوتر تقول : كان وتراً فشفعناه شفعاً .

(٧) كذا في الدرة وفي النسختين : « ثالث » ولعل الصواب ما أثبته .

(٨) في الدّرة : « فيوهمون » .

ليطابق هذا القول معنى الشفع الذي هو في كلامهم بمعنى اثنين ؛ أمّا إذا بعثت ثالثاً فوجه الكلام أن يقول : " عزّزتُ بثالث " كما قال تعالى : ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾[١] والمعنى في عززته : قويته ، ومن كلام العرب " أعززت الرجل " ، أي جعلته عزيزاً " وعززته " أي جعلته قوياً »[٢] انتهى كلامه وهو ظاهر .

وخرج بقولنا صالح للتجريد : « اثنان فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ إذ لا يقال : اثن . وخرج بقولنا : وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطِفَ عليه غيره كـ" القمرين " فإنه صالح للتجريد فيقول : " قمر " ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو : ( قمر وشمس ) ، وهو المقصود بقولهم : ( القمرين ) » انتهى كلامه[٣] . **وقال ابن الحاجب :** « هو ما لحق[٤] آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه »[٥] .

**وقال ابن معطٍ** في الفصول : « هو ما ألحقته ألفاً رفعاً ، وياء مفتوحاً ما قبلها نصباً وجراً »[٦] .

**وقال أبو سعيد علي بن مسعود**[٧] صاحب المستوفى : « قد يمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد يستدل به على كل واحد منهما ، كما قالوا : " رجل ورجل " ، و" زيد وزيد " ، فارتجالهم الصيغة التي يستدل بها عليها من حيث هما اثنان كقولهم : " رجلان " ، و" الزيدان " ، هو التثنية ولا يكاد يوجد ذلك إلاّ في هذه اللغة العربية »[٨] انتهى كلامه .

---

(١) سورة يس ، آية ( ١٤ ) .

(٢) أي كلام الحريري درّة الغواص ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(٣) أي كلام ابن عقيل ، انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٥٦ .

(٤) كذا في الكافية ، وفي النسختين : « ما ألحق » والأولى أصوب ،

(٥) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨١٠ .

(٦) الفصول الخمسون لابن معطٍ ص ١٦٠ .

(٧) كذا ولعله أبو سعد : علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرّخان ( هكذا في البغية ) القاضي كمال الدين صاحب المستوفي في النحو ، أكثر أبو حيان من النقل عنه وسماه هكذا ابنُ مكتوم في تذكرته بغية الوعاة ٢ / ٢٠٦ .

(٨) المستوفي ١ / ٩٧ وانظر رأيه في الارتشاف ٢ / ٥٤٩ .

**وقال أبو القاسم الحريري :** « الاسم المثنى هو الدال على شيئين[١] مسميين متفقي اللفظ ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث ، ومن يعقل، ومن لا يعقل »[٢] .

**قال الزمخشري :** « الاسم المثنى هو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ؛ لتكون[٣] الأولى : علماً يضم واحداً إلى واحد والأخرى : عوضاً مما منع من الحركة[٤] ويسقط نونه بالإضافة كقولك : " غلاما زيد " ، " ثوبي عمرو " ، وألفه لملاقاة ساكن كقولك : [٥]« التقت حلقتا البطان »[٦] » انتهى كلامهم .

وأما شروطه فهي خمسة*[٧] : ٨٣/ب

**أولها** : أن يكون قابلاً لمعنى التثنية ؛ فلا تثنى الأسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود كـ" شمس وقمر " - إذا قصدت الحقيقة - ؛ إذ ليس في الوجود منه إلا شيء واحد .

**وثانيها** : اتفاق اللفظ ليخرج نحو : " القمرين " ، في الشمس والقمر ، و" العمرين " ، في أبي بكر وعمر ، و" الحسنين " ، في الحسن والحسين ، و" المروتين " ، في الصفا والمروة ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه من باب التغليب لا من باب المثنى حقيقة[٨] .

---

(١) النص في الملحة بدون ذكر كلمة « شيئين » .

(٢) شرح الملحة ص ٩٩ .

(٣) في النسختين « ليكون » والتصويب من المفصل للزمخشري .

(٤) زاد صاحب المفصل تكملة « والتنوين الثابتين في المفرد .... » .

(٥) جزء من مثل وتكملته « وبلغ الحزام الطبيين » وهو يضرب للأمر إذا اشتد وأصله أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدوّ فيضرب حزام دابته من القتب . انظر المستقصى ٢ / ٣٠٦ .
وانظر اللسان مادة ( بطن ) وجمهرة الأمثال للعسكري بلفظ « التقى » ١ / ٨٨ .

(٦) المفصل للزمخشري ص ٢٢١ .

(٧) هنا ينتهي السقط من الأصل .

(٨) المغني لابن فلاح ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

**وثالثها** : اتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك نحو : " عينان " إحداهما[١] ناظرة والأخرى جارية ، ولا تثنية الحقيقة والمجاز عند أكثر المتأخرين خلافاً لابن مالك فإنه **قال في شرح التسهيل :** « والأصح الجواز ، وممن صرح بجوازه من المتقدمين أبو بكر[٢] الأنباري »[٣] انتهى كلامه .

**قلت :** وعلى هذا ؛ فيجوز نحو : " أسدان " ، أحدهما سبُع والثاني آدمي مشبه به ؛ لما بينهما من المناسبة وهي الشجاعة ونحو : " بحران " ، أحدهما بحري والثاني آدمي ؛ لما بينهما من المناسبة وهي الكرم[٤] .

**ورابعها** : التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته وإنما يعتقد فيه التنكير[٥] عند التثنية فإن أبقيته على علميته فالعطف كقول الحجاج - وقد نعى له في يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه - : « سبحان الله محمد ومحمد في يوم » أي محمد أخي ومحمد ولدي وإيّاهما قصد الفرزدق بقوله :

---

(١) في المخطوط « أحدهما » ولعل الصواب ما أثبته لجريانه مع العينين .

(٢) أبو بكر هو ابن الأنباري كما ورد في شرح التسهيل .

(٣) شرح التسهيل ٥٩ - ٦٢ وقد فصل ابن مالك في الاحتجاج لهذا الرأي واستدل بالقياس والنقل عن القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً .

وفي تثنية وجمع ما اتفق لفظه واختلف معناه ثلاثة أقوال ذكرها صاحب همع الهوامع فقال : وهل يشترط اتفاق المعنى ؟ فيه أقوال :

أحدها : نعم وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها .

والثاني : لا وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري قياساً على العطف ولوروده .

والثالث : وعليه ابن عصفور الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران وإلا فالمنع . انتهى بتصرف ١ / ١٤٤ .

وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، والمغني لابن فلاح ٢ / ٣٠٣ ، والمساعد ١ / ٣٩ .

(٤) المغني لابن فلاح ٢ / ٣٠٥ .

(٥) سقط من ب من قوله « فلا يثنى » إلى قوله « التنكير » .

**إنّ الرّزيّـــةَ لا رزيّـــة مثلـــهَا فقـــدانُ مِثْـلِ محمـدٍ ومحمـــدٍ**[١]

وهذه الحكاية حكاها ابن مالك في شرح التسهيل ، كأنه أخذها من المقرّب[٢] ؛ لأن الشيخ في الغالب إنّما كان يستمد منه .

وهذا هو مذهب ابن عصفور في التثنية ، وفي الجمع أيضاً .

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز العطف فيهما إلاّ لضرورة الشعر ، وأنشد قول الراجز[٣] :

**كـــأنّ بيْـــن فكّـــها والفَـــكّ فـأرةَ مِسْـكٍ ذُبِحَـــتْ في سُـكّ**

**قال ابن مالك:** « أراد بين فكها وفكها فجاء بالأصل المتروك لإقامة الوزن »[٤] .

**وخامسها** : الإفراد فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع تصحيحاً ، أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اتفاقاً ، وأما غيره من جموع التكسير فيجوز تثنية الجمع واسم الجنس غير مقيسه . والله أعلم .

---

(١) شرح ديوان الفرزدق ١ / ١٩٠ وقد وردت القصة في : شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١ ، والتذييل والتكميل لأبي حيّان ١ / ٢٢٦ .

(٢) المقرب لابن عصفور ٢ / ٤١ – ٤٢ .

(٣) ذكره في شرح المفصل ٤ / ١٣٨ ، ٨ / ٩١ ، وأسرار العربية ص ٤٧ ، واللسان غير منسوب ومنسوباً إلى ( منظور بن مرثد الأسدي في ( زكك ) وقبله :

**يـا حبـذا جاريـةً مـن عـك تعقّـد المـرط علـى مِـدَكّ**

**مثل كثيـب الرمـل غـير زكّ . . . . . الخ**

وفي خزانة الأدب ٧ / ٤٦٢ – ٤٦٨ – ٤٦٩ .

قال ابن منظور : والسكّ : ضرب من الطيب يركب من مسك ورامك عربي وفي حديث عائشة : « كنا نضمد جباهنا بالسّك المطيب عند الإحرام » اللسان مادة ( سكك ) .

وفأرة المسك : نافجته أي ( وعاؤه ) اللسان مادة ( فأر ) .

والفك : اللحي والفكان اللحيان اللسان مادة ( فكك ) .

(٤) كتاب شرح التسهيل ١ / ٦٨ لفظه : « أراد بين فكيها ، فجاء بالأصل المتروك ، إما شذوذاً بحيث لو كان في غير شعر لم يمتنع وإما لضرورة إقامة الوزن » .

وأما اسم الجنس فإنه قد يثنّى على تأويل الجماعتين والفرقتين* أنشد أبو زيد :

**لنا إبلان فيهما[١] ما علمتم فنحن لها ما شئتم فتنكبوا[٢]**

وأنشد أبو عبيد[٣] :

**لا صبح الحي أو باداً ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جِمالَيْن[٤]**

وأما الجمع فقد قال أبو النجم :

**بين رماحَي مالكٍ ونهشل[٥]**

---

(١) في ب : « فهما » بدل « فيهما » .

(٢) في النوادر بلفظ :

**هما إبلان فيهما ما علمتم فمن أيّةِ ما شئتم فتنكبوا**

ونسبه إلى شعبة ابن حمّر النوادر ص ١٤٢ - ١٤٣ .

ونسبه صاحب الأصمعيات لعوف بن عطية بن الخرع التيمي قال : « وكانت ضبة اغارت على جيران له فأخذ عوف إبلاً من ضبة وأعطاها جيرانه ، ثم أنشد البيت بلفظ :

**هما إبلان فيهما ما علمتم فأدوهما إن شئتم أن نسالما**

وأنشد بعده أبياتاً منها :

**فإن شئتم ألقحتم ونتجتم وإن شئتم عيناً بعين كما هو**

شرح المفصل ٤ / ١٥٤ ، وفي لسان العرب مادة ( نكب ) ، والأصمعيات ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧ / ٥٦٤ ، ٥٨ .

(٣) لم أجده فيما بين يدي من كتب أبي عبيد والله أعلم .

(٤) البيت من البسيط لعمرو بن العداء الكلبي والشاهد فيه قوله « جمالين » حيث ثنى الجمع المكسر ( جمال ) أي قطيعين من الجمال وهذا جائز .

انظر وشرح الأبيات المشكلة ص ١٣٩ ، وشرح المفصل ٤ / ١٥٣ ، والمقرب ٢ / ٤٣ ، واللسان مادة ( عقل ) ، و( ويد ) وذكر قبله :

**سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمروٌ عقالين**

(٥) البيت من الرجز وقبله : « تبقلت في زمن التبقل » انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٠ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٩٤ ، ٧ / ٥٨٠ - ٥٨١ ، والطرائف الأدبية ص ٥٧ .

ويروى ( دارم ) بدلاً عن ( مالك ) .

وفي الحديث : « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين »[١] والعائرة هنا بالعين المهملة يعني العوراء وقد تصحفت هذه الكلمة على بعض الناس فقرأها بالغين المعجمة يعني ( الغائرة ) وهو وَهَم إنما الرواية عنه عليه السلام بالعين المهملة .

ونظير ذلك ما حكاه ابن خلكان في ديوانه[٢] في ترجمة أسعد بن أبي نصر[٣] عن أبي عبيدة قال : « وكان عجل بن لحيم[٤] يعد في الحمقى بين العرب ، وكان له فرس جواد ، فقيل له : إن لكل فرس جوادٍ اسماً ، فما اسم فرسك ؟ فقال : لم أسمه إلى الآن قيل له فسمه ؛ ففقأ إحدى عينيه ، وقال : قد سميته الأعور ، وفيه قال بعض شعراء العرب[٥] :

**رمتني بنو عجل بداء أبيهم وهل أحد في الناس أحمق من عجل**

**أليس أبوهم عار عين جواده فسارت به الأمثال في الناس بالجهل**

يقال : " عار العين بالعين المهملة إذا فقأها " »[٦] انتهى كلامه .

---

(١) الحديث في صحيح مسلم في باب صفة المنافقين برقم ٦٩٧٤ ، ١٧ / ١٢٦ بشرح النووي .

(٢) وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان .

(٣) أسعد بن مسعود بن علي بن محمد بن الحسن العتبي أبو إبراهيم ، من ولد عتبة بن غزوان ، وهو حفيد أبي النصر العتبي ، مولده سنة ٤٠٤ هـ ، وهو مصنف ( كتاب درّة التاج ) و( كتاب الرسائل ) شاعر كاتب تصرف في الأعمال أيام شبابه ، وخرج في صحبة عميد خراسان إلى أسقا وصحب الأكابر وارتفعت به الأيام وانخفضت حتى تأخر عن العمل وتاب ولزم البيت وقنع بالكفاف من العيش . معجم الأدباء ٢ / ٦٣٣ – ٦٣٥ ؛ وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٩ / ١٥٨ ؛ وفيات الأعيان ١ / ٢٠٧ .

(٤) عجل بن لحيم بن صعب ، من بكر بن وائل من عدنان ، جدّ جاهلي كانت منازل بنيه من اليمامة إلى البصرة ، وإليهم ينسب أبو دلف العجلي ، والهشام الكلبي النسابة ( كتاب أخبار بني عجلة وأنسابهم ) الأعلام ٤ / ٢١٦ .

(٥) لم أعثر على قائل الأبيات .

(٦) وفيات الأعيان ١ / ٢٠٩ في ترجمة أسعد بن أبي الفضائل العجلي وليس في ترجمة أسعد بن أبي نصر والمترجم في الوفيات قبل هذا المذكور .

فإن كان المفرد محذوف العجز فأنت فيه بالخيار : إن شئت رددته إلى الأصل فقد جاء في كلامهم : " يديان ودميان " [١] .

**قال** الشاعر[٢] :

**يديان بيضاوان عند محلم**

**وقال** الآخر[٣] :

**فلو أنّا على حجرٍ ذُبحنا جرى الدميانِ بالخبرِ اليقينِ**

وإن شئت لا ترده إلى أصله فقد جاء في كلامهم : " يدان ، ودمان ، وفمان " وقس على نحو ذلك .

---

(١) المغني لابن فلاح ٢ / ٣٢٣ .

(٢) عجزه : قد تمنعانك أن تضام وتضهدا .

وهو من الكامل و لم أعثر له على نسبة ، والشاهد فيه تثنية يد على يديان والقياس يدان بدون رد اللام المحذوفة ، لأن هذه اللام لا ترد عند الإضافة ، وانظر شرح المفصل ٥/ ٨٣ ، ٦ / ٥ ، ١٠ / ٥٦ ، والمقرب ٢ / ٤٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٥٦ ، وخزانة الأدب ٧ / ٤٧٦ - ٤٨٥ وقال بعد أن شرحه إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم يعرف قائله .

(٣) البيت من الوافر للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ .

والشاهد فيه قوله ( الدميان ) في تثنية ( الدم ) برد اللام المحذوفة ، وهذا شاذ والقياس ( الدمان ) .

وقد نسبه ابن دريد لعلي بن بدال بن سليم وانظر الجمهرة ٢ / ٣٠٣ ، وقال ذلك أيضاً الزجاجي في أماليه ص ٢٠ ، والبغدادي في الخزانة ١ / ٢٦٧ .

وانظر المقتضب ١ / ٢٣١ ، ٣ / ١٥٣ ، والصحاح مادة ( دما ) ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٤٠ .

# [ الاسم المجموع ]

## [ جمع المذكر السالم وجمع التكسير ]

ثم **قلت :**

**مجموعُها ما كان فيه واحدهُ صحيحاً أو مُكَسراً و زائدَه**

**وأقول :** القسم الموفي عشرين : المجموع وهو ما كان مفرداً ودخل عليه الجمع ، أما الجمع المطلق فحده رد الشيء إلى ما هو أكثر منه .

وخالف **الشريشي** في ذلك ولفظه : و[١] الجموع لا تحد وإنما تحد المفردات ، قال بذلك عند قول ابن معط « القول في حد الكلام والكلم » : « فزعم أن الكلم جمع وأن الجمع لا يحد ، والصواب أنه اسم جنس ، والصحيح فيه الجواز ولو كان جمعاً ؛ فإن الجمع قد يجمع فيعطى حكم المفرد »[٢] انتهى هذا .

فإن[٣] كان الجمع تصحيحاً فحده ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه مذكراً كان أو مؤنثاً وإن كان تكسيراً فهو ما تكسر فيه نظم* الواحد وبناؤه ، قاله الجمهور ، ولم يتعرضوا في ذكر الحدّ إلى الزيادة ، لكن عبارة هذه الكفاية أوضح وأفود[٤] ؛ لما فيها من التنبيه على الزيادة وهي ما كان فيه واحده وزائدة صحيحاً أو مكسراً انتهى، فحينئذٍ صارت أقوال[٥] الجمع والمجموع أربعة. ٨٤/ب

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الجمع في الأصل مصدر جمعت الشيء إذا ضممت بعضه إلى بعض وينقسم إلى ستة أقسام[٦] .

---

(١) سقطت الواو من ب .

(٢) التعليقات الوفية ١ / لوحة ١٥ / ب .

(٣) في ب : « وإن » .

(٤) قال ابن منظور : « والناس يقولون : هما يتفاودان العلم ، أي يفيد كل منهما صاحبه » . مادة ( فيد ) .

(٥) كذا ولعلها « أحوال » .

(٦) هذه التقسيمات الست مأخوذة من المغني لابن فلاح ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٥ .

جمع عام وهو جمع التكسير : لأنه يعم المذكر والمؤنث .

وجمع خاص وهو جمع المذكر السالم .

وجمع متوسط وهو جمع المؤنث السالم .

وجمع في اللفظ والمعنى وهو المقصود هنا .

وجمع في اللفظ دون المعنى نحو ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[١] .

وجمع في المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ﴾[٢] ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾[٣] وكذلك ما ليس له واحد من لفظه نحو : " رهط " و" قوم " و" ناس " وما أشبه ذلك .

واعلم أن الجمع من خصائص الأسماء ، وأنه لا يدخل على الأفعال ، ولا على الحروف ، وأصله العطف ، وفائدته التكثير ، وإنما عدل عن العطف اختصاراً فيه وفي التثنية .

ثم الجمع على قسمين :

**الأول** : جمع تصحيح .

**والثاني** : جمع تكسير .

وهو القسم الحادي والعشرون من أقسام الأسماء ؛ وعلى هذا فلفظ الجمع يجمع بينهما ولفظ التصحيح والتكسير يفرق بينهما .

أما جمع التصحيح : فهو ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه مع[٤] زيادة تلحقه[٥] في آخره .

---

(١) سورة التحريم ( ٤ ) .

(٢) سورة الفرقان ( ٧٥ ) .

(٣) سورة إبراهيم ( ٣٤ ) .

(٤) في ب : " جمع " بدل " مع " ولعله تصحيف .

(٥) في الأصل : " يلحقه " بالياء .

وأما جمع التكسير : فهو ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه مع زيادة فيه ، هذا حدهما عند الجمهور كما تقدم بيانه[١] .

وسمي الأول : صحيحاً ؛ لأنه يتفق منه خروج مفرده صحيحاً وينقسم إلى علم وإلى وصف كما سيأتي بيانه في بابه[٢] ، وسمي الثاني مكسراً ؛ لأن لفظ واحده يكسر فيه كما يكسر الإناء ، ثم يصاغ بعد ذلك صيغة أخرى . وينقسم إلى قلة ، وإلى كثرة ، كما سيأتي بيانه في بابه[٣] إن شاء الله تعالى .

رجعنا إلى شرح البيت :

أما **قولي :** « مجموعها » فالمراد به مجموع الأسماء على نحو ما تقدم ، وقد عرفت أنه على قسمين : صحيح - والكلام فيه - ومكسور وهو المراد بالمغير .

أما جمع التصحيح : فهو ما كان فيه واحده صحيحاً ، وزائده من بعده ؛ سواء كان علماً ، أو صفة ، ويسمى : الجمع الصحيح ، والجمع السالم ؛ لأن لفظ الواحد يصح ويسلم فيه ، ويسمى المجموع على حده ؛ لأنهم بعد استيفاء حد المفرد زادوا عليه .

ويسمى الجمع على هجاءين ؛ لأنه تارة يكون بالواو وتارة يكون بالياء ؛ أما بالواو فنحو[٤] : " زيدون " ، و" عمرون " ؛ جمع " زيد " و" عمرو " فكل منهما جمع تصحيح ؛ لأنه يتفق لنا* من الأول خروج مفرده صحيحاً ، وهو ١/٨٥أ
" زيد " ، ويتفق لنا من الثاني خروج مفرده صحيحاً ، وهو " عمرو " وما زاد على الواحد فهو لأجل الجمع وتلك الزيادة على قسمين .

---

(١) انظر ص ٩٦ من هذا القسم .

(٢) انظر لوحة ١٢٦ / ب من النسخة التركية .

(٣) انظر لوحة ٩٦ / ب من النسخة التركية .

(٤) تصحفت في ب إلى : « فيجوز » .

إما ( واو ونون ) وإما ( ياء ونون ) فالواو مع النون علامة الرفع والياء مع النون علامة النصب والجر .

ويشترط في الواو أن يكون ما قبلها مضموماً رفعاً ، ويشترط في الياء أن يكون ما قبلها مكسوراً نصباً وجراً ، كقولك : " جاء الزيدون " ، و " رأيت الزيدين ومررت بالزيدين " ، وقس على نحو ذلك ؛ والسبب في إعراب هذا الجمع بهذا الإعراب ؛ لئلا يلتبس الجمع بالمثنى في بعض الصور ، ألا ترى أن الياء علامة للنصب والجر في البابين فلولا فتح ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع لما عرف المثنى من المجموع - والله أعلم - .

وأما جميع التكسير : فهو ما كان فيه واحده مكسراً مع زيادة فيه نحو : " فلوس " و" دراهم " و" دنانير " وما أشبه ذلك ، وسيأتي الكلام على كل من الجمعين في بابيهما مبسوطاً - إن شاء الله تعالى -[1] .

**تنبيه :**

الضمير من **قولي** « وزائده » يصح عوده على الأقرب ، وعلى الأبعد ؛ لأن كلاً من الجمعين له زيادة ؛ إما عليه في آخره فهو تصحيح ، وإما فيه فهو تكسير - كما قد علمت - .

واعلم أن أقل الجمع ثلاثة **قال أبو حيان :** « وهو المذهب الصحيح »[2].

**قال** صاحب الكافي[3] : « وذهب جماعة إلى أنه اثنان وإنما الأكثرون على خلافه »[4] .

---

(١) انظر ص ٩٨ من هذا القسم هامش ٢ ، ٣ .

(٢) لم أجده .

(٣) انظر المغني له لوحة ٢٦ باب في الجمع .

(٤) وممن ذهب إلى أنه اثنان أبو القاسم الزجاجي قال : « الاثنان أول الجمع بدليل قوله تعالى ﴿ فإن كن نساء فوق اثنين ﴾ أي : إن كان جمع فوق هذا ؛ فله مثل الجمع الأول وهو الاثنتان » . الإيضاح في علل النحو ص ١٣٧ .

**قال ابن مالك :** « فإن وردَ لفظُ الجمع لأقلَّ من ثلاثةٍ فليس جمعاً بل هو مثنىً أو مفردٌ استعيرَ له لفظُ الجمع نحو ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[١] ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[٢] » انتهى[٣] .

هذا إن كان التغيير ظاهراً ، فإن كان مقدراً كما في " فلك " ونحوه ، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع ؛ فإذا كان واحداً فهو كـ" قفل " وإذا كان جمعاً فهو كـ" بدن " وهل ضم فائه للواحد والجمع ؟!

مذهب سيبويه رحمة الله عليه : أنه يقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد ، وتبدل بضمة مشعرة بالجمع ؛ لأن بقاء ما يدل على معنى زائد أولى من بقاء ما ليس فيه سوى الإفراد[٤] .

**قال ابن مالك :** « ودعاهم إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بـ" جُنُب " ونحوه مما اشترك بين الواحد وغيره ، قالوا « هذا رجل جُنُبٌ وهذان رجلان جُنُبٌ وهؤلاء رجال جُنُبٌ »[٥] فالفارق عندهم* بين ما يقدر بغيره وبين ما لا يقدر بغيره[٦] مما لفظه في الإفراد والجمع واحد وجْدانُ التثنيةِ وعدمُها » ومن ذلك **قول ابن الحاجب :** " ونحو فلك " انتهى كلامه[٧] . ٨٥/ب

**قلت :** أما اتصاف الواحد بـ( جنب ) فظاهر ؛ لما فيه من المطابقة وأما وروده للجمع فكقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا ﴾[٨] وكذلك العدو فمن

---

(١) سورة التحريم ، آية ( ٤ ) .

(٢) سورة الحجر ، آية ( ٢٣ ) .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٧٠ ، ولفظه « فإن استعمل ..... » الخ .

(٤) لم أجد في الكتاب حديثه عن ضمة فلك وإنما تعرض لتذكيرها وتأنيثها فأشار إلى أن مفردها يذكر وجمعها يؤنث فقال تعالى في المفرد ﴿ في الفلك المشحون ﴾ وقال في الجمع ﴿ والفلك التي تجري في البحر ﴾ ٣ / ٥٧٧ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٧٠ . وفيه ( ودعاه ) أي سيبويه بدل ( دعاهم ) الواردة في النص .

(٦) سقط من ب قوله « وبين مالا يقدر بغيره » وهي هكذا في النص ولعلها ما يقدّر تغييره في العبارتين والله أعلم .

(٧) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨١٨ قال : « ونحو فلك : جمعٌ » .

(٨) سورة المائدة ، آية ( ٦ ) .

اتصاف الواحد به قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾[١] ومن وروده للجمع قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٢] وكذلك ( ضيف ) أما كونه للمفرد فظاهر وأما وروده للجمع فكقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[٣] ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾[٤] ومن ذلك قولهم ( هِجَان ) .

**قال الجوهري :** « ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، يقال " بعير هِجَان و ناقة هِجَان و إبل هِجَان " أي : بيض ، وربما قالوا " هَجَائن " » انتهى كلامه[٥] . ومن ذلك أيضاً : ألفاظ خمسة ، كل منها يطلق على الواحد والجمع ، سيأتي لنا ذكرها على حدتها في تنبيه نختم به الكلام على اسم الجنس - إن شاء الله تعالى -[٦] .

وللنحاة في تعريفه عبارات أخرى لا بأس بذكرها تنبيهاً على ما فيها من الفوائد لمريد المزيد على ذلك .

**قال ابن الحاجب :** « المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما ، فنحو " تمر " و " ركب " ليس بجمع على - الأصح - وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ولمؤنث : المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه » انتهى[٧] .

---

(١) سورة طه ، آية ( ١١٧ ) .

(٢) سورة الشعراء ، آية ( ٧٧ ) .

(٣) الذاريات ، آية ( ٢٤ ) .

(٤) الحجر ، آية ( ٦٨ ) .

(٥) الصحاح ( هجن ) ٦ / ٢٢١٦ بتصرف من المؤلف .

(٦) انظر ص ١٠٩ من هذا القسم .

(٧) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨١٧ - ٨١٩ مع بعض التغيير ولفظه : « المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما ، فنحو ( تمر ) و( ركب ) ليس بجمع - على الأصح - ونحو ( فلك ) جمع ، وهو صحيح ومكسر ، فالصحيح لمذكر ومؤنث : المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ، ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه » .

**وقال الجزولي**[١] : « الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني »[٢] انتهى .

**وقال ابن معط** – تلميذه – : « المجموع : ينقسم إلى؛ جمع تكسير وهو : ما تغير فيه بناء الواحد وإلى جمع سلامة ، وهو : إما لمذكر وإما لمؤنث، فجمع السلامة للمذكر ما ألحقته واواً رفعاً وياءً مكسوراً ما قبلها نصباً وجراً ونوناً في الأحوال الثلاثة مفتوحةً ، وجمع السلامة للمؤنث : ما ألحقته ألفاً وتاءً مضمومةً رفعاً ومكسورةً نصباً وجراً »[٣] .

**وقال الزمخشري** : « المجموع على ضربين ؛ ما صح فيه واحده وما كسر ، فالأول ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة أو ألف وتاء ، فالذي بالواو والنون لمن يعلم في أعلامه وصفاته كـ" الزيدين " و" المسلمين " والثاني يعم من يعلم وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم كـ" رجال " و" أطراف " والذي بالألف والتاء للمؤنث في[٤] أسمائه وصفاته كـ" الهندات " و" المسلمات " »[٥] .

---

(١) الجزولي : عيسى بن عبد العزيز بن يلل‍بخت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي أبو موسى ، أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معط، وكان إماماً فيها لا يشق غباره ، مع جودة التفهيم وحسن العبارة ، وولى خطابة مراكش ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي حواش على الجمل للزجاجي ، وقال بعضهم : « ليس فيها نحو ، وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية » آخر من روى عنه الإجازة أبو عمر بن حوط الله ، ومات سنة ٦٠٧ هـ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٧٨ ، إشارة التعيين : ٢٤٩ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٧ ، الأعلام ٥ / ١٠٤ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١ / ٣١٢ دون قوله « والمعاني » .

(٣) الفصول الخمسون ١٦١ – ١٦٢ مع اختلاف يسير .

(٤) سقطت من ب من قوله « أسمائهم وصفاتهم » إلى قوله : « للمؤنث في » .

(٥) المفصل ٢٢٧ مع تغيير وتقديم وتأخير ، ولفظ الزمخشري : « ومن أصناف الاسم : الجموع وهو على ضربين : ما صح فيه واحده وما كسر فيه فالأول ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها ، بعدها نون مفتوحة أو ألف وتاء فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيدين ... والثاني يعم من يعلم وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم كـ( رجال و ... وأظراف ... » .

**وقال أبو البقاء** في الجمع المذكر السالم : « وحده : ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه »[١] وفي جمع التكسير وحده : « كل اسم تغير فيه نظم واحده »[٢] انتهى .

**تكميل : قولي :** « وزائده » تلك الزيادة على ثلاثة أقسام ؛ لأنها إن كانت في الجمع الصحيح السالم فهي من آخره وهي ثلاثة أحرف ؛ الواو والياء والنون كقولك* : " جاء الزيدون " ، و " رأيت الزيدين " ، و " مررت بالزيدين " ، ٨٦/أ
ونحو ذلك وإن كانت في جمع التكسير فهي ثلاثة أحرف وهي : الألف والواو والياء ، وتكون من أوله وتكون[٣] من وسطه ، ومن آخره ، فمن الأول نحو " أكلب " ومن الوسط وتدخله الثلاثة نحو " دراهم ، وفلوس ، وعبيد " ، وقد يكون الزيادة نوناً فتحل في الآخر نحو : " سنين " .

وإن كانت في جمع المؤنث السالم : فهي الألف والتاء كقولك : " الزينبات والمسلمات " ، في الأعلام والصفات .

والحاصل مما ذكر أن المثنى مع المجموع كالمذكر مع المؤنث ، والنكرة مع المعرفة ، والمصروف مع الممنوع ، والمقصور مع الممدود ، والمعرب مع المبني حيث كل منهما أخ للآخر ؛ فلما كان للتثنية والجمع ستة أحوال وليس لهما إلا ثلاثة أحرف ؛ لزم التشريك بينهما ؛ ولما كان الأصل في التثنية العطف وشابهها فيه الجمع ، وكانت فائدتها التكثير وشابهها فيه الجمع ، وكان العدول عن العطف في التثنية للاختصار وشابهها فيه الجمع ، وكما أن التثنية والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها وشابهها فيه الجمع ، وكما أن كلاً منهما مخصوص بالأسماء ؛ حكم لكل منهما باشتراكه للآخر في حكمه ، لكنهم أجمعوا على أن المثنى لا يثنى وأن المصغر لا يصغر وأن الجمع قد يجمع - والله أعلم - .

---

(١) اللباب ١ / ١١٢ .

(٢) اللباب ٢ / ١٧٨ .

(٣) لم ترد معجمه في الأصل وفي ب يكون بالياء ، ولعل الأنسب للسياق « تكون » في الموضعين .

# [ اسم الجمع ]

ثم **قلت :**

**ثم اسمُ جمعٍ وهو ما دَلَّ على جمعٍ بغيرِ مُفْردٍ نحو "المَلاَ"**

**وأقول :** القسم الثاني والعشرون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون ( اسم جمع ) . وقليل من تكلم على حده[١] ؛ لأنه سماعي وقد ورد في كلمات معدودة والمحصور بالعد لا يحتاج إلى حد .

وبعضهم **قال** في حده : « هو ما ليس له واحد من لفظه »[٢] وهو جيد لكن أجود منه أن يقال فيه : ما دل على جمع ولا مفرد له من لفظه كما هو مفهوم عبارة البيت ، وذلك في كلمات بابها السماع فتحفظ ولا يقاس عليها فمنها " ناس " ومنها " قوم " ومنها " أهل " ومنها " رهط " ومنها " ملأ " بمعنى الجماعة كما مثلت به في بيت الكفاية وأصله مهموز ، وإنما حذف همزه ؛ لأجل الوزن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾[٣] ، ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ ﴾[٤] ونحو ذلك وقد جمعتها في بيت واحد من كتابي « عنان العربية في اللغة القرشية »[٥] حيث **قلت :**

**وما لاسم جمع مفرد منه فاعتبر بناس وقوم أهل رهط وبالملا**[٦]

ومنها* جميع العقود العددية وهي من عشرين إلى تسعين لأنها أسماء جموع لا واحد لها من ألفاظها ؛ إذ لا يقال عشر في واحد من عشرين ولا غير ذلك فيما ٨٦/ب

---

(١) حده العكبري فقال : « اسم مفرد في اللفظ موضوع للجمع نحو :" الرهط والنفر والجامل والباقر " » . اللباب ٢ / ١٨٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٢٤ بمعناه .

(٣) سورة الأعراف ، آية ( ٦٠ ) .

(٤) سورة ( ص ) ، آية ( ٦ ) .

(٥) ارجوزة في علوم العربية وهو من كتبه المفقودة ذكره السخاوي في الضوء اللامع ٣٠٣/٣ .

(٦) يوهم كلامه أن اسم الجمع محصور في هذه الألفاظ الخمسة وزاد غيره إبل ، وذود وغيرها الارتشاف ١ / ٤٠١ ؛ واللباب ٢ / ١٨٠ .

عداها ، ومنها " عالَم " بفتح اللام ومنها " أولو "[١] ومنها[٢] " فئة وطائفة ومعشر " وما أشبه ذلك .

وزعم أبو سعيد السيرافي : أن من ذلك " الغنم والمعز والبقر "[٣] وهو غلط منه ؛ لأن كلاً من الثلاثة المذكورة اسم جنس جمعي كما سيأتي بيانه ؛ ولهذا يقال : قل من يعرف الفرق بين اسم الجمع وبين اسم الجنس[٤] .

والفرق بينهما : أن اسم الجمع : ما دل على جمع بغير مفرد من لفظه كما تقدم بيانه واسم الجنس : على ثلاثة أقسام ، وسيأتي بيانها في شرح بيته - إن شاء الله تعالى -[٥] .

فإن **قلت :** قد عرفنا أن الاسم إذا دل على جمع ولا واحد له من لفظه يكون اسم جمع ، فإذا كان الاسم دالاً على مفرد ولا جمع له من لفظه على عكس المسألة ، ما يكون ؟

**قلت :** يكون اسم جنس كما في نحو " امرأة " من " نساء " وكما في نحو " رجل " من " قوم " وكما في نحو " فرس " من " خيل " ؛ إذ المفرد منها ليس من لفظ المجموع - والله أعلم - .

---

(١) في ب بدون واو : " ألو " .

(٢) أما ألفاظ العقود وهو عالمين وأولو فهي ملحقة بجمع المذكر السالم .

(٣) لم أجده حسب اجتهادي .

(٤) كان العلماء لا يفرقون أحياناً بين النوعين فيطلقون أحدهما على الآخر مع إدراكهم حقيقة كل منهما وهذا من جُرأة المؤلف على تخطئة الأعلام . وانظر تفصيل المسألة في الارتشاف ١ / ٤٠١ - ٤٠٥ .

(٥) انظر الباب التالي .

# [ اسم الجنس ]

ثم **قلت :**

**ثم اسم جنس فَصْلُهُ بالتا عُلِمْ جمعاً وللمعنى وشخصٍ ينقسم**

**وأقول :** القسم الثالث والعشرون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون : اسم جنس ، وقليل من تكلم على حده ؛ لقلة من يعرف الفرق بينه وبين اسم الجمع ، لكن : **قال** بعض المحققين : « هو ما فَصَل بينه وبين واحده تاءُ التأنيث »[١] انتهى .

ولابد لهذه العبارة من زيادة عليها ليحد بها أخواه معه ، وهي أن يقال « جمعاً وبغير التاء » إن كان مصدراً فهو معنوي وإن كان ذاتاً فهو[٢] شخصي معنىً وشخصاً[٣] كما في البيت ؛ وذلك لأنه يأتي في الكلام على ثلاثة أقسام : جمعي ومعنوي وشخصي . فالجمعي : ما فَصَل بينه وبين واحده تاءُ التأنيث نحو : " بقرة وبقر " و" شجرة وشجر " و" كلمة وكلم " و" لفظة ولفظ " وما أشبه ذلك ، واختص هذا النوع بأنه يذكر ويؤنث وما عداه من القسمين الآخرين فليس فيه غير التذكير ، إذا عرفت ذلك فاعلم أن النحاة قد اختلفوا في اسم الجنس الجمعي ما هو ؟

فذهب الكوفيون إلى أنه : جمع تكسير ، وذهب البصريون إلى أنه : اسم مفرد واقع على الجنس وليس بتكسير[٤] واحتج الكوفيون بأن الجمع : ما صدق على كثير وهذا يصدق على كثير فهو جمع وعلى هذا فيتصف بالجمع على مذهب الكوفيين وبالمفرد على مذهب البصريين* مع كونه مذكراً أو مؤنثاً ؛ ٨٧/أ

(١) الكتاب ٤ / ٤٤ ، وانظر : اللباب ٢ / ١٨٠ .

(٢) سقطت كلمة « فهو » من الأصل .

(٣) كلمتي معنىً وشخصاً زيادة من ب . والكلام بدونها مستقيم .

(٤) انظر تفصيل المسألة في همع الهوامع ٦ / ١٢٦ - ١٢٩ .

فحينئذ صارت أحوال الوصف ثلاثة ؛ وذلك لأن اسم الجنس تارة يوصف بالجمع وتارة يوصف بالمفرد المذكر وتارة يوصف بالمفرد المؤنث ؛ فيوصف بالجمع نظراً إلى معناه لأنه اسم جنس يدل على الكثرة ، ويوصف بالمفرد نظراً إلى لفظه ، ويوصف بالمؤنث نظراً إلى معنى الجماعة ؛ فمن اتصافه بالمؤنث قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[١] ومن اتصافه بالمفرد قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[٢] ومن اتصافه بالجمع قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾[٣] .

**قال بعض المحققين :** والاستقراء في ذلك يدل على كثرته في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة .

أما المخلوقة : فهي ما كان على نحو " حمامة وحمام " و" قمحة وقمح " و" شعيرة وشعير " و" لوزة ولوز " و" جوزة وجوز " و" بقرة وبقر " و" شجرة وشجر " و" نبقة ونبق " و" سدرة وسدر " و" ثمرة وثمر " وما أشبه ذلك .

وأما المصنوعة : فهي ما كان على نحو : " سفينة وسفين "[٤] ، و" لبنة ولبن " و" قلنسوة وقلنس " و" قربة وقرب " و" قصعة وقصع " وما أشبه ذلك .

وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « ثم اسم جنس فَصْلُه بالتا عُلِمْ جمعاً » : وجمعاً حال أي حالة كونه مجموعاً .

والمعنوي : ما كان من المصادر على نحو " علم وحلم وعدل وفضل " وما أشبه ذلك .

والشخصي[٥] ما دلَّ على ذاتٍ ويقال فيه : اسمُ شخصٍ ويقال فيه : اسم

---

(١) الحاقة ، آية ( ٧ ) .

(٢) القمر ، آية ( ٢٠ ) .

(٣) ق ، آية ( ١٠ ) .

(٤) في ب : « سفن » .

(٥) انطمست من الأصل كلمة « والشخصي » .

عين ولهذا جوزت لك أن تقول في بيت الكفاية و« للمعنى وعين ينقسم » بدلاً عن **قولي** « وشخص » فهما نسختان وكلاهما جائز وذلك نحو " رجل وعبد وفرس وجبل[١] وغزال ومسك " وما أشبه ذلك .

وعلى هذا ؛ فلأجل اختلاف أقسامه تعين أن يزاد في حده ما قلناه ليعرف بذلك كل منها ؛ إذ ليست كلها جمعية ولا كلها معنوية ولا كلها شخصية وإنما كل قسم منها له صفة تخصه دون الآخر ؛ فلهذا وجبت الزيادة ؛ طلباً للفرق بين كل منها - والله أعلم - .

فإن **قلت :** قد عرفنا أن اسم الجنس الجمعي هو ما فَصَل بينه وبين واحده تاءُ التأنيث ، وقد ورد من كلامهم ما هو على العكس من ذلك فيكون الواحد منه بغير تاء ويكون الجمع منه بالتاء وهذا نقض لما قرره النحويون في كتب العربية ؟

**قلنا :** لا نسلم أما ما قرره النحويون في كتب النحو فإنه على الأكثر والأغلب في هذا الباب حيث الحكم له وأما ما جاء على العكس من ذلك فإنه على غير قياس و لم يسمع منه سوى كلمة أو كلمتين لا سوى فهو نادر والنادر لا حكم له فيحفظ ولا يقاس عليه .

أما الكلمة الأولى فهي : كَمْأة ، وهي عبارة عن نبت مأكول وهو على صفة القلقاس[٢] إلا أنه أسمر اللون وكثيراً ما يجلبه العرب من البادية إلى دمشق المحروسة .

**قال الجوهري :** « الكَمْأة : واحدها " كَمْء " على غير قياس وهو من النوادر ، تقول : هذا كَمَأ وهذان كَمْآن وهؤلاء أكْمُؤٌ ثلاثة فإذا كثرت* فهي الكَمْأة »[٣] انتهى . ٨٧/ب

---

(١) في الأصل : « حبل » .

(٢) القلقاس : أصل نبات ، يؤكل مطبوخاً ، يزيد في الباه ، ويسَمّن ، وإدمانه يولد السوداء . القاموس المحيط ، مادة ( قلس ) .

(٣) الصحاح مادة ( كمأ ) ١ / ٧ .

وأما الكلمة الثانية فهي " جَبَّة وجَبّ " أعني بجيم مفتوحة وباء مشددة في كليهما ولم يتعرض لها صاحب الصحاح بل ذكرها صاحب المفصل[١] وصاحب الكافي وهي حبة تنبت من الأرض معروفة عند العرب - والله أعلم -.

**تنبيه** : قد عرفت أن من اسم الجنس ما يقاس عليه ؛ لكثرته وما يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لقلته ، وينبغي أن تعرف أن من أسماء الأجناس التي تحفظ ولا يقاس عليها خمسة أسماء وكل منها يطلق على الواحد والجمع فمنها ثلاثة مقصورة وهي " بُهْمَى ودِفْلى[٢] وحُبَارى " ومنها اثنان ممدودان وهما " طَرْفاء وحَلْفاء "[٣] ويفرق بينهما بالوصف فيقال : " هذه طَرْفاء واحدة " و" هذه طَرْفاء كثيرة " و" هذه حَلْفاء واحدة " و" هذه حَلْفاء كثيرة " وكذلك يفعل في البواقي - والله أعلم -.

---

(١) المفصل للزمخشري ٢٣٦ بلفظ « جبأة وجبء » ، وابن يعيش ٥ / ٧١ ، وذكرها الجوهري مادة ( جبأ ) ولم أقف على ما ذكره المؤلف من قوله « جبة وجب » .

(٢) شجر مرّ أخضر حسن المنظر يكون في الأودية وهو مما يقدح به وله معانٍ أخرى . انظر اللسان مادة دخل والقاموس المحيط كذلك .

(٣) ذكر صاحب المفصل منها " حنوة ، وبهمى ، وطرفاء ، وحلفاء " .

# [ اسم الإشارة ]

ثم **قلت :**

**واسمُ إشارةٍ لما دل على إشارةٍ مع المُسَمّى مُسْجَلا**

**وأقول :** القسم الرابع والعشرون من أقسام الاسم الظاهر : اسم الإشارة ويقال فيه : المبهم وكُنَّا قدمنا أن جملة الأسماء على ثلاثة أقسام ؛ ظاهر وقد تقدم الكلام على أكثر أقسامه و" مضمر " وقد تقدم الكلام عليه و" مبهم " وهو على نوعين ؛ موصول وسيأتي الكلام عليه واسم إشارة وهو هذا .

وقد اختلف النحاة في تحديده ، فقال قوم : لا حد له ؛ لأنه محصور بالعدّ والمحصور بالعد لا يحتاج إلى حد .

ومنهم **أبو حيان** في الارتشاف ولفظه : « هو محصور فلا يحتاج إلى حد ولا رسم »[١] وكذلك لم يتعرض إليه صاحب الكافي ولا ابن معط ولا الزمخشري ولا الأكثرون من النحويين ؛ اتكالاً على عدده وهو خمسة عند ابن بابشاذ[٢] وعند ابن الحاجب[٣] وعند جماعة من النحويين أيضاً .

**والصحيح** أن أسماء الإشارة أصولها وفروعها كلها خمسة وعشرون اسماً كما سنبينه في باب الإشارة - إن شاء الله تعالى -[٤] .

وبعضهم **قال** بتحديده على قول واحد ، ومنهم **ابن مالك** ؛ فإنه **قال** في شرح الكافية الشافية : « ما دل على مسمىً وإشارة إليه »[٥] وقال في شرح العمدة : « ما وضع لمسمىً وإشارة إليه »[٦] ولم يذكره في شيء من بقية كتبه .

---

(١) ٢ / ٩٧٤ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٦١ .

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧١٦ .

(٤) انظر لوحة ٢٩ / أ الجزء الثاني من النسخة المصرية .

(٥) انظر ١ / ٣١٥ .

(٦) انظر ١ / ١٥٠ .

ومنهم **ابن الحاجب** ، ولفظه : « ما وضع لمشار إليه »[١] وعبارة ابن مالك أجود من عبارة ابن الحاجب ؛ لأنه لا يعد من المعارف إلا إذا ذكر* معه مسمى ٨٨/أ
كقولك : « جاءني ذلك الرجل ، وجاءتني تلك المرأة » ومتى كان مجرداً من المسمى معه فإنه لا يعد معرفة وإنما يكون حينئذ مبهماً ، وقد تقدم لنا شرح ذلك مبسوطاً في باب المعارف[٢] وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « واسم إشارة لما دل على إشارة مع المسمى » .

**وقولي :** « مسجلاً » أي حالة كونه مطلقاً ؛ وذلك لأن المشار إليه يأتي في الكلام على ثمانية أضرب ذكرها النحويون في كتب العربية مذكراً ومؤنثاً وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع عالم أو جاهل وإلى ذلك كله[٣] أشرت **بقولي** « مسجلاً » - والله الموفق - .

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧١٥ .

(٢) انظر ص ٢٩٠ من القسم الأول .

(٣) سقطت كلمة « كله » من ب .

# [ الاسم الموصول ]

ثم **قلت** :

**موصولها الذي لوَصْلٍ يَفْتَقِرْ بجملةٍ أو عائدٍ طبقاً ذَكِرْ**

**وأقول :** القسم الخامس والعشرون من أقسام الاسم الظاهر " الاسم الموصول " وهو شريك لاسم الإشارة في الإبهام فكما قيل في اسم الإشارة إنه مبهم كذلك يقال في الموصول إنه مبهم ، وإلى ذلك أشار **ابن معط في الدرة بقوله :** ٨٨/ب

« **فالمبهم الموصول والإشارة * شرطت[١] في كليهما انحصاره** »[٢] .

وقد اختلف النحاة في تحديده **فقال** قوم : « لا حد له لأنه محصور بالعد ، والمحصور بالعد لا يحتاج إلى حد »[٣] ولذلك لم يتعرض إليه ابن معط ، ولا ابن عصفور ، ولا صاحب المصباح[٤] ولا الأكثرون من النحويين ؛ اتكالاً على عدته، وهي تسعة عند ابن بابشاذ[٥] وغيره .

**والصحيح** أنها ستة عشر موصولاً ، كما عدها ابن الحاجب[٦] وسنذكرها في محلها من باب الموصولات[٧] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) في ب : « شرط » .

(٢) شرح ألفية ابن معط للموصلي ١ / ٦٨٣ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٩٩١ .

(٤) هو الإمام ناصر بن عبد السيد المطرزي النحوي المتوفى سنة ٦١٠ هـ قال صاحب الظنون عن المصباح : « وهو كتاب متداول بين الطلبة نافع مبارك » شرح عدة شروح منها : شرح أحمد الجندي المتوفى سنة ٧٠٠ هـ ، وسماه " المقاليد " وشرحه البسطامي الشهير بمصنفك المتوفى سنة ٨٧٥ هـ ومن شروحه الإفصاح عن أنوار المصباح وهو شرح ممزوج وغير ذلك ، واختصره أبو مروان عبيد الله بن عمر الحضرمي وسماه " الإفصاح في اختصار المصباح " ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٢ / ٥٧٧ - ٥٧٨ ، ومعجم المؤلفين ٤ / ٩ . وقد وجدته مطبوعاً بتحقيق : ياسين محمود الخطيب ومراجعة وتقديم د. مازن المبارك طبع دار النفائس سنة ١٤١٧ هـ .

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٧٦ .

(٦) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٢٣ - ٧٢٥ .

(٧) انظر لوحة ٣٧ أ من الجزء الثاني من النسخة المصرية .

وأما الذين قالوا بتحديده فأقوالهم فيه دائرة بين النحويين في كتب العربية على خمسة مذاهب ؛ أما صاحب الكافي فإنه **قال :** « وحده : كل لفظ لا يتم جزء جملته إلا بصلة وعائد »[١] .

**وقال ابن مالك :** « هو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خَلَفِهِ وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية »[٢] .

**وقال ابن الحاجب :** « هو ما لا يتم جَزْءاً إلا بصلة وعائد وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له »[٣] .

**وقال أبو القاسم الزجاجي :** « هو ما لابد له من صلة وعائد »[٤] .

**وقال الزمخشري :** « هو ما لابد له في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه » انتهى[٥] .

وفي عبارة الكفاية زيادة على ذلك ، لابد منها لتمام الحد وهي في قولي " طبقاً " ؛ وذلك لأنه يجب* أن يكون العائد مطابقاً للموصول كقولك ٨٩/أ
« جاء الذي أكرمته » و« التي أكرمتها » و« اللذان واللتان أكرمتهما » و« الذين أكرمتهم » و« اللاتي أكرمتهن » فهذا مما لابد منه في تعريف الموصول وإلى ذلك أشار **ابن مالك بقوله :** « على ضمير لائق مشتملة »[٦] واللائق هو المطابق - والله أعلم - .

رجعنا إلى شرح البيت ، أما قولي " موصولها " أعني موصول الأسماء على نحو ما تقدم بيانه .

---

(١) لم أجده .

(٢) تسهيل الفوائد ٣٣ .

(٣) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧٢٠ - ٧٢٢ ، بدون اللفظة الأخيرة [ له ] .

(٤) انظر البسيط في شرح الجمل قال الزجاجي : « ولكنه اسم ناقص لا يتم إلا بصلة وعائد » ١ / ٢٨٠ .

(٥) المفصل للزمخشري ١٧٣ .

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١ / ٩٢ .

**وقولي :** « الذي لوصل يفتقر » المراد بالوصل " الصلة " وهي لا تكون إلا بجملة مخبرة وعائد يعود عليه منها ، والمراد بالمفتقر : الناقص المحتاج إلى ما يتم به معناه . **وقولي :** « بجملة » المراد بها المخبرة فلا تكون طلبية ولا إنشائية . **وقولي :** « وعائد » العائد : هو ضمير في الجملة يعود على الموصول .

**وقولي :** « طبقاً » أعني مطابقاً للموصول في كل حال من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كما تقدم بيانه .

وأما ذكر أقسام الجملة وأحوال العائد وبيان الأصول والفروع من الأسماء الموصولة فسيأتي الكلام على ذلك كله في باب الموصولات - إن شاء الله تعالى -[1] .

(١) انظر لوحة ٣٧ أ من الجزء الثاني في النسخة المصرية .

# [ اسم المبتدأ واسم الخبر ]

ثم **قلت :**

**والمبتدا اسمٌ وبمعنىً يُرْفَعُ والخَبَرُ الجزءُ المفيدُ[١] يَتْبَعُ**

**وأقول :** القسم السادس والعشرون من أقسام الاسم الظاهر " اسم المبتدأ "[٢] وهو مأخوذ من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولاً .

والقسم السابع والعشرون من أقسام الاسم الظاهر " اسمُ الخبرِ " وهو مأخوذٌ من قولهم « أرضٌ خَبْراءٌ » إذا كانت سهلةً كأنه يُسَهلُ عند السامع المعنى المطلوبَ هكذا قال صاحب الكافي[٣] .

وقال غيره إنه مأخوذ من " الخبراء " وهي القاع التي تنبت الشجر فلما كان الإخبارُ مُشَبَّهاً بالإنبات في الإنشاء حَسُنَ اتخاذهُ منه ، هذا من جهة اللغة[٤] .

وأما حده فهو دائر بين النحويين على سبعة[٥] أقوال ، لكن الأكثرون منهم على أن لكل واحد منهما حداً يخصه ، ويميزه عن الآخر ، ومنع صاحب الكافي أن يجمع بينهما في التحديد بحد واحد[٦] خلافاً للزمخشري فإنه جمع بينهما في حد واحد ؛ حيث نظر إلى أن كلا منهما أخ للآخر ، وملازم له ، وشريك له في الإعراب ، وأن المعنى لا يتم إلا باجتماعهما معاً ، وأنه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر أبداً .

**فقال :** « وهما الاسمان المجردان للإسناد ، نحو قولك : " زيد منطلق " والمراد

---

(١) أشار في الهامش بكلمة « المتمم » أمام كلمة « المفيد » وقد أشار في آخر الباب إلى غرضه من تجويز اللفظين للقارئ ، انظر ص ١٢٢ من هذا الباب .

(٢) هذه الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه وهي مقصورة على السماع .

(٣) انظر المغني له ٢ / ٥٧٩ .

(٤) ومنه المخابرة وهي المزارعة . انظر اللسان مادة ( خبر ) .

(٥) في الأصل : « خمسة » وما أثبتّه هو الصواب لموافقة العدة المذكورة في النص وموافقته للنسخة ب .

(٦) المغني ٢ / ٥٧٩ .

بالتجريد* : إخلاؤهما من العوامل التي هي " كان وإن وظننت وأخواتها " ؛ لأنهما إذا لم يخلوَا منها تلعبت بهما وعصاهما القرار على الرفع »[١] انتهى كلامه . فجمع بينهما في التعريف لارتباط كل منهما بالآخر . ٨٩/ب

**وقال صاحب الكافي :** « لا يمكن الجمع بينهما في حدّ واحد لأن لكل واحد منهما خصوصية ليست للآخر »[٢] .

وهذا الذي ذهب إليه خير مما ذهب إليه الزمخشري ؛ ولهذا تبعته فيه وجعلت لكل منهما حداً يخصه كما في البيت وذلك لأن الأكثرين على القول بالإفراد ، ومنهم **ابن الحاجب ولفظه :** « المبتدأ : هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسنداً إليه »[٣] .

**وقال ابن مالك :** « المبتدأ : هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفي به »[٤] .

**وقال ابن فلاح :** « المبتدأ : كل اسم جرد عن العوامل اللفظية لإسناد خبر إليه أو لإسناده إلى فاعله نحو " زيد قائم " و" أقائم الزيدان ؟ " »[٥] .

**وقال أبو حيان :** « المبتدأ : هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة لمكتفى به[٦] »[٧] .

**وقال ابن هشام الأنصاري :** « المبتدأ : هو المجرد عن العوامل اللفظية

---

(١) المفصل ٣٥ .

(٢) المغني ٢ / ٥٧٩ .

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٥٣ .

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ١٥٦ ، ولفظه : « ..... أو وصفاً مسنداً إلى تال يقوم مقام خبره » .

(٥) المغني ٢ / ٥٨٠ .

(٦) كذا في النسختين ، وقوله : « لمكتفى به » مقحمة وغير موجودة في الارتشاف .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٧٩ .

مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به ، فالأول كـ" زيد قائم " ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[١] أو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[٢] ، والثاني : شرطه نفي أو استفهام نحو " أقائم الزيدان " و" ما مضروب العمران "»[٣] انتهى هذا .

واختار في تعريفه[٤] أنه : " المجرد " ؛ هكذا قال في الشذور ثم **قال في** شرحها: « الثالث من المرفوعات : المبتدأ وهو نوعان أحدهما : ؛ مبتدأ له خبر وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغني عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين :

**أحدهما** : أنهما مجردان من العوامل اللفظية .

**والثاني** : أن لهما عاملاً معنوياً وهو الابتداء ويعني به كونهما على هذه الصورة من التجريد للإسناد .

ويفترقان في أمرين :

**أحدهما** : أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً نحو " الله ربنا " و" محمد نبينا " ومؤولاً بالاسم نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[٥] أي : صيامكم خير لكم ، ومثله قولهم « تسمعَ بالمُعَيدي خير من أن تراه »[٦] أي : سماعك ولذلك قلت : المجرد ولم أقل : « الاسم المجرد » ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل هو صفة نحو " أقائم الزيدان " و" ما مضروب العمران " .

**والثاني** : أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغني عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا به »[٧] انتهى ذلك .

---

(١) سورة البقرة ، آية ( ١٨٤ ) .

(٢) سورة فاطر ، آية ( ٣ ) .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٧٠ .

(٤) في ب : « في تعريف » .

(٥) سورة البقرة ، آية ( ١٨٤ ) .

(٦) ويروى « لأن تسمعَ بالمعيدي خير » و « أن تسمعَ » ويروى « تسمعُ » والمختار « أن تسمعَ » يضرب لمن خبره خير من مرآه . انظر مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٧٨ برقم ٦٥٥ .

(٧) شرح شذور الذهب ص ١٧٠ - ١٧١ بتصرف من المؤلف مغير للمعنى في بعض مواطنه .

والظاهر أنه ذهب إلى ذلك بعد التوضيح فإنه صرح فيه بالاسم **ولفظه** : « المبتدأ اسم أو بمنزلته مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفي به فالاسم نحو " الله ربنا " و" محمد نبينا " والذي بمنزلته نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[١] والمجرد كما مثلنا والذي بمنزلة المجرد نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[٢] ونحو " بحسبك درهم " ؛ لأن وجود الزائد كلا وجود ، والوصف نحو " قائم هذان " وخرج نحو " نَزَالِ " فإنه لا مخبر عنه ولا وصف ونحو " قائم أبواه زيد " فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به فـ" زيد " مبتدأ والوصف خبر ولابد للوصف المذكور من تقديم نفي أو استفهام »[٣] انتهى كلامه . فجمع فيه بين الاسم والتجريد كما **قال ابن الحاجب :** « المبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية احترازاً مما تدخل عليه " إن وأخواتها " و" كان وأخواتها " و" ظننت وأخواتها " لأنه في المعنى مثله وما تميز عنه إلا بالتجريد وقوله " مسند إليه " احتراز من الألفاظ التي هي للعدد وكألفاظ حروف الهجاء؛ فإنها مجردة عن العوامل اللفظية ؛ لأنها غير معربة ؛ لفقدان سبب الإعراب وهو : " التركيب الإسنادي "[٤] » انتهى كلامه .

[٥]ولذلك جمعت بين مذهبه[٦] وبينَ مذهب ابن مالك **بقولي :** « والمبتدا اسم وبمعنى يرفع » ؛ وذلك لأن الأولَ : اختارَ أَن يكون اسماً والثاني اختار أن يكون مرفوعاً معنىً وهذا مذهب الجمهور[٧] - والله أعلم - .

---

(١) سورة البقرة ، آية ( ١٨٤ ) .

(٢) سورة فاطر ، آية ( ٣ ) .

(٣) أوضح المسالك ١ / ١٨٤ - ١٨٨ بتصرف من المؤلف .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٥٣ مع اختلاف يسير ولفظه « ..... احتراز من الألفاظ التي تعددها كألفاظ العدد وألفاظ حروف الهجاء فإنها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معربة ..... » .

(٥) سقط من الأصل ما يقارب نصف صفحة من قوله : « ولذلك جمعت » إلى قوله : « والله الموفق » .

(٦) في ب : « مذهبي » .

(٧) انظر المسألة الخامسة في الإنصاف ١ / ٤٤ .

**تنبيه** : لقائل أن يقول : إن هذا التعريف منقوض بمثل " زيد " في " ضرب زيد " ؛ لأن " زيداً " اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه مع أنه ليس بمبتدأ بل فاعل .

**والصواب** : أن يقال : المبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه وحقه التقديم ليخرج بذلك الفاعل ؛ فإن حقه التأخير فإن تأخر المبتدأ أو تقدم الخبر كان ذلك على خلاف الأصل . وهذه المسألة من المهمات و لم أر من نبه على ذلك وسيأتي لنا في تنبيه الخبر ما يخصه من هذا التحقيق - والله الموفق[1] - . وقد علم بذلك ما بين عباراتهم من التفاوت - والله أعلم - .

رجعنا إلى شرح عبارة البيت : أما **قولي** : « المبتدا » فالمراد به الاسم المبدوء به في أول الكلام و« اسم » خرج به الفعل ، و« بمعنى يرفع » هو أضعف من المرفوع باللفظ والمعنى ، وهو الفاعل . ومن ذلك **قول ابن مالك** في الكافية الشافية : « المبتدا مرفوع معنىً ذو خبر »[2] .

فإن **قلت** : لم قيدوه بالمعنى و لم يقيدوه باللفظ والمعنى معاً ؟

**قلنا** : لأن العامل فيه معنوي لا لفظي كما سيأتي بيانه في باب العوامل ؛ وذلك لأنا إذا أعربنا قول القائل : " زيد قائم " أو نحوه ، **قلنا** : " زيد " مبتدأ مرفوع بالمعنى ، وكذلك إذا أعربنا قوله : " أخي مقيم " **قلنا** : أخي مرفوع بالمعنى فقط ولو ظهر الرفع في زيد و لم يظهر في أخي ونحوهما فالعامل فيهما واحد معنوي وهو الابتداء - على الأصح - والله أعلم .

**تنبيه** : اعلم أنه ليس في العربية ما عامله معنوي باتفاق*[3] سوى المبتدأ ، ٩٠/أ

---

(١) هنا ينتهي السقط من الأصل .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٠ باب الابتداء .

(٣) قوله باتفاق محل نظر ، انظر تعريف ابن هشام للمبتدأ في أوضح المسالك ١ / ١٨٤ ويدل على الخلاف قوله فيما قبله « على الأصح » .

والفعل المضارع المجرد ؛ وذلك لأن تجريده من النواصب والجوازم هو الموجب لرفعه وكلا التجريدين عامل معنوي بإجماع كما سيأتي بيانه في باب العوامل[١] وقد عرفت ما قاله ابن مالك في رفع المبتدأ[٢] وكذلك **قوله** في رفع المضارع :

**مُجَـرَّدٌ مـن جـازمٍ أو نـاصبٍ رافعُ فعلٍ كـ" أجِلُّ صاحبي "**[٣]

تنبيهاً على أن التجريد يكون عاملاً في النوعين وهذا ظاهر .

وأما عامل الوصف من التوابع فهو أيضاً معنوي ولكن فيه اختلاف بين النحاة وسنذكره في محله من باب العامل[٤] - والله أعلم - .

وأما الخبر : فهو الجزء المفيد التابع ، هذا حده الجيد وإليه أشرت **بقولي :** « والخبر الجزء المفيد يتبع » ، وذلك نحو " قائم " من قولنا و" زيد قائم " ، فإنه أحد[٥] جزأي الجملة الاسمية وهو الجزء المفيد الذي يحسن السكوت عليه؛ لأن " زيداً " وحده لا يَحسُن السكوت عليه وعلى هذا فـ" قائم " في محل الفائدة وهو التابع لما سبقه في اللفظ هذا هو الأصل الذي عليه المتقدمون من أهل العلم .

وأما المتأخرون فأقوالهم في تحديده دائرة بين النحويين في كتب العربية على خمسة مذاهب : منها **قول ابن هشام الأنصاري :** « هو ما تحصل الفائدة به مع مبتدأ غير الوصف »[٦] انتهى . فخرج بذلك فاعل الفعل ؛ فإنه ليس مع المبتدأ وخرج بذلك أيضاً فاعل الوصف ؛ لأنه ليس مع المبتدأ .

---

(١) باب العوامل غير موجود فيما بين أيدينا من هذا الكتاب .

(٢) قال : ورفعوا مبتدأ بالابتدا ..... شرح الألفية لابن الناظم ١٠٧ . وقال :

*** المبتدا مرفوع معنىً ذو خبر ***

انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية باب إعراب الفعل ٣ / ١٥١٣ .

(٤) انظر هامش رقم ١ من هذه الصفحة .

(٥) في ب : « إحدى » بدل « أحد » .

(٦) شرح شذور الذهب ص ١٧٤ .

**وقال أبو حيان :** « هو التابع المُحَدَّث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد »[١] .

**وقال ابن فلاح :** « الخبر كل اسم جرد من العوامل اللفظية لإسناده إلى المخبر عنه »[٢] .

**وقال ابن مالك :** « خبر المبتدأ هو المسند إليه مفيداً »[٣] .

**وقال ابن الحاجب :** « الخبر هو المسند المغاير للصفة »[٤] انتهى .

وما عدا هذه الحدود الخمسة من تحديد المتأخرين فإنه مأخوذ منها أو عائد إليها .

وأما تعريف الابتداء فأبو موسى **عيسى الجُزُولي**[٥] جمع بينه وبين المبتدأ والخبر في محل واحد ، **ولفظه :** « جعل الاسم أول الكلام مسنداً إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية ، والمبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة »[٦] انتهى كلامه .

وإن **قال قائل :** قول النحاة في حد الخبر أنه الجزء المفيد هذا أيضاً يدخل فيه الفاعل فإنه الجزء المفيد .

**قلنا :** الفرق بينهما أن الفاعل وإن كان مفيداً لابد له من فعل يتقدم عليه بخلاف الخبر فإنه لا يشترط فيه ذلك ، وعلى هذا وإن اشتركا في الإفادة لكنهما قد افترقا من جهة اشتراط السبق بالفعلية – والله أعلم – .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن النحاة في الخبر على مذهبين :

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٥ .

(٢) المغني ٢ / ٥٨٠ .

(٣) شرح العمدة ١ / ١٦٣ بدون لفظة « هو » .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٥٥ ولفظه : « والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة » .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠٢ هامش رقم ١ .

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٧٤١ – ٧٤٤ بتصرف من المؤلف .

**أحدهما** : القول بأنه جزء الفائدة ، قال به جماعة وهم الأكثرون ومنهم **الحريري** حيث قال عن المبتدأ : « وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها »[1] انتهى . وعلى هذا فلا تحصل الفائدة عندهم إلا به وأن زيداً وحده من قولك " زيد قائم " لا فائدة فيه أصلاً وإنما هو لفظ خرج من المتلفظ به على سبيل العبث أو الإبهام كأنه يوهم السامع أنه شرع يقول شيئاً.

**والثاني** : القول بأنه الجزء المتم الفائدة قال به جماعة من المتأخرين عندهم أن قولك " غلام زيد " مفيد ؛ لأنه تركب من كلمتين وفيه معنى الإضافة وإنما فائدته ناقصة ، فهو* يحتاج إلى ما يتمها وهو جزء الخبر . فإذا قلت : " مسافر " أو " مقيم " أو قائم أو " جالس " أو نحو ذلك تمت به الفائدة وإلى المذهب الأول أشرت بقولي : « والخبر الجزء المفيد يتبع » . ٩٠/ب

وكلا المذهبين جيد ؛ ولأجل المذهب الثاني أجزت لطالب الكفاية أن يقول « والخبر الجزء المتم يتبع » أي المتم الفائدة وعلى هذا فهما نسختان وكل منهما جائز - والله الموفق - .

**تنبيه** : المبتدأ والخبر يقال لكل منهما عمدة ، والعمدة في الاصطلاح : ما عدمُ الاستغناءِ عنه أصلٌ لا عارض ، كالمبتدأ والخبر .

والفضلة في **الاصطلاح** : ما جوازُ الاستغناءِ عنه أصلٌ لا عارض ، كالمفعول والحال وإن عرضَ للعمدة جوازُ الاستغناء عنها لم يخرج بذلك عن كونه عمدة ، وإن عرضَ للفضلة امتناعُ الاستغناء عنه لم تخرج بذلك عن كونها فضلة قاله ابن مالك في باب الحال من شرح التسهيل[2] وهو ظاهر - والله أعلم - .

---

(١) شرح الملحة ١٤٣ باب المبتدأ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

# [ الفاعل ]

ثم **قلت :**

**والفاعلُ اسمٌ مسندٌ إليه فِعْلٌ له مُقدَّمٌ عَلَيْهِ**

**وأقول :** القسم الثامن والعشرون من أقسام الاسم الظاهر هو " الفاعل " وحده الواضح القريب الجيد : كل اسم أسند إليه فعل مقدم عليه على طريقة " قام زيد " كما هو مفهوم عبارة البيت .

**فقولي :** « كل اسم » خرج به الفعل والحرف ، **وقولي :** « أسند إليه فعل على طريقة قام زيد » خرج به نحو " زيد يضرب " ، فإنه من باب المبتدأ والخبر ، لا من باب الفعل والفاعل ؛ لأن من شرط الفعل أن يكون مقدّماً على فاعله كـ" قام " في المثال المذكور فإنه مقدم على " زيد " لأنه فعله ، هذا هو الأصل وهو[1] أقرب ما قيل في حده وأوجز .

أما غير ذلك فأقاويل النحاة دائرة بينهم في كتب العربية في تحديده على ثمانية أقوال أبسطها قول **بعض المتأخرين من مشايخنا** - رحمة الله عليه - .

« الفاعل هو الاسم الصريح أو ما في تأويله المسند إليه فعل تام مقدم على طريقة فعل أو يفعل أو شبهه » انتهى كلامه .

فالاسم الصريح نحو " تبارك الله " والمؤول نحو : " بلغني أنك ذاهب " ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾[2] وخرج بالمسند إليه فعل نحو : " زيد أخوك " أو جملة نحو : " زيد قام[3] أبوه " أو ما هو في قوة الجملة نحو : " زيد قام غلاماه " أو : " زيد قام " أي " هو " ، وبالتام : الأفعال الناقصة نحو :

---

(١) سقطت كلمة « هو » من ب .

(٢) العنكبوت ، آية ( ٥١ ) .

(٣) في ب : « قائم » .

" كان وأخواتها " ، وإن كان سيبويه توسع في تسمية اسمها : " فاعلاً " ، وخبرها : " مفعولاً "[١] ، وبالمقدم نحو : " زيد قام " ، وعلى طريقة " فعل " نحو : " ضَرَب " بفتح الفاء ماضياً[٢] " فُعِل " بضم الفاء مبنياً للمفعول ، والمراد بشبهه : ثمانية أشياء ؛ أولها : اسم الفاعل نحو : " أقائمان الزيدان " ، **وثانيها** : الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو : " زيد حسن وجهه " ، **وثالثها** : اسم الفعل نحو : " هيهات العقيق " ، **ورابعها** : الظرف نحو : " أعندك زيد " ، **وخامسها** : الجار والمجرور نحو : " أفي الدار عمرو " ، **وسادسها** : أفعل التفضيل* نحو : " مررت بالأفضل أبوه " ، **وسابعها** : المصدر المجرد نحو : " أعجبني دقُّ القصار الثوبَ " ، **وثامنها** : المصدر المجرور وهو على أربعة أقسام؛ نحو : " عجبت من ضرب زيدٍ عمراً " ؛ لأن الفاعل قد يكون مجروراً بالمصدر كـ" زيد " في هذا المثال ، أو باسم المصدر نحو : " مِنْ قُبلةِ الرجلِ امرأتَهُ "[٣] أو بمن إذا كانت مزيدة نحو : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[٤] أو بالباء المزيدة نحو : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٥] ونحو ذلك[٦] انتهى كلامه . ١٩١/أ

**وقال الشيخ جمال الدين ابن هشام** - رحمة الله عليه - : « هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـ" علم زيد " و" مات بكر " و" ضرب عمرو " و﴿ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾[٧] »[٨] .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥ وقطر الندى ص ١٢٧ .

(٢) في النسختين : « أو فعل » .

(٣) هذا النص من قول ابن مسعود ذكره الإمام مالك بلاغاً عن ابن مسعود وذكره عن ابن شهاب الزهري في كتاب الطهارة باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته . الموطأ ١ / ٤٤ .

(٤) المائدة ، آية ( ١٩ ) .

(٥) النساء ، آية ( ٧٩ ) .

(٦) لم يشر إلى القائل ولا إلى بداية النقل ولعله شيخه الغماري .

(٧) سورة النحل ، آية ( ٦٩ ) .

(٨) شرح شذور الذهب ص ١٥٥ .

**وقال أبو حيان :** « هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه »[١] .

**وقال ابن فلاح :** « حده : كل اسم غير لازم للنصب وجب تقديم المسند إليه من فعل أو شبهه »[٢] كأنه أخذه من قول ابن الحاجب : « هو ما أسند الفعل أو شبهه إليه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل : " قام زيد " »[٣] .

**وقال الزمخشري :** « هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً وحقه الرفع كقولك " ضَرَبَ زيدٌ " ورافعه ما أسند إليه »[٤] انتهى .

**وقال ابن عصفور :** « الفاعل هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدماً عليه على طريقة " فعل أو فاعل " وهو أبداً مرفوع لفظاً أو نية وارتفاعه بالمسند إليه »[٥] انتهى .

**وقال ابن مالك** في الخلاصة :

**الفاعل الذي كمرفوعي « أتى زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى »**[٦]

وهذه العبارة يبعد فهمها على المبتدئ ؛ لما فيها من الغموض والإتعاب ؛ وذلك لأنه مثل لفاعل الفعل الذي لا يتصرف بـ" نعم الفتى " ، ومثل لشبيه الفعل بـ" منيراً وجهه " ، والناشئ في صناعة الإعراب لا يهتدي إلى ذلك كله من أول وهلة بل كان ذكر الحد وحده ، أو مع الاكتفاء بـ" أتى زيد " أولى من ذلك كله - والله أعلم - . وبالجملة فالفعل لابد له من فاعل كما أن المبتدأ لابد له من خبر - والله أعلم - .

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٠ .

(٢) المغني لابن فلاح ٢ / ٤٤٤ بمعناه .

(٣) شرح المقدمة الكافية ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) المفصل ٢٩ مع تقديم وتأخير .

(٥) المقرب لابن عصفور ١ / ٥٣ مع بعض التغيير ولفظه : « الفاعل هو اسم أو في تقريره متقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فعل أو فاعل وهو أبدا مرفوع أو جار مجرى المرفوع ، وارتفاعه بما أسند إليه » .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٨ .

# [ المفعول به ]

ثم **قلت :**

**مَفْعُولُهُ اسمٌ واقعٌ في طَلَبِهْ فِعْلٌ فـ" بِعْ ثوباً " هو: المفعولُ بِهْ**

**وأقول :** القسم التاسع والعشرون من أقسام الاسم الظاهر : أن يكون مفعولاً به ، والمفاعيل كلها فضلات ، وكلها منصوبة ، ومذهب البصريين أنها* خمسة . ٩١/ب

**قال أبو حيان :** « وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها مشبه بالمفعول به ، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة »[١] انتهى .

ومذهب البصريين أن الفعل هو الناصب له ، ومذهب الفراء من الكوفيين ومذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أيضاً أن العامل فيه هو الفاعل وحده[٢] .

**والصحيح** : أن العامل فيه هو الفاعل بضميمة الفعل ؛ حيث لا يمكن انتصابه بواحد منهما منفرداً - والله أعلم - .

**فأولها** : هذا وهو المفعول به والكلام الآن فيه وله حد ، وله علامة ، وله شرط .

فأما حده : فللنحاة فيه أقوال عديدة ، لكن أجودها عند المحققين ما قد أشرت إليه في هذا البيت وهو : كل اسم وقع في طلبه فعل على طريقة ضرب زيد عمراً ، وإلى هذه الزيادة أشرت **بقولي :** فـ" بع ثوباً " هو المفعول به ؛ لما في ذلك من الإشارة إلى وجوب نصبه عملاً بقوله تعالى : ﴿ ۞ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾[٣] وقس على نحو ذلك .

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥١ .

(٢) الانصاف : المسألة الحادية عشرة ١ / ٧٨ .

(٣) سورة النحل ، آية ( ٧٥ ) .

وأما أقاويل النحاة في تحديده ، فهي دائرة بينهم في كتب العربية على ثلاثة مذاهب غير الأول ، وبه صارت الأقوال أربعة :

منها **قول ابن هشام :** « هو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ" ضربت زيداً " »[١]

وهذه العبارة هي عبارة ابن الحاجب[٢] بعينها وإنما الثاني أخذها من الأول .

**وقال أبو حيان :** « هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو : " ضربت زيداً " »[٣] انتهى .

**وقال ابن عصفور :** « المفعول به : هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام »[٤] وأما علامته فهي : أن يصدق عليه اسم مفعول قام من لفظ ما عمل فيه تقول من ذلك مثلاً : " ركب زيد فرساً " فالفرس مركوب ، و" ضرب عمرو عبداً " فالعبد مضروب ، و" باع المفلس ثوباً " فالثوب مبيع ، وإلى هذا أشرت **بقولي :** « فبع ثوباً هو المفعول به » وقس على نحو ذلك .

وأما شرطه فهو : أن يكون الفعل لائقاً بالمفعول كما يليق البيع بالثوب ، والضرب بالعبد ، والركوب بالفرس .

وحقه التأخير ، ويجوز تقديمه وتوسيطه اختياراً وسيأتي لنا بيان ذلك كله في بابه[٥] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٩٩ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٠٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٦٦ .

(٤) المقرب ١ / ١١٣ .

(٥) باب المفعول به فيما فقد من أجزاء الكتاب .

# [ المفعول المطلق ]

ثم **قلت :**

**مفعولُهُ المُطْلَقُ وهو المَصْدَرُ أي : حَدَثٌ عنه الفروعُ تَصْدُرُ**

**وأقول :** القسم الموفي ثلاثين من أقسام الاسم الظاهر : أن يكون مصدراً وهو المفعول الثاني من المفاعيل الخمسة ويقال : " المفعول المطلق " .

٩٢/أ وفائدته التوكيد* كقوله تعالى : ﴿ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾[١] ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[٢] ﴿ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[٣] وما أشبه ذلك .

فإن **قلت :** لأي شيء أخروه وقدموا المفعول به ؟

**قلت :** للنحاة في ذلك مذهبان ؛ أحدهما : تقديمه على المفاعيل كلها قال به جماعة منهم **ابن فلاح** في الكافي ولفظه : « وأول الخمسة المصدر وإنما قدم عليها لقوة دلالة الفعل عليه لأنه فعل الفاعل حقيقة »[٤] انتهى . وسبقه إلى ذلك جماعة منهم ابن الحاجب في الكافية[٥] والزمخشري في المفصل[٦] والزجاجي في الجمل[٧] وتبعه في ذلك جماعة منهم أبو حيان في الارتشاف[٨] ، وابن معط في ألفيته ؛ ولهذا قال ابن الخباز : « إنما بدأ بالمصدر لأنه هو المفعول الحقيقي ، ودلالة الفعل عليه أقوى من دلالته على غيره »[٩] .

---

(١) الأحزاب ، آية ( ٤١ ) .

(٢) النساء ، آية ( ١٦٤ ) .

(٣) الأحزاب ، آية ( ٥٦ ) .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٨٨ ، المفعول المطلق والمفعول به بعده ٢ / ٤٠٥ .

(٥) باب ذكر المنصوبات بدأ بذكر المصدر ص ٤٥ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٢٤ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣ .

(٨) شرح ألفية ابن معط ١ / ٧٠٨ .

(٩) الغرة المخفية في شرح قول الناظم :

« المصدر المبهم للتأكيد مثل بيان النوع والمحدود »

والمخطوط غير مرقم وكذا ذكره بنصه عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح البيت . انظر شرح ألفية ابن معط ١ / ٥٢٥ .

**والثاني** : تأخيره وتقديم المفعول به عليه عملاً بمذهب أهل الكوفة في أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد ، وهو المفعول به ، وباقيها مشبهة بالمفعول به ، وقد تبعهم في ذلك جماعة أخرى منهم ابن هشام الأنصاري في الشذور[١] **قال :** « وبدأت من المفاعيل بالمفعول به ، كما فعل الفارسي[٢] وجماعة منهم صاحب المقرب[٣] والتسهيل[٤] لا المطلق كما فعل الزمخشري[٥] وابن الحاجب[٦] ، ووجه ما اخترنا أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس »[٧] انتهى كلامه .

وكذلك فعل ابن مالك في الكافية الشافية[٨] وفي الخلاصة[٩] فأحببت أن أكون من التابعين لأهل هذا المذهب .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن حد المصدر : كل اسم منصوب عامله مشتق منه على طريقة " ضربت زيداً ضرباً " قاله المحققون من أهل العربية فـ" ضربْتُ " فعل وفاعل و" زيداً " مفعول به ، و" ضرباً " هو المصدر ، وهو اسم ، وهو منصوب، والعامل فيه : " ضربْتُ " ، وهو فعل ماض ، وهو مشتق من الضرب ؛ لأنه هو اسم الحدث ، ولكل من تسميته بالمطلق وبالمصدر وجه نذكره[١٠] .

**فأقول :** أما وجه تسميته بالمطلق ؛ فلأنه لم يقيد بحرف جر ، ولا بغيره ؛

---

(١) شرح الشذور ص ١٩٩ .

(٢) الإيضاح ص ١٥٢ .

(٣) ابن عصفور ١ / ١١٣ .

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد باب تعدي الفصل ولزومه ص ٨٣ .

(٥) المفصل ص ٤٥ .

(٦) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٨٨ .

(٧) شرح الشذور ص ١٩٩ .

(٨) شرح الكافية الشافية باب تعدي الفعل ولزومه ٢ / ٦٢٩ .

(٩) شرح ابن الناظم ص ٢٤٤ تعدي الفعل ولزومه .

(١٠) في ب : « تذكيره » بدل « نذكره » .

ولأنه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست مفعولة لفاعليها بل لإلصاق التعدية ، أو لوقوع الفعل فيها ، أو معها ، أو لأجلها ، فهي مقيدة بهذه الأمور وهذا مطلق منها ؛ فلذلك سمي بالمطلق .

٩٢/ب

**قال الزمخشري :** « وسمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه* ، ويسميه سيبويه : الحدثَ والحدَثَان ، وربما سماه الفعلَ »[١] .

**قال صاحب الكافي :** « ويسمى مطلقاً لعدم تقييده بحرف »[٢] انتهى .

وأما أقوال النحاة فيه فهي دائرة بينهم في كتب العربية على أربعة مذاهب ، غير الأول وبه صارت الأقوال خمسة :

منها **قول ابن هشام :** « المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لعدده أو نوعه كـ" ضربت ضرباً ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتين " »[٣] .

**وقال أبو حيان :** « هو اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو " فهم فهماً " أو صادر عن فاعل حقيقة نحو " خط خطاً " أو مجازاً نحو " مات موتاً " »[٤] .

**وقال ابن مالك :**

**« المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن »**[٥]

وأحد مدلولي الفعل " الحدث " والثاني " فاعله " وهذا اسم للحدث الصادر عن الفاعل .

**وقال ابن الحاجب :** « هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه »[٦] وإلى هذه

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤١ ، المفصل ص ٤٥ .

(٢) المغني لابن فلاح باب في المنصوبات لوحة ١٠٥ .

(٣) شرح الشذور ص ٢٠٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٦١ .

(٦) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٨٨ .

العبارات كلها ترجع عبارة الأكثرين ، فلا حاجة إلى ذكرها .

وأما وجه تسميته بالمصدر ؛ فلأنه ما تصدر الفروع إلا عنه ، والمراد بالفروع ؛ فروع جاء بها التصريف من لفظ المصدر ، وهي سبعة – على الأصح – ، وهي الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل ، ومنهم من جعل النهي فرعاً ثامناً والحقّ أنه مضارع ، دخل عليه حرف النهي ؛ فلصدور هذه السبعة عنه سمي مصدراً .

والمصدر في اللغة هو المخرج ، يقال : " صدرت الإبل إلى المرعى " : أي خرجت إليه ، و" صدرت الغنم عن الماء " ، بمعنى خرجت عنه ؛ لأن الصدور نقيض الورود[١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾[٢] وعلى هذا فلو قال قائل : ضرب ، أو اضرب ، أو يضرب ، أو ضارب ، أو مضروب أو زيدٌ أضرب من عمرو ؛ مشتقات من أيّ شيء ؟

**قلنا :** من الضرب ؛ لأنه المصدر وهو الأصل على مذهب البصريين ، وإليه أذهب ، ومن ذلك قول الحريري :

« **والمصدر الأصل وأي أصل ومنه يا صاح اشتقاق الفعل** »[٣]

وذلك لأن المصدر في **اصطلاحهم** : عبارة عن اسم الحدث ، كالضرب والقتل والكتابة مثلاً ، وما أشبه ذلك ، هذا الذي عليه المحققون من أهل العلم ، ومنهم **صاحب الكافي** وإليه أشار بقوله : « ومذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل[٤] ، حجة البصريين أنه سمي مصدراً ؛ لأن الفعل صدر عنه باشتقاقه منه ؛ ولأن الفعل يدل على الزمن المعين فلو كان المصدر مشتقاً منه لكان فيه ما في الفعل ؛ لأن الفرع فيه ما في

---

(١) انظر الصحاح ( صدر ) .

(٢) القصص ، آية ( ٢٣ ) .

(٣) شرح الملحة ص ١٧٧ .

(٤) هذه هي المسألة الثامنة والعشرون من مسائل الخلاف في الإنصاف ١ / ٢٣٥ – ٢٤٣ .

الأصل »[١] انتهى كلامه . كأَنَّه أخذَهُ من قول ابن معطٍ في الدُّرة[٢] ، وقد تقدم لنا بيان ذلك في شرح صفة الاسم مبسوطاً فَلاَ[٣] حاجة إلى إعادته - والله الموفق - .

**تنبيه** : للمصدر أبنية ، ولأفعاله معان ؛ أما أبنيته فالمقيس منها خمسة وعشرون مصدراً ، وما عداها سماعي ، وأما معاني أفعاله فهي أربعون معنى منها للماضي أربعة عشر معنى ، ويشاركه فيها المضارع ، ومنها للرباعي المجرد عشرة معان ، ومنها للأمر ستة عشر معنى - وسيأتي لنا بيان ذلك كله عند شرح المفعول المطلق من فصل العامل[٤] في الجزء الثالث - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) انظر المغني لابن فلاح لوحة ١٠٥ .

(٢) في باب اشتقاق الفعل أو المصدر شرح الألفية ١ / ٢٢٠ .

(٣) في الأصل : « ولا » والتصويب من ب لأنه في معرض بيان السبب .

(٤) هذا الفصل غير موجود فيما بين أيدينا من أجزاء هذا الكتاب .

# [ المفعول له ]

ثم **قلت** :

**والمصدر المعلل المفعول له كـ" تبت خوف الله يوم المسألة "**

**وأقول :** القسم الحادي والثلاثون من أقسام[١] الاسم الظاهر : أن يكون مفعولاً له ، وهو المفعول الثالث من المفاعيل الخمسة ، ويقال : المفعول لأجله ، ويقال : المفعول من أجله . وأما حده : فأقاويل النحويين دائرة فيه بينهم في كتب العربية على عشرة أقوال ؛ منها **قول بعضهم :** « هو المصدر المفهم علة الفعل ومشاركته له في الوقت والفاعل » .

ومنها **قول بعضهم :** « هو : علة للفعل ، أو هو الواقع في جواب ؛ لِمَ فعلت ؟ » . ومنها **قول شيخنا أبي عبد الله الغماري** – رحمة الله عليه – : « كل اسم منصوب دال على حدث وعلة » .

**وقال شيخه أبو حيان :** « إنه يكون مصدراً ليس إلا »[٢] تبعاً للكوفيين والزجاج فإنهم ينصبونه على المصدر الدال على النوع[٣] ، وأما البصريون فإنهم يفردون له باباً لدلالته على العلة وهذا هو الأصح .

**وقال ابن عقيل :** « هو المصدر المفهم علة ، المشارك لعامله في الوقت والفاعل »[٤] .

**وقال ابن فلاح :** « هو ما فعل لأجله فعل مذكور ؛ وإنما ينتصب بتقدير اللام »[٥] .

---

(١) في الأصل : « من الأقسام الاسم الظاهر » .

(٢) الارتشاف باب المفعول له ٣ / ١٣٨٣ .

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٤٩١ – ٤٩٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٥٠٨ – ٥٠٩ ، ورأي الزجاج والرد عليه في شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وانظر تعليق الفرائد ٥ / ١٢١ – ١٢٢.

(٤) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٢ / ١٨٦ .

(٥) لم أجده .

**وقال ابن مالك** في شرح العمدة : « هو المصدر المجاب به " لِـمَ " ظاهرة أو مقدرة »[١] .

**وقال ابن الحاجب :** « هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل " ضربته تأديباً " ، وشرط نصبه تقدير اللام »[٢] .

**وقال ابن عصفور :** « هو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير لام العلة ويشترط فيه أن يكون مصدراً »[٣] .

**وقال ابن معط:** « هو مصدر لا من لفظ العامل فيه »[٤] انتهى .

**وخلاصة الأقاويل** في حده أنه : المصدر المعلل كما في البيت ، وقولي المعلل أعني : المفهم علة ، المشارك لعامله في الوقت والفاعل - كما سيأتي* لنا بيانه من ذكر شروطه الثلاثة الموجبة لنصبه في بابه[٥] - إن شاء الله تعالى - . ٩٣/أ

ثم هذا المفعول على ثلاثة أقسام ؛ مضاف ومعرف بأداة التعريف ومجرد عنهما ، فمثال البيت من قبيل المضاف ، وإعرابه : " تُبْتُ " فعل ماض مشتق من التوبة ، وهو فعل قلبي ، مسند إلى الفاعل ، وفاعله التاء ، و" خوف الله " مضاف ومضاف إليه ، والمضاف هو المفعول له ، وهو المصدر المعلِّل بلام العلة تقديراً ، وقد نصب على المفعولية ، والناصب له تقدير اللام أي لخوف الله ، ويوم المسألة : تتمة من معنى المثال ، وهو منصوب على الظرفية والمراد به يوم القيامة .

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ٣٩٥ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٩١ - ٤٩٥ مع حذف بعضه .

(٣) المقرب ١ / ١٦٠ - ١٦١ ولفظه : « كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه ، على تقدير لام العلة ، ويكون معرفة ونكرة ، ويشترط فيه أن يكون مصدراً وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل » .

(٤) الفصول الخمسون ص ١٩٢ .

(٥) المفعول له غير موجود فيما بين يدينا من أجزاء هذا الكتاب .

ومن هذا القسم قولك : " فعلت كذا مخافة[١] الشر " ، و" ادخار فلان " ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[٣] وقول الشاعر :

**واغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً**[٤]

وأما المعرف بالأداة والمجرد عنها وعن الإضافة فسيأتي الكلام على ذلك في بابه مبسوطاً[٥] - إن شاء الله تعالى - .

(١) في ب : « خوف » .

(٢) البقرة ، آية ( ٢٦٥ ) .

(٣) البقرة ، آية ( ١٩ ) .

(٤) البيت لحاتم الطائي ، وانظر ديوانه ص ٢٢٤ . وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١ / ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٧٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٤ .

(٥) هذا الباب غير موجود فيما بين يدينا من أجزاء الكتاب .

# [ المفعول فيه ]

ثم **قلت :**

**وظرفُها المفعولُ فيه اسمٌ ففي مكاناً أو وقتاً على إضمار "في"**

**وأقول :** القسم الثاني والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون مفعولاً فيه . وهو المفعول الرابع من المفاعيل الخمسة ، ويقال فيه : الظرف وهو على قسمين ؛ ظرف مكان ، وظرف زمان ، وكان من حقهما : التفريق بينهما كما فرقوا بين جمع التصحيح وجمع التكسير في بابين ؛ لأن كلاً منهما مباين للآخر في اللفظ وفي المعنى ، كما فعل ابن معط في فصوله[١] ، لكن الأكثرون على الجمع بينهما في باب واحد ؛ رعاية للجامع بينهما وهي " في " المقدرة في كل منهما ، فجمع بينهما الزمخشري[٢] ، والزجاجي[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن معط في ألفيته[٥] ، وابن الحاجب[٦] ، وابن مالك . في كتبه[٧] الأربعة[٨] ، وابن فلاح[٩] ،

---

(١) قال : « الظرف من الزمان » ص ١٨٤ - ١٨٥ ، وظرف المكان ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) المفصل ص ٧١ بعنوان " المفعول فيه " .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣٢٥ .

(٤) المقرب ١ / ١٤٤ " باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم " ، قال وهي : « الحال ، والمفعول المطلق وأعني به المصدر والمفعول فيه وأعني به ظرفي الزمان والمكان » .

(٥) شرح ألفية ابن معط " باب ظرف الزمان والمكان " ١ / ٥٣٩ قال :

**والظرف ظرفان فأما الأول فهو زمان الفعل فيه يفعل**

إلى أن قال :

**أما المكان فالجهات الست وشملة يمنة خلف تحت**

(٦) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٨٤ .

(٧) في ب : « كتب » .

(٨) ١ - شرح العمدة ١ / ٤١٠ بعنوان " المفعول فيه " . ٢ - تسهيل الفوائد ص ٩١ " باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه " . ٣ - شرح التسهيل ٢ / ٢٠٠ تحت العنوان نفسه . ٤ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٧٤ " باب المفعول فيه وهو الظرف " .

(٩) انظر المغني باب في المفعول فيه لوحة رقم ١٤٥ .

وأبو حيان[١] ، وابن هشام[٢] ، فلذلك جمعت بينهما تحديداً وتبويباً .

**قال أهل اللغة :** وهو - في الأصل - اسم للوعاء الذي يوضع فيه الشيء ، ومنه قول العرب : « من الظُّرف رد الظَّرف »[٣] ، يعنون بذلك أن من ظرافة المُهْدى إليه رد الوعاء الذي حملت له فيه الهدية ثم استعير ذلك الظرف* ، وجعل علماً على اسم المكان ، وعلى اسم الزمان المتضمنين معنى " في " ؛ وذلك لأنهما مذكوران لواقع فيهما ، ومنصوبان به ؛ ظاهراً كان أو مقدراً . ٩٣/ب

وأما حده : فأقاويل النحاة دائرة فيه بينهم في كتب العربية على خمسة أقوال: منها **قول ابن هشام :** « هو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً ، أو مكان مبهم »[٤] .

**وقال أبو حيان :** « هو ما انتصب من وقت أو مكان ، على تقدير " في " باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر »[٥] .

وأما **صاحب الكافي** ، فإنه جعل لكل من الظرفين حدّاً يخصه على حدته **قال :** « والظرف نوعان ؛ زمان ومكان :

**النوع الأول** : الزمان وحَدُّه : كل زمان فعل فيه فعل مذكور ، الثاني : المكان وحَدُّه : كل مكان فعل فيه فعل مذكور ، ويكون مجازاً ، وحقيقة ، فالمجاز نحو : " أنت في قلبي " أي " ذكرك " و" زيد ينظر في الأصول " أي " في كتب الأصول " ونحو ذلك والحقيقة نحو " زيد في الدار " و" عمرو على السطح »[٦] .

---

(١) ارتشاف الضرب باب المفعول فيه ٣ / ١٣٨٩ .

(٢) شرح الشذور ص ٢١٣ بعنوان " المفعول فيه " .

(٣) لم أجد هذا المثل .

(٤) شرح الشذور ص ٢١٣ وتمامه : « ... أو مفيد مقداراً أو مادته مادة عامله كـ" صمت يوماً " أو " يوم الخميس " .... والمكاني غيرهن يجر بـ" في " كـ" صليت في المسجد " ونحو " قالا خيمتي أم معبد " وقولهم " دخلت النار " على التوسع » .

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٩ .

(٦) أشار إلى بعض ذلك في المغني فقال : « ويكون مجازاً وحقيقة فالمجاز نحو أنت في قلبي أي ذكرك وزيد ينظر في الأصول أي في كتب الأصول » أما التعريف فلم يذكره . انظر لوحة ١٥٠ .

**وقال ابن مالك:** « هو ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له »[١] كأنه أخذه من **قول ابن الحاجب:** « هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان وشرط نصبه تقدير " في " »[٢] .

وأما ابن معط - في الفصول - فإنه **قال** في ظرف الزمان : « وينقسم إلى مبهم ؛ وهو ما صلح في جواب " كم " ؟ ومختص ؛ وهو ما صلح في جواب " متى " ؟ فالأول كـ" ساعة " والثاني كـ" أمس " »[٣] .

**وقال** في ظرف المكان : « وينقسم إلى مبهم كالجهات وإلى مختص كـ" الدار " وإلى معدود ، وهو ما صلح في جواب " كم " ؟ نحو " فرسخ " و" بريد " وما أشبه ذلك »[٤] انتهى كلامهم .

**وخلاصة أقاويلهم** ما قد أشرت إليه في هذا البيت وهو : كل اسم دل على مكان أو زمان ضمن معنى " في " . هذا مفهوم عبارة الكفاية وهي زبدة أقوال النحويين في حد الظّرفين - والله أعلم - .

وأما الجزولي[٥] وابن عصفور[٦] والزمخشري[٧] وغالب النحويين فإنهم قد

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٩١ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٨٤ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٨٤ - ١٨٦ ولفظه قال : « وينقسم إلى : مبهم نحو حين ، دهر ، زمان ، ومعدود وهو ما صلح في جواب كم ؟ ومختص وهو ما صلح في جواب متى ؟ كقولك " سرت شهرين والعام " » .

وقال في ظرف المكان : « وينقسم إلى : مبهم ، ومعدود ، ومختص ، فالمبهم من الأمكنة ما لا يستحق ذلك الاسم إلا بالإضافة إلى غيره وهي الجهات الست وما في معناها ....

وأما المختص من الأمكنة فما استحق ذلك الاسم بخلقة فيه نحو : " الدار والمسجد " ، والمعدود ما صلح في جواب كم ؟ نحو : ميل ، وفرسخ ، وبريد » انتهى .

(٤) سبق التعريف به ص ١٠٢ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٧١٦ .

(٦) المقرب ١ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٧) المفصل ص ٧١ - ٤٢ .

اكتفوا بالتمثيل عوضاً عن التحديد - والله الموفق - .

**وقولي :** « ففي مكاناً أو وقتاً » أي اتبع بالنصب فيه حالة كونه اسماً لمكان أو لزمان فإن لم يدل على أحدهما فليس بظرف .

**وقولي :** « على إضمار في » أعني مع كل من الظرفين كما سيأتي لنا بيانه في باب الظروف[1] - إن شاء الله تعالى - .

**تنبيه** : اعلم أن في **قولي :** « على إضمار في » احترازاً من ثلاثة أشياء :

**أولها** : ما رفع* لعدم إضمار " في " نحو : " مكانُك حسنٌ " و" يومُنا يومٌ طيبٌ " ومن ذلك **قول الحريري** - رحمة الله عليه - : ٩٤/أ

**وأينما صادفت " في " لا تُضْمَرُ فارفع وقل : " يومُ الخميس نيّرُ "**[2]

**وثانيها** : ما نصب نصب المفعول به بعامل ظاهر نحو " بنيت الدار " و" شهدت يوم الجمل " أو مقدر وهو ما نصب على إسقاط الخافض بـ" دخل " ونحوه من المكان المختص ، وهو الذي له أقطار تحويه نحو " دخلت السوقَ " و" سكنت البيتَ " و" ذهبت الشامَ " لأنه منصوب نصب المفعول به على إسقاط الخافض توسعاً وإجراءً للفعل اللازم مُجْرى الفعل المتعدي ، لا نصب الظرف ، إذ لو كان ظرفاً لما كان يختص بـ" دخل " ونحوه ، والظرف لا يختص بعامل دون آخر بل يتعدى إليه كل فعل ؛ ولأن غيره من المنصوبات إنما هو منصوب لوقوع الفعل على المفعول لا بوقوعه فيه فليس متضمناً لمعنى " في " .

**وثالثها** : ما جر بـ" في " ظاهرة نحو " سرت في يوم الجمعة " و" جلست في الدار " والكلام إنما هو " في " المضمرة فليست هذه بظروف - والله أعلم - .

---

(١) باب الظروف غير موجود بين أيدينا من النسختين .

(٢) شرح الملحة ص ٢٠٨ باب الظرف .

**تكميل** : اعلم أنهم قد اختلفوا في المنصوبات من المكان بعد " دخل " و" سكن " و" ذهب " ونحو ذلك على ثلاثة مذاهب ؛

**أحدها** : أنه منصوب نصب المفعول بعد إسقاط الخافض توسعاً كما تقدم بيانه وهو مذهب الفارسي[١] وإليه ذهب ابن مالك[٢] .

**والثاني** : أنه مفعول به وهو مذهب الشلوبين[٣] .

**والثالث** : أنه منصوب على الظرفية – وهو مذهب سيبويه –[٤] وهو الأصح – والله أعلم – .

---

(١) قال أبو علي : « وقد يتسع فيحذف حرف الجر فيصل الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن نحو قول الشاعر :

**لَدْنٌ بِهَزّ الكف يعسل متنه فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ** »

الإيضاح ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦١ .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل : « ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً ، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ" في " والإضافة والإسناد إليه » ص ٩٨ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٩٨ . « قال ويوصل مالا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر إلا أن تحذف العرب شيئاً فيحفظ ومثاله ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم مررت زيداً وهو شاذ » و لم أجد إشارة أخرى إلى هذا الموضوع .

(٤) الكتاب ١ / ٤١١ .

# [ المفعول معه ]

ثم **قلت** :

**وانصب بفعل بعد واو متبعة باسم كـ" سر والركب " مفعولاً معه**

**وأقول :** القسم الثالث والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون " مفعولاً معه " وهو المفعول الخامس .

وقد اختلف النحويون في حده على تسعة أقوال دائرة بينهم في كتب النحو ، فمنها **قول ابن هشام** : « هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كـ" سرت والنيل " »[١] .

**وقال أبو حيان :** « هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور " مع " وفي المنصوب كمنصوب معدى بالهمزة »[٢] كأنه أخذه من عبارة التسهيل[٣] .

**وقال ابن فلاح :** « هو المصاحب لمعمول فعل بواو " مع " »[٤] .

**وقال ابن مالك** في شرح العمدة* : « هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى " مع " »[٥] . ٩٤/ب

**وقال ابن الحاجب :** « هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى »[٦] .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢١٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٨٣ .

(٣) تسهيل الفوائد ص ٩٩ .

(٤) في المغني بمعناه انظر لوحة ١٥٤ .

(٥) شرح العمدة ١ / ٤٠١ .

(٦) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٩٧ .

**وقال ابن معط:** « هو اسم يصل إليه الفعل بواسطة واو تنوب عن " مع " في المعنى لا في العمل »[١] .

**وقال ابن عصفور:** « هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى " مع " المتضمن معنى المفعول به »[٢] .

**وقال الزمخشري:** « هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى " مع " »[٣] .

**وقال أبو علي الفارسي:** « هو الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه ويعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط " مع " فيكون الاسم مجروراً بـ" مع " ثم تحذف " مع " ويتعدى الفعل إلى الاسم ويصل إليه فينصبه نكرة مفعولاً معه »[٤] انتهى كلامهم .

**وخلاصة المقول** في هذا الحد ما قد أشرت إليه في عبارة الكفاية ومعناها ينحل إلى أن المفعول معه : كل اسم منصوب بعد واو بمعنى " مع " دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم كـ" سر والركب " أي " مع الركب " .

واحترزنا بالواو من نحو " خرجت مع زيد " ؛ إذ ليس بعدها إلا مجرور ، وبكونها متبعة من التابعة بالمعطوف ، فإنها واو العطف ، وباسم من العاطفة بالجمل فإنها واو الحال .

**وبقولي:** كـ" سر والركب " من نحو قولهم " كل رجل وضيعته "[٥] ؛ لأن الواو في **قولي** « سر والركب » ليست للتشريك في الحكم والواو في " كل رجل

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٩٣ .

(٢) المقرب ١ / ١٥٨ .

(٣) المفصل ص ٧٣٧ .

(٤) الإيضاح للفارسي ص ١٦٨ وقد زاد فيه المصنف ولفظه في الإيضاح : « الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف » .

(٥) تفرد الصيمري من بين النحاة بأن " وضيعته " في هذا المثال منصوب على أنه مفعول معه . انظر التبصرة للصيمري ١ / ٢٥٧ .

وضيعته " وإن كانت بمعنى " مع " إلا أنها واو عطف ، فخرجت بهذا القيد ؛ لأنها للتشريك بين الرجل وضيعته في التجريد من الإسناد ؛ فما بعده ليس مفعولاً معه ، وكذلك قولنا " اشترك زيد وعمرو " فلا يجوز فيه النصب ؛ لأن الواو - وإن دلت على المصاحبة - لكنها واو العطف ؛ لكونها شركت بين زيد وعمرو في الفاعلية ، وخرج بها أيضاً : واو الحال نحو " جاء زيد والشمس طالعة " و" سرت والنيل في زيادة " ، وعلى هذا فما بعد الواو ليس مفعولاً معه ؛ لأنها واو الحال ، التي تعطف جملة على جملة لجهة بينهما ، ووقع في تركيب البيت تقديم وتأخير لضرورة الوزن ، إذ التقدير : وانصب مفعولاً معه بفعل بعد واو متبعة باسم كـ" سر والركب " هذا أصل تركيب البيت ، والمراد بهذا الاسم : هو المفعول معه .

وأما " سر " فهو الفعل المشار إليه في البيت ، والواو من **قولي :** « والركب » هي الواو المشار إليها بعد الفعل في البيت ثم " الركب " هو الاسم المشار* إليه في البيت ؛ لأنه أتبعت به الواو ويجب نصبه ؛ لأنه مفعول معه وقس على نحو ذلك . ٩٥/أ

فإن **قال قائل :** ما الفرق بين الواو المتبعة ، والتابعة ؟

**قلنا** ظاهر ؛ لأن التابعة هي المشركة في الحكم ، أعني تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها ؛ من رفع ، أو نصب ، أو جر ، وذلك لا يكون إلا في واو العطف ، وأما واو المعية فلو حل في مكانها اسم لكان مفعولاً ليس إلا ، كما لو قلت " سرت يوماً " فذلك الاتباع إنما هو على المحل لا غير ، لأنها حلت في موضع النصب فأتبعت بالمنصوب الذي اكتسب منها المعية الدالة على المصاحبة ، وذلك لا يكون إلا في واو المفعول معه - والله أعلم - .

# [ الحـــال ]

ثم **قلت :**

**والحالُ ما أبانَ وصفَ الفاعلِ أَوْ وَصْفَ مفعولٍ بنصبِ الفاضلِ**

**وأقول :** القسم الرابع والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون حالاً والحال : يذكر ويؤنث ، يقال : نحن في حال حسن ، ونحن في حال حسنة ، حكاه أبو حيان في منهج السالك[١] ، ونقله ابن هشام في شرح الشذور ، **وقال :** « الأفصح تأنيثها » انتهى[٢] .

ويجوز تأنيث لفظها بالتاء وقد جاء من أشعارهم : قال الشاعر :

**على حالةٍ لو أن في القوم حاتِماً على جوده لضَنَّ بالماء حـاتِمُ**[٣]

**قال الجوهري :** « والحالة واحدة حال الإنسان ، ومثلها " قالة " واحدة قال الإنسان ويقال " كثرت قالة الناس " كما يقال " فسدت حالة الإنسان " »[٤] انتهى كلامه .

وأما حده فهو دائر بين النحويين في كتب العربية على عشرة أقوال أبسطها :

**قول ابن هشام :** « هو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيد صاحبه أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾[٥] ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[٦] ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[٧] ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[٨] .

---

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣١ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٢٤ قال : « الحال : وهو يذكر ويؤنث وهو الأفصح ، يقال حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنث لفظها فيقال : حالة » .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩٧ ، ويروى في الديوان ساعةٍ وليس في هذه الرواية شاهد ، شرح المفصل ٣ / ٦٩ ، وهو بلا نسبة في شرح الشذور ، وذكره صاحب اللسان في مادة ( حتم ) .

(٤) الصحاح للجوهري مادة " حول " ومادة ( قول ) .

(٥) القصص ، آية ( ٢١ ) .

(٦) يونس ، آية ( ٩٩ ) .

(٧) النحل ، آية ( ١٩ ) .

(٨) النساء ، آية ( ٧٩ ) .

و :

" أنا ابنُ دارة معروفاً "[١]

ونحو ذلك .

ويأتي من الفاعل ، ومن المفعول ، ومنهما مطلقاً ، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو ﴿ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾[٢] أو كبعضه نحو ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٣] أو عاملاً فيها نحو ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[٤] »[٥] . انتهى

فإن **قلت :** ما الفرق بين توكيد الصاحب ، وتوكيد العامل ، أو مضمون الجملة قبله ؟

٩٥/ب **قلت :** الفرق في ذلك دقيق وقد وقع لابن مالك فيه إشكال ونسب فيه* إلى السهو لكن سيأتي لنا الكلام على ذلك واضحاً مبسوطاً في باب الحال - إن شاء الله تعالى -[٦] .

**وقال أبو حيان :** « الحال لغة تذكر وتؤنث ، واصطلاحاً : عبارة عن اسم تبين هيئة صاحبها لجواب " كيف " ؟

وزعم ابن مالك أنها قد تجر بباء زائدة ، وما استدل به لا حجة فيه »[٧] انتهى .

---

(١) البيت بتمامه :

**ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار ؟**

البيت لسالم بن دارة ، وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٧٩ ، وانظر خزانة الأدب ١ / ٤٦٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٤ ، وشرح الشذور ٣٢٠ .

(٢) الحجرات ، آية ( ١٢ ) .

(٣) النساء ، آية ( ١٢٥ ) .

(٤) يونس ، آية ( ٤ ) .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٢٢٣ .

(٦) باب الحال فيما فقد من أجزاء الكتاب .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٧ . وقد ذكر ابن مالك الجر بالباء الزائدة في التسهيل واستدل في شرحه بقول الشاعر الآتي ذكره . شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٨ .

**وقال ابن فلاح :** « هي من التحول وهو التنقل ، وحدها : اللفظ الدال على هيئة فاعل ، لفظاً ، أو معنى ، أو مفعول ، لفظاً ، أو معنى » انتهى .

**وقال ابن مالك** في العمدة : « الحال : وهي فضلة لازمة التنكير واقعة في محل حال كذا وقد تجر بباء زائدة »[١] انتهى .

وأشار إلى الجر **بقوله** في شرحها له : « وقد تجر الحال بعد الفعل المنفي بباء زائدة كقول الشاعر[٢] :

**إني دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمَرْءُ ود[٣] ولا وَكَلِ »[٤]**

وكذلك أجاز في التسهيل أن تأتي مجرورة بالباء[٥] ومنع من ذلك صاحب الارتشاف كما قد علمت[٦] .

**وقال ابن الحاجب :** « الحال ما تبين هيئة الفاعل ، أو المفعول ، لفظاً أو معنى مثل " ضربت زيداً قائماً " و" زيد في الدار قائماً " ، و" هذا زيد قائماً " ، وعاملها الفعل أو شبهه ، أو معناه ، وشرطها أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً »[٧] انتهى . **وقال ابن معط :** « الحال: وهو بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول، نكرة[٨] مشتقة بعد معرفة قد تم الكلام دونها كقولك " جاء زيد راكباً " وقد

---

(١) المغني باب في الحال البحث الأول لوحة ١٥٦ لكن ليست مرتبة بهذا الشكل بل فيها زيادات .

(٢) البيت من البسيط ونسبه ابن مالك إلى رجل من فصحاء طيء . شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ ، وهو في المساعد ٢ / ٧ منسوب إليه كذلك وهو في شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٨ .
وهو بلا نسبة وكذلك في شرح عمدة الحافظ ص ٤١٩ ، والجنى الداني ص ٥٦ ، ومغني اللبيب ١ / ١١٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤٠ . وهو في المراجع المذكورة ( كائنْ ) بدلاً من ( إني ) .

(٣) المزءود : المذعور والوكل العاجز . انظر القاموس ( زئد ) ، و ( كل ) .

(٤) شرح العمدة ١ / ٤١٨ - ٤١٩ .

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٠٨ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٧ .

(٧) شرح المقدمة الكافية ص ٥٠١ - ٥٠٤ .

(٨) كذا في النسختين وفي الفصول « بنكرة » ولعله الصواب .

يجيء الحال من الفاعل والمفعول كقولك " لقيت زيداً مصعداً منحدراً " »[١] انتهى كلامه .

**وقال ابن عصفور :** « الحال هو كل اسم ، وما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية ، أو مفسر لما أبهم من الهيئات ، أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام ، فالمفسر نحو قولك: " جاء زيد ضاحكاً "، والمؤكد نحو قولهم: " تبسم زيد ضاحكاً " »[٢] انتهى .

**وقال الزمخشري :** « الحال : شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شبه خاص ، من حيث إنها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول ، وذلك قولك : " ضربت زيداً قائماً " تجعله حالاً من أيهما شئت ، وقد يكون[٣] منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك : " رأيته راكبين " **قال عنترة :**

**متى ما تلقني فردين**[٤] . . . . . .

و" لقيته مصعداً منحدراً " »[٥] . **وقال ابن بابشاذ :** « الحال يذكر للبيان عن هيئة الفاعل والمفعول به منتقلاً ، أو مقدراً* بالمنتقل ، أو موطئاً ، أو مؤكداً مثل : " جاء زيد ضاحكاً " و" هذا زيد صائد[٦] غداً " ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[٧] ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٨] »[٩] . ٩٦/أ

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٨٦ .

(٢) المقرب ١ / ١٤٥ .

(٣) كذا في النسختين وفي المفصل « تكون » بالتاء المثناة من فوق .

(٤) في ديوانه ص ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٣٠١ ، والخزانة ٤ / ٢٩٧ ، والبيت بتمامه :

**متى ما تلقني فردين ترجف روانف إليتيك وتستطارا**

(٥) المفصل للزمخشري ص ٧٨ .

(٦) هكذا في النسختين وفي المقدمة المحسبة ( صائداً ) وهو الصواب .

(٧) الأحقاف ، آية ( ١٢ ) .

(٨) البقرة ، آية ( ٩١ ) .

(٩) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣١٠ .

**وقال أبو علي الفارسي :** « الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ولا يكون إلا نكرة »[1] انتهى كلامهم .

**وملخص هذه العبارات** كلها ما قد أشرت إليه في هذا البيت وهو : « كل اسم أبان عن وصف فاعل أو وصف مفعول بنصب الفاضل » أعني مع نصب الفاضل فإن الباء هنا بمعنى " مع " ، والفاضل بالضاد المنقوطة بمعنى الفضلة ، والمراد بها : الجزء الفاضل بعد تمام الجملة نحو قولك : " جاء زيد راكباً " أو " مضروباً " وما أشبه ذلك .

**فقولي :** « كل اسم » جنس يشمل جميع الأسماء **وقولي :** « أبان عن وصف فاعل أو مفعول » مخرج لثلاثة أشياء ؛ **أحدها** : التمييز المشتق ، من نحو " لله درّه فارساً " فإنه تمييز ، لا حال - على الصحيح - ؛ إذ لا يقصد به الدلالة على الهيئة ، وإنما يقصد به التعجب من فروسيّة المتعجب منه ، لا لبيان هيئته .

**وثانيها** : النكرة من نحو " مررت برجل راكب " فإن راكباً هنا ليس هو للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل بهذا الوصف ، وعلى كلا الوجهين ليسا بوصف فاعل ، ولا مفعول وإنما الأول لبيان جنس المتعجب منه ، والثاني لتخصيص المفعول .

**وثالثها** : الوصف الذي هو فضلة منصوبة نحو " رأيت رجلاً راكباً " فإنه ليس بحال ؛ لأنه يشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة و" رجلاً " نكرة فلا حال له .

وأما **قولي :** « بنصب الفاضل » فإنه أيضاً مخرج لثلاثة أشياء ؛ أحدها : الوصف الذي ليس بمنصوب بل هو مجرور ، مع كونه فضلة في الكلام كقولك : " مررت برجل قائم " فـ" قائم " وصف وفضلة لكنه ليس بمنتصب وثانيها : الوصف الذي ليس بفضلة كوصف المرفوع نحو : " قام رجل ضاحك "

---

(١) بعض هذا القول في المسائل المنثورة ص ٣٠ .

فـ" ضاحك " وصف ولكنه ليس بفضلة بل هو صفة دالة على تخصيص الفاعل ، وثالثها : الخبر المرفوع من نحو قولك : " زيد قائم " فإنه ليس بمنصوب ؛ لأنه خبر عن " زيد " وهو وصف له وليس بفضلة بل هو عمدة لأن الخبر محل الفائدة - والله أعلم - .

**تنبيه** : اعلم أن الحال على ثلاثة أقسام : حال يبين حالة الفاعل كقولك : " جاء زيد راكباً " و" ذهب عمرو باكياً " ومنه قوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾[١] وما أشبه ذلك ، وحال يبين هيئة المفعول كقولك : " جاء* زيد مخذولاً ، وذهب عمروٌ منصوراً "[٢] ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴾[٣] ، وحال يبينهما معاً كقولك : " ضربت زيداً قائماً " و" لقيته مصعداً منحدراً " ونحو ذلك فتجعله حالاً من أيهما شئت وجعلوا من ذلك **قول عنترة العبسي** : ٩٦/ب

« **متى ما تلقني فردين** »[٤]

فنصب " فردين " على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في " تلقني " هذا هو مذهب الجمهور وقد نص عليه الزمخشري في المفصل[٥] كما قد علمت .

حتى ابن خلكان في تاريخه قد أنشد بيتين في ترجمة المجنون وعزاهما له فقال :

**تعلقت ليلى وهي بكر صغيرة ولم يبد للأتراب من ثديها حجم**

**صغيرين نرعى البهم ياليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم**[٦]

---

(١) القصص ، آية ( ٢١ ) .

(٢) كذا في النسختين في الأمثلة الثلاثة وواضح أن " زيدٌ " و" عمروٌ " وفاعل ينقلب هو صاحب الحال وهو فاعل كما رأيت ولعله يقصد أن مخذولاً ومنصوراً ومسروراً مفاعيل في المعنى إذ إن الخذلان والنصر والسرور واقع من غيره عليه - والله أعلم - .

(٣) الانشقاق ، آية ( ٩ ) .

(٤) سبقت الإشارة إلى البيت وتمامه ص ١٤٧ حاشية ( ٤ ) .

(٥) انظر المفصل ص ٧٨ .

(٦) ديوان المجنون ص ١٨٦ ، وأسرار العربية ص ١٩٠ ، وتذكرة النحاة ٣٢٤ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٣٠ .

ثم **قال :** « والبهم : الصغار من أولاد الضأن الواحدة بهمة بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وهذان البيتان يستدل بهما النحاة على انتصاب الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد ، صغيرين انتصب على الحال من التاء في قوله " تعلقت " وهي فاعلة ، ومن " ليلى " وهي مفعولة »[١] انتهى كلامه .

**والحاصل** مما ذكر أن الحال جزء منصوب يبين هيئة الفاعل ، أو هيئة المفعول وهو فضلة في الكلام ، وسميت الحال بـ" الفضلة " لكونها شبيهة بالمفعول به وبالظرف إذ كل منهما فضلة أما شبهها بالمفعول فهو شبه عام من حيث أنها فضلة منتقلة[٢] جاءت بعد مضي الجملة ، وأما شبهها بالظرف فهو شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها - والله أعلم - .

فإن **قلت :** ما معنى الفضلة ؟ قلت : قد تقدم بيانها مع العمدة في سياق تعريف المبتدأ والخبر[٣] فليرجع إليه من أراد الوقوف عليه - والله الموفق - .

---

(١) وفيات الأعيان ٧ / ٢٤٠ في ترجمة البياسي صاحب الحماسة وليس في ترجمة المجنون كما ذكر المؤلف .

(٢) في ب : « مستقلة » .

(٣) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء .

# [ التمييز ]

ثم **قلت :**

**تمييزها مُنَكَّرٌ معناه مِنْ كـ"غرفةٍ ماء" بنصبه اسْتَبِنْ**

**وأقول :** القسم الخامس والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون تمييزاً ، ويقال التمييز ، والتفسير ، والتبيين ، والمُمَيِّز ، والمُبَيِّن ، والمُفَسِّر ، وكلها ألفاظ مترادفة لغةً واصطلاحاً .

وهو في **اللغة** : بمعنى فصل الشيء من غيره ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[1] أي انفصلوا عن المؤمنين ، وقال تعالى : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾[2] أي ينفصل بعضها من بعض .

**قلت :** وفي تسميته بالتمييز تسامح وتجوّز[3] والتحقيق فيه أن يقال : اسم التمييز لا التمييز فإن التمييز : مصدر ، وهو من أسماء المعاني ، واسم التمييز من أسماء الأشخاص غالباً وكان الأولى أن يقال فيه اسم تمييز ، لا تمييز ، ولو تنبهت لذلك قبل نظمه لفعلته ، وكنت **أقول :** « ثم اسم تمييز » لكن خرجت النسخ بذلك ويعسر جمعها الآن ، وعلى هذا فينبغي أن يحمل قولهم " التمييز " على أن المراد به اسم التمييز ؛ وذلك لأنه - في الحقيقة - خلافه في الحد وفي المعنى .

أما حد التمييز : فهو انتصاب اسم نكرة جامدة ليرفع إبهاماً عن مفرد مقدم عليه أو جملة .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن للنحاة في تعريف اسم التمييز حدوداً كثيرة ملخصها لفظاً ومعنىً ، ما قد أشرت إليه في هذا البيت ، وهو كل اسم نكرة

---

(١) يس ، آية ( ٥٩ ) .

(٢) الملك ، آية ( ٨ ) .

(٣) سقطت كلمة « تجوز » من الأصل .

منصوب يتضمن معنى " من " ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، وتفهم هذه الزيادة من قولي كـ" غرفة ماء " لأني قد* استغنيت بالمثال عن تمام الحد ، واحترزت بقولي ٩٧/أ
" نكرة " من المشبه بالمفعول به نحو " الحسن الوجه " و" زيد حسن وجهه " ، واحترزت **بقولي:** « تضمن معنى " من " من الحال فإنها متضمنة معنى " في " ». **وبقولي :** « لبيان ما قبله » مما ضمن معنى " من " وهو اسم نكرة وليس فيه بيان لما قبله كاسم " لا " نحو " لا رجل قائم " ، فإن التقدير " لا من رجل قائم " ؛ لأنها – وإن كانت على معنى من لكنها – ليست للبيان بل هي للاستغراق .

وأما **أقوالهم** في تحديده فهي دائرة بين النحويين في كتب العربية على عشرة أقوال ؛ منها **قول ابن هشام :** « التمييز هو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبه »[١] .

**وقال أبو حيان :** « هو ما انتصب على تمام الكلام ، ونصبه بالفعل وما جرى مجراه من المصدر ، والوصف ، واسم الفعل »[٢] .

**وقال ابن فلاح :** « هو رفع الإبهام في مفرد أو جملة بنكرة جامدة ناصةٍ على بعض احتمالاته »[٣] .

**وقال ابن مالك:** « هو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع ويميز ؛ إما جملة ، أو مفرداً عدداً ، أو مفهم مقدار ، أو غير ذلك »[٤] .

**وقال ابن الحاجب :** « التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة بمقدار غالباً ؛ إما في عدد مثل عشرين درهماً وإما في غيره نحو " رطل زيتاً " »[٥] .

---

(١) شرح الشذور ص ٢٣٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٢١ باختصار من المؤلف .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) تسهيل الفوائد ص ١١٤ مع نقص يسير .

(٥) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٢١ – ٥٢٣ مع نقص يسير وإليك النص : « التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة فالأول عن مفرد مقدار غالباً إما في عدد ... » الخ .

**وقال ابن معط:** « التمييز هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ" من " ، وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم »[١] .

**وقال شيخه أبو موسى عيسى الجزولي**[٢] **:** « هو ما انتصب عن تمام الكلام ، وهو ؛ إما فاعل ، أو مفعول ، أو عن تمام الاسم ، وهو ؛ إما بالتنوين وإما بالنون »[٣] .

**وقال أبو القاسم الزجاجي :** « هو كل اسم جاء بعد عدد منون أو فيه نون كقولك : " عشرة أرطال ذهب " و" عشرون درهماً " »[٤] .

**وقال الزمخشري :** « هو رفع الإبهام في مفرد أو جملة بالنص على أحد محتملاته فمثاله من الجملة " طاب زيد نفساً " ومثاله في المفرد : " عندي راقود خلاً " »[٥] .

**وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور :** « هو كل اسمٍ نكرةٍ منصوبٍ[٦] لما أبهم من الذوات »[٧] انتهى كلامهم .

**وملخص هذه العبارات** كلها ما قد أشرت إليه في بيت الكفاية وقد تقدم الكلام على* ذلك - والله أعلم - . ٩٧/ب

**تنبيه** : اعلم أن التمييز على قسمين ؛ مفرد ، وجملة ، فالمفرد كما في البيت وهو ما بين إبهام ما قبله من اسم مجمل الحقيقة، وقيل هو ما بين إجمال ذاتٍ، وإلى

---

(١) الفصول الخمسون ص ١٨٨ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠٢ هامش رقم ( ١ ) .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١٠٠٧ .

(٤) هذا تعريف ابن عصفور أما في جمل الزجاجي التعريف مختلف عما ذكر قال : « كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات » وقد وافقه ابن عصفور ( شارح الجمل ) ولذلك نسب هذا التعريف إليه . انظر شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٨١ .

(٥) المفصل للزمخشري ص ٨٣ .

(٦) سقطت كلمة : « مفسر » من النسختين .

(٧) المقرب ١ / ١٦٣ مع زيادة : « مفسر لما أبهم ... » .

ذلك أشرت **بقولي :** « كـ" غرفة ماءً " » ، فغرفة اسم ذات، وهو مجمل الحقيقة، والمفسر له هو قولك " ماء " ، وهو اسم التمييز لتضمنه معنى " مـن " إذ التقدير " من ماء " وقس على نحو ذلك .

**وأنواع** هذا المفرد خمسة ، وهي المقدرات بالمساحة أو بالوزن ، أو بـالكيل ، أو بالعدد ، أو بما يشبه واحداً منها ، والجملـة : مـا بـين نسـبة إجمـال العـامل إلى فاعله أو مفعوله ، **فالأول :** تمييز منقول من الفاعل ، **والثـاني** : تمـيز منقـول مـن المفعول ، وتارة يكون محولاً عن المبتدأ ، وتارة يكـون غـير محـول ، فصـار لتمـيز الجملة حينئذ أربعة أنواع وسيأتي الكلام على ذلك كله في بابـه[1] - إن شـاء الله تعالى - .

---

(١) باب التمييز فيما لم نجده من أجزاء الكتاب .

# [ الاسم المستثنى ]

ثم **قلت :**

**خَرَّج بـ" إلا " وانْصِب المستثنى بعضاً بفعلٍ مع أداة استثنا**

**وأقول :** القسم السادس والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر ، أن يكون مستثنى ، **قالت النحاة :** ويشترط اتصال المستثنى بما قبله ، ولا يبطله سعال وطول كلام . وقيل : إنه يمتد زمانه ، ما لم يفارق مجلس كلامه ، وقيل ما لم يأخذ في كلام مغاير للمذكور - نبه على ذلك كله صاحب الكافي -[١] .

وأما حده فهو دائر بين النحويين في كتب العربية على ستة أقوال :

منها **قول سيبويه** - رحمة الله عليه - : « هو الاسم الخارج بعد إلا مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما يعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت " عشرون درهماً " »[٢] .

**وقال ابن بابشاذ :** « هو ما يذكر للبيان عن إخراج بعض من كل بـ" إلا " أو بكلمة في معنى " إلا " مثل قام القوم إلا زيداً ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٣] »[٤] .

**وقال ابن الحاجب :** « المستثنى متصل ومنقطع ، والمتصل : المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ" إلا وأخواتها " والمنقطع : المذكور بعدها غير مخرج وهو منصوب »[٥] .

---

(١) انظر المغني لابن فلاح باب الاستثناء البحث الأول لوحة ١٧٠ . قلت : وأما نسبة هذا القول للنحاة ففيه نظر لأنه من مباحث الفقه وأصوله في بعض مسائل الطلاق وغيرها .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية ( ٢٤٩ ) .

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٢٠ .

(٥) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٣١ - ٥٣٦ .

**وقال ابن مالك:** « هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ" إلا " أو ما بمعناها بشرط الفائدة »[١] .

**وقال أبو حيان :** « هو المسند إليه بخلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة " إلا " أو ما* في معناها »[٢] . ٩٨/أ

**وقال الحريري :** « الاسم المستثنى أبداً هو ضد المستثنى منه »[٣] انتهى .

**تنبيه** : كثيراً ما يدخل الوهم على المعربين في تحديد خمسة أسماء من هذه الخمسين وهي : المثنى والمجموع والمبتدأ والمستثنى والمميز ؛ وذلك لأن لكل واحد منها مصدر يشتق منه ويرجع به إليه وهي التثنية والجمع والابتداء والاستثناء والتمييز، فنرى كثيراً من الطلبة لا يعرف الفرق بين كل منها ومصدره ، وكثيراً من المشايخ إذا أراد أن يحد اسم الذات فيحد اسم المعنى وبالعكس ، وهذا خطأ صريح والواقعون فيه كثير فلذلك نبهنا عليه في[٤] مواضعه ؛ خوفاً من وقوع الطلبة فيه .

وهذا أول الخمسة المذكورة **فأقول :** أما حد الاستثناء فلهم فيه ستة أقوال منها **قول أبي سعيد السيرافي :** « الاستثناء هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما »[٥] .

**وقال أبو البقاء:** « هو استفعال من ثنيت عليه أي عطفت ، وحده : إخراج بعض من كل بـ" إلا " أو بقائم مقامها ، وقيل هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور »[٦] .

---

(١) التسهيل ص ١٠١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٩١٠ .

(٣) شرح الملحة ص ٢٠٩ .

(٤) كلمة « في » ساقطة من الأصل .

(٥) لم أجده .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٠٢ .

**وقال الحريري :** « هو إخراج الشيء مما دخل فيه غيره ، وإدخاله فيما خرج منه غيره »[١] .

**وقال ابن عصفور :** « الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك »[٢] .

**وقال أبو علي الفارسي :** « هو إخراج بعض من كل بـ" إلا " أو بكلمة فيها معنى " إلا " وهو مأخوذ من ثنى يثني »[٣] .

**وقال ابن فلاح :** « هو من ثنى[٤] عن الأمر إذا صرفه عنه؛ فالاستثناء على هذا، صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى عن تناول الأول »[٥] انتهى كلامهم .

وقد علم بذلك حد المستثنى ، وحد الاستثناء المذكورين في جزأي العروض والضرب على وجه التحقيق فيهما - والله الموفق - .

رجعنا إلى بقية الكلام على حد المستثنى ، قد عرفت أقوال النحاة في تحديده بسطاً وإيجازاً لكن ملخص تلك العبارات كلها ما قد أشرت إليه في هذا البيت وهو : كل اسم منصوب بفعل مع أداة استثناء دال على إخراج بعض من كل بـ" إلا " أو بغيرها من الأدوات فمثال المستثنى بـ" إلا " قولك : « قام القوم إلا زيداً » و« قام القوم إلا رجلاً منهم » وفي هذين المثالين تنبيه على أنه إذا كان المستثنى معرفة أو نكرة مخصصة عند السامع جاز* الاستثناء ، وإذا لم تكن مخصصة فلا يجوز نحو « قام القوم إلا رجلاً » لا على الاستثناء المتصل ولا على المنفصل . ٩٨/ب

---

(١) شرح الملحة ص ٢٠٩ .

(٢) المقرب ١ / ١٦٦ .

(٣) لم أجده .

(٤) كذا ولعلها ( ثناه ) .

(٥) المغني باب الاستثناء البحث الأول لوحة ١٧٠ .

**وقولي :** « خرج بإلا » فيه تنبيه على أن " إلا " هي حرف الإخراج لا الناصبة وحدها - على الأصح - خلافاً لابن مالك فإنه **قال :**

**ما استثنت إلا مع تمام ينتصب**[1] . . . . . .

فجعل النصب بـ" إلا " وحدها وهو غير صواب ؛ ولهذا **قال ابن عقيل** - رحمة الله عليه - : « والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة " إلا " واختار المصنف أيضاً في غير الخلاصة أن الناصب له " إلا " وزعم أنه مذهب سيبويه ، وهذا معنى **قوله** « ما استثنت إلا مع تمام ينتصب » : أي ينتصب الذي استثنته " إلا " بعد تمام الكلام إذا كان موجباً »[2] انتهى كلامه .

ثم لها بنات من الحروف ، وأخوات من الأسماء والأفعال تعمل كعملها في الإخراج ؛ ولكني قدمتها لأنها هي الأم ، وستقف على كل من البنات والأخوات في باب الاستثناء[3] - إن شاء الله تعالى - .

فإن **قلت :** ما المراد بقولك خرج بـ" إلا " ؟ هل هو المستثنى وحده أم هو ووصفه جميعاً ؟

**قلت :** هذه المسألة فيها خلاف عند النحويين ؛ فذهب الكسائي[4] إلى أن أداة الاستثناء أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول ، ولم تخرج وصفه من وصفه الأول . فإذا قلت : « قامَ القومُ إلا زيداً » فـ" زيدٌ " عنده مسكوت عنه لم يوصف بقيام ولا بنفيه بل يحتمل الوصفين جميعاً .

---

(١) باب الاستثناء في الألفية . وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٨٦ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٢١١ . انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري المسألة الرابعة والثلاثون " ما الذي يعمل في المستثنى النصب " ١ / ٢٦٠ .

(٣) باب الاستثناء من هذا الكتاب غير موجود بين أيدينا .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ ، والارتشاف ٣ / ١٤٩٧ ، والجنى الداني ص ٥١٣ ، والمساعد ١ / ٥٤٨ .

وذهب الفراء[١] إلى أن الأداة أخرجت الوصف من الوصف و" القوم " موجب لهم القيام و" زيدٌ " منفي عنه القيام .

وذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الأول ، وأخرجت وصفه من وصفه ؛ وذلك لأنها أخرجت " زيداً " من " القوم " وأخرجت وصفه من وصفهم ، وهذا الخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل لا غير .

**وقولي :** « وانصب المستثنى بعضاً » فيه تنبيه على أن المستثنى بـ" إلا " لا يكون إلا منصوباً ، بخلاف المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء ، فإنه تارة يكون منصوباً ، وتارة يكون مجروراً ، على قدر العامل الداخل عليه و" بعضاً " منصوب على الحال أعني : حالة كونه بعضاً مما يقدم عليه وهو الاسم المخرج منه ، وهو ؛ إما أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً فالفاعل كقولك « قامَ القومُ إلا زيداً* » ٩٩/أ والمفعول كقولك « رأيتُ القومَ إلا زيداً » والمجرور كقولك « مررتُ بالقومِ إلا زيداً » هذا هو المشهور .

وأما كونه متصلاً أو منقطعاً ، أو مستثنىً بغير " إلا " من أدوات الاستثناء فسيأتي الكلام على ذلك كله في بابه[٣] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) معاني القرآن ١ / ٨٩ ، والارتشاف ٣ / ١٤٩٧ ، والجنى الداني ص ٥١٣ ، والمساعد ١ / ٥٤٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٠ ، وانظر الارتشاف ٣ / ١٤٩٧ وجميع ما ذكره المؤلف مستنبط من الارتشاف لأبي حيان .

(٣) باب الاستثناء من الكتاب غير موجود بين أيدينا والله أعلم .

# [ النعـــت ]

ثم **قلت :**

**والنَّعْتُ وصفٌ تُمِّمَ المتبوعُ بِهْ طِبْقاً وفي إعرابِهِ بِحَسَبهْ**

**وأقول :** القسم السابع والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون منعوتاً ويقال فيه : " نعت " و" النعت " " الوصف " و« الصفة وكلها ألفاظ مترادفة عند النحويين » وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « والنعتُ وصفٌ » .

**وعند المحققين منهم** : أن النعت غير الوصف - كما سيأتي بيانه - .

واعلم أن من أسماء المعاني هذه الخمسة ، وهي النعت ، والتوكيد ، والعطف والبدل والتعجب ، وكلها مصادر ، وكلها توابع إلا التعجب ، وقد اصطلح النحاة على إجرائها مجرى التوابع في اللفظ ، فيقولون : " النعت " ومرادهم : الاسم المنعوت ، ويقولون : " التوكيد " ومرادهم : الاسم المؤكد به ، ويقولون " العطف " ومرادهم : الاسم المعطوف ، ويقولون : " البدل " ومرادهم : الاسم المعوض - وهكذا يفعلون في التحديد ، فإذا أرادوا أن يحدوا المنعوت حدوا النعت ، وإذا أرادوا أن يحدوا الاسم المؤكد حدوا التوكيد ، وإذا أرادوا أن يحدوا المعطوف حدوا العطف ، وإذا أرادوا أن يحدوا الاسم المعوض حدوا البدل ، وكذلك العكس في جميع ذلك ، ولست أرى ذلك صواباً ، ولو تنبهتُ له قبل نظمه لما وافقتُ عليه لكن خرجت به النسخ ويعسر الآن جمعها .

أما حد النعت فهو : ما دل على حلية أصلية أو عارضة نحو : " طويل " ، و" قصير " ، و" أسود " ، و" أبيض " ، و" أعرج " ، و" أعور " ونحو ذلك وأما الصفة فإنها تكون بالأفعال نحو " قام " و" يقوم " أو بما فيه رائحة الفعل نحو " ضارب " و" مضروب " ونحو ذلك ، ومنهم من قال : « الوصف قول الواصف، والصفة مدلول الوصف ؛ لأنها عبارة عن المعنى القائم بالموصوف » ، ومنهم من سوى بينهما وجعلهما مترادفين .

ثم الوصف في اصطلاح النحاة يطلق بالاشتراك على مفهومين ؛ **أحدهما** : الوصف بمعنى التابع ، وهو الدال على بعض أحوال الذات ، وهو المراد في هذا البيت ، نحو : " كريم " ، و" بخيل " ، و" شجيع "[١] ، و" جبان " ، وما أشبه ذلك .

**والثاني** : الدال على الذات باعتبار معنى لازم كـ" أسود " أو طارئ كـ" سكران " وما جرى مجراهما ، وهذا المفهوم هو المعتبر في باب منع الصرف - كما سيأتي بيانه - .

وأما حده فهو دائر بين النحويين في كتب العربية على تسعة أقوال منها **قول ابن هشام** : « هو تابع مشتق أو مؤول به ، يقتضي[٢] تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو تأكيده أو الترحم »[٣] انتهى .

**وقال أبو حيان** : « هو تابع مقصود بالاشتقاق وضعاً وتأويلاً »[٤] .

**وقال ابن فلاح** : « حده كل اسم دل مطلقاً على شيء باعتبار معنى هو المقصود »[٥] ، **وقال ابن مالك** : « هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته »[٦] ، **وقال ابن الحاجب** : « هو ما يدل على معنى في متبوعه مطلقاً وفائدته ؛ تخصيص أو توضيح »[٧] .

---

(١) قال الجوهري : « ورجل شجيع وقوم شجعان مثل جَرِيْب وجُرْبان وشجعاء مثل فقيه وفقهاء » الصحاح مادة ( شجع ) .

(٢) في الشذور : « يفيد » بدل « يقتضي » .

(٣) شرح الشذور ص ٣٧٦ .

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٩٠٧ .

(٥) لم أجده في المغني وهو الكتاب الموجود من كتبه والله أعلم .

(٦) لم أعثر على هذا التعريف في كتب ابن مالك الأربعة وقد وجدت أقربها إليه ما ذكره في شرح الشافية : « فالنعت المكمل متبوعه بوسمة كقولي « أمرر بشخص محمد » والمكمل متبوعه بوسم ما به اعتلق كقولي " زر فتى برا بنوه " » .
ونص تعريفه في التسهيل يوافق التعريف الذي نسبه إلى أبي حيان بنصه . انظر التسهيل ص ١٦٧ باب النعت .

(٧) شرح المقدمة الكافية ص ٦٢٤ - ٦٢٥ .

**وقال ابن معط:** « هو تخصيص نكرة ، وإيضاح معرفة أتي به للفرق بين المشتركين في الاسم »[١] .

**وقال الزجاجي :** « هو تابع لمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ، وتعريفه وتنكيره فإن كان الاسم مرفوعاً فنعته مرفوع ، وإن كان منصوباً فنعته منصوب وإن كان* مخفوضاً فنعته مخفوض »[٢] انتهى كلامه . ٩٩/ب

**وقال ابن عصفور :** « هو عبارة عن " اسم " أو ما هو في تقديره ، من " ظرف " أو " مجرور " أو " جملة " يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو تأكيد بما يدل على حليته أو نسبته كـ" قرشي " أو فعله كـ" قائم " »[٣] انتهى كلامه .

**وقال الزمخشري :** « هو الاسم الدال على بعض أحوال الذات كـ" طويل " و" قصير " و" عاقل " و" أحمق " " قائم " و" قاعد " و" سقيم " و" صحيح " و" فقير " و" غني " و" شريف " و" وضيع " و" مكرم " و" مهان " »[٤] انتهى كلامه .

**وملخص هذه العبارات** كلها هو فيما قد أشرت إليه في هذا البيت وينحل معناه إلى قولنا : كل وصف تابع تُمِّمَ به المتبوعُ على وجه المطابقة .

فخرج بقولنا : « كل وصف تابع » الصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ لأنها وصف ، ولكنه غير تابع ، وخرج **بقولي :** « تمم به المتبوع » البدل وعطف النسق لأنهما قد لا يحتاجان إلى تابع ، **وقولنا :** « على وجه المطابقة » المراد به مطابقة الوصف للموصوف .

---

(١) الفصول الخمسون ص ٢٣٤ .

(٢) انظر جمل الزجاجي ص ١٣ ، وشرح الجمل ١ / ١٩٣ .

(٣) المقرب ١ / ٢١٩ .

(٤) المفصل للزمخشري ص ١٤٠ .

**قال جمهور النحاة :** وتطابقه في أربعة من عشرة ؛ وهي الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والرفع والنصب والجر ، والتعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، فإذا قلنا : « جاء زيد الطويل » فقد وافقه في التذكير وفي التعريف وفي الإفراد وفي الرفع ، وإذا قلنا : « جاءت امرأة طويلة » فقد وافقه في التأنيث وفي التنكير وفي الإفراد وفي الرفع ، وقس على نحو ذلك .

هذا هو المشهور عند الجمهور ، ومنع من ذلك **ابن هشام** حيث **قال :** « وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ، والتحقيق أن الأمر على النصف في العددين وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتنكير »[1] انتهى كلامه .

وهذا أخصر ما قالوه لأنه على النصف من الأول ، وإنما المذهب الأول هو المشهور عند الجمهور ، ولهذا حكيته في باب النعت ، وأما هنا فقد حكيت جميع ما قاله أهل المذهبين من المتقدمين والمتأخرين في كلمتين من هذا البيت فالأولى منهما **قولي :** « طبقاً » والثانية **قولي :** « في إعرابه بحسبه » وذلك لأن **قولي :** « طبقاً » يدخل تحته سبعة أحوال من العشرة ، وهي الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث* والتذكير ، **وقولي :** « في إعرابه بحسبه » يدخل تحته ثلاثة أنواع من أنواع الإعراب ، وهي الرفع والنصب والجر ، وهذه العبارة أوجز من غيرها وأخف حملاً على الطالبين - وبالله التوفيق - . ١٠٠/أ

**تنبيه :** **قال الحريري** في الدرة عند كلامه على معرفة الفرق بين فَعَل وفَعْل بفتح العين أو بسكونها ، « ويقولون « اعمل بحَسْب ذلك » بإسكان السين والصواب فتحها ليطابق معنى الكلام فإن " الحَسَب " بفتح السين هو الشيء المحسوب المماثل لمعنى المثل والمقدار »[2] انتهى كلامه .

---

(١) شرح الشذور ص ٣٧٧ .

(٢) درة الغواص ص ٢١٣ - ٢١٤ وفيها « القدر » بدل « المقدار » .

والمراد به في البيت : المماثلة أعني ، إن كان المنعوت[1] مرفوعاً كان النعت مرفوعاً وإن كان منصوباً كان كذلك ، وإن كان مجروراً كان مثله انتهى هذا .

وأما " حسب " بسكون السين فإنها بمعنى الكفاية وهي في الكلمات الملازمة للإضافة وسيأتي الكلام عليها في بابها[2] - إن شاء الله تعالى - .

(١) في ب : « المفعول » .

(٢) باب الإضافة غير موجود فيما لدينا من أجزاء الكتاب .

# [ التوكيد ]

ثم **قلت** :

**توكيدُهـا مقـرِّر بنسـبتهْ أو الشمولِ أو بلفظٍ جيءَ بهْ**

**وأقول** : القسم الثامن والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون[١] مؤكداً به ويقال فيه " توكيد " وحدّ التوكيد : « ما أريد به تمكين للمعنى[٢] في النفس أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه »[٣] انتهى . وأما اسم التوكيد المؤكد به فللنحاة في تعريفه حدود كثيرة دائرة بينهم في كتب العربية على سبعة أقوال منها **قول ابن هشام الأنصاري** : « هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول »[٤] .

**وقال أبو حيان** : « هو معنوي ولفظي ، فالمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة محصورة فلا يحتاج إلى حد[٥] ، واللفظي يكون في المفرد والمركب جملة كان أو غير جملة ، ويشمل المفرد ؛ الاسم والفعل والحرف ، ويكون في المعرفة والنكرة »[٦] .

**وقال ابن فلاح** : « حده تابع يقرر حكم متبوعه وعمومه »[٧] .

**وقال ابن مالك** : « هو معنوي ولفظي فالمعنوي : ما بين نصوصية متبوعة من " نفس " و" عين " بمعنى الحقيقة ، واللفظي : هو عود[٨] اللفظ بعينه وهو شائع في الجمل والمفردات »[٩] .

---

(١) سقط من الأصل ما يقارب السطرين من قوله « مؤكداً » إلى قوله « فللنحاة » .

(٢) كذا ولعله ( المعنى ) كما في تعريف ابن عصفور الآتي .

(٣) المقرب ١ / ١٣٨ ، وسيعيده المؤلف بعد صفحة .

(٤) شرح شذور ص ٣٧٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٧ بتصرف من المؤلف .

(٦) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٥٧ .

(٧) لم أجده .

(٨) في ب : « عدد » .

(٩) هذا التعريف مقتبس من مواضع شتى فقوله : « هو معنوي ولفظي فالمعنوي » في كتاب التسهيل ص ١٦٤ . وقوله : « ما بين نصوصية متبوعه من نفس وعين بمعنى الحقيقة » في العمدة انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ التوكيد : التوكيد المعنوي ١ / ٥٥٣ .
وقوله : « واللفظي أن يعاد اللفظ بعينه وهو شائع في الجمل والمفردات » في العمدة أيضاً تحت عنوان " التوكيد المعنوي " شرح العمدة ١ / ٥٧٠ مع بعض الاختلاف كما هو ملاحظ .

**وقال ابن معط:** « هو تحقيق المعنى في نفس السامع ؛ وينقسم إلى توكيد تكرار ، وتوكيد إحاطة ، فتوكيد التكرار ؛ ينقسم إلى تكرار لفظ ، وتكرار معنى، فتكرار اللفظ هو إعادة الشيء بعينه وفائدته دفع[١] توهم السامع[٢] ، وتكرير المعنى[٣] : إعادة الشيء بـ" النفس " و" العين " وفائدته دفع[٤] توهم المجاز وتوكيد الإحاطة هو التوكيد بـ" كل " و" أجمع " وما جرى مجراهما »[٥] .

**وقال الزمخشري :** « هو على وجهين ؛ تكرير صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك " رأيت زيداً زيداً " وغير الصريح نحو قولك " فعل زيدٌ نفسُه أو عينُه " »[٦] .

**وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور :** « هو لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس ، وإزالة الشك عن الحديث ، أو المحدث عنه ، فالذي يراد به تمكين المعنى في النفس هو « التوكيد اللفظي » ، ويكون في المفرد كقوله تعالى ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[٧] وفي الجملة كقولك « الله أكبر ، الله أكبر » والذي يراد به إزالة الشك عن الحديث ، هو التوكيد بالمصدر ؛ فإنك إذا قلت " مات زيدٌ موتاً " أو " ضربت العبدَ ضرباً " ارتفع المجاز ، والذي يراد به* إزالة الشك عن المحدث عنه ؛ هو التوكيد بالألفاظ التي يبوب لها في كتب النحو وهي « نفسُه وعينُه وكلُّه وأجمعُ واكتعُ » وما جرى مجراهما[٨] »[٩] انتهى كلامهم . ١٠٠/ب

---

(١) في ب : « رفع » وهو الموافق لما في الفصول .

(٢) في الفصول : « رفع توهم عدم سماع السامع » .

(٣) في الفصول : « وتوكيد تكرار المعنى : هو ... » .

(٤) في ب : « رفع » وهو الموافق لما في الفصول .

(٥) الفصول الخمسون ص ٢٣٥ - ٢٣٦ بتصرف من المؤلف .

(٦) المفصل ص ١٣٧ .

(٧) سورة الفجر ، آية ( ٢١ ) .

(٨) في الأصل مجراها .

(٩) المقرب باب التوكيد ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .

**وملخص هذه العبارات** كلها ما قد أشرت إليه في هذا البيت وينحل معناه إلى : أنه تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول معنويّاً أو إزالة الشك وتوكيد المطلوب لفظيّاً .

رجعنا إلى شرح البيت : أما **قولي :** « توكيدها » فالمراد به توكيد الأسماء على نحو ما تقدم بيانه ، وهو على قسمين ؛ **معنوي** وحده : ما جيء به لتقرير نسبة المتبوع أو شموله ، **ولفظي** وهو : ما تكرر لفظه لإزالة الشك أو لتوكيد المطلوب .

ثم المعنوي على نوعين ؛ **أحدهما** مقرر لأمر المتبوع في النسبة وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « توكيدها مقرر بنسبته » .

**والثاني** : مقرر لأمر المتبوع في الشمول ، وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « أو الشمول » .

**والقسم الثاني** هو التوكيد اللفظي : وهو ما يكرر لفظه لإزالة الشك عن المحدث عنه ، وذلك مخصوص بالمصدر ، فإنك إذا **قلت :** " ضربتُ العبدَ ضرباً " و« قتلتُ الكافرَ قتلاً » ونحو ذلك فقد ارتفع المجاز أو لتوكيد المطلوب أو الأمر ، ويكون في المفردات كقوله تعالى : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ وفي الجمل كقول المؤذن « الله أكبر ، الله أكبر » . وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « أو بلفظ جيء به » وقد أفردوا له باباً على حدته ، وستقف عليه - إن شاء الله تعالى - في فصل التابع[1] .

فمثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة والموضوع له من الألفاظ أربع : وهي " النفس " و" العين " و" كل " و" أجمع " كقولك : « جاءَ زيدٌ نفسُه أو عينُه » فإنك لو لم تقل " نفسُه " أو " عينُه " لجوّز السامع كون الجائي خبره أو كتابه

(١) وهذا الفصل غير موجود فيما لدينا من أجزاء الكتاب .

بدليل قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[١] أي أمره[٢]، ومثال المقرر لأمره في الشمول كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٣] ؛ إذ لولا التوكيد لجوّز السامع كون الساجد أكثرهم - والله أعلم - .

**فائدة** : في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٢] سرّ لطيف وهو أن ذكر " كل " يرفع وهم من يتوهّم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين بدليل قوله : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٤] لأن إغواء الشيطان لهم ليس هو في وقت واحد فدّل على أن " كُلاً " أخصّ من " أجمع " والذي في الآية من الصفتين ، وإن اختلف لفظه* فمعناه مُتَّحِد ؛ لأنه تأكيد على ١٠١/أ
تأكيد كما قال تعالى : ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[٥] - والله أعلم[٦] - .

---

(١) سورة الفجر ، آية ( ٢٢ ) .

(٢) تنبيه : جرى على هذا القول أهل التأويل في الصفات وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول « حذف المضاف في هذا الموطن وإقامة المضاف إليه مقامه » من عشرة وجوه في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص ٣٣٩ . كما أثبت في مواضع شتى من مجموع الفتاوى صفة المجيء لله سبحانه وتعالى على وجه يليق بجلاله وعظمته من خلال هذه الآية الكريمة ومن ذلك على سبيل المثال ٥ / ٤١ و ٦ / ٩٨ و ١٢ / ٢٨٤ . ونسب في الجزء الثامن ص ٢٤٣ ، هذا القول إلى المعتزلة القائلين بخلق القرآن .
وذكر شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني في كتابه الرسالة في اعتقاد أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث ، ثبوت صفة المجيء لله أيضاً استناداً إلى هذه الآية وأفرد لها باباً مستقلاً ص ٤٦ - والله تعالى أعلم - .

(٣) سورة الحجر ، آية ( ٣٠ ) . وسورة ص ، آية ( ٧٣ ) .

(٤) سورة الحج ، آية ( ٣٠ ) .

(٥) سورة الطارق ، آية ( ١٧ ) .

(٦) انظر المسألة في المحرر الوجيز لابن عطية ٣ / ٣٦٠ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٤ / ٣٠٥ .

# [ عطف البيان ]

ثم **قلت :**

**عَطْفُ البيانِ مُوْضِحٌ للمعرفة مخصِّصٌ للنُّكْر من غير صِفَة**

**وأقول :** القسم التاسع والثلاثون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون معطوفاً[١] لبيان سابق عليه ، ويقال فيه عطف بيان ، وحدّه « إلحاق متبوع بتابع يبينه » انتهى . وأما الاسم التابع المعطوف على متبوعه فللنحاة في تعريفه حدود كثيرة دائرة بين النحويين في كتب العربية على ستة أقوال منها **قول ابن هشام الأنصاري :** « هو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه »[٢] .

**وقال ابن فلاح :** « هو بمنزلة الصفة ، في إيضاح المتبوع بالجامد ويتنزل منزلة الكلمة العربية[٣] إذا فُسِّرت بما وَضَح منها كـ" الغضنفر " إذا فسر بـ" الأسد " وأكثر ما يكون بالكنى والأعلام »[٤] .

**وقال ابن مالك :** « هو نعت[٥] جرى مجرى النعت الخالص في توضيح المتبوع ، وتخصيصه ، وموافقته في التعريف والتنكير ، والإفراد وضديه ، والتأنيث والتذكير »[٦] .

**وقال ابن الحاجب :** « هو تابع غير صفة يوضح متبوعه »[٧] .

**وقال ابن معط :** « هو اسم يفسره اسم كما يفسره النعت إلا أنه ليس مشتقاً ولا في حكم المشتق »[٨] .

---

(١) سقط من الأصل ما يقارب سطرين من قوله « معطوفاً » إلى قوله « فللنحاة » .

(٢) شرح الشذور ، ص ٣٧٨ .

(٣) كذا ولعلها ( الغريبة ) .

(٤) لم أجده .

(٥) كذا في النسختين وفي العمدة : « تابع جار مجرى النعت .. . » ولعله الصواب لأن به تستقيم العبارة .

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢ / ٥٩٢ .

(٧) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٦٧ .

(٨) الفصول الخمسون ص ٢٣٦ .

**وقال الزمخشري :** « هو اسم غير صفة يكشف عن المراد وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من العربية إذا ترجمته[١] بها »[٢] .

**وقال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور :** « هو جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله ليبينه كما بينه النعت ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ولا في حكمه »[٣] انتهى كلامهم .

**وملخص هذه العبارات** كلها ما قد أشرت إليه في هذا البيت ، وينحل معناه إلى قولنا : « تابع غير صفة يوضح متبوعه المعرفة ويخصص متبوعه النكرة » .

رجعنا إلى شرح البيت : أما **قولي :** « عطف البيان مُوْضِح للمعرفة » أي تابع موضح لمتبوعه ، **وقولي :** « مُوْضِح » هو بكسر الضاد ؛ لأنه اسم فاعل وهو مخرج لما عدا عطف البيان من التوابع فمثال الموضح كقول الراجز :

**أقسم بالله أبو حفص عمر** [٤] . . . . . .

فـ" عمر " هو الشاهد والمراد به عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وهو اسم البيان ، وقد عطف به لبيان أبي حفص من هو ؟ كأن قائلاً يقول : « من أبو حفص » ؟ فقيل* له : « عمر » ، وأبو حفص كنيته ، والكنية من المعارف ؛ وقد وقع بيانها في البيت بـ" عمر " وقولي " مخصِّص " بكسر الصاد ؛ لأنه اسم فاعل، ومثال المخصص كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[٥] عند من نوَّن ١٠١/ب

---

(١) كذا في النسختين وفي المفصل ( الغريبة ) بدل ( العربية ) و ( ترجمت ) بدل ( ترجمته ) .

(٢) المفصل ص ١٤٩ .

(٣) المقرب ١ / ٢٤٨ .

(٤) البيت من الرجز نسبه ابن يعيش في شرح المفصل لرؤبة بن العجاج ٣ / ٧١ . وهو منسوب لعبد الله ابن كيسبة في الإصابة لابن حجر ٥ / ٩٥ وسماه ( أبو كيسبة ) في ٧ / ١٦٤ ونُسِب لأعرابي كذلك ولعبد الله بن كيسبة ونفى أن يكون لرؤبة قال : « وزعم ابن يعيش في شرح المفصل أن الرجز لرؤبة بن العجاج وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات في سنة ١٤٥ هـ ولم يعدّه أحد من التابعين فضلاً عن المخضرمين والله أعلم » ٥ / ١٥٤ - ١٥٧ وورد بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٢٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٩ ، ولسان العرب مادة نقب ، فجر .

(٥) سورة المائدة ، آية ( ٩٥ ) .

الكفارة ورفع الطعام[١] .

**وقولي :** « للنكر » المراد بالنكر متبوعه النكرة ؛ وذلك لأن اسم البيان إن كان متبوعه معرفة فهو موضح له ، وإن كان نكرة فهو مخصص له .

**وقولي :** « غير صفة » مخرج للصفة فإنها توافق عطف البيان في إفادة توضيح المتبوع ، إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة فلابد من إخراجها بهذا القيد، وألا تدخل في حد البيان . وأما " غير " فإنه مرفوع على أنه خبر ثالث **لقولي** في أول البيت « عطف البيان » فإنه مبتدأ خبره : " موضح " ويليه " مخصص " وهو خبر ثان .

وحكم المعطوف بهذا العطف أن يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة : وهي واحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث ، كما تقدم بيانه في شرح النعت[٢] - وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطاً في بابه[٣] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) هي قراءة غير المدنيين وابن عامر من العشرة ، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٥٥ .

(٢) انظر ص ١٦٣ من هذا القسم .

(٣) يعني بذلك فصل التابع وهو غير موجود فيما لدينا من أجزاء الكتاب .

# [ عطف النسق ]

ثم **قلت :**

**مُشاركٌ لفظاً وحكماً واعْتَلَقْ بِعاطفٍ بينهما عطفُ النَّسقْ**

**وأقول :** القسم الموفي أربعين من أقسام الاسم الظاهر أن يكون نسقاً[١] ويقال فيه " عطف النسق " والنسق من عبارة الكوفيين ، أما سيبويه فإنه **يقول :** « باب الشركة »[٢] يعني : حروف العطف بواسطة حرف بينهما[٣] . وضدّه إلحاق متبوع بتابع يشاركه في إعرابه .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن النحويين قد اختلفوا في المعطوف عطف النسق على مذهبين :

فطائفة ذهبوا إلى أنه لا يحتاج إلى حد ومنهم **أبو حيان ولفظه :** « تابع بأحد الحروف ولا يحتاج إلى حد »[٤] وكذلك ابن هشام[٥] وابن معط[٦] وجماعة منهم .

وأما الذين تعرضوا إلى حده فهو دائر بينهم في كتب العربية على **خمسة أقوال :**

**منها قول ابن مالك :** « عطف النسق تابع بتوسط حرف من حروف العطف »[٧] .

**وقال ابن الحاجب :** « العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروفه »[٨] .

---

(١) في ب « أن يكون معطوفاً على النسق المتقدم عليه في اللفظ » .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٧ .

(٣) سقط من الأصل سطر من قوله : « وحدُّه » .

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٤ .

(٥) شرح الشذور ص ٣٨٨ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٧٧٣ .

(٧) شرح العمدة ٢ / ٦٠٦ مع اختلاف يسير والنص « تابع بتوسط واو أو فاء أو ... » الخ وعد حروف العطف .

(٨) شرح المقدمة الكافية ، عطف النسق ٢ / ٦٣٦ وفيها « أحد الحروف العشرة » بدل : « أحد حروفه » .

**وقال ابن عصفور :** « عطف النسق هو حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل أو الجملة على الجملة بشرط توسط حرف بينها* من الحروف ١٠٢/أ
الموضوعة لذلك »[١] .

وأما **الزمخشري :** فإنه قد اكتفى بالتمثيل عن التحديد وذلك إنما يغتفر فعله للناظم عند ضيق المجال عليه أما للناثر فلا ؛ لأنه في فسحة من القول **ولفظه :** « العطف بالحرف هو نحو قولك " جاءني زيد وعمرو " وكذلك إذا نصبت وجررت بتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد ، والحروف العاطفة تذكر في مكانها – إن شاء الله تعالى – »[٢] .

**وقال ابن بابشاذ :** « وأما النسق فهو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى أو في اللفظ دون المعنى »[٣] انتهى كلامهم .

**وملخص هذه العبارات** كلها ما قد أشرت إليه في هذا البيت وينحل معناه إلى قولنا : معطوف النسق هو التابع المشارك لفظاً أو حكماً بعاطف يتوسط بينه وبين المعطوف عليه انتهى . وسيأتي لنا بيان ذلك .

أما **قولي :** « مشارك لفظاً وحكماً واعتلق » ففيه إشارة إلى أن معطوف النسق يشارك متبوعه ؛ تارة في اللفظ ، وتارة في الحكم ، وتارة في تعليق الحكم بأحد المذكورين ، **فمن الأول** : وهو اشتراكهما في اللفظ معطوف ثلاثة أحرف من أحرف العطف العشرة وهي " لا " و" بل " و" لكن " والمراد باللفظ الإعراب .

**ومن الثاني** وهو : اشتراكهما في الحكم معطوف أربعة أحرف وهي " الواو " و" الفاء " و" ثم " و" حتى " .

---

(١) المقرب ١ / ٢٢٩ .

(٢) المفصل ص ١٥١ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٢٩ .

**ومن الثالث** : وهو اشتراكهما في تعليق الحكم بأحد المذكورين معطوف ثلاثة أحرف وهي " الواو " و" إما " و" أم " - كما سيأتي بيانه في باب العطف مفصلاً[1] - إن شاء الله تعالى - .

أما **قولي :** « بعاطف بينهما » أعني : بحرف من حروفه ، وقولي : « عطف النسق » العطف غير المعطوف ، وكثير من النحويين إذا أراد أن يحد معطوف النسق فيحد العطف ، وهو غير صواب ؛ لأن العطف عبارة عن ضم مفرد أو جملة إلى مثلها بعاطف بينهما .

ومعطوف النسق : تابع مشارك في اللفظ ، أو في الحكم أو في تعليق الحكم بأحد المذكورين بشرط العاطف بينهما في كل حال من الأحوال الثلاثة .

وفي البيت تقديم وتأخير ، وحذف ؛ للعلم بالمحذوف ، إذ التقدير : عطف النسق معطوفه مشارك لفظاً وحكماً واعتلق بعاطف بينهما ، ومعنى " اعتلق " أي تعلق بمتبوعه بواسطة الحرف بينهما - والله أعلم - .

---

(١) هذا الباب غير موجود في أجزاء الكتاب التي بين أيدينا .

# [ البـــدل ]

ثم **قلت :**

**والبَدَلُ المقصودُ بالحُكْمِ بِلا واسطةٍ "ماتَ الوجيعُ المُبتَلى"**

**وأقول :** القسم الحادي والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون بدلاً ويسميه الكوفيون بـ« الترجمة و التبيين و التكرير » والبصريون يسمونه : « البدل » .

والبدل في اللغة : عبارة عن العوض . وفي التنزيل : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾[١] .

وأما حده : فهو دائر بين النحويين في كتب العربية على أربعة أقوال منها **قول ابن هشام الأنصاري :** « هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة »[٢] وهذا قول ابن مالك بعينه في الخلاصة[٣] وهو حد جيد ولهذا نظمته في الكفاية .

**وقال أبو حيان :** « البدل تابع مستقل بمقتضى العامل تقديراً »[٤] .

**وقال ابن فلاح :** « البدل حده كل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه »[٥] .

**وقال ابن معط:** « البدل هو تفسير اسم باسم يقدر إحلاله محل الأول »[٦] انتهى كلامهم .

---

(١) سورة القلم ، آية ( ٣٢ ) .

(٢) شرح شذور الذهب " البدل " ص ٣٨٣ .

(٣) قال ابن مالك:

« **التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلاً** »

شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦١ .

(٥) لم أجده .

(٦) الفصول الخمسون ( الفصل العاشر في البدل ) ص ٢٣٨ .

**تنبيه** : كثير من النحويين إذا أراد أن يحد البدل فيحده بحد الإبدال وهو غير صواب ؛ لأن الإبدال مصدر ، والبدل تابع ، ومن ذلك **قول صاحب الكافي** في حد البدل : « ومن قال إعلام السامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح ، فهو حد الإبدال ، لا حد البدل ؛ لأنه عبارة عن الثاني »[١] انتهى .

**قلت** : يشير بذلك إلى ابن عصفور فإن هذه عبارته في المقرب[٢] وهي عبارة ابن بابشاذ بعينها[٣] ، وعزاها إلى سيبويه أيضاً ، وذلك كما وقع لابن معط حيث أراد أن يحد المستثنى فحد الاستثناء[٤] ، **قال** في فصوله : « المستثنى وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بـ" إلا " وما كان في معناها »[٥] انتهى ذلك .

رجعنا إلى شرح البيت : أما **قولي** : « والبدل المقصود » أعني : والبدل هو التابع المقصود فـ" المقصود " فصل مخرج للنعت وللبيان وللتوكيد فإنهن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ، و" بلا واسطة " مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو " جاء زيد وعمر " فإنه وإن كان المقصود بالحكم لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف ، ومثلت له في البيت **بقولي** : « مات الوجيع المبتلى » فـ" مات " فعل ماض و" الوجيع " فاعله و" المبتلى " بدل منه لأنه جامع لهذه القيود المذكورة .

**وأما أقسام البدل فهي ستة** ؛ بدلُ كل من كل ، وبدلُ بعض من* كل ، وبدلُ اشتمال ، وبدلُ إضراب ، وبدلُ نسيان ، وبدلُ غلط[٦] . ١٠٢/ب

---

(١) لم أجده .

(٢) المقرب باب البدل ص ٢٤٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٢٣ .

(٤) الفصول الخمسون ص ١٨٩ .

(٥) الفصول ( الضرب السادس المستثنى ) ص ١٨٩ .

(٦) لم أجد من قسم البدل إلى ستة وإنما الثلاثة الأخيرة عائدة إلى واحد وهو الغلط ويسميه بعضهم الإضراب وبعضهم يسميه البداء وهذه الأقسام التي ذكرها إنما هي أوجه لهذا النوع قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي « قوله ( بدل الغلط ) اعلم أن هذا الباب هو بدل الإضراب ويكون على ثلاثة أوجه : الأول : الغلط ، الثاني : النسيان ، الثالث : أن يكون بدل بداء » ١ / ٤٠٨ .

**وأما توجيهه فهو على ثمانية أوجه** ؛ تعريفهما ، وعكسه ، تعريف الأول وعكسه وإظهارهما ، وعكسه ، إظهار الأول ، وعكسه ، ومثال البيت من الوجه الأول وستقف على أمثلة الأقسام والتوجيه كلها في باب البدل من فصل التابع - إن شاء الله تعالى -[1] .

(١) فصل التابع غير موجود فيما بين يدينا من أجزاء هذا الكتاب والله أعلم .

# [ اسم الفعل ]

ثم **قلت :**

**ثُمَّ اسمُ فِعْلٍ نائبٍ عن فِعْلِ "شَتَّانَ صَهْ أوّهْ" بَمْعَنى الفِعْل**

**وأقول :** القسم الثاني والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون اسم فعل، والأكثرون على أنه لا حد له ؛ لأنه محصور بالعد ومنهم ابن هشام[١] ، وأبو حيان[٢] ، وابن فلاح[٣] ، وابن معط[٤] ، والزمخشري[٥] ، وغيرهم اتكالاً على أنه معدود ؛ فلهذا هو عندهم غير محدود .

وأما الذين تعرضوا إلى تحديده فهم في ذلك على قولين :

**أحدهما : لابن الحاجب** ولفظه : « هو ما كان بمعنى الأمر ، أو الماضي مثل " رويد زيداً " أي أمهله و" هيهات ذاك " أي بعد »[٦] انتهى كلامه .

وهو حد ناقص ؛ لأن اسم الفعل قد ينوب عن المضارع ، وعلى هذا فحصره في الأمر وفي الماضي ليس بجيد ؛ لأنه تخصيص من غير مخصص .

**والثاني : لابن مالك** ولفظه :

**ما نابَ عن فِعْلٍ " كشَتَّانَ وصَهْ " هو اسمُ فِعْلٍ وكذا " أوَّهْ ومَهْ "**[٧]

وهذا حد تام لشموله على نيابة الأفعال الثلاثة ، وفي البيت زيادة على هاتين العبارتين ، وهي التنبيه على أن اسم الفعل إذا ناب عن الفعل يكون بمعناه في كل

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٥٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ( باب الكلمات المختلف فيها أهي أسماء أو أفعال أو غيرها ) ٥ / ٢٢٨٩ .

(٣) انظر المغني لوحة ٢١٥ قال انحصرت في ثمانية .

(٤) الفصول الخمسون ص ٢٢٣ .

(٥) المفصل ص ١٨٢ .

(٦) شرح المقدمة الكافية ( أسماء الأفعال ) ٣ / ٧٤١ .

(٧) البيت من الألفية وانظر شرح ابن الناظم ص ٦١١ .

حال من الأزمنة الثلاثة كما سيأتي بيانه .

رجعنا إلى شرح البيت : أما **قولي :** « ثم اسم فعل نائب عن فعل » ففيه إشارة إلى أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل بطريق النيابة عنه ، وعمله هو النصب لا غير ، والمراد بهذه النيابة : نيابته عنه في العمل وفي المعنى أيضاً ، ويفهم ذلك من التمثيل بأسماء الأفعال الثلاثة وهو **قولي :** « شتان ، صه ، أوه » ، فـ" شتان " بمعنى : افترق و" صه " بمعنى اسكت و" أوه " بمعنى أتوجع إذ كل واحد من هذه الأسماء الثلاثة نائب عن فعله في العمل وفي المعنى أيضاً واحترزنا بالنيابة في المعنى وفي العمل معاً من المصدر نحو " ضرباً زيداً " ومن الصفة نحو " أقائم الزيدان " ؛ لأن المصادر والصفات ، وإن نابت عن* الأفعال ، فإنما نيابتهما[1] ١٠٣/أ عنها في العمل لا في المعنى ، وكذلك من الحروف نحو : هل ، بمعنى : استفهم ، وليت بمعنى : أتمنى ونحو ذلك لأن الحروف ، وإن نابت عن الأفعال ، فإنما نيابتها عنها في المعنى لا في العمل فتنبه لذلك . **وقولي :** « بمعنى الفعل » فيه إشارة إلى أن هذه الأسماء الثلاثة وما أشبهها تنوب عن الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً ، إذ الألف واللام فيه للعموم ، ولكل من هذه الأسماء الثلاثة نظائر ، وسنذكرها في باب اسم الفعل - إن شاء الله تعالى - .

**تنبيه** : قد عرفت أن أقسام اسم الفعل ثلاثة ؛ ماض ، وأمر ، ومضارع وأما أنواعه فهي أيضاً ثلاثة :

**أحدها** : ما هو ظرف في الأصل .

**والثاني** : ما هو مجرور بحرف .

**والثالث** : ما هو مصدر وسيأتي الكلام على كل منها في باب اسم الفعل بعد تلك الأقسام الثلاثة على الترتيب[2] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) في ب : « نيابتها » ولعله الصواب .

(٢) باب اسم الفعل غير موجود فيما بين يدي من الكتاب .

# [ التعجب ]

ثم **قلت :**

**تَعَجُّبٌ بِما مَعَ الأفعال إظْهارُ وَصْفٍ لم يَكُنْ في بال**

**وأقول :** القسم الثالث والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون تَعَجُّباً والتعجب : هو إظهار وصف لم يكن في بال المتعجب ولا في بال السامع هذا أصح ما قيل في حده وأما مصوغه[١] فللنحاة في تعريفه حدود كثيرة وقد اختلفوا فيها على مذهبين :

فمنهم من اقتصر على ذكر صيغته ، وهم الأكثرون ، ومنهم ابن هشام[٢] ، وأبو حيان[٣] ، وابن مالك في كتبه الأربعة وشروحه الثلاثة[٤] ، وابن معط[٥] ، وصاحب المفصل[٦] .

وأما الذين قالوا بتحديده فهو دائر بينهم في كتب العربية على ستة أقوال منها **قول ابن فلاح :** « هو خروج الشيء عن نظائره مع خفاء سببه ؛ ولذلك لا يصح إطلاقه على الباري - سبحانه وتعالى[٧] - لعلمه بالأسباب والمسببات » انتهى[٨] .

---

(١) « وأما مصوغه » زيادة من ب .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٢٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٥ .

(٤) قال ابن مالك :

**بأفعل انطلق بعد ما تعجبا أو جيء بأفعل قبل مجرور ببا**

وانظر التسهيل ص ١٣٠ .

(٥) الفصول الخمسون ص ١٧٩ .

(٦) المفصل للزمخشري ص ٣٣٠ .

(٧) هذا القول من مقالات أهل التأويل في الصفات فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى قوله في معرض الرد على من نفى هذه الصفة عن الله تنزيهاً : « وقد يقال : إن التعجب استعظام للمتعجب منه فيقال : نعم . وقد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره والله تعالى بكل شيء عليم فلا يجوز عليه ألا يعلم سبب ما يعجب منه بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له والله تعالى يعظم ما هو عظيم إما لعظمة سببه أو لعظمته » ٦ / ٧٢ .

وذكر ابن أبي عاصم في كتابه ( السنة ) : " باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إلى الله " وساق على هذا أدلة كثيرة منها قول النبي - ﷺ - : « عجب ربنا تبارك وتعالى من رجلين .. الحديث » حسن رواه أحمد وابن حبان والحاكم وقوله - ﷺ - : « لقد عجب الله تعالى بصنيعك بضيفك ... الحديث » رواه البخاري ومسلم ١٠ / ٢٥٠ بشرح النووي

(٨) المغني لابن فلاح ٣ / ١١٩٧ - ١١٩٨ .

**وقال ابن الحاجب :** « أفعال[١] التعجب ما وضع لإنشاء التعجب »[٢] انتهى كلامه .

وليس منهم من حد المصوغ سواه ، وأما الباقون فإنهم أرادوا أن يحدوا المصوغ فحدوا المصدر الذي هو اسم المعنى ، وهذا تساهل منهم كما فعلوا في اسم التمييز .

**وقال ابن عصفور :** « التعجبُ استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خفيَ سببُها وخرجَ بها المتعجَّبُ منه عن نظائِره أو قلَّ نظيرهُ »[٣] .

**وقال ابن بابشاذ :** « التعجب باب إبهام ، وهو يكون لما خفي سببه وخرج عن نظائره »[٤] **وقال** بعضهم ، التعجب : « استعظام فعل فاعل ظاهر المِزَيَّة » . **وقال** بعضهم* : « التعجب إظهار ما في الشيء من حسن أو قبيح[٥] بصيغة مخصوصة »[٦] . ١٠٣/ب

**وقال** بعضهم : « التعجب هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب »[٧] .

**قال المحققون** من أهل العلم ، فمن هنا لا يطلق على الله تعالى أنه متعجب؛ لأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء[٨] ومعنى قول ابن عصفور " استعظام " ؛ لأن التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام ؛ ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى كما تقدم بيانه .

---

(١) كذا في النسختين وفي المقدمة الكافية : « أفعل » بالإفراد .
(٢) شرح الكافية الشافية ( فعل التعجب ) ٣ / ٩٢٥ .
(٣) المقرب ١ / ٧١ .
(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٧٩ .
(٥) كذا في النسختين ولعلها : « من حُسْنٍ أو قُبْح » .
(٦) شرح الحدود للفاكهي ١٩٢ .
(٧) المصدر السابق .
(٨) انظر هامش ص ١٨٠ رقم ٦ من هذا القسم .

**وقوله :** « زيادة » ؛ لأن التعجب لا يكون إلا ممن يزيد وينقص وأما صور الخلق الثابتة فمذهبه أنه لا يجوز أن يتعجب منها إلا شذوذاً ، فإن سمع شيء من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ من ذلك هو كقولهم : " ما أحسنه " و" ما أقبحه " و" ما أهوجه " و" ما أشنعه " و" ما أقصره " وأما " ما أطوله " فقد **قال ابن بابشاذ :** « إنه لا يقال به ، إلا إن كان من " الطَّول "[١] يعني بفتح الطاء »[٢] انتهى .

**وقول ابن عصفور** في وصف الفاعل : لأنه لا يجوز التعجب من وصف المفعول ، إذْ لا يقال : « ما أضرب زيداً » إذا تعجبت من الضرب الذي وقع عليه إلا شذوذاً فإن سمع شيء من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه والذي شذ منه هو كقولهم : " ما أجنّه عندي " و" ما أحبّه إلي " و" ما أمقته عندي " و" ما أبغضه إلي " و" ما أخوفه عندي " و" ما أهيبه لدي " بدليل قول كعب بن زهير[٣] :

« **لذاك أهيب عندي إذ أكلمه** ... » البيت[٤]

وقس على نحو ذلك .

**تنبيه**[٥] : أجمع الناس على أنه لا يجوز أن يرد التعجب من الله - تعالى - وقد ورد ما ظاهره ذلك ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[٦] ومن الحديث الشريف قوله - ﷺ - : « عَجِبَ ربُّكم من شاب ليست له صَبْوَة »[٧] فما الحكمة في ذلك ؟

---

(١) « الطوَّل والطائل والطائلة : الفضل والقدرة والغنى والسعة » . الصحاح ( طول ) .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٨٠ .

(٣) بيت من قصيدته المشهورة بانت وعجزه :

**وقيل إنك منسوب ومسلول**

سعاد انظر : ديوانه ص ٦١ ، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٥ / ٣٠٢ .

(٤) المقرب ١ / ٧١ .

(٥) المغني ٣١٩٨ - ١٩٩ سبقت الإشارة إليه ص ١٨٠ هامش ٦ من هذا القسم .

(٦) سورة البقرة ، آية ( ١٧٥ ) .

(٧) تفرد به أحمد ٤ / ١٥١ والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة .

**قال الأستاذ : أبو الحسن بن عصفور** أما الآية الكريمة فمصروفةٌ إلى المخاطب أي هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم[١] ، وأما الحديث فقد قال **ابن فلاح :** « إنه محمول على الرضا والمحبة »[٢] .

**وقال أبو البقاء** في إعراب قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[٣] : « " ما " في موضع رفع والكلامُ تعجُّبٌ عَجَّبَ الله به المؤمنين ، وأصْبَرَ : فِعْلٌ فيه ضميرُ الفاعل ، وهو العائد على " ما " ويجوز أن تكون " ما " استفهاماً وحكمها في* الإعراب كحكمها إذا كانت تعجباً ، وهي نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ تامةٌ بنفسها ، وقيل هي نفي أي : فما أصبرَهُم اللهُ على النار » انتهى[٤] . ١٠٤/أ

ثم للتعجب صيغ كثيرة فالمبوب له منها عند النحويين " ما أفْعَلَهُ " و" أفْعِلْ به " ، وغير هاتين الصيغتين سكتوا عنه لكني ذكرت ما جاء منه في الكتاب والحديث وكلام العرب ونظمته في باب التعجب وسيأتي الكلام عليه في بابه[٥] - إن شاء الله تعالى - .

رجعنا إلى شرح البيت : **قولي :** « تَعَجُّبٌ » هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره والاسم تعجب ، **وقولي :** « بما مع الأفعال » فيه إشارة إلى قولهم : " ما أحسن زيداً " و" ما أكرمه " و" ما أشد احمرار زيد " ولا يجوز " ما أسوده " إلا إن كان من السيادة ، قاله ابن معط في الفصول[٦] .

وإعراب " ما أحسن زيداً " ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة وأحسن : فعل ماض وفاعله مضمر فيه ، وزيداً : مفعول به .

---

(١) المقرب ١ / ٧١ .

(٢) المغني ٣ / ١١٩٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية ( ١٧٥ ) .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٤٢ قلتُ ليس في قول أبي البقاء حجةٌ على ما ذهبَ إليه من التأويل .

(٥) التعجب غير موجود فيما بين يدينا من أجزاء الكتاب .

(٦) الفصول ص ١٧٩ .

**وقولي :** « إظهار وصف لم يكن في بال » هو حده الصحيح ، وهو خلاصة أقاويل النحويين في تحديده - كما تقدم بيانه - ؛ وذلك لأن التعجب إنما هو إظهار صفة لم تكن في بال القائل ، ولا المستمع أيضاً بدليل أنك إذا قلت " ما أكرم زيداً " تعجبت من تحديد[1] هذه الصفة عندك ، وتعجب السامع من تحديدها أيضاً في علمه ؛ ولهذا لا يجوز نسبة التعجب إلى الله تعالى[2] ؛ لأنه عالم كل شيء كما تقدم بيانه - والله أعلم - .

(١) في ب : « من تحديد » وكذلك ما بعدها « تحديدها » .

(٢) انظر ص ١٨٠ هامش رقم ٦ من هذا القسم .

# [ اسم الفاعل ]

ثم **قلت :**

**ثُمَّ اسْمُ فاعِلٍ كمثْل " قاتل " أو " مُكْرِم " بكسر راء الفاعل**

**وأقول :** القسم الرابع والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون اسم فاعل ، وللنحاة في تحديده حدود كثيرة ، وهي دائرة بين النحويين في كتب العربية على ستة أقوال : منها **قول ابن هشام :** « هو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كـ" ضارب " أو " مُكْرِم " »[١] .

**وقال ابن فلاح :** « هو ما اشتق من فعل أو مصدر لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد »[٢] .

**وقال ابن مالك :** « هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها بمعناه أو بمعنى الماضي »[٣] .

**وقال ابن الحاجب :** « هو ما اشتق من فعله لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من* الثلاثي المجرد على " فاعل " ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل " مُخْرِج " و" مُسْتَخْرِج " »[٤] . ١٠٤/ب

**وقال ابن الخباز :** « اسم الفاعل هو كل اسم جار على الفعل المضارع الذي يشاركه لفظاً ومعنىً كـ" ضارب " و" مُكْرِم " وهما جاريان على " يَضْرِب " و" يُكْرِم " ومشاركان لهما في اللفظ والمعنى »[٥] .

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤١ .

(٢) المغني لوحة ٢١٥ بمعناه دون لفظه .

(٣) التسهيل ص ١٣٦ ، مع تصرف يسير من المؤلف .

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٣٠ ، بتصرف من المؤلف أيضاً .

(٥) الغرة المخفية في شرح قول الناظم :

**الأول اسم فاعل للحال أو اسم فاعل للاستقبال**

وقال بعد ذلك : « أشبه الفعل المضارع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن عدة حروفه كعدة حروفه ، والثاني : أنه في الحركات والسكنات على حده ، والثالث : إلحاق علامتي التثنية والجمع » .

**وقال الزمخشري :** « هو ما يجري على " مُفْعل "[١] من " فعله " كـ"ضارب" و" مُكْرِم " و" مُنْطَلِق " و" مُسْتَخْرِج " و" مُدَحْرِج " » انتهى كلامهم[٢] .

ووقع الاستغناء عن ذكر التحديد في هذا البيت بالتمثيل بـ" قاتل " و" مكرم " ويتضح معناهما بقولنا : اسم الفاعل : هو كل صفة دلت على حدث وفاعله ، والمراد بالصفة : ما دل على حدث وذات ، وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل ويخرج بالدالة على حدث : الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ" حسن " و" ظريف " فإنها إنما تدل على الثبوت لا على الحدث ، ويخرج بـ" الحدث وفاعله " المصدر نحو " الضرب " و" القتل " ؛ لأنه إنما يدل على الحدث خاصة ، لا على فاعله ويخرج بـ" فاعله " نحو " مضروب " فإنه إنما يدل على المفعول وحده لا على العامل[٣] ، وخرج به أيضاً الفعل ؛ لأنه إنما يدل على حدث وزمان لا على حدث وفاعل ، ويفهم هذا الحد من مثال البيت ؛ وذلك لأني **قلت :** « كمثل قاتل » وقاتل اسم فاعل ؛ لأنه جامع للقيود المذكورة كلها ، وكذلك " مُكْرِم " .

وأشرت بتمثيلي بـ" قاتل " و" مُكْرِم " إلى أنه : إن كان اسم الفاعل من فعل ثلاثي جاء على زنة " فاعل " وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقاً ، أعني سواء كان صحيحاً ؛ كما في البيت ، أو معتلاً أو مخففاً ، أو مشدداً ، من ثلاثي أو من غيره، كما سيأتي بيانه في بابه .

واحترزت **بقولي :** « أو مكرِم بكسر راء الفاعل » من مفتوحها ، فإنه حينئذٍ يكون اسم مفعول كما ستراه بعد بيت واحد[٤] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) في ب : « يَفْعَل » . ولعله الصواب .

(٢) المفصل ص ٢٧٠ ، بتصرف من المؤلف .

(٣) كذا ولعله « الفاعل » .

(٤) انظر ص ١٩٠ من هذا القسم .

**تنبيه** : اعلم أن الأسماء المتضمنة معنى الفعل ، ويقال : التي فيها رائحة الفعل عشرة ؛ وهي اسم الفاعل ، واسم مثاله ، واسم المفعول ، واسم مثاله ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم المصدر ، واسم التفضيل ، واسم المكان ، والزمان ، والآلة ، فالسبعة الأولى : لها عمل في غيرها ، والثلاثة* الأخيرة لا عمل لها . ١٠٥/أ
وهذا أول العشرة وسيأتي ذكر البواقي على الترتيب - إن شاء الله تعالى - .

# [ اسم المثال لاسم الفاعل ]

ثم **قلت :**

**واسمُ المثال: ( فَعِلٌ فَعيلٌ مِفْعَالٌ أو فَعَّال أو فَعُول )**

**وأقول :** القسم الخامس والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون اسم مثال لاسم الفاعل ، والمراد باسم المثال عند النحاة : ما ماثل اسم الفاعل في إعماله النصب نيابة عنه .

وأما حده فقليل ذاكره ؛ لأنه محصور بالعد في خمسة أوزان ، وأما من تعرض منهم إلى تحديده ، فهو دائر بينهم في كتب العربية على ثلاثة أقوال :

**منها قول أبي حيان :** « المثال ما حول عن اسم الفاعل للمبالغة إلى " فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِيْل وفَعِل " وغالب تحويلها من الثلاثي المجرد »[١] انتهى .

**وقال ابن فلاح :** « الأمثلة المتضمنة لمعنى المبالغة خمسة وهي " فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِيل وفَعِل " ومذهب سيبويه[٢] وأكثر النحويين أنها تعمل عمل فعلها »[٣] انتهى .

**وقال ابن الحاجب** في باب اسم الفاعل : « وما وضع للمبالغة كـ" ضَرَّاب وضَرُوب ومضْرَاب وعَلِيمْ وحَذِر : مثله " »[٤] انتهى كلامهم .

وبالجملة : فالجمهور على أنها خمسة ، وعلى ذلك مشى ابن معط في الدرة[٥] ، وبه قال ابن مالك في الخلاصة[٦] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٥٥ - ٥٦ .

(٣) المغني باب الأسماء المتضمنة معنى الفعل البحث الثالث في إعمال ما تضمه منه معنى المبالغة لوحة ٢٢٠ .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٣٥ .

(٥) انظر شرح الدرة الألفية للموصلي ٢ / ٩٨٨ .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٦ .

رجعنا إلى شرح البيت : اعلم أن اسم المثال على قسمين : مثال لاسم الفاعل والمراد به المبالغة والتكثير ، وينحصر ذلك في خمسة أمثال وكلها ينوب عن اسم الفاعل في نصب المفعول به مع إفادة التكرار وهي المجموعة في هذا البيت ، وهي على نوعين ؛ قليلة وكثيرة ، فالقليلة وزنان وهما المذكوران في شطر العروض من البيت وهما " فَعِل وفَعِيْل " بفتح الفاء وبكسر[١] العين المخففة فيهما ، والأول منهما أقل من الثاني والكثيرة[٢] ثلاثة أوزان ، وهي المذكورة في شطر الضرب من البيت وهي " مفْعَال " بكسر الميم وبسكون الفاء ، و" فَعَّال " بفتح الفاء وتشديد العين المفتوحة و" فَعُول " بفتح الفاء وبضم العين المخففة ، وأما اللام من كل فإنها تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها .

نرجع إلى بيان الأمثلة الخمسة **فأقول :** أما " فَعِل* " فله نحو : " حَذِر " ١٠٥/ب
وأما : " فَعِيل " فله نحو : " سَميع " وأما : " مِفْعَال " فله نحو : " مِنْحار "
وأما : " فَعَّال " فله نحو : " لَبَّاس " وأما : " فَعُول " فله نحو : " ضَرُوب " وقس على نحو ذلك .

وكلها يعمل النصب كإعماله باسم الفاعل - على مذهب البصريين - ، وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب ، أضمروا له فعلاً يليق به في المعنى[٣] - وسيأتي لنا بيان ذلك في باب [ إعمال ][٤] اسم الفاعل - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) في ب : " وكسر " .

(٢) في ب : " والكثرة " .

(٣) انظر المسألة مفصلة في الارتشاف حيث ذكر أن رأي الكوفيين المنعُ مطلقاً ورأي سيبويه وبعض البصريين الإعمال مطلقاً يقل في بعضها ويكثر في البعض الآخر وبعض البصريين يرى عدم إعمال " فعيل ، وفعل " لا غير وأجاز الجرمي إعمال ، فعيل دون " فعل " واختار أبو حيان جواز القياس في الثلاثة الأولى والاقتصار في " فعيل وفعل " على السماع .
الارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ .
وانظر الكتاب ١ / ١١١ - ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ - ١١٥ ، والمساعد ٢ / ١٩٣ ، والتصريح ٢ / ٦٨ .

(٤) في الأصل " فـ"مثال " " بدل " إعمال " والتصويب من ب .

# [ اسم المفعول ]

ثم **قلت :**

**ثُمَّ اسمُ مفعولٍ كـ" مقتولٍ" جَرى بِوَزْنِهِ أو " مُكرَمٍ " بِفَتحْ را**

**وأقول :** القسمُ السادسُ والأربعون من أقسام الاسمِ الظاهر أن يكون " اسم مفعولٍ " ، ويوافق اسمَ الفاعلِ بكونه[١] يُشتق مما يُشتق منه ، وكونِهِ صفةً حادثةً ، وكونِهِ يصاغ من الثلاثي ومن غيره ، ويخالفه بكونه[٢] مفتوحَ ما قبل آخره ، على العكس من اسم الفاعل . وقد اقتصرتُ فيه على التمثيل ، كما فعلتُ في اسم الفاعل ؛ لضيق المجال ، لكنَّ الجمهورَ في تحديده على قولين :

**أحدهما** : أنه[٣] « ما اشتُقَّ من فعل أو مصدر لمن وقعَ عليه الفعل ؛ حقيقةً أو مجازاً »[٤] .

**والثاني** : أنه « الصفة الدالة على حدث ومفعوله ، مع فتح ما قبل آخره مطلقاً »[٥] فخرج بـ« الصفةِ الدالةِ على حدثٍ » : الصفةُ المُشَبَّهةُ باسم الفاعل ، نحو: " طاهرٌ " ، و" جميلٌ " ؛ فإنها إنما تدل على الحدث خاصةً لا على الفاعل ، ويُفهم هذا الحدُّ من مثال البيت - كما تقدم لنا في اسم الفاعل[٦] - .

ومثلت له بـ: " مَقْتولٍ " ؛ لأُنبه على أن صيغته من الثلاثي تكون على وزن : " مَفْعُول "، حيث **قلتُ :** كـ« مَقْتُولٍ جَرى بوَزْنه » ؛ وذلك لأن وزن " مَقْتُولٍ ": " مَفْعُول " ، فيجري ذلك في كل اسم مفعولٍ ماضيه ثلاثي ، نحو :

---

(١) في الأصل : « كونه » .

(٢) في النسختين : « كونه » .

(٣) سقطت من ( ب ) كلمة « أنه » .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٨٣٨ ، وشرح الشذور ٣٤٨ .

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٢٣٢ .

(٦) انظر ص ١٨٦ من هذا القسم .

" ضَرَبَ زيدٌ عمراً " ؛ فَـ" عمروٌ " مضروب ، و" قَتَلَ بَكْرٌ خالداً " ؛ فـ" خالدٌ " مقتول ، و" أكَلَ الجائعُ الخُبْزَ " ؛ فـ" الخُبْزُ " مأكول ، و" شَرِبَ الضمآن الماء " فـ" الماءُ " مشروب وقس على نحو ذلك ، ثم مثلت بـ" مُكْرَم " ؛ لأُنبه على أن صيْغته من غير الثلاثي تكون بلفظ مضارعة بشرط ميم مضمومة في مكان حرف المضارعة ، وفتح ما قبل آخره مطلقاً ، كـ" أكرم زيدٌ عمراً " فـ" عمروٌ " مُكْرَمٌ، و" اسْتَخْرَجَ الأميرُ المالَ " فـ" المالُ " مُسْتَخْرَجٌ وقس على نحو ذلك ، **وقولنا** وفتح ما قبل آخره مطلقاً أعني سواءٌ كانَ آخر المصوغ من غير الثلاثي صحيحاً - كما تقدم في البيت - أو معتلاً نحو : " مُلْقَىً " ، و" مُرْمَىً " ، أو كان ما قبل آخره مُشدّداً نحو : " مُحَلَّى* " ، و" مُقَلَّى " ، و" مُؤَيَّد " ، و" مُفَضَّل " في ما صيغ من الرباعي ، ونحو : " مُخْتَار " ، و" مصْطَفَى "، في ما صيغ من الخماسي، ونحو : " مُسْتَخْرَج " ، و" مُسْتَقْبَح "، في ما صيغ من السُّداسيّ ، وقس على نحوِ ذَلك ؛ ولذلك أشرت بقولي : « أو مُكْرَم بِفَتْح را » ؛ خوفاً من كَسْرِها فإنه لا يكونُ إلا في اسمِ الفاعل - كما تقدم بيانه[1] - ومن ذلك **قول ابن مالكٍ:** ١٠٦/أ

« **وإن[2] فَتَحْتَ منه ما كان انْكَسَرْ صَار اسمَ مفعولٍ كمثل "المُنْتَظَرْ"**»[3]

يعني أن الفارق بين اسم الفاعل واسم المفعول كسر ما قبل الآخر أو فتحه - وهذا ظاهرٌ - والله أعلم - .

---

(١) انظر ص ١٨٦ من هذا القسم .

(٢) الخلاصة باب " أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها " . انظر شرح ابن الناظم ٤٤٢ .

(٣) في الأصل : « فإن » والتصحيح من الخلاصة ونسخة ب .

# [ اسم المثال لاسم المفعول ]

ثم **قلت :**

**وَاسمُ مثاله " فَعِيْلٌ " " فَعْلٌ " و" فُعْلَةٌ " و" فاعِلٌ " و" فِعْلُ "**

**وأقول :** القسم السابع[١] والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون « اسمَ مثالٍ لاسمِ المَفْعُول » .

وقد اقْتَصر جمهور النحويين على تعريفه بالتمثيل ؛ لأنه محصورٌ بالعَدِّ ، كما فعلوا في مثالِ اسمِ الفاعل .

ومنهم : ابنُ هشام[٢] ، وابنُ فلاح[٣] ، وابنُ الحاجب[٤] ، وابنُ معطٍ[٥] في كتابيه ، وابنُ عُصْفُورٍ[٦] ، والزمخشري[٧] ، وابنُ مالك في الكافيةِ الشَّافيةِ[٨] ،وفي العُمْدة[٩] وفي شرحيهما ، وأما في الخلاصةِ فذكر لهُ مثالاً واحداً حيث **قال :**

« **ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو " فَعِيْلِ " نَحْوَ : " فَتَاةٍ أوْ فَتىً كَحِيْلِ "**[١٠] »

وفي " التسهيل " ذكر لهُ أرْبعة أمثلةِ حيث **قال :** « وينوب في الدلالة لا العملِ عن مفعول بقلة : " فَعْلٍ ، وفِعْل ، وفِعْلة " ، وبكثرةٍ " فَعِيل " وليس

---

(١) في الأصل : « السادس » والتصويب من ( ب ) .

(٢) أوضح المسالك ذكر " فَعِيْل " فقط .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) لم أعثر عليه .

(٦) لم أعثر عليه .

(٧) لم أعثر عليه .

(٨) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ .

(٩) غير موجود في العمدة وشرحه

(١٠) في الخلاصة باب " أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها " انظر شرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

مقيساً خلافاً لبعضهم »[١] انتهى . ولم يتعرض إلى تحديده في شيءٍ من كتبه .

وأما أبو حيان : فإنهُ ذكر هذه الأمثلة الأرْبعة في " الارتشافِ "[٢] .

ولَمْ يتعرض إلى تحديده ؛ تبعاً للأكثرين ؛ واتكالاً على أنه محصور ، وقد حصره هو وابنُ مالكٍ في هذه الأربعة بغير زائد عليها[٣] ، وقد ظَفِرْتُ لها بخامس، وهو " فَاعِل " بمعنى " مَفْعُول " .

وكان الصواب أنْ يحدوه[٤] قياساً على مثال اسم الفاعل ، فإنَّهم حدّوه مع كونه محصوراً وإذا كان مثالُ اسم الفاعل محصوراً في خمسة أمثلة ، واسم المفعول أيضاً كذلك فما وجه تخصيصهم لمثال اسم الفاعل بالحد دون اسمِ المفعول ؟! هذا تخصيصٌ من غير مخصِّص ، والصواب تحديدُهُ ، فإن الاشتراك يُخِلُّ بِالفَهْم ، ويقتضي الملابسة ؛ وذلك لأن صيغة " فَعِيل " تارة تنوب عن اسم الفاعل ، وتارة تنوب* عن اسم المفعولِ ، وليسَ الفَارقُ بينهما إلا الحد ؛ فتعين ذكره رفعاً للالتباس ، ألا ترى أنه لو سألك سائل عن " حَكِيْمٍ " من قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[٥] وعن " حَكِيْمٍ " من قوله تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[٦] أيهما من باب اسم الفَاعل وأيهما من باب اسم الْمَفْعُول ؟ ما يكون الجواب ؟ فالطريق في ذلك أن تتأمل سياق الكلام الواقع في الآية الأولى ثم تقول : إن " فعِيْلاً " فيه بمعنى " فاعل " ؛ إذْ هو التقدير اللائق به - سبحانه وتعالى - فـ" حَكِيْمٌ " فيها بمعنى " حَاكِم "[٧] وتتأمل[٨] سياق الكلام الواقع في الآية ١٠٦/ب

(١) انظر التسهيل ص ١٣٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ .

(٣) المصدر السابق وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ .

(٤) ورد في الأصل بخاء معجمة وقد أثبتنا ما يقتضيه السياق .

(٥) سورة البقرة ، آية ( ٢٢٨ ) .

(٦) سورة يس ، آية ( ٢٠١ ) .

(٧) قال القرطبي في الجامع وقيل معناه : « المُحْكِم » ويجيء الحكيم على هذا من صفات الفعل ١ / ٣٢٩ .

(٨) في ب : « يتأمل » وهذا لا يتفق مع السياق .

الأُخْرى ثم تقول إن فَعِيلاً فيها بمعنى " مُفْعَل " أي " مُحْكَم "[١] وهذا ظاهرٌ ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾[٢] وإلا فلو كان الأمر على إطلاقه ؛ لحصل الخلل ، وما أمن الزللُ ، لكنِ القائلون بتحديده أجمعوا فيه على قول واحد وهو : « ما حوّل عن صيغة مفعول لقصد إفادة المبالغة والتكثير »[٣] انتهى .

وهذا الحدّ مقول في خمسة أمثلة لا غير ، وقد تضمنها بيت الكفاية فالأوّل منها : " فَعيل " بفتح الفاء وكسر العين فإنه يكون بمعنى " مفعول " غالباً وبمعنى " فاعل " نادراً كما سيأتي بيانه[٤] ؛ فمن الأول وهو أن يكون بمعنى مفعول - وهو الكثير وأكثر الخمسة استعمالاً ، ولهذا يشترك فيه المذكر والمؤنث - نحو " خَضيب " و" دَهِين " و" صَرِيع " و" قَتِيل " و" أسِير " و" دَفِين " و" دَقِيق " و" طَحِين " و" ثَرِيد " وما أشبه ذلك فإنهم قالوا : " رجل جريح " و" امرأة جريح " و" فتىً كحيل " و" فتاة كحيل " وقس على نحو ذلك . ومن ذلك في التنزيل ﴿حَنِيذٍ﴾[٥] بمعنى " محنوذ " أي: مشوي في خدٍّ من الأرض بالرَّضَيف[٦] وهي الحجارة المحمّاة ذكره العزيزي[٧] في غريب القرآن[٨] - والله أعلم - .

**تنبيه** : قد عرفت أن " فَعيلا " هنا بمعنى : " مَفْعول " - هذا في الغالب - وندر بمعنى " فاعل " ، وليس في أمثلته الخمسة ماله معنيان سواه ونظيره من أمثلة اسم الفاعل : " فَعوُل " فإنه - في الغالب - يكون بمعنى فاعل نحو : " صَبُور "

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥ / ١٠ .

(٢) سورة هود ، آية ( ١ ) .

(٣) لم أجد هذا التعريف . ولعله صاغه من مجموع حديث النحاة عنه والله أعلم .

(٤) انظر التنبيه التالي .

(٥) سورة هود ، آية ( ٦٩ ) .

(٦) كذا ولعلها « الرضف » بدون الياء مع فتح الضاد . انظر اللسان مادة ( رضف ) .

(٧) محمد بن عزيز وقيل " عُزَيْر " بالمهملة العزيزي السجستاني أبو بكر ، مفسر لغوي أقام ببغداد ، من تصانيفه : نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن . مات سنة ٣٣٠ هـ .
سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٢ ، ٥٣ ، بغية الوعاة ١ / ١٧١ ، ١٧٢ ، معجم المؤلفين ٣ / ٤٨٨ .

(٨) نزهة القلوب ص ٧٣ .

فإنه للمبالغة في " صابر " وندر بمعنى : " مفعول " نحو : " زبور " فإنه بمعنى " مزبور " أي مكتوب - قاله الجوهري[١] - .

وليس في أمثلته الخمسة ماله معنيان سواه ، فكما أن اسم المفعول يشارك اسم الفاعل في : " فَعِيل " ، كذلك اسم الفاعل يشارك* اسم المفعول في : " فَعُول "[٢] ، ولم أر من نبه على ذلك وهو دقيق فتنبه لذلك[٣] والله الموفق[٤] . ١٠٧/أ

والثاني منها : " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين فإنه يكون بمعنى : " مفعول " وهو أكثر استعمالاً مما بعده في البيت وذلك نحو : " نَسْج " ، و" نَسْخ " و" قَبْض " إذ هي بمعنى " منسوج ومنسوخ ومقبوض " . وقس على نحو ذلك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا ﴾[٥] بمعنى مغزولها .

ومن ذلك ما تقدم لنا في شرح : " اللفظ " من مقدمات الإعراب حيث **قلت :**

« **معناه ملفوظ كـ" نَظْمِ الشاعر " ونحوه ومنه " ضَرْبُ الطاهر "** »

إذ هو بمعنى مضروب ، وقد تقدم الكلام على ذلك[٦] فلا حاجة إلى إعادته .

والثالث : " فُعْلة " بضم الفاء وسكون العين فإنه يكون بمعنى : " مَفْعُول " وهو أكثر استعمالاً مما بعده في البيت وذلك نحو : " لُقْمَة " و" غُرْفَة "

---

(١) الصحاح مادة ( زبر ) ٢ / ٦٦٧ .

(٢) في النسختين « فعيل » ولا يستقيم ذلك .

(٣) في ب : « فتنبه له » .

(٤) قوله : « والله الموفق » زيادة من ب .

(٥) سورة النحل ، آية ( ٩٢ ) .

(٦) انظر شرحه السابق .

و" حُرْقة "؛ إذ هي بمعنى ملقومة ومغروفة ومحروقة وفي التنزيل " مُضْغَةً " قال تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾[١] وقس على نحو ذلك .

والرابع : " فَاعِل " يكون بمعنى مفعول ، وهو أكثر استعمالاً مما بعده في البيت فإنه ورد في ثلاثة مواضع من التنزيل والذي بعده وهو الخامس لم يرد سوى في موضع واحد .

أما الثلاثة ؛ فأولها : قوله تعالى : ﴿ وَسَفَرًا قَاصِدًا ﴾[٢] ، يعني مقصوداً ، وثانيها : قوله تعالى : ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[٣] ، أي مدفوق ، وثالثها: قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[٤] ، أي مرضيَّة ، ولم أقف لها على رابع .

والخامس : " فِعْل " بكسر الفاء وسكون العين، فإنه يكون بمعنى " مفعول " هو أقل الخمسة استعمالاً ، وذلك نحو : " طِرْح " ، و" طِحْن " ، بمعنى مطروح ومطحون ، ومنه في التنزيل : ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ [٥] ﴾[٦] ، أي بمذبوح - والله أعلم - .

---

(١) سورة المؤمنون ، آية ( ١٤ ) وقد أورد المؤلف الآية خطأً بلفظ " ثم خلقنا العلقة مضغة " .

(٢) سورة التوبة ، آية ( ٤٢ ) .

(٣) سورة الطارق ، آية ( ٦ ) .

(٤) سورة الحاقة ، آية ( ٢١ ) .

(٥) سقطت من الأصل كلمة " عظيم " .

(٦) سورة الصافات ، آية ( ١٠٧ ) .

# [ الصفة المشبهة ]

ثم **قلت :**

**والصفةُ المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ منْ لازمٍ لحاضرٍ كـ" عادل "**[١]

**وأقول :** القسم الثامن والأربعون من أقسام الاسم الظاهر : أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل ، ويقال مُشَبَّهةً باسم الفاعل بفتح الشين وتشديد الباء مع الباء[٢] الجارّة ، وبسكون الشين وتخفيف الباء مع اللام الجارّة ، وسميت المشبَّهة باسم الفاعل ؛ لأنها تشاركه في الدلالة على الحدث وصاحبه* ؛ ولأنها تشبهه ١٠٧/ب
من جهة التثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، فيقال في : " حسن " حَسَنات وحَسَنون وحَسَنة وحَسَنان وتفارقه في أمور سيأتي ذكرها في التحديد[٣] – إن شاء الله تعالى – .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن للنحويين في تعريف هذه الصفة حدوداً عديدة ، وهي دائرة بين النحويين في كتب العربية على أربعة أقوال ؛ منها **قول ابن فلان :** « هي ما اشتُق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت »[٤] انتهى ، وهذه عبارة ابن الحاجب بعينها ، وإنما نقلها صاحب الكافي من الكافية[٥] ، وعلى هذا **فقوله :** « لازم » فصل يَخرُج به[٦] : اسم الفاعل المتعدي ، واسم المفعول ، ولمن

---

(١) لفظ الشطر الثاني من البيت في نسخة ( ب )

**مشتقّة من لازم كـ" فاضل "**

ولست أدري من أين دخل هذا الشطر إذ هو مخالف لما كتبه هو في شرح البيت وما ورد في الألفية مفردة عن الشرح بهذا اللفظ ( كباسط الكف جزيل النائل ) – والله أعلم – .

(٢) في النسختين « اللام » بدل « الباء » وهو خطأ .

(٣) انظر ص ١٩٨ .

(٤) لم أجده .

(٥) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٤١ .

(٦) في ب : « مخرج » بدلاً من « يخرج به » .

قام به الزمان والمكان والآلة ، و" على معنى الثبوت " ، فصل يخرج به اسم الفاعل اللازم [ انتهى كلامه ][١] .

**وقال ابن مالك:** « هي صفة يستحسن جر فاعلها بها ، كقولك : " زيد حسن الوجه " ، و" منطلق اللسان " ، و" طاهر القلب " ، والأصل " حسنٌ وجهُه " و" منطلقٌ لسانُه " ، و" طاهرٌ قلبُه " ، فـ" وجه " مرفوع بـ" حسن " ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ؛ فلا تقول " زيد قائم الأب غداً " ، تريد " قائم أبوه غداً " ، وأما ( وجهه ) فهو معمولها وهي ترفعه فاعلاً ، وتنصبه نكرة على التمييز ، ومعرفة على التشبيه بالمفعول به ، وتجره مضافة إليه ، ولا تضاف إليه مقرونة بـ" أل " إلا وهو مقرون بها ، أو مضاف إلى مقرون بها »[٢] انتهى .

**وقال ابن عصفور:** « هي كل صفة مأخوذة من فِعْلٍ غير متعدٍّ ، إلا أنها شبهت باسم الفاعل ، ووجه الشبه بينهما : أنها صفة محتملة ضميراً ، طالبة لاسم بعدها ، تفرد وتثنى وتجمع ، وتذكر وتؤنث ، كما أن اسم الفاعل كذلك ؛ فلذلك شبهت به »[٣] انتهى .

**وقال الزمخشري:** « هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث ، وتثنى وتجمع نحو: " كريم " و" حسن " و" صعب "؛ وهي لذلك[٤] تعمل عمل فعلها فيقال : " زيد كريم حَسَبُه " و" حسنٌ وجهه " و" صَعبٌ جأشه[٥] " »[٦] انتهى كلامهم .

---

(١) هذه العبارة لا معنى لوجودها هنا إلا إن كان ناقلاً لكلام بالمعنى فقط والله أعلم .

(٢) لم أعثر على هذا النص مكتملاً في كتب ابن مالك وصدره مضمن في الخلاصة في قوله :

**صفة استحسن جرُّ فاعل ... معنىً بها المشبهة اسم الفاعل**

**وصوغها من لازم لحاضر ... كـ" طاهر القلب " " جميل الظاهر "**

شرح لألفية لابن الناظم ص ٤٤٤ وآخره مضمن في العمدة ٢ / ٦٨٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٦٦ بتصرف يسير من المؤلف .

(٤) في ( ب ) : « كذلك » .

(٥) في ( ب ) : « صعب كماشه » .

(٦) المفصل ص ٢٧٤ .

وخلاصة هذه الأقوال كلها : ما قد أشرت إليه في هذا البيت وهو : ما اشتق من لازم لحاضر كـ" عادل " أما **قولي :** « ما اشتق من لازم » فاللازم فصل يخرج به اسم الفاعل واسم المفعول - غالباً[١] - ، وأما **قولي :** « لحاضر »[٢] فهو أيضاً فصل ثان يخرج به ما كان بمعنى المضي والاستقبال ؛ إذ لا يقال : " زيد حسن الوجه أمس أو غداً " ؛ لأن المقصود منها دوام الثبوت واستمراره للموصوف بها .

والمقصود من اسم الفاعل إنما هو التجدد والحدوث ؛ فلهذا صار كالفعل في صلاحِيته للماضي ، والحال ، والاستقبال ، ومعنى قولنا : " دوام الثبوت " ، أي يكون معنى فعلها الاستمرار ، فلا يكون ماضياً منقطعاً ، ولا حالاً متغيراً ، ولا مستقبلاً لم يقع ، بل يكون بمعنى الحضور ؛ ولهذا **قلنا :** « لحاضر »[٣] ، أي لزمن حاضر حالة الوصف بها .

أما **قولي :** « كعادل » ، فهو مثال لها ، وفعله لازم ، تقول من ذلك : " زيد عادل الحكم " ، أو " طاهر القلب " ، أو " ظاهر البرهان " ، ونحو ذلك ويقاس على ذلك ما أشبهه في اللفظ* ، وفي المعنى . ١٠٨/أ

ففي اللفظ كقولك : " زيد صالح ، وعمر و[٤] عالم " ونحو ذلك .

وفي المعنى كقولك : " زيد حفيظ " ، و" عمروٌ عليم " ، وما أشبه ذلك .

---

(١) سقطت من ب كلمة « غالباً » .

(٢) في ب : « كحاضر » .

(٣) في ب : « كحاضر » .

(٤) الواو زيادة من ب .

# [ اسم المصدر ]

ثم **قلت :**

**للمصدر اسمٌ عاملٌ كـ" مَفْعَل " لا "مَشْعَرٍ" و"مَطْلَعٍ" و" مَنْقَلٍ "**

**وأقول :** القسم التاسع والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون : اسم مصدر .

وقد اختلف الأصحاب فيه على أربعة مذاهب فطائفة سكتوا[١] عنه ، وطائفة تعرضوا إلى ذكره ولم يتعرضوا إلى حدّه[٢] ؛ لأنه محصور بالعدّ في ثلاث صور - كما سيأتي بيانه - وطائفة حدّوه ليعرف الفرق بينه وبين المصدر[٣] ، وطائفة أشركوا بينه وبين اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة في حدٍّ واحد[٤] .

أما الذين سكتوا فقد أهملوا ، وأما الذين ذكروا ولم يحدّوا فقد قصرّوا ، وأما الذين جعلوا له حدّاً فقد أجادوا .

وأحسن ما قيل في حدّه : « هو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، مساوياً للمصدر في الدلالة على الحدث »[٥] وإلى[٦] ذلك أشرت **بقولي:** « كـ" مَفْعَل " » إذ هو مثال جامع للقيود المذكورة في هذا الحدّ المذكور وأما الذين جمعوا بينه

---

(١) منهم الحريري في شرح الملحة ، وابن معط في الفصول ، وابن عصفور في المقرب .

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٢٤٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٦٩٥ ، وابن عقيل في المساعد ٢٣٨ وما بعدها .

(٣) الرضي في شرحه على الكافية ٣ / ٤١٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١٢٣ - ١٢٤ ، وأبو حيان في الارتشاف ٥ / ٢٢٦٣ ، ٢٢٦٤ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، وشرح الشذور ص ٣٥٧ .

(٤) ابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ١١٠ . وذكره مع المصدر في موضع آخر مميزاً عنه ، وابن عصفور في المقرب ٢ / ١٣٧ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٨ ، ٢٠٩ حيث قال : « هذا باب ما زيدت الميم في أوّله لغير ما تقدم وليس بصفة » .

(٥) هذا تعريف ابن هشام في كتابيه التوضيح ٣ / ٢٠١ ، والشذور ٣٥٨ مع زيادة يسيرة .

(٦) في ب : « ولذلك » .

وبين إخوته في حدٍّ واحدٍ فإنهم قالوا : لّما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم[١] المصدر[٢] ولِزَمان الفعل ومكانه وآلته ، وحدُّه : كل ما اشتُقَّ من فعلٍ اسماً لمصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ أو آلةٍ .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع ؛ أحدها يعمل - اتفاقاً - وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كـ" مَضْرَب " و" مَقْتَل " ، و" مَذْهَب " ، و" مَدْخَل " و" مَخْرَج " وما أشبه ذلك من أسماء المصادر ، ويسمى : المصدرَ الميميَّ وإليه أشرت **بقولي :** « للمصدر اسم عامل كـ" مَفْعَل " » أعني على وزن " مَفْعَل " كما قد علمت في " مَضْرَب " ، ونحوه .

والثاني مُخْتَلَف في إعماله وهو : ما كان اسماً لغير الحدَث فاستعمل له كـ" الكلام " فإنه - في الأصل - اسم للملفوظ به من الكلمات ، ثم* نقل إلى معنى التكليم وكـ" الثواب " فإنه - في الأصل - اسم لما يثاب به العامل ، ثم نقل إلى معنى الإثابة ، وكـ" العطاء " فإنه - في الأصل - اسم لما يعطى ، ثم نقل إلى الاعطاء ، وهذا النوع ذهب الكوفيون ، والبغداديون إلى جواز إعماله[٣] تمسكاً بما ورد من قول الشاعر[٤] : ١٠٨/ب

**قالوا كلامك هنداً وهْيَ مصغيةٌ يَشفيكَ قلت صحيحٌ ذاكَ لو كانا**

وقول الآخر[٥] :

---

(١) سقطت من ب كلمة « اسم » .

(٢) كذا ولعلها " للمصدر " ورسمها في النسختين يحتمل اللفظين .

(٣) في النسختين : « استعماله » انظر المسألة في : أوضح المسالك ٣ / ٢٠٩ - ٢١٥ .

(٤) البيت من البسيط وهو بلا نسبة . انظر شرح التشهيل ٣ / ١٢٣ ، وشرح الشذور ص ٤٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٦ .
والشاهد فيه قوله : « كلامك هنداً » فإن كلام هنا اسم مصدر عمل عمل المصدر ونصب مفعولاً به هو قوله « هنداً » .

(٥) من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٩ .
والشاهد فيه قوله : « ثواب كل موحد » حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله ثواب عمل الفعل فنصب المفعول به وهو كل

**لأن ثـــواب الله كـــلَّ موحـــدٍ جنانـاً مـن الفـــردوس فيـــها يخلـد**

وقول الآخر[١] :

**أكفـــراً بعـــد ردّ المـــوت عـــني وبعـــد عطـــائك المائـــة الرتاعـــا**

ومنع ذلك البَصريون ، وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تليق بـها[٢] ، وتعمـل النصب فيها .

والثـالث : لا يعمـل - اتفاقـاً - وهـو مـا كـان مـن أسمـاء الأحـداث علمـاً كـ" سبحان " علماً على التسبيح ، و" فَجَار " علماً على الفَجْرة ، و" جَمَـاد " علمـاً للجمـود ، و" حَمَـاد " علمـاً للمَحْمَـدة[٣] ، و" يَسَـار " علمـاً للميسـرة ، و" بَرَّة " علماً للمبرة ونحو ذلك .

وخَصَّصْتُ الميمـي بـالذكر دون أخويـه في بيـت الكفايـة ؛ لأنـه مجمـع علـى إعماله ؛ ولأن الثاني مختلف في إعماله والثالث لا إعمال لـه باتفـاق فحيـث كـان الإعمال للميمي باتفاق النحاة ؛ كان أولى منهما بالذكر - والله أعلم - .

**تنبيه** : اعلم أن الأصلَ في صيغة اسم المصدر ، والزمان ، والمكـان ، والآلـة ، أن يكونَ على " مَفْعَلٍ " بفتح العين كمـا في البيـت ، ومـع ذلـك فيكـون لاسـم المصدر عاملاً - كما قد علمت - ويكون لاسـم الزمـان ولاسـم المكـان ولاسـم الآلة ، بغير عمل ، وإلى هـذا أشـرت **بقولي** : « لا مَشْعَرٍ ، ومَطْلَعٍ ، ومَنْقَلٍ » وهذا استثناءٌ من " مَفْعَل " العامل المذكور قبلهما[٤] .

أمـا المشـعر فـهو اسـم المكـان ومنـه قولـه تعـالى : ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْـعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٥] .

---

(١) البيـت مـن الوافـر وهـو للقطـامي في ديوانـه ص ٣٧ ، وشـرح عمـدة الحـافظ ٦٩٥ ، وتذكـرة النحـاة ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) هذا مستنبط من شرح الشذور مع تصرف من المؤلف ٣٥٨ - ٣٦١ .

(٣) مَحْمَدَة ، ومَحْمِدة ، بفتح الميم الساكنة وكسرها . انظر اللسان مادة ( حمد ) .

(٤) كذا ولعلها قبلها ؛ لأنها أكثر من اثنين .

(٥) سورة البقرة ، آية ( ١٩٨ ) .

وأما المطلع فهو اسم الزمان ومنه قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[١] أي إلى وقت طلوع الفجر .

وأما " المَنْقَل " فهو اسم لآلة من حديد يشوى عليها اللحم في أيام الشتاء في البيوت بدمشق الشام ، ولا يعرفه المصريون .

وقال الجوهري : إنه " الخُفُّ "[٢] أيضاً وضبطه بفتح العين ، ونقله ابن مالك من بعده أيضاً كذلك[٣] . لكنهم قد أجمعوا على إعمال اسم المصدر وعلى إهمال إخوته الثلاثة؛ وذلك لأن العمل مخصوص بالأسماء الدالة على الأحداث* ؛ ولهذا كان اسم المصدر عاملاً عمل المصدر الذي هو اسم الحدث ؛ وامتنع غيره من الثلاثة المذكورة من العمل لأنها أسماء دالة على الذات من غير تأثير ، ثم لكل واحد من هذه الأسماء الأربعة ألفاظ أخرى يختص بها دون غيره ، بخلاف " مفعلٍ " المفتوح العين فإنه يَجْمَع بين الجميع ؛ ولهذا اقتصرتُ عليه في البيت . ١٠٩/أ

أما اسم المصدر المخالف لـ" مَفْعَل " المفتوح العين فقد عرفت أن منه على نحو : " كلام " ، و" ثواب " ، و" عطاء " ، وما أشبه ذلك ، وأن منه على نحو : " سُبْحان " ، و" فَجَار " ، و" يَسَار " ، و" جَمَاد " و" حَمَاد " ، و" بَرَّة " وما أشبه ذلك مما جاء على غير " مَفْعَلٍ " بالفتح من أسماء المصادر .

وأما اسم المكان المخالف لـ" مَفْعَل " المفتوح العين[٤] فمنه ما جاء على " مَفْعِل " بكسر العين كـ" المَسْجِد " وهو مكان السجود وكـ" المَفْرِق " وهو مفرق الرأس ، وكـ" المَرْفِق " وهو بيت الخلاء[٥] ، و" المَجْلِس " وهو مكان الجلوس، و" المَنْبِت " وهو مكان الإنبات ، و" المَجْزِر " وهو مكان الجزْر أي : الذبح ، و" المَسْقِط " وهو مكان سقط الرأس وغيرها ، و" المَرْجِع والمَوْئِل " وهما

---

(١) سورة القدر ، آية ( ٥ ) .

(٢) الصحاح مادة ( نقل ) .

(٣) قال في المثلث : والمنقل ( بالفتح والكسر ) الخُفُّ ، ( وبالكسر وحده ) : الفرس السريع ، و ( بالضم ) الخُفُّ المُصْلَح ٢ / ٦٩٥ .

(٤) في الأصل : « بالعين » .

(٥) انظر المصباح المنير ( رفق ) .

معروفان ومعناهما واحد و" المَوْضِع " ، وهو شامل لجميع ذلك وليس في هذا النوع شيء من المشترك في اللفظ على هذا الوزن ، أما في المعنى فقد ورد ، ومنه: " المَقَام " على تفصيل فيه ؛ وذلك لأنا إذا جعلناه من قام يقوم فمفتوح الميم ، وإن جعلناه من أقام يقيم فمضموم الميم ؛ لأن الفعل إذا جاوز الثلاثة ، فالموضع منه مضموم الميم ؛ لأنه مشبه ببنات الأربع نحو : " دَحْرَج " و" قد دَحْرَجْنا " و" هذا مُدَحْرَجُنا " ، وعلى هذا فـ" المَقَام " بالفتح اسم للمكان ، وبالضم اسم لزمن الإقامة ، يقال : " أقام بالمكان إقامة " والهاء عوض من عين الفعل ؛ لأن أصله : " إقواماً " - قاله الجوهري[1] - وعلى هذا فـ" المُقامة " بالضم : الإقامة و" المقامة " بالفتح المجلس والجماعة من الناس ، أو من الكلمات كقولهم : « مقامات الحريري » وهذا مقيس .

ورأيت بعض الجهال يُلَحِّن من يجعل " المُقام " بالضم للمكان والفتوى على جواز المعنيين في كل منهما سماعاً فإنه قد ورد ما يدل على أن كلاً منهما قد* ١٠٩/ب يكون بمعنى الإقامة ، وقد يكون بمعنى القيام والدليل على ذلك قوله تعالى : « **لا مَقام لكم** »[2] أي لا موضع لكم ، وقريء ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[3] بالضم أي لا إقامة لكم وهذا بالسماع ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾[4]، أي موضعاً وهذا أيضاً مما جاء على خلاف الأصل ؛ لأنه على غير قياس - والله أعلم - .

وأما اسم الزمان المخالف لـ" مَفْعَل " المفتوح العين فمنه ما جاء على " مَفْعِل " بكسر العين كـ" المَشْرِق " و" المَغْرِب " ، و" مَضْرِب الناقة وَمَنْتِجها " لوقت الشروق والغروب ، وضراب الإبل ، ونِتَاجها ونحو ذلك .

---

(١) الصحاح مادة ( قوم ) ٥ / ٢٠١٧ .

(٢) روى حفص بضم الميم وقرأ الباقون بفتحها . النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٤٨ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية ( ١٣ ) .

(٤) سورة الفرقان ، آية ( ٧٦ ) .

ومنه في التنزيل : ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ﴾[١] وقد يدخله الاشتراك كقول القائل : " موعدي معك بابُ الجامع أو رأسُ السوق " أو نحو ذلك .

وأما اسم الآلة المخالف لـ" مَفْعَل " المفتوح العين فهو على نوعين ؛ قياسي وغير قياسي ، فالمقيس منه على ثلاثة أوزان ؛ وهي : " مِفْعَل " و" مِفْعَلَة " و" مِفْعَال " بكسر الميم في الجميع .

أما " مِفْعَل " فهو كـ" مِحْلَب " مثلثاً أعني بالجيم أو بالحاء أو بالخاء وكـ" مِرْوَد " معاً أعني بالراء وبالزاي ونحو " مِنْجَل " بالجيم و" مِلْقَط " بالقاف وقس على نحو ذلك .

وأما " مِفْعَلَةٌ " فنحو : " مِطْرَقَة " و" مِجْرَفة " و" مِصْقَلة " وقس على نحو ذلك .

وأما " مِفْعَال " فنحو : " مِصْبَاح " ، و" ميزان " و" مسمار " وما أشبه ذلك .

**قال صاحب الكافي :** « وقد يجتمع " مِفْعَل " و" مِفْعَال " نحو " مِقْرض ومقراض " و" مِخْيَط ومِخْياط " و" مِفْتَح ومِفْتَاح " » انتهى .

وغير المقيس ما عدا ذلك نحو " مِسَلَّة ، ومِقَصّ ، ومِصْفَاة ، ومِذَبَّة[٢] ومِسَنّ، ومِرْآة " وجميع آلات الدواة كـ" مِحْبَرة ، ومِزْبر[٣] ، ومِسَن " ونحو ذلك وهي عشرون آلة ذكرناها في علم الخط[٤] وكذلك ما أشبه ذلك من أسماء ما يعالج به ونقل من الآلات - والله أعلم - .

---

(١) سورة هود ، آية ( ٨١ ) .

(٢) قال الجوهري : « والمِذَبَّة : ما يُذَبُّ به الذُّباب » مادة ( ذبب ) .

(٣) قال الجوهري : « والمِزْبر : القَلَم » مادة ( زبر ) .

(٤) ألفية في الخط وقواعده وأدب الكاتب ، أثنى عليها القلقشندي بقوله : « لم يسبق إلى مثلها » انظر صبح الأعشى ٣ / ١٤ ، الضوء اللامع ٣ / ٣٠٣ ، وهداية العارفين ٥ / ٤١٦ .

حققها الأستاذ هلال ناجي ونشرت في مجلة المورد سنة ١٩٧٩ م ٨ / ٢٢١ - ٢٨٤ العدد الثاني .

والحاصل مما ذكر أن باب المَفْعَل يكون مصدراً واسم زمان واسم مكان واسم آلة كقولهم في الثلاثة الأولى " مَقْتَل الحسين " أي قتلُه أو زمانُ قتله أو مكانُ قتله .

قال أهل التصريف : وعينه مفتوحة في جميع الأبواب إلا في " يَفْعِل "[1] بكسر العين ، فإنها مفتوحة في المصدر كقولك " ضربه مَضْرَباً " ومكسورة في الزمان والمكان في الموضع كقولك " مَضْرِب فلان " ، أي وقت ضربه أو مكان ضربه .

وأما قولهم : " المَسجِد ، والمَطْلِع ، والمَنْسِك ، والمَسْكِن ، والمَنْبِت ، والمَفْرِق ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمَسْقِط ، والمَجْزِر " فشاذة ، وكان القياس : الفتح ؛ لأنها من باب " يَفْعُل ، بضم العين " .

وأما رابعها وهو اسم الآلة ، فالقياس : كسر ميمه ، فإن فتح منها شيء فشاذّ ، وإن ضم منها شيء فهو سماعي ، وذلك منحصر في سبعة أسماء وسيأتي لنا ذكرها فأقول .

**فائدة** : اعلم أن كل ما كان من الآلات أوله ميم فهي مكسورة إلا سبعاً وهي " المُسعُط[2] ، والمُدهُن[3] ، والمُنخُل[4] ، والمُشْط[5] ، والمُدُق[6] ،

---

(١) في ب : « مَفْعَل » .

(٢) قال الجوهري : « المُسْعُط : الإناء يُجْعَل فيه السُّعُوط وهو أحد ما جاء بالضم مما يعتمل به » مادة ( سعط ) .

(٣) قال الجوهري : « والمُدْهُن - بالضم لا غير - قارورة الدهن وهو أحد ما جاء على " مُفْعُل " مما يستعمل من الأدوات » مادة ( دهن ) .

(٤) قال الجوهري : « والمُنْخُل : ما يُنْخَل به وهو أحد ما جاء من الأدوات على " مُفْعُل " بالضم » مادة ( نخل ) .

(٥) قال الجوهري : « والمُشْط - بالضم - واحد الأمشاط التي يمتشط بها » مادة ( مشط ) .

(٦) قال الجوهري : « والمِدَقّ ، والمِدَقّة : ما يُدَقّ به ، وكذلك المُدُقّ - بالضم - وهو أحد ما جاء من الأدوات التي يعتمل بها على مُفْعُل - بالضم - » .

والمُكحُلة[١]، والمُدْيَة "[٢] فإنها بضم الميم في الجميع سماعاً عن العرب .

فإنهم عدلوا عن كسرها إلى ضمها ؛ لأنهم جعلوها أسماءً لهذه الآلات المذكورة من غير اعتبار جريانها على فعل ، نقل ذلك الزمخشري[٣] عن سيبويه وحكاه ابن فلاح من بعده[٤] ، وأما " المُحرُضة " فقد عدّها الزمخشري[٥] وذكر* الجوهري أنها بكسر الميم على القياس[٦] ، **قال ابن مالك:** « وهي وعاء الأُشنان الذي يغسل به الإنسان يديه »[٧] انتهى كلامه . ١١٠/أ

قالوا : وأما المُدْيَه فما سميت بذلك إلا لكونها آخر مدّة العمر[٨] .

**قال الجوهري :** « والمُدْية بالضم : الشفرة وقد تكسر والجمع مُدى على نحو : " كُلْيَةٍ وكُلى " »[٩] انتهى كلامه . وأما البواقي فمعلومات المعنى - والله أعلم - .

**تكميل** : اعلم أن الأرض التي يكثر فيها الشيء قد يأتي وصفها على " مَفْعَلة " بالفتح كقولهم : " أرض مَسْبَعة " أي كثيرة السباع ، و" أرض مأسدة " أي كثيرة الآساد ، و" أرض مَبْقَلة " أي كثيرة البقل ، والجمع " مباقل " وكل ذلك ونحوه مما بابه السماع فيحفظ ولا يقاس عليه .

وأما الرباعي فلا يمكن بناء " مَفْعُلةٍ " منه ؛ لأنه لو بني منه شيء لكان بصيغة المفعول فيقال " أرض مُعَقْرَبة " ، و" أرض مُثَعْلَبة " ، و" أرض مُضَفْدَعة " لكنهم

---

(١) قال الجوهري : « والمُكحُلة : التي فيها الكحل وهو أحد ما جاء على الضم من الأدوات » مادة ( كحل ) .

(٢) قال الجوهري : « والمُدْيَة - بالضم - الشفرة وقد تكسر والجمعُ مدْيات ومُدًى » مادة " مدى " .

(٣) المفصل للزمخشري ص ٢٨٦ .

(٤) انظر المغني لابن فلاح لوحة رقم ٢٣٢ فصل في اسم الآلة .

(٥) عدّها من المضموم الميم والعين انظر المفصل ص ٢٨٦ .

(٦) الصحاح مادة ( حرض ) قال : « وهو إناء الأشناق » .

(٧) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٥٠ .

(٨) كذا ولعل العبارة « لكونها بها آخر مدة العمر » في في اللسان ( مدى ) لأن بها إنقضاء المدى .

(٩) الصحاح مادة ( مدي ) .

لأجل ثقله قالوا : " أرض كثيرة العقارب والثعالب والضفادع " واستغْنَوا عنه . قاله صاحب الكافي ونقله **صاحب المفصّل** عن سيبويه[١] **ولفظه** « ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب ؛ كراهة أن تثقل عليهم ؛ لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا " كثيرة الثعالب " »[٢] انتهى .

**وقال الجوهري :** « يقال " أرض مُثَعْلِبة " بكسر اللام أي ذات ثَعَالب و" مكان مُعَقْرِب " بكسر الراء أي ذو عقارب »[٣] .

وأما الضِّفْدع فصوابه بكسر الضاد والدال والعامة تفتحها وهو لحن والصواب " ضِفْدِع " على وزن " خِنْصِر "[٤] والأنثى ضِفْدِعه بكسرهما أيضاً على اللغة الفصحى .

**قال الجوهري :** « وناس يقولون ضفدَع بفتح الدال ، وأنكر ذلك الخليل. وقال : ليس في كلام العرب " فِعْلَل " سوى أربعة أسماء : " درهَم ، وهجرَع ، وهبلَع ، وفلقَم " »[٥] انتهى .

والهِجْرَع هو : الطويل ، والهِبْلَع هو الأكول ، والفِلْقَم هو الواسع . وأما الدرهم فمعروف - والله أعلم - .

**تتميم** : قد عرفت أن صيغة " مَفْعَل " المؤصلة في هذا الباب على نوعين ؛ عاملةٍ وغير عاملةٍ .

فالعاملة : اسم المصدر وينقسم إلى ميمي ولا خلاف في إعماله ، وإلى غير ميمي وقد اختلف في إعماله ، وإلى ما لا يعمل - اتفاقاً - وقد تقدم بيان ذلك كله[٦] .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٩٤ .

(٢) المفصل ص ٢٨٥ .

(٣) الصحاح مادة ( ثعل ) ومادة ( عقرب ) .

(٤) قال الجوهري : « الضِّفْدِع : مثال : الخِنْصر » مادة ( ضفدع ) .

(٥) الصحاح مادة ( ضفدع ) . مع زيادة : ( قِلْعَم وهو اسمٌ ) انتهى .

(٦) انظر ص ٢٠١ .

وغير العاملة على ثلاثة أنواع ؛ فالأول منها ما لا يتغير بناؤه وقد مثلت له بـ" المَشْعَر الحرام " .

١١٠/ب

والثاني* : ما جاء التغيير في عينه بالفتح والكسر وقد مثلت له بـ" المَطْلِعَ " فإنه يقال فيه بالفتح والكسر فالكسر قراءة الكسائي[١] وقرأ الباقون بالفتح . ونظيره " المَنْسَك " بكسر السين وبفتحها وقد قرئ بهما قوله تعالى : ﴿ لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ﴾[٢] والمنسك : الموضع الذي تذبح فيه النسائك ، أو الوقت ، والنسائك جمع نسيكة وهي الذبيحة وأما النُسُك بالضم فهو العبادة ، والناسك " العابد " .

ومن ذلك أيضاً " مَحْبِس " ويشترك فيه اسم المكان واسم الآلة .

فالمكسور منه لاسم المكان .

والمفتوح اسم رداء منقش بالزرقة من نسج الهند مخصوص بنساء اليمن انتهى.

ويقاس على هذا النوع ما تغيرت عينه بفتح وضم من أسماء الزمان نحو مَشْرَقة ومشرُقة ومَغرَبة ومغرُبة وفي التنزيل : " مَيْسَرَة " و" ميسُرَة " من قوله تعالى : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٣] قرأ نافع[٤] بالضم ، وقرأ الباقون بالفتح[٥] ،

---

(١) قرأ الكسائي وخلف بكسر اللام وقرأ الباقون بفتحها . النشر في القراءات العشر ٢ / ٤٠٣ سورة القدر ، آية ( ٥ ) .

(٢) سورة الحج ، آية ( ٦٧ ) .

( ) قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر السين فيهما وقرأ الباقون بفتحها النشر في القراءت العشر ٢ / ٣٢٦ .

(٣) البقرة ، آية ( ٢٨٠ ) .

(٤) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني : أحد القراء السبعة المشهورين . كان أسود شديد السواد ، صبيح الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعابة . أصله من أصبهان . اشتهر بالمدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها ، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة ، وتوفي بها سنة ١٦٩ هـ .

انظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢ / ٣٣٠ - ٣٣٤ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ص ٦٤ - ٦٦ ، والأعلام للزركلي ٨ / ٥ .

(٥) النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٣٦ .

ومن أسماء المكان نحو " مَقْبَرة " و" مَقْبُرة " بالفتح بالضم و" مَعْرَبة " بالفتح ليس إلا وهي حافة مشهورة باليمن في أعلى مساكن تعز رأيتها وسكنت فيها[١] .

والثالث : ما جاء التغيير في ميمه وهو من أسماء الآلات كـ" مِغْزَل " فإنه سمع بتثليث الميم أعني بالكسر وبالفتح وبالضم ، والأول أشهر من الثاني والثاني أكثر من الثالث نقله ابن مالك[٢] عن ابن السِّيْد[٣] ، ومثله ميم " مُصْحَف " وميم " مَخْدَع " وهو بيت صغير في صدر البيت وميم " مُجْسَد " وهو الثوب المصبوغ بالجساد أي الزعفران . انتهى .

والذي أجمع المحققون عليه أن اسم المصدر يكون بفتح العين - غالباً - وأن اسم الزمان أو المكان أو الآلة يكون بكسر العين - غالباً - وأن الأربعة تشترك في خمسة أشياءَ ؛ في معتل الفاء نحو : " مَوْرد " ، وفي معتل اللام نحو : " مرمى " ، وفي كل فعل على " فَعِلَ يَفْعَل " ( بالفتح نحو " مَشْرَب " وفي كل فعل على " فَعَل يفْعُل " )[٤] بالضم نحو " مَدْخَل " وفيما زاد على الرباعي نحو " مدحْرَج " و" مقابَل " رباعياً ، ونحو " منقلَب " و" منتخَب " خماسياً ، ونحو " مستخرَج " و" مسترفَق " سداسياً ، وقس على نحو ذلك ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا [٥]وَمُرْسَىٰهَآ ﴾[٦] أي إجراؤها وإرساؤها ، ﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[٧]

---

(١) لم أعثر عليها في كتب البلدان . ولعلها « عزبة الوسط » بالزاي ذكرها صاحب مجموع بلدان اليمن ٢ / ٧١٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ونسبه إلى ابن سيده وليس ابن السيد ٤ / ٢٢٥١ ، وقال في المثلث « ( ٦٧ ) المِغْزَل : معلوم » دون زيادة على ذلك .

(٣) البطليوسي : أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي كان عالماً بالآداب واللغات متبحراً فيها سكن بلنسية ألف كتباً نافعة منها المثلث ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، وشرح سقط الزند وله غير ذلك ، كان مولده سنة ٤٤٤ هـ وتوفي سنة ٥٢١ هـ . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٤٤٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٩٦ ، الأعلام ٤ / ١٢٣ وذكر في الهامش أن في الوفيات ( يقال في اسم جدّه صارة وسارة ) ولعله وهم لأن ابن صارة الشنزيبي مترجم له قبل ابن السيد ص ٩٣ .

(٤) سقط السطر الذي بين القوسين من ب .

(٥) بضم الميم فيهما « وهي قراءة للداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان » . النشر ٢ / ٢٨٨ .

(٦) سورة هود ، آية ( ٤١ ) .

(٧) سورة سبأ ، آية ( ١٩ ) .

أي تمزيق ، ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴾[1] أي الاستقرار ومنه قول الشاعر :

**أظلـــومُ* إنَّ مُصـــابكم رجـــلاً أهـــدى الســـلامَ تحيَّـــةً ظُلْـــمُ**[2] ١١١/أ

أي إن إصابتكم - والله أعلم - .

(١) سورة القيامة ، آية ( ١٢ ) .

(٢) البيت من الكامل وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢ / ٧٣١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٠ ، وخزانة الأدب ١ / ٤٥٤ .

والشاهد فيه مجيء اسم المصدر " مصابكم " بمعنى المصدر وهو " الإصابة " .

# [ اسم التفضيل ]

ثم **قلت :**

**ما أشتُقَّ من فِعْلٍ لموصوفٍ علا هو اسمُ تفضيلٍ له كـ" أفضلا "**

**وأقول :** القسم الموفي خمسين من أقسام الاسم أن يكون اسم تفضيل ويقال " أفعل التفضيل " ؛ لأنه على وزن " أفْعَل " كـ" أفْضَل ، وأعْلَم ، وأكْبَر ، وأشْرَف " ونحو ذلك .

وقد ينوب عنه ما هو بمعناه وليس هو على وزنه كـ" خَيْرٌ من زيد " و" شرٌّ من عمرو " ونحو ذلك .

وقد اختلف النحاة في تحديده على مذهبين :

فمنهم من اقتصر على ذكر صيغته - وهم الأكثرون - ومنهم ابن هشام[١] وابن مالك[٢] ، وابن معطٍ[٣] ، وابن عصفور[٤] ، والزمخشري[٥] .

ومنهم من ذكر حدّه وهم في ذلك على قولين دائرين بينهم في كتب العربية.

أحدهما : **قول أبي حيّان :** « هو الوصف الموضوع على " أفْعَل " دالاً على زيادة ، فالوصف : جنس و" على أفعل " يشمله ويشمل[٦] باب " أفعل فعلاء " إما وجوداً نحو " أدعج وأحمر " وإما عدماً نحو " أكمر " « ودالاً على زيادة احتراز من هذين »[٧] انتهى هذا .

---

(١) شرح الشذور ٣٦١ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٥٠ .

(٣) الفصول الخمسون ٢٢١ .

(٤) لم أجد ذكر اسم التفضيل عند ابن عصفور وإنما أشار إلى صيغته عند ذكر التعجب . المقرب ١ / ٧٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٥٧٧ .

(٥) المفصل ٢٧٧ .

(٦) في ب : " يشتمله ويشتمل " .

(٧) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣١٩ .

والثاني **قول ابن فلاح**[١] : « هو ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره » وهذا الذي نقله في الكافي ، هو عبارة ابن الحاجب بعينها في الكافية[٢] ، وعلى هذا فقوله " لموصوف " فصل أخرج به اسم المكان والزمان والآلة و" بزيادة على غيره " ما عداه من المشتقات . انتهى .

رجعنا إلى شرح البيت :

أما **قولي :** « ما اشتق من فعل » فإنه يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول ، واسم الزمان واسم المكان والآلة **وقولي :** « علا » المراد بهذا العلوّ : الزيادة ، على غيره ، وهو تفضيل المذكور وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « هو اسم تفضيل له » أعني على غيره ، وقد مثلت له **بقولي :** « كـ" أفضلا " » إذ هو مثال جامع لما ذكرناه .

واعلم أن أفعل التفضيل إذا جرد من الألف واللام أو[٣] وأضيف إلى نكرة ، فإنه يذكّر ويوحَّد فيقال فيه " زيد أفضل من عمرو وأفضل رجلٍ " و" هند أفضل من عمرو وأفضل* امرأة " و" الزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين " ١١١/ب
و" الهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين " و" الزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال " و" الهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء " وعلى هذا فيكون أفعل في هاتين الحالتين مفرداً مذكراً ولا يثنى ولا يجمع بل يكون لفظه كما مثلت به في البيت .

وأما ما دخلت عليه الألف واللام أو أضيف إلى معرفة فسوف يأتي الكلام على ذلك في بابه[٤] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) لم أجده .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٤٨ .

(٣) في النسختين بدون الهمزة ولا يستقيم السياق بدونها .

(٤) يعني باب أفعل التفضيل وهو غير موجود فيما بين أيدينا من الكتاب .

هذا آخر الأسماء العشرة التي تضمنت معنى الفعل وقد نظمتها في ثلاثة أبيات ليسهل حفظها على الطالب - إن شاء الله تعالى - **فقلت :**

**تضمن معنى فعله اسمٌ لفاعل ... أو اسمٌ لمفعول أو اسمٌ لمصدر**
**أو اسمُ مكانٍ أو زمانٍ وآلةٍ ... وأفعل تفضيل ووصف كـ" نيّر "**
**وكالأولين اجعل مثال اسمِ فاعلٍ ... مثالَ اسمِ مفعولٍ بنظمٍ محرَّر**

هذا آخر تحديد الأسماء ، وهو على خمسين قسماً - كما قد علمت -

# [ تحديد متعلقات العربية ]

وأما تحديد غيرها من متعلّقات العربية فهي أيضاً خمسون حدّاً ، وقد رأيت جمعها في هذا الباب على أثر تحديد الأسماء لمريد المزيد على ذلك ؛ فإنها مما يحتاج إليه طالب الإعراب وليس له غنية عن معرفته وهي : حد النحو ، واللفظ ، والكلمة ، والكلام ، والكلم ، والقول ، والاسم ، والفعل ، والحرف ، والإعراب ، والبناء ، والمشتق ، والجامد ، والمتعدي ، واللازم ، والعدد ، والتعليق والإلغاء ، والصلة ، والجملة ، والكنية ، واللقب ، والحقيقة ، والمجاز ، والأصل ، والفرع ، والنائب ، واسم الصوت ، والحكاية، والإضافة ، والنسب ، والاستثناء، والتنازع ، والاشتغال ، والمنادى ، والاستغاثة ، والترخيم ، والاختصاص ، والندبة ، والتحذير ، والإغراء ، والعامل ، والمسوّغ ، والعِلْم ، والجهل ، والشك ، والظن ، والنسخ ، والتابع ، والوقف .

هذا ذكرها إجمالاً - وسيأتي الكلام على كل منها تفصيلاً - إن شاء الله تعالى - **فأقول :** أمّا حدّ **النحو** فهو : علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً ، هذا أحسن حدوده[1] .

وأما **حدّ اللفظ** : فهو* الصوت المشتمل على تقاطيع الحروف[2] . ١١٢/أ

وأما **حدّ الكلمة** : فهو ما دلَّ على معنىً مفردٍ[3] ، وعندَ ابنِ الحاجب لفظٌ وُضِعَ لمعنىً مُفردٍ[4] .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٤ ، واللباب ١ / ٤٠ ، والمباحث الكاملية ١ / ٧ ، والمقرب ١ / ٤٥ ، والمغني لابن فلاح ٢ / ١٧٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٣٣ ، والتعريفات للجرجاني ٣٠٨ بنحوه .

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ١ / ١٨ / ١٩ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٥ / ١٦ ، ١٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١١ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١ / ١٤ بنحوه ،

(٣) المفصل ص ١٥ .

(٤) شرح المقدمة الكافية ١ / ٢١٤ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب ٢ / ٣٩ ، ٦٥ ، والتسهيل ص ٣ بنحوه ، وشرح ابن الناظم ص ٢١ .

وأما **حدّ الكلام** : فهو اللفظ المركب المفيد بالقصد[١] ، وعند **ابن الحاجب**: ما تضمن كلمتين بالإسناد[٢] .

وأما **حدّ الكلم** : فهو ما تألف من ثلاث [ مفيداً كان أو ][٣] غير مفيد[٤] .

وأما **حدّ القول** : فهو ما شَمِل ملفوظاً به[٥] - هذا هو التحقيق في تحديده ؛ وذلك لأنك تقول : " قال فلان لفظةً واحدة ، أو كلمة طيبة أو كلاماً حسناً أو كلماً مهملاً " فيشمل جميع ما ذكرناه .

وأما **حدّ الاسم** : فهو قول يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان مفصل[٦] .

وأما **حدّ الفعل** : فهو كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة اقتران بزمان مفصل[٧] .

وقيل ما دل على معنىً في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

فإن كان لمدح أو ذمّ فهو ما وضع لإنشاء مدح أو ذم .

---

(١) الخصائص ١ / ١٧ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٢٠ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ١٩٦ ، والتسهيل ص ٣ ، والمغني لابن فلاح ٢ / ٣٣ ، والزجاجي في الجمل انظر البسيط ١ / ١٥٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٤ بنحوه .

(٢) شرح المقدمة الكافية ١ / ٢١٩ ، والأمالي النحوية ٢ / ٧٠ الأملية رقم ٥٠ .

(٣) هذه الجملة زيادة رأيتها ولعلها سقطت من المؤلف ، وقد ذكرها جمع من النحويين انظر على سبيل المثال: المغني لابن فلاح ٢ / ٢٠ ، وشرح ابن الناظم ٢٠ ، ٢١ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٧ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢ بنحوه ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥ .

(٤) المصادر السابقة .

(٥) الخصائص ١ / ١٧ ، واللباب ١ / ٤٢ ، وشرح ابن الناظم ٢١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٣ .

(٦) كذا ولعلها محصل وكذلك فيما بعدها . وانظر التبيين للعكبري ص ١٢٩ . وانظر الأصول لابن السراج ١ / ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، والمفصل ص ١٥، وشرح ابن يعيش ١/٢٢ - ٢٥، والمغني لابن فلاح ٢ / ٥١ ، والتذييل والتكميل ١ / ٤٦ ، والتعريفات للجرجاني ص ٤٠ .

(٧) الأصول ١ / ٣٨ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص ١٦٦ ، والتذييل والتكميل ١ / ٤٨ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢١٥ .

وإن كان لتعجب ، فهو ما وضع لإنشاء تعجب .

وإن كان ناقصاً فهو ما وضع لتقرير الفاعل على صفة .

وإن كان لمقاربة فهو ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه كذا **قال ابن الحاجب** في هذه الأفعال الأربعة[١] .

وأما **حدّ التام** فهو : ما اكتفى بمرفوعه قاله ابن مالك[٢] .

وأما **حدّ الحرف** : فهو كلمة تدل على معنىً في غيرها لا في نفسها[٣] .

وإلى هذه الثلاثة أشار ابن الحاجب **بقوله** في تعريف الكلمة : « الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ؛ لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا ، الثاني الحرف ، والأول ؛ إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها »[٤] انتهى كلامه .

وأما **حدّ الإعراب** : فهو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[٥] .

وأما **حدّ البناء** : فهو لزوم آخر الكلم على حالة واحدة[٦] .

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٣٠ ، ٩٢٥ ، ٩٠٦ ، ٩١٨ .
وكلام المؤلف يوهم أنه ذكرها ضمن تعريف الفعل وليس كذلك بل ذكر هذا التعريف في كل باب من أبوابه كما هو مبين على الترتيب .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٨ .

(٣) والمغني لابن فلاح ٢ / ١٤٢ ، البسيط ص ١٦٩ ، والتذييل ١ / ٥٠ ، والتعريفات ١ / ١١٤ .

(٤) شرح الكافية ١ / ٢١٤ - ٢١٧ .

(٥) شرح الملحة ص ٧٩ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ص ١٩٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٥٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٠٢ ، والتسهيل ص ٧ .

(٦) الخصائص ص ١ / ٣٧ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ص ١٩ ، واللباب ١ / ٦٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٢ ، .

وأما **حدّ المشتق** : فهو ما خرج عن مصدره من لفظه كـ" ضارب ومضروب " من " الضرب "[١] .

وأما **حدّ الجامد** : فهو ما ليس له أصل يرجع به إليه كـ" هذا زجاج " ونحو ذلك[٢] .

وأما **حدّ المتعدي** فهو : ما تعدى إلى مفعوله بنفسه أو بواسطة حرف أو تضعيف[٣] .

وأما **حدّ* اللازم** : فهو ما اقتصر على فاعله[٤] : وإن شئت قلت المتعدي : ما يتوقف فهمه على متعلَّق كـ" ضَرَب " وغير المتعدي بخلافه كـ" قعد " وهذا اختيار ابن الحاجب[٥] . ١١٢/ب

وأما **حدّ العدد** : فهو اللفظ الموضوع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب[٦] .

وأما **حدّ التعليق** : فهو ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع[٧] .

وأما **حدّ الإلغاء** : فهو ترك العمل لفظاً ومعنى لضعف العامل بالتأخر أو التوسط[٨] .

وأما **حدّ الصلة**[٩] : فإن كانت لغير " أل " فهو جملة عهدية مشتملة على

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ والله أعلم .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ والله أعلم .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٢٥٤ .

(٤) شرح الشذور ٣١٤ .

(٥) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٩٦ .

(٦) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧٩٠ .

(٧) لم أجده بهذا اللفظ والله أعلم .

(٨) لم أجده بهذا اللفظ والله أعلم .

(٩) شرح شذور الذهب ص ١٤٢ ، ١٤٣ بنحوه ، وأوضح المسالك ١ / ١٦٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٣ - ١٦٠ بمعناه .

ضمير عائد على الموصول مطابق لـه في الافـراد والتذكـير وفروعـهما وإن كـانت لـ" أل " فهو صفةً صريحةً كالضارب والمضروب والحسن ونحو ذلك .

وأما حدّ الجملة : فهو كلام تمت فائدته باسم أو بفعل[١] .

وأما **حدّ الكنية** : فهو ما صدّر بأبٍ أو أم[٢] ، وقيل ما صـدرت بـأب أو أم أو ابن ، وقيل ما صدّرت بأب أو أم أو ابـن أو بنـت ثلاثـة أقـوال للنـاس والأول منها هو المشهور .

وأما **حـدّ اللقـب** : فـهو مـا أشـعر بمـدح أو ذم ، وقيـل مـا أشـعر برفعـة أو ضعة[٣].

وأما **حدّ الحقيقة** : فهو ما استعمل في موضعه[٤] .

وأمـا **حـدّ المجـاز** : فـهو مـا عـدل بـه عـن موضعـه قالـه الأكـثرون[٥] ، وفي الارتشاف : « الحقيقة : ما استعمل في الموضوع له أولاً[٦] ، والمجاز ما استعمل في غير الموضوع له أولاً »[٧] انتهى كلامه .

**وقـال تلميـذه : الجمال الإسـنوي**[٨] - رحمـة الله عليـه - في بـاب الحقيقـة

---

(١) وفصل فيها القول ابن هشام في المغني ص ٤٩٠ - ٤٩٢ في باب تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، والتعريفات للجرجاني ١٠٦ ،

(٢) شرح ابن الناظم ٧٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٦ ، والتعريفات للجرجاني ٢٤١ .

(٣) المفصل بمعناه ص ١٤٠ ، الفصول الخمسون ص ٢٣٤ ، والتسهيل ص ١٦٧ نحو هذا التعريف وزيادة ،

(٤) التعريفات للجرجاني ص١٢١ .

(٥) التعريفات للجرجاني ص ٢٥٧ .

(٦) أقحمت عبارة : « والمجاز ما استعمل في الموضوع له أولاً » بين قوله أولاً والمجاز » .

(٧) ٥ / ٢٣٧٣ .

(٨) عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن إبراهيم الأموي الشيخ جمال الدين أبو محمد الإسنوي ولـد في سنة ٧٠٤ هـ بإسنا . أخذ العربية عن أبي الحسن النحوي وأبي حيان وغيرهما وبرع في الفقه والأصلين والعربية وانتهت إليه رياسة الشافعية ولـه تصـانيف مشـهورة في الفقـه كالمـهمات على الروضـة وشـرح الرافعي ، والهداية إلى أبو هام الكفاية ، وفي النحـو : الكواكـب الدرّيـة في تـنزيل الفـروع الفقهيـة على القواعد النحوية ، وشرح الألفية و لم يكمل وشرح عروض ابـن الحـاجب تـوفي ليلـة الأحـد ١٨ جمـادى الأولى سنة ٧٧٢ هـ » . الدرر الكامنة لابن حجر ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٦ ، وبغية الوعـاة ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والأعلام ٣ / ٣٤٤ .

والمجاز من كتابه " الكوكب "[١] : « اعلم أن أكثر النحاة قد أهملوا هذا الباب ، وقد ذكره شيخنا في آخر الارتشاف - تبعاً لجماعة - فتبعته على ذلك .

فالحقيقة : هو اللفظ المستعمل فيما[٢] وضع له ، والمجاز هو المستعمل في غير ما وضع له[٣] لمناسبة بينهما »[٤] انتهى كلامه . وقد علم بذلك ما بين عبارات المتقدمين والمتأخرين من التفاوت في تحديد هذين النوعين .

وأما **حدّ الأصل** : فهو ما ثبت حكمه بنفسه[٥] .

وأما **حدّ الفرع** : فهو ما ثبت حكمه بغيره[٦] .

وأما **حدّ النائب** : فإن كان عن فاعل فهو ما حذف فاعله وأقيم هو مُقَامه ؛ ولهذا يقال فيه « ما لم يسمّ فاعله »[٧] وإن كان* عن فعل : فهو ما كان بمعنى الأمر ، أو الماضي ، أو المضارع ، ويقال فيه « اسم الفعل »[٨] . ١١٣/أ

وأما **حدّ اسم الصوت** : فهو ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان ؛ إما

---

(١) قال صاحب كشف الظنون : « الكوكب الدرّي في النحو للشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الاسنوي .. أوله " الحمد لله على ما أفهم من البيان " الخ ، وهو كتاب ممزوج من الفنين الفقه والنحو بيّن فيه كيفية تخرج الفقه على المسائل النحوية وجميع مطلقاته من كتاب شيخه الارتشاف وشرح التسهيل ومن الشرح الكبير للرافعي ومن الروضة ورتبه على أربعة أبواب : الأول في الأسماء ، والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ، والرابع في تراكيب متفرقة » انتهى ٢ / ٤٤٠ .

قلت : والكتاب مطبوع بتحقيق د. محمد حسن عواد ، ١٤٠٥ هـ ، دار عمار في الأردن .

(٢) في ب : « في غير ما وضع له » .

(٣) في ب : « الموضوع له » .

(٤) الكوكب الدّري ص ٤٣٢ .

(٥) التعريفات للجرجاني بمعناه ص ٤٥ .

(٦) التعريفات للجرجاني بمعناه ص ٢١٣ .

(٧) واللمع لابن جني ص ٨٢ أيضاً بمعناه ، وشرح الملحة بمعناه ص ١٦٣ ، والفصول بنحوه ص ١٧٧ .

(٨) قال ابن مالك في الخلاصة :

**ما ناب عن فعل كـ" شتان وصه " هو اسم فعل وكذا أوّه ومَهْ**

وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٨٢ ، وشروح الشذور ص ٣٥١ - ٣٥٥ .

لزجر أو دعاء أو حكاية بعض الأصوات[١] .

وأما **حدّ الحكاية** : فهو اللفظ المحكي بما كان عليه من غير تأثير بعامل إعراب[٢] .

وأما **حدّ الإضافة** : فهو إضافة اسمٍ حذفت من آخره نون أو تنوين إلى اسم يليه وهو مجرور به لفظاً أو تقديراً[٣] .

وأما **حدّ النَّسب** : فهو إلحاق ياء زائدة مشدَّدة آخر الاسم مكسور ما قبلها .

واعلم أن النسب والإضافة راجعان إلى معنىً واحد ألا ترى أنك إذا قلت : " تميميٌّ " ، فقد أضفت هذا الرجل لبني تميم كما أنك إذا قلت : " غلام زيدٍ " فقد أضفت الغلام لزيد ؛ فلذلك من النحويين من يقول فيه : " باب النسب " ، ومنهم من يقول فيه : " باب الإضافة " ، كما فعل سيبويه - رحمة الله عليه[٤] -

وأما **حدّ الاستثناء** : فهو إخراج شيء مما دخل فيه غيره[٥] .

وأما **حدّ التنازع** : فهو تقدم عاملين فأكثر على عامل[٦] واحد[٧] .

وأما **حدّ الاشتغال** : فهو تقدم اسمٍ على فعل اشتغل بضميره[٨] ، وذلك الفعل صالح للعمل في ذلك الاسم المتقدم عليه .

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧٥٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٩٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٩٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ بنحوه ٢ / ١٠٨٩ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) ارتشاف الضرب قريب من معناه ٤ / ١٧٩٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٢ .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(٥) سقط حدّ الاستثناء من الأصل .

(٦) كذا ولعلها « معمول » انظر المسألة في : الإنصاف وقم ٣ ، والتبيين للعكبري المسألة ٣٤ ص ٢٥٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦١٤ ، شرح ابن الناظم ص ٢٢٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٦ .

(٨) المقرب ١ / ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤١ وما بعدها ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٧١ .

وأما **حدّ المنادى** : فهو ما طلب إقباله - قريباً كان أو بعيداً[١] - .

وأما **حدّ الاستغاثة** : فهو نداء من يخلص من شدّة أو يعين على مشقة [٢] .

وأما **حدّ الترخيم** : فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص[٣] .

وأما **حدّ الاختصاص** : فهو ما جيء به على صورة النداء ؛ توسعاً في الكلام، ومخصوصُهُ اسم ظاهر منصوب ، واقع بعد ضمير متكلم - غالباً - خاص به أو مشارك[٤] .

وأما **حدّ الندبة** : فهو نداء متفجع عليه ؛ إما لفقده بغيبة أو بموت[٥] حقيقة أو حكماً[٦] .

وأما **حدّ التحذير** : فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجتنبه[٧] .

وأما **حدّ الإغراء** : فهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ؛ ليفعله[٨] .

وأما حدّ العامل : فهو ما أبان عن عمل في غيره ؛ سواء كان العمل رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً[٩] .

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٤٠٩ ، والتسهيل ص ١٧٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٣٤ ، شرح عمدة الحافظ بنحوه ١ / ٢٨٧ .

(٣) الأصول لابن السراج ١ / ٣٥٩ ، والإيضاح للفارسي ص ١٩١ ، وشرح الملحة للحريري ص ٢٥٩ ، والفصول الخمسون ص ٢١١ .

(٤) أوضح المسالك بنحوه ٤ / ٧٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٠٢ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٤٧ .

(٥) في ب : « أو موت » .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢١٥ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٥٢ .

(٧) الكتاب ١ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٧٧ .

(٨) الكتاب ١ / ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٧٩ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٧٧ ، وشرح الشذور ص ٢٠٦ .

(٩) الكتاب ١ / ١٣ ، والخصائص في باب مقاييس العربية ص ١٠٩ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١ / ٢٤٢ .

وأما **حدّ المسوّغ** : فهو ما أباح عملاً على وجه الخصوص أو العموم ومحله في باب المبتدأ والخبر[١] .

وأما **حدّ العلم** : فهو معرفة المعلوم على ما هو به ، وقيل تصوّر الشيء المعلوم على ما هو به ، وقيل تبيين المعلوم على ما هو به ، وقيل اعتقاد المعلوم على ما هو به ، وقيل : اعتقاد حقيقة الشيء ، وقيل : اعتقاد حقيقة الذات* ، ١١٣/ب
وقيل إدراك الشيء على ما هو به إدراكاً لا يمكن أن يقع فيه تردد من وجه ما .

قال المحققون من أهل العلم وهذا أجود ما قيل في تعريفه ومحله في باب " أعلم وأرى "[٢] .

وأما **حدّ الجهل** : فهو تصور المعلوم على غير ما هو به[٣] ، ومحله في باب ما لم يُسَمَّ فاعله .

وأما **حدّ الشك** : فهو تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر[٤] ، ومحله في باب العطف .

وأما **حدّ الظن** : فهو تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر[٥] ، ومحله في باب " ظن وأخواتها " .

وأما **حدّ النَّسخ** : فهو إزالة الشيء عن صفته التي كان عليها[٦] ، ومنه يقال " نسخت الشمس الظل " أي أزالته ، " ونسخت الريح أثر المشي " أي أزالته ، و" نسخ الشيب الشباب " إذا أزاله ، ومنه تناسخ القرون والأزمنة .

---

(١) لم أجد من ذكر له تعريفاً .

(٢) التعريفات للجرجاني ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٠٨ .

(٤) التعريفات للجرجاني ص ١٦٨ .

(٥) التعريفات للجرجاني ص ١٨٧ .

(٦) التعريفات للجرجاني ص ٣٠٩ .

والإزالة هي الإعدام ؛ ولهذا يقال : زال عنه المرض والألم ، وزالت النعمة عن فلان ، ويراد به الانعدام في هذه الأشياء كلها .

وقد يُرادُ به : تقلُّبُ الشيء وتحويلُه من حالةٍ إلى حالةٍ مع بقائه في نفسه ، ومنه قولهم : " تحوّل ما في الخلية من النحل والعسل إلى أخرى "[١] ، ومنه تناسخ المواريث ، بانتقالها عن قومٍ إلى قومٍ ، ومنه نسخ الكتاب أي نقل ما فيه إلى غيره، فإن وجد معه منسوخ - وهو ما ارتفع حكمه - فلابد له من ناسخ[٢] .

والمراد به عند النحاة ؛ إما كلمة أو حرف فالكلمة " كان وأخواتها وظن وأخواتها " والحرف " إن وأخواتها " و" ما وأخواتها " وهذه الأماكن الأربعة هي محالّ الناسخ من العربية كما سيأتي بيانه في أبوابه[٣] - إن شاء الله تعالى - .

وأما **حدّ التابع** : فقد تقدم لنا تحديد التوابع كلها مفصَّلاً في جملة تحديد الأسماء[٤] كما فعل الأكثرون من النحويين ، وهي خمسة باتفاقهم :

وهي : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل . لكن التحقيق أنها ستة فإن من التوكيد ما يكون معنوياً ولفظياً كما أن من العطف ما يكون بياناً ونسقاً وعلى هذا فجعلهم العطف على قسمين والتوكيد على قسم واحد* ، ليس بجيد في التصنيف ؛ لأنه تخصيص من غير مخصص - وسيأتي لنا بيان ذلك كله في فصل التابع[٥] - إن شاء الله تعالى - . ١١٤/أ

(١) كذا في النسختين ولست أرى لهذه المقولة وجهاً هنا لعدم ذكر لفظ " النسخ " فيها ولعل قبلها سقطاً وهذه المقولة كالتفسير له كأن يقول : ومنه قولهم " نُسِخَت الخلية " أي تحول ما في الخلية ... الخ والله تعالى أعلم .

(٢) انظر جميع هذه المعاني في اللسان مادة ( نسخ ) .

(٣) هذا الباب فيما لم تعثر عليه من أجزاء الكتاب .

(٤) انظر النعت ص ١٦٠ ، والتوكيد ص ١٦٥ ، وعطف البيان ص ١٦٩ ، وعطف النسق ص ١٧٢ ، والبدل ص ١٧٥ من هذا القسم .

(٥) فصل التابع فيما لم نعثر عليه من الكتاب .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن طائفة من النحاة قد جمعوا هذه التوابع كلها في حدّ واحد ، واختلفوا فيه على أقاويل عديدة .

من أحسنها أن **يقال** : « التابع كل ثانٍ مشارك للأوّل في إعرابه الثابت والمتجدد »[1] .

فقولهم : كل ثان : جنس دخل فيه خبر المبتدأ وخبر كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها ، والمفعول الثاني ، من باب ظننت وأعطيت ، لأن جميعها ثان وقولهم : مشارك للأوّل في إعرابه الثابت يخرج به خبر إن وأخواتها وكان وأخواتها لأنها غير مشاركة للأول في إعرابه .

وقولهم " المتجدد " خرج به خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب ظننت وأعطيت ؛ لأن المبتدأ لو دخلت عليه " كان " أو " إنَّ " لتَجَدَّد للثاني : وهو الخبر اعرابٌ لا يشارك فيه الأوّل ، ولو بني أعطيت للمفعول لتجدد للأوّل إعراب لا يشاركه فيه الثاني، ولو طُرِحَتْ " كان " وجعل في مكانها " إنَّ " أو " كأنَّ " لتجدد لأحد معموليها إعرابٌ لا يشاركه فيه الآخر ، بخلاف التابع فإن هذه القيود كلها موجودة فيه ؛ إذ هو : ثان مشارك للأول في إعرابه الثابت والمتجدد كقولك " قام زيدٌ العاقل " فالاعراب الثابت هنا هو الرفع ، وقد شارك فيه ولو تجدد له إعراب يشاركه فيه كما لو قلت : " رأيت زيداً العاقلَ " و" مررت بزيدٍ العاقلِ " فجمع هذا الحدُّ جميع أنواع التوابع ؛ فلهذا اقتصر عليه جماعة منهم .

وأما **حدّ الوقف** : فهو قطع النطق عن شيء من الكلام[2] انتهى .

هذا آخر الحدود الزوائد على تحديد الأسماء ، والطريق في جميعها ما قد علمت - والله أعلم - .

---

(١) شرح الملحة ص ٢٨٧ ، والمفصل للزمخشري ص ١٣٦ ، وشرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والتسهيل ص ١٦٣ .
جميعهم بنحوه ولم أجده بنصّه .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي ١ / ٢٦١ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٢٧١ .

# [ طريق النحاة في تحديد الأشياء ]

**تنبيه** : اعلم أن طريق النحاة في تحديد الأشياء على أربعة أوجه .

أحدها : ذكر الحدّ والتمثيل معاً وهذا أجودها .

والثاني : دون الأول وهو ذكر الحدّ ليس إلا .

والثالث : دونهما وهو ذكر التمثيل ليس إلا .

والرابع* دون الثلاثة : وهو ذكر العلامة ليس إلا . ١١٤/ب

وبعضهم يعبر عن الحدّ بـ" التعريف " أو بـ" الرسم " وبعضهم يعبر عن الحدّ بـ" الحقيقة " أو بـ" العلامة " ويجوز أن يقال فيها " العَلَم " بفتح العين واللام .

أما الوجه الأول : وهو ذكر الحدّ والتمثيل معاً فقد اتفق وقوعه في تسعة عشر صنفاً من الأسماء في هذا الباب وهي : الظاهر ، والمضمر ، والمبهم ، والمعرب ، والمبني ، والمصروف ، والمنكور ، والمعروف ، والمثنى ، واسم الجمع ، والموصوف ، والمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والتمييز ، والبدل ، واسم الفعل ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، ومن ذلك **قول ابن معطٍ:**

**والحال هيئة شبيه الوصف كـ" جاء زيد خائفاً يستخفى "**[1]

ومن ذلك **قول ابن مالك:**

**الحال وصف فضلة منتصب مفهمُ في حالٍ كـ" فرداً أذهب "**[2]

وقس على نحو ذلك .

---

(١) باب الحال شرح ألفية ابن معط ١ / ٥٥٣ .

(٢) باب الحال في الخلاصة شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١١ .

وأما الوجه الثاني : وهو ذكر الحدّ ليس إلا فقد اتفق وقوعه في تسعة عشر صنفاً من الأسماء في هذا الباب أيضاً وهي :

المقصور ، والمنقوص ، والممنوع ، والجمع الصحيح السالم مذكراً كان أو مؤنثاً ، وجمع التكسير ، واسم الجنس، واسم الإشارة ، والمبتدأ والخبر ، والفاعل، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والحال ، والمستثنى ، والنعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتعجب ، ومن ذلك **قول ابن معطٍ:**

**والفعل ما دلَّ على زمان ومصدر دلالة اقترانْ**[1]

ومن ذلك **قول ابن مالك:**

**التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى " بدلاً "**[2]

وقس على نحو ذلك .

وأما الوجه الثالث : وهو ذكر التمثيل ليس إلا فقد اتفق وقوعه في ستة أصناف من الأسماء في هذا الباب وهي : الممدود واسم الفاعل ، ومثاله ، واسم المفعول، ومثاله، وفي " مَفْعَل " الجامع بين اسم المصدر والمكان* والزمان والآلة . ١١٥/أ

ومن ذلك **قول ابن معطٍ:**

**وذو اشتمال ثالث مثاله " أعجبني محمدٌ جمالُهُ "**[3]

ومن ذلك **قول ابن مالك:**

**الفاعل الذي كمر فوعي " أتى زيدٌ منيراً وجهه نغم الفتى "**[4]

وقس على نحو ذلك .

---

(١) في حدّ الكلام والكلم شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١ / ١٩٩ .

(٢) البدل شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥٣ .

(٣) البدل شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١ / ٨٠٩ .

(٤) الفاعل شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٨ .

وأما الوجه الرابع : وهو ذكر العلامة وحدها فقد اتفق وقوعه[١] في ستة أصناف من الأسماء في هذا الباب أيضاً وهي : المذكر ، والمؤنث ، والمكبر ، والمصغر ، والمفرد ، والمركب ، ومن ذلك **قول ابن معطٍ :**

**والاسم عرِّفْهُ وأخبر عنه وثنّه واجمعه أو نوّنه**
**واجرره أو ناده أو صَغِّرْه وانعته أو أنثه أو أضمره**[٢]

ومن ذلك **قول ابن مالك :**

**بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل**[٣]

وقس على نحو ذلك .

أما المعبرون عن الحدِّ بالتعريف أو بالرسم فكثيرون كما هو شائع في كتب العربية وأما المعبرون عن الحدّ بالحقيقة فمنهم **الاستاذ أبو الحسن ابن عصفور** في المقرب ولفظه : « ذكر حقيقة النحو : النحو : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وزنيَّة »[٤] انتهى كلامه .

وهذا حدّه المشهور عند النحاة ، وأما المعبرون عن العلامة بالعَلَم فمنهم **ابن معطٍ** حيث **قال :**

**والحرف فضلة بلفظ خال من عَلَم الاسماء والأفعال**[٥]

يعني من علامة الأسماء والأفعال .

---

(١) في ب : « وقوعها » .

(٢) علامات الاسم شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١ / ٢٠١ .

(٣) الكلام وما يتألف منه شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢ .

(٤) المقرب ١ / ٤٥ . ولفظه « ... معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها » .

(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي باب علامات الحرف ١ / ٢١٥ .

ومنهم **ابن مالك** حيث **قال :**

« **للفعل تا الفاعل أو ياه عَلَم** »[1]

يعني علامة ، وقس على نحو ذلك ، كله تصب هداية - والله الموفق .

(١) شطر بيت من الكافية الشافية : شرح الكافية الشافية باب شرح الكلام وما يتألف منه وبعده : و ( قد ) و ( تاء التأنيثِ ) ساكناً ، و ( لَمْ ) ١ / ١٦٦ .

# إعراب الأسماء وهو على ثلاثة أقسام

ثم **قلت :**

**القسم الأول: إعراب الاسم الظاهر وهو على عشرة أنواع، وفروعه عشرة**

**النوع الأول : وهو المفرد الصحيح المنصرف .**

**أولها* فرد صحيح منصرف جنس على ستة أنواعٍ عرف** ١١٥/ب

**وأقول** : لما فرغت من ذكر[١] تقسيم الأسماء وتحديدها شرعت في ذكر إعرابها ، وقد عرفت فيما تقدم لنا في أول الكلام على تقسيم الأسماء أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ؛ ظاهر ، ومضمر ، ومبهم[٢] .

أما إعراب الاسم الظاهر فإنه يدخل على عشرة أنواعٍ أصول ، وعلى عشرة فروع تتفرع على تلك الأصول ثلاثة منها للاسم المصروف وأربعة منها للاسم الممنوع ، وواحد للمثنى ، وواحد لجمع المذكر السالم ، وواحد لجمع المؤنث السالم ، فحينئذٍ جملة ما يدخله الإعراب من أنواع الاسم الظاهر عشرون اسماً وسيأتي ذكرها على الترتيب - إن شاء الله تعالى - **فأقول :**

**النوع الأول** : من الأنواع العشرة **الاسم المفرد الصحيح المنصرف** ، ويقال : الفريد ، ويقال : الفرد كما في البيت ، وكلها ألفاظ مترادفة والمعنى واحد ؛ فخرج **بقولي :** فرد : المثنى والمجموع ، وخرج [٣]**بقولي :** صحيح : المعتل مقصوراً كان كـ" موسى وعيسى " أو منقوصاً كـ" القاضي والداعي " ونحو ذلك ، فإن الأول لا يظهر فيه إعرابٌ أبداً والثاني لا يظهر فيه رفع ولا جر أبداً وإنما يعربان بالتقدير كما سيأتي بيانه في بابيهما - إن شاء الله تعالى[٤] - .

---

(١) سقطت من ب كلمة « ذكر » .

(٢) انظر ص ١٤ وما بعدها من هذا القسم .

(٣) من هنا بدأ سقط طويل من الأصل ينتهي في بداية المضاف إلى غير ياء المتكلم ومقداره عشر صفحات تقريباً .

(٤) انظر المنقوص في لوحة ٧ أ والمقصور في لوحة ٩ أ الجزء الثاني من النسخة المصرية .

وخرج **بقولي :** منصرف : ما لا ينصرف كـ" عثمان وأحمد وإسماعيل " ونحو ذلك **وقولي :** « جنس على ستة أنواع عرف » ، معناه أن الاسم جنس واسع وأن ذلك الجنس يأتي على ستة أصناف ، مذكر ومؤنث ونكرة ومعرفة ، وعاقل وجاهل .

فالمذكر كـ" رجل " ، والمؤنث كـ" امرأة " والمنكر كأحدهما أيضاً والمعرفة كـ" زيد وهند " والعاقل كأحدهما أيضاً وأما الجاهل فهو ما عدا ذلك كـ" جبل ، وشجر ، وبحر ، ووحش ، وطير " وقس على نحو ذلك .

## [ إعراب الاسم المفرد الصحيح المنصرف ]

ثم **قلت :**

**ترفعه بالضم ثم تنصبه بالفتح والجر بكسر تعربه**

**وأقول :** الإشارة بهذا البيت إلى بيان إعراب الاسم المفرد الصحيح المنصرف، وقد عرفت فيما تقدم لنا في موارد الإعراب : أن الاسم لا يخلو ؛ إما أن يكون منصوباً ، أو مرفوعاً ، أو مجروراً ، ولا رابع لها .

فإن كان مرفوعاً : أعني بأن دخل عليه عامل رفع يطلب رفعه فترفعه بالضم في آخره كقولك : " قام زيدٌ " ومنه في التنزيل : ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ ﴾[١] ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾[٢] ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ ﴾[٣] ونحو ذلك .

وإن كان منصوباً : أعني دخل عليه عامل النصب يطلب نصبه فينصبه بالفتح في آخره كقولك " ضرب زيدٌ عمراً " ومنه في التنزيل ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾[٤] ﴿ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[٥] ونحو ذلك .

وإن كان مجروراً . أعني بأن دخل عليه عامل جرٍّ يطلب جره فيجره بالكسر في آخره كقولك : " مررت بزيدٍ " ومنه في التنزيل : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ ﴾[٦] ونحو ذلك .

وأما بيان العامل فسيأتي في فصله[٧] - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) سورة النمل ، آية ( ٣٩ ) .

(٢) سورة النمل ، آية ( ١٨ ) .

(٣) سورة القصص ، آية ( ٢٠ ) .

(٤) سورة إبراهيم ، آية ( ٢٤ ) .

(٥) سورة الرعد ، آية ( ١٧ ) .

(٦) سورة يوسف ، آية ( ٢٠ ) .

(٧) فصل العامل غير موجود فيما لدينا من أجزاء الكتاب .

ثم **قلت :**

**وهـــو إذا وصلتـــه منـــوّن لأنـــه اســـم مُعْـــرَبٌ وأمكـــن**

**وأقول :** الاسم الفريد المنصرف له حالتان ؛ حالة وصل ، وحالة وقف ، أما حالة الوصل فهو عبارة عن اتصاله بما بعده في اندراج الكلام فإذا اتصل الاسم بما بعده وجب تنوينه ؛ سواء كان التالي له ساكناً أو متحركاً ؛ فمثال الأول قولك: " خرج زيدٌ الحاسب " ؛ إذ[1] التالي له في هذا المثال لام التعريف ، وهي ساكنة ، والألف المتخللة بينهما هي ألف الوصل ، وهي تسقط عند اندراج الكلام فلا عبرة بها ، هذه حجة سيبويه - رحمة الله عليه - في كون التعريف باللام وَحْدَها لثبوتها وأنه لو كان بالهمزة أيضاً معها لما حذفت[2] .

ومثال التالي بالتحريك قولك : " حمل زيدٌ كتاباً أرسل به لعمروٍ وأخيه " هذا مثال جمع فيه بين تنوينه بالرفع وبالنصب وبالجر وبين تاليه بالكسر وبالضم وبالفتح فتنبه لذلك . وقس على نحوه .

وهذا معنى **قولي :** « وهو إذا وصلته منوّن » ثم بيَّنت العلة في ذلك **بقولي :** « لأنه اسم معرب وأمكن » ؛ وذلك لأن الاسم المعرب على قسمين ؛ " متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن " كما تقدم بيانه في تقسيم الأسماء وتحديدها[3] .

فالأول : هو المصروف وخص بالأمكن ؛ لأنه تمكن في كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة ، التي هي : الرفع ، والنصب ، والجر .

والثاني : هو الممنوع من الصرف ، ولقبوه بغير الأمكن ؛ لأنه يجر بالفتحة على خلاف الأصل ؛ ولأنه لا يدخله تنوين التمكين وهذا النوع الذي نحن فيه هو من القسم الأول .

فإن قلت : لم اختص التنوين بالاسم المنصرف ، ولم سمي منصرفاً ؟

---

(١) في ب : « إذا » .

(٢) الكتاب ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٣) انظر ص ٣٤ من هذا القسم .

قلت : اختصاص التنوين بالمنصرف لخفّته ، ولأجل التنوين اللاحق بآخر الاسم سمي منصرفاً ، كأنَّ التنوين حين دخل عليه أحدث فيه صريفاً ، والصريف في اللغة ، هو صوت البَكَرة عند الاستقاء ، ويفهم من قولي : أنه إذا لم يتصل بما بعده بل وُقِفَ عليه فلا ينوّن ، بل يسقط تنوينه ، والأمر كذلك - هذا مذهب الجمهور[1] - .

فإنهم قالوا : إذا وصل الاسم المعرب المنصرف بكلام يليه من بعده ، ثبت فيه تنوينه وحركته ، فإن وقف عليه سقط منه تنوينه وحركته - غالباً - خلا النصب فإنه يبدل من التنوين ألفاً كقولك " رأيت رجلاً " ؛ وذلك لأن الإعراب له حالتان ؛ حالة وصلٍ وحالة وقف .

فحالة الوصل : تقتضي ثبات الإعراب للبيان .

وحالة الوقف : تقتضي زوال الإعراب للاستراحة ؛ فلذلك إذا وصل بكلام ثبت فيه تنوينه وحركته ، فثبات حركته دليل على رفعه أو نصبه أو جره ، وثبات تنوينه دليل على صرفه ، وإذا وُقِفَ عليه زالت الحركة ثم يتبع الحركة التنوين في الزوال ؛ لأنه تابع لها في اللفظ ، فلما زالا سكن حرف الإعراب فيقال في الرفع " هذا زيدْ " ويقال في الجرّ " مررت بزيدْ " بسكون الدال منهما ، ويقال في النصب " رأيت زيدا " بالوقف على الألف .

وقد اجتمعت النحاة والقراء على أن كل تنوين أبدل منه ألف في الوقف فهو تنوين الصرف ، وأن كل من أسقط الإعراب في الوصل وأثبته في الوقف فهو مخطئ - والله أعلم - .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٦٨ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ في باب الوقف .

وذكر أبو حيان في الارتشاف أن من العرب من يقف على المنصوب المنوّن بالسكون ونسب هذا القول إلى الأخفش وقطرب وأبي عبيد والكوفيين ، قال : وعزاها ابن مالك إلى ربيعة ، ثم ردّ قوله بأن ذلك لم يوجد في شعرهم ثم قال : « وعند الجمهور أن هذا مما جاء في الشعر ولا جاء في الكلام » . الارتشاف ٢ / ٧٩٩ .

ثم **قلت :**

**نفعنـــي زيـــدٌ نفعـــت عمـــراً ثـــم انتفعـــت بخليـــل عُمْـــراً**

**وأقـول :** الإشـارة بـهذا البيـت إلى ذكـر علامـات الاسـم المفـرد الصحيـح المنصرف في حالة الإعراب عند التركيب ، وقد عرفت فيما مضى أنه لا يخلو إمـا أن يكون مرفوعاً ، أو منصوبـاً ، أو مجـروراً كمـا تقـدم بيانـه فـإن كـان مرفوعـاً فعلامته أن يقع بعد " نفعني " وشبهه فتقـول " نفعـني زيـدٌ " و" ضرَّنـي عمـرو " و" اكرمني بكرٌ " و" أهانني خالد " وقس على نحو ذلك .

وعلى هذا فكل مـا وقـع مـن الأسمـاء بعـد هـذه العلامـة فـهو فـاعل ، وهـو مرفوع، سواء كان مذكراً ، أو مؤنثاً ، معرفةً ، أو نكـرة ، عـاقلاً ، أو جـاهلاً ، وإلى ذلك أشرت **بـقولي :** « نفعني زيد » وإن كان منصوباً ، فعلامته أن يقع بعـد نفعت وشبهِهِ فتقول " نفعتُ زيداً ، وضربتُ عمـراً ، وأكرمـتُ بكـراً ، وأهنـتُ خالداً " ، وقس على نحو ذلك .

وعلى هذا فكل ما وقع من الأسماء بعد هذه العلامة فـهو مفعـول بـه ، وهـو منصوب أبداً ؛ سواء كـان مذكـراً ، أو مؤنثـاً ، معرفـة ، أو نكـرة ، عـاقلاً ، أو جاهلاً ، وإلى ذلك أشرت **بـقولي :** « نفعت عمراً » .

وإن كان مجروراً فعلامته أن يقع بعد انتفعت وشبهه فتقول " انتفعتُ بزيـدٍ " و" احتميـت بعمـروٍ " و" انجبرت ببكـرٍ " و" اكتفيـت بخـالدٍ " وقـس علـى نحـو ذلك .

وعلى هذا فكل ما وقع من الأسماء بعد هذه العلامة فهو مجرور أبـداً ؛ سـواء كان مذكراً ، أو مؤنثاً ، معرفة ، أو نكرة ، عاقلاً ، أو جاهلاً وإلى ذلـك أشـرت **بـقولي :** « ثم انتفعتُ بخليلٍ » **وقولي :** « عُمْراً » في آخر البيت ، هو بضـم العـين وإسكان الميم أعني واحد الأعمار ، وهي الأزمان ، وعلى هذا فهي اسمٌ ظـرفٌ ،

ومعناه يتعلق بكل مثال من هذه الأمثلة الثلاثة ؛ إذ المعنى " نفعني زيدٌ عمراً من الأيام ونفعت زيداً عُمْراً من الزمان وانتفعت بخليل عُمْراً من الدهر " أي في زمن طويل - والله أعلم - .

رجعنا إلى إعراب هذه الأمثلة الثلاثة ؛ أما مثال الرفع وهو " نفعني زيد " فإنك تقول : نفع فعل ماضٍ والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وزيد فاعل ، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وإن شئت قلت ضم آخره .

وأما مثال النصب : وهو " نفعت عمراً " فإنك تقول : نفعت : فعل ماضٍ مسند إلى ضمير المتكلم ، والتاء فاعله ، وعمراً مفعول به والمفعول منصوب وعلامة نصبه الفتحة وإن شئت قلت فتح آخره .

وأما مثال الجر وهو : " انتفعت بخليل " جار ومجرور وعلامة جره الكسرة ، وإن شئت قلت : كسر آخره ، وقس على نحو ذلك كله في كل حال من الأحوال الثلاثة ، في كل ما أشبه " زيداً " في الإفراد والصرف ، وصحة آخره . وكما في " عمرو " و" خليل " ونحوهما .

هذا أحسن ما ضبط به معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور من الأسماء المفردة، الصحيحة ، المنصرفة ، وإلى ذلك أشار الأستاذ الكبير : **أبو الحسن طاهر بن أحمد ابن بابشاذ** - رحمة الله عليه - حيث قال : « ولما كانت الأسماء لا تخلو من أن تكون مرفوعة ، أو منصوبة أو مجرورة ، والرفع إنما يكون للفاعل ، والنصب إنما يكون للمفعول ، والجرّ إنما يكون للمجرور ، وقد[1] مُثِّل لكل واحدٍ بمثال ليقاس عليه سائر المُثُل ؛ فـ" نفعني وشبهه " من " ضربني ، وخاطبني ، وحدثني " فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل ؛ ولذلك وجب أن يكون مرفوعاً، " ونَفَعْتُ " وشبهه من " ضربت وخاطبت وحدثت " فعل وفاعل وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول فلذلك وجب أن يكون منصوباً ،

(١) كلمة « وقد » زائدة وهي غير موجودة عند ابن بابشاذ .

و" انتفعت " وشبهه من " استعذت واستعنت وكتبت وقطعت " أفعال لا تتعدى إلا بحرف الجر وهو الباء ، وليس بعد حرف الجر إلا المجرور ؛ فلذلك وجب أن يقول : " نفعني زيدٌ ونفعت زيداً وانتفعت بزيدٍ " .

و" استعذت بالله " ، و" استعنت برسوله "[1] ، و" كتبت بالقلم " و" قطعت بالسكين "[2] انتهى كلامه .

وقد تقدم لك بيان إعراب هذه الأسماء المصرونة كلها فقس على نحوها - والله الموفق - .

(١) يلاحظ أن معنى هذا المثال به خلل في العقيدة فالنبي ﷺ لا يعين أحداً بعد وفاته .

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٠٢ - ١٠٣ . وفي نص المؤلف زيادات على ما في شرح المقدمة .

# [ تنوين الأسماء ]

ثم **قلت :**

تنوين الأسماء وهو على أربعة أقسام :

**ثم لها يُرَبَّع التنوين فنحو " زيدٌ " قِسْمةُ التمكين**
**ونحو " إيهٍ " خُصَّ بالتنكير كـ" سيبويهٍ " منه للمنكور**
**و" مسلماتٌ " قسمةُ المقابلَة أي نونُ جمع " المسلمين " قابلهُ**
**وقد يكون عِوَضاً في الحذفِ عن "جُمْلة" أو "كِلْمَة" أو "حَرْفِ"**

**وأقول :** التنوين في الأصل مصدر كقولك : " نوّنت الكلمة " ثم غلب حتى صار اسماً للنون الزائدة الساكنة التي تلحق الآخر لغير توكيد . فخرج بذلك نون " نصر " و" بنت " و" حُسْن " ونحو ذلك ؛ لأنها أصلية ، ونون " انصرف " ، " وينصرف " و" منصرف " ؛ لأنها غير آخر ، ونون " نَسْفَعاً " ؛ لأنها للتوكيد ونون " ضيفن " ؛ لأنها متحركة ، والنحاة يقولون ، إنه اسمٌ للضيف وليس بصواب ، إنما هو اسمٌ لتابع الضيف ، أي اللاحق به من زوائد الناس ، ذكره **الجوهري ولفظه**[1] : « والضيفن : الذي يجيء مع الضيف ، والنون زائدة ، وهو فعلن ، وليس بـ" فيعل " قال الشاعر :

**إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفنٌ فأودى بما يقري الضيوف الضيافن »**[2]

انتهى كلامه .

وأما تعريفه : فقد قالوا فيه : نون ساكنة في اللفظ غير مرسومة في الخط[3] .

---

(١) الصحاح ( ضيف ) ٤ / ١٣٩٣ .

(٢) البيت غير منسوب في الصحاح ، ولسان العرب مادة ( ضيف ) ٨ / ١٠٨ ، و( ضفن ) ٨ / ٧٤ .

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٧، ونتائج الفكر للسهيلي ص ٨٦ ، بعنوان " مسألة في التنوين "، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٩ ، وابن مالك في الكافية الشافية ، وانظر شرحها ٣ / ١٤٢٠ جميعهم بمعناه ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي بنصه وزيادة عليه . انظر ص ٣٤٣ ، ارتشاف الضرب ٢ / ٦٦٧ ، والجنى الداني أيضاً ص ١٤٤ .

واختلف النحاة في حرفيته ؛ والصحيح أنه : حرف معنىً[١] ؛ ولهذا **قال ابن الخباز :** « والتنوين هو حرف ذو مخرج ، وهو نون ساكنة وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدّونه حرفَ معنى ؛ لأنهم لا يجدون له صورة في الخط ، وإنما سمي تنويناً ؛ لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنية الأحداث »[٢] انتهى .

ولهذا ذكره ابن الحاجب في جملة الحروف المعنوية ؛ تنبيهاً على أنه منها[٣] - والله أعلم - .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن التنوين المخصوص بدخوله على الأسماء أربعة أقسام وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « ثم لها يُربّع التنوين » أعني يجعل على أربعة أقسامٍ :

القسم الأوّل : تنوين التمكين وإليه أشرت **بقولي :** « فنحو " زيدٌ " قسمة التمكين » .

وتنوين التمكين : هو اللاحق للاسم المعرب ، المنصرف ؛ إعلاماً ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع الصرف[٤] ، ويقال له : " تنوين الأمكنية " و" تنوين الصرف " أيضاً وقد مثلت له بـ" زيدٌ " وما أشبهه داخل تحت عموم **قولي :** « فنحو زيدٍ » أي مثله ، وليس المراد به ما يماثله في العلمية بل المراد به : ما يماثله في الدلالة على خِفَّة الاسم وعلى تمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

---

(١) ولذلك أورده صاحب رصف المباني ص ٣٤٣ والجنى الداني ص ١٤٤ ضمن حروف المعاني وكذا صنع ابن فلاح في المغنى ٢ / ١٥٧ وغيرهم .

وقال ابن جني في سرّ الصناعة : « وهذا التنوين هو نون في الحقيقة يكون ساكناً ومتحركاً .. قال " ولا يحرك إلا في موضعين أحدهما أن يحرك لالتقاء الساكنين نحو هذا زيدُن العاقل قال سيبويه : وسمعنا من يوثق به يقول : « هذا سيفي » يريد : هذا سيفٌ " والآخر : أن تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف وذلك نحو قولك : هذا زيدُنَ بوك » ٢ / ٤٩٠ .

(٢) لم أجده .

(٣) شرح المقدمة الكافية ٣ / ١٠١٠ .

(٤) رصف المباني ص ٣٤٤ ، وارتشاف الضرب بنصه ٢ / ٦٦٧ ، الجنى الداني ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، ومغنى اللبيب ص ٤٤٥ .

كما تقدم بيانه[١] .

وعلى هذا فنحو " زيدٌ " في الخفة والمكانة " رجلٌ وامرأةٌ وفرسٌ وعبدٌ " ونحو ذلك . من أسماء الأجناس ونحو " هندٌ ودعدٌ وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ " وما أشبه ذلك من الأعلام ونحو " رجالٌ ونساءٌ وأفراسٌ وعبيدٌ " وما أشبه ذلك من جموع التكسير ؛ إذ التنوين في جميع ذلك وفيما أشبهه للتمكين لا لغيره .

والقسم الثاني : تنوين التنكير وإليه أشرت **بقولي :** « ونحو إيهٍ خُصَّ بالتنكير » .

وتنوين التنكير ، هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها[٢] ، وقد مثلت له بـ" إيهٍ وسيبويهِ " فتقول " إيهِ " بلا تنوين بل بالبناء على الكسر إذا استزدْت صاحبك من حديث معيَّن ، وكذلك تفعل في " سيبويهِ " إذا أردت شخصاً معيناً يسمى بذلك ، فإن أردت استزادته من حديثٍ ما أو شخصاً ما اسمه " سيبويه " نوّنتهما ؛ دلالة على تنكيرهما ، قياساً وبالسماع في باب اسم الفعل كـ" صهٍ " قاله صاحب المغني ثم **قال :** « وأما تنوين " رجلٍ " ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة »[٣] انتهى كلامه .

وقد اتفق ذلك لبعض الجهال فزعم أن تنوين التمكين هو الداخل على " زيدٍ وعمروٍ " ونحوهما من الأعلام ، وأن تنوين التنكير هو الداخل على " رجلٍ وامرأةٍ " ونحوهما من النكرات وهذا خطأ صريح وجهل قبيح فتنبه لذلك .

والقسم الثالث : تنوين المقابلة وهو : اللاحق لنحو " مسلماتٍ " جُعِل في

---

(١) انظر ص ٢٣٨ .

(٢) رصف المباني بمعناه ص ٣٤٤ ، ارتشاف الضرب بنصه ٢ / ٦٦٧ ، والجنى الداني ص ١٤٥ ( المراجع السابقة ) ، ومغني اللبيب بنصه ص ٤٤٥ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٥ .

مقابلة النون من " مسلمين "[١] - على الصحيح[٢] - .

وقيل هو عوض عن الفتحة نصباً ، ولو كان كذلك لم يوجد [ التنوين في ][٣] الرفع والجر ، ثم الفتحة قد عوّض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني ؟!

وقيل : هو تنوين تمكين حكاه ابن هشامٍ أيضاً[٤] ، وليس شيء من هذين الوجهين بصحيح . وإنما الصحيح الأول - كما قد علمت - .

وإلى هذا القسم أشرت **بقولي :** « ومسلماتٍ قِسْمةُ المقابلة » .

وتنوين المقابلة : هو اللاحق للجمع المؤنث السالم أعني الواقع على صيغة " مسلماتٍ " ثم فسرته **بقولي :** « أي نون جمع المسلمين قابلة » ؛ وذلك لأنهم قابلوا التنوين الداخل على " مسلمات " ونحوها بالنون من جمع " مسلمين " ونحوه .

والمراد به الجمع المذكر السالم - كما قد علمت - وقس على نحو ذلك .

والقسم الرابع : تنوين العوض ، وقد أشرت إليه **بقولي :** « وقد يكون عوضاً في الحذفِ » وتنوين العوض هو : ما أريد به العوض عن حرفٍ ، أو عن كلمة ، أو عن جملة[٥] .

---

(١) رصف المباني ص ٣٤٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٦٩ ، والجنى الداني ص ١٤٥ ، ومغني اللبيب ص ٤٤٥ .

(٢) نبه بهذا على الخلاف في ذلك وهو رأي الربعي أنه تنوين صرف وانظر رأيه في الجنى الداني ص ١٤٥ ، وارتشاف الضرب ص ٢ / ٦٦٩ . قال أبو حيان : ونقل لي عن بعضهم أنه تنوين عوض عن الفتحة .

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) مغني اللبيب ص ٤٤٥ وقد نقل المؤلف كلامه بنصه .
وقال ابن الحاجب في شرح الكافية " وأما توهُّم من توهَم أنه تنوين التمكين فمردود بما لو سميت به امرأة فإن فيه العلمية والتأنيث ولاثبات التنوين التمكين معهما ، ولما ثبت دل على أنه ليس بتنوين تمكين " اهـ ٣ / ١٠١٠ .

(٥) رصف المباني وجعله عوضاً عن جملة ، وعوضاً عن حرف بحركته ص ٣٤٦ - ٣٥١ ، ومثله صاحب المساعد ٢/٦٧٨ ولم يذكرا تعويضه عن كلمة ، الجنى الداني بمعناه ص ١٤٥ ، ومغني اللبيب ص ٤٤٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٧ .

أما ما يكون عوضاً عن حرف فهو : اللاحق كـ" غـواشٍ وليـالٍ " ونحوهمـا رفعاً وجراً فمن المرفوع قوله تعالى : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[1] وغـواش أصلـه " غواشيُ " بضم الياء فحذفت اليـاء وعـوض عنـها التنويـن ، ومـن المجـرور قولـه تعـالى: ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ ﴾[2] فـ" ليـالٍ " أصلـه " وليـالي " بكسـر اليـاء فحذفت الياء وعوّض عنها التنوين وقس على نحو ذلك .

وأما ما يكون عوضاً عن كلمة وهي : إما اسم ظاهر ، أو مضمر ، فالظـاهر هو اللاحق لـ" كلٍ " عوضاً عما تضاف إليـه نحـو " كـلٌ قـائمٌ " أي كـل إنسـان فحُذِف " إنسان " وأتي بالتنوين عوضاً عنه ، والمضمـر هـو اللاحـق لـ" بعـض " سواءٌ كان صاحبه متكلماً ، أو حاضراً ، أو غائباً ، فمن المضمر ، الذي صاحبه ، متكلم ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ ﴾[3] إذ التقديـر ببعضنـا ، ومـن المضمـر الـذي صاحبـه مخـاطب كقولـه تعـالى : ﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[4] إذ التقدير لبعضكم ومن المضمر الـذي صاحبـه غـائب كقولـه تعـالى : ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[5] بعني على بعضهم فحُـذف ضمـير الغائبين وهو " هم "، وأتى بالتنوين عوضاً عنه كما حذف ضمير المخـاطبين وهـو[6] " كم " وكما حذف ضمير المتكلمين وهو " نا " وأتي بالتنوين عوضـاً عنـهما في الآيتين المذكورتين - كما قد علمت - وأما ما يكون عوضاً عن جملة فهو الـذي يلحق " إذْ " عوضاً عن جملة أو جملتين أو جُمَـل تكـون مـن قبلـه . فمـن الأوّل

---

(١) سورة الأعراف ، آية ( ٤١ ) ، وفي النسخة ( ب ) : لهم من فوقهم غواشٍ وهو خطأ والآية ﴿ لهـم مـن جهنم مهاد ومن فوقهم غواشٍ وكذلك نجزي الظالمين ﴾ .

(٢) سورة الفجر ، آية ( ١ ) ، ( ٢ ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ( ١٢٨ ) .

(٤) سورة الأعراف ، آية ( ٢٤ ) .

(٥) سورة البقرة ، آية ( ٢٥٣ ) .

(٦) في ب : « وهم » بدل وهو .

قوله تعالى : ﴿ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾[١] ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضاً عنها ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾[٢] إذ الأصل يوم إذ الملك على أرجائها وإذ يحمل عرش ربك فوقهم ثمانية ، ومن الثالث قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[٣] فحذفت الجمل المتقدمة من قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴾[٤] وهي ثلاث ، وجيء بالتنوين عوضاً عنها ، فافهم ذلك وقس عليه ما أشبهه في جميع ما تقدم بيانه - والله الموفق - .

**تنبيه** : اعلم أن التنوين المخصوص بالأسماء هو ما تضمنته هذه الأقسام الأربعة بغير زائد عليها ؛ لأنها مقيّدة بالأسماء ، ومن أطلق فمعترضٌ عليه ، ومن زاد على هذه الأربعة فزيادته مردودة عليه .

أما الإطلاق فإنه وقع في عبارة جماعة من النحويين ومنهم ابن مالك في الخلاصة حيث **قال :** بالجر والتنوين[٥] .

**ولهذا قال ابن عقيل :** « وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواصّ الاسم ، وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم ، إنما هو تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين العوض ، وتنوين المقابلة وأما تنوين الترنّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف »[٦] انتهى كلامه . وهو تابع في ذلك لابن فلاح[٧] ولطائفة منهم .

وجماعة من النحويين يجعلون أقسامه خمسة ومنهم **صاحب المغني ولفظه**

---

(١) سورة الحاقة ، آية ( ١٦ ) .
(٢) سورة الحاقة ، آية ( ١٧ ) .
(٣) سورى الزلزلة ، آية ( ٢ ) .
(٤) سورة الزلزلة ، آية ( ١ ، ٢ ، ٣ ) .
(٥) شرح ابن عقيل ١ / ١٦ .
(٦) شرح ابن عقيل ١ / ٢١ .
(٧) المغني لابن فلاح ٢ / ٦٥ ، ٦٦ .

" التنوين وأقسامه خمسة ؛ تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم "[١] وهو تابع في ذلك لابن الحاجب[٢] ولطائفة منهم أيضاً .

أما **ابن الحاجب** فإنه **قال :** « التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ، وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ، ويحذف من العلم موصوفاً بابن مضافٍ إلى عَلَم »[٣] انتهى كلامه .

والقول بأنها خمسة هو مذهب **ابن بابشاذ** - رحمة الله عليه - **ولفظه :** « وجملة التنوين خمسة : تنوين تمكين مثل : " زيدٍ وعمروٍ " وتنوين تنكير مثل " سيبويهِ وسيبويهٍ آخر " و" صَهْ وصَهٍ " وتنوين عوض مثل : " ساعة إذٍ " ، و" يومئذٍ " ، و" حينئذٍ " وتنوين ترنم مثل : قول الشاعر[٤] :

**يا صاح ما هاج الدموع الذُّرَّفَنْ من طلل كالأدحمي أنهجاً**[٥]

و : **ويا أبتا علك أوعساكاً**[٦]

وتنوين مقابلة بإزاء نون في المذكر مثل " عرفاتٍ ، ومسلمات "[٧] انتهى كلامه .

وأما **ابن فلاح** : فإنه **قال :** « فصلٌ في التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ولا صورة له في الخط ؛ فرقاً بينه وبين نون التأكيد

---

(١) المغني لابن هشام ص ٤٤٥ - ٤٤٨ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٣ / ١٠١٠ - ١٠١١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) البيت للعجاج في ديوانه ٢ / ١٣ ، وهو من شواهد الكتاب ٤ / ٢٠٧ ، والخصائص ١ / ١٧١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢ / ٥١٤ في حرف النون .

(٥) كذا وفي الكتاب وغيره كالأتحمي أنهجن وسيذكرها على هذا الوجه . ويشرح ألفاظها انظر ص ٢٤٨ من هذا القسم .

(٦) البيت لرؤبة في ديوانه ص ٧٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٣ ، وانظر الخزانة ١ / ٧٠ ، ٥ / ٣٦٦ .

(٧) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٨٦ - ١٨٧ .

الساكنة ؛ ولأن الإعراب يقع قبله لا عليه ، حتى يحتاج إلى صورة »[١] .

والاستقراء دل على انحصاره في ستة أنواع :

**الأول** : الدالّ على خفة الاسم وتمكنه بانصرافه وهو كل تنوين دخل اسماً معرباً ليدل على انصرافه نحو : " رجل وشجرة وزيد " .

**والنوع الثاني** : تنوين التنكير وهو الذي إذا دخل على معرفةٍ دلّ على تنكيرها نحو " سيبويه وسيبويهٍ آخر " و" إيهِ وإيهٍ " و" أحمدَ وأحمدٍ آخر " و" إبراهيمَ وإبراهيمٍ آخر " .

**والنوع الثالث** : تنوين العوض وهو كل تنوين يكون عوضاً عن المضاف إليه نحو : " يومئذٍ وحينئذٍ وليلة إذٍ وساعة إذٍ " و" مررت بكلٍ قائماً " ولات أوانٍ فإن تنوين الظرف عوض عن الجملة التي كان مضافاً إليها ، وتنوين " كلٍ " " وأوانٍ "[٢] عوض عما كانا مضافين إليه .

**والنوع الرابع** : تنوين المقابلة نحو " مسلماتٍ " والأصح أنه تنوين مقابلة لا تنوين صرف خلافاً للربعي[٣] وتنوين المقابلة يسقط مع اللام ، وفي الوقف بحذف النون التي قوبل بها نحو " مسلماتٍ ومسلمين " . وأنها لا تسقط ؛ لقوّتها بالحركة ؛ وأما في الإضافة فتشتركان في السقوط .

**والنوع الخامس** : تنوين ينوب مناب أحرف الاطلاق وهي أحرف اللين في القوافي المطلقة ، ويكون في إنشاد بني تميم ، ويدخل مع اللام ، وعلى الفعل ، وعلى المبني فمثاله مع اللام والفعل قوله :

**أَقلي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا**[٤]

---

(١) لم أجده .

(٢) في ب : « آن » .

(٣) انظر رأي الربعي في شرح الكافية للرضي ١ / ٤٦ ، والارتشاف ٢ / ٦٦٩ ، الجنى الداني ص ١٤٥ .

(٤) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، من أبيات سيبويه الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، وخزانة الأدب ١ / ٦٩ .

وقول الآخر :

. . . . . سقيت الغيث أيتها الخيامُنْ[١]

ومثاله مع المبني : **يا أبتا علك أو عساكا**[٢] .

وقول الآخر - في الفعل - :

**داينت أروى والديون تقضىً فَمَطَلت بعضاً وأدَّتْ بعضاً**[٣]

والنوع السادس : الغالي : ويختص بالقافية المقيدة ، والغلوّ الزيادة[٤] ، وهو زائد على الوزن ، وفائدة زيادته ، الدلالة على الوقف ؛ لأن القافية مسكنة فلا يعلم فيها الوصل من الوقف ، ومثاله في قول رؤبة :

**وقاتم الأعماق خاوى المخترقْن**[٥]

والقاف : كانت ساكنة والأجود فتحها قبل التنوين قياساً على نون التأكيد إذا دخلت على ساكن ، فإن الباء فتحت لأجل النون ، فإذا لقيه ساكن بعده حرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين كقراءة أبي عمرو وعاصم[٦] وحمزة[٧]

---

(١) عجز بيت لجرير من الوافر وصدره : متى كان الخيام بذي طلوح
وهو في ديوانه ص ٢٧٨ ، والكتاب ٤ / ٢٠٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٧٩ ، والجنى الداني ص ١٧٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٣ هامش رقم ٦ من هذا القسم .

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٧٩ ، والكتاب ٤ / ٢١٠ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٩٣ ، والخصائص ٢ / ٩٦ .

(٤) سر الصناعة ٢ / ٥٠١ - ٥٠٣ ، ورصف المباني ص ٣٥٥ ، والجنى الداني ص ١٤٧ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١ / ٢٠ .

(٥) رؤبة : في ديوانه ص ١٠٤ ، وهو من شواهد سيبويه ٤ / ٢٠٧ ، والخصائص ٢ / ٢٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٣ ، ورصف المباني ص ٣٥٥ ، ولسان العرب مادة " خفق " .

(٦) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء أحد القراء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة . كان ثقة في القراءات صدوقاً في الحديث توفي سنة ١٢٧ هـ . معرفة القراء الكبار للذهبي ص ٥١ - ٥٤ ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري : ١ / ٣٤٦ - ٣٤٩ ، والأعلام ٣ / ٢٤٨ .

(٧) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات أحد القراء السبعة كان عالماً بالقراءات ، انعقد الاجماع على تلقي قراءته بالقبول . توفي سنة ١٥٦ هـ . معرفة القراء الكبار للذهبي ٦٦ - ٧١ ، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١ / ٢٦١ - ٢٦٣ ، والأعلام ٢ / ٢٧٧ .

﴿ وَعَذَابٍ ارْكُضْ ﴾[١] ، وبالضم ؛ إتباعاً لضمة الكاف كقراءة الباقين[٢] . وقد حذف للالتقاء الساكنين .

وعليه قراءة عثمان مع جماعة من الشواذ[٣] ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ ﴾[٤] وقول أبي الأسود :

**فالفيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً**[٥]

والأصل ولا ذاكرٍ الله »[٦] . انتهى كلامه .

وملخصه أنه جعل الأقسام ستة وجعل فيها الترنم والغالي ، وهما مخصوصان بالشعر ، دون النثر ، ولهذا ذكرهما أصحابنا من العروضيين في علم القوافي[٧] ، والأربعة الأولى من خصائص الأسماء .

ولهذا **قال** الشيخ في التسهيل : « ويعتبر الاسم بندائه وتنوينه في غير روي »[٨] **فقوله :** « في غير روي » قيد خرج به كل من الترنم والغالي ؛ لأنهما يثبتان مع أل ، ويدخلان مع الفعل والحرف ، ولهما صورة في الخط ، ويحذفان في

---

(١) سورة ص ، آية ( ٤١ ، ٤٢ ) .

(٢) لم أعثر على قراءة بحذف التنوين من هذا الموضع وفي كتب النحاة الاتحاف ص ٢٧٥ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ - ٢٤٨ . والله تعالى أعلم .

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٧٥٨ يُقْرأ بغير تنوين وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين . وقال في البحر المحيط : « وقرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال ، وأبو عمرو في رواية يونس ، ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه « أحدُ الله » بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف » واستشهد بكلام العرب ١٠ / ٥٧١ ، وانظر تفسير الطبري ٢٠ / ٢٢٥ .

(٤) سورة الإخلاص ، آية ( ١ ، ٢ ) .

(٥) البيت من المتقارب في ديوان أبي الأسود ص ٥٤ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ٥٥٥ .

(٦) أي كلام ابن فلاح و لم أجده في المغني ولعله في الكافي وهو مفقود والله أعلم .

(٧) انظر الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٨) التسهيل ص ٣ .

الوصل ، ولا يسقطان عند الوقف - كما سيأتي بيانه[١] - .

أما تنوين الترنم : وهو نون ساكنة تلحق الروي المطلق[٢] .

وحروفه : الواو والياء والألف فيكون التنوين عوضاً عن هذه الحروف ، وذلك في لغة كثير من قيس[٣] وتميم[٤] إذا أنشدوا ، وأهل الحجاز لا يعوضون بل ينفون حروف الاطلاق إذا أنشدوا[٥] :

**قال سيبويه :** « أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الياء والألف والواو ؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت ، وإذا أنشدوا و لم يترنموا فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترنم ، وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدّة النون سمعناهم يقولون: **يا أبتا علّك أو عساكن**[٦]. مع الفعل وكذلك يفعلون في الرفع وفي النصب وفي الجر »[٧] هذا نص سيبويه - رحمة الله عليه - .

ثم هذا التنوين مخالف لغيره من ثلاثة أوجه ؛

أحدها : كونه يلحق الاسم وغيره مما ينوّن في الأصل ومما لا ينوَّن .

والثاني : كونه يلحق في الوقف ، وغيرُه من التنوين يحذف في الوقف بعد غير الفتحة ، ويبدل ألفاً بعد الفتحة .

---

(١) انظر بيانه وشرحه في هذه الصفحة وما يليها .

(٢) سرّ الصناعة ٢ / ٥٠١ - ٥٠٣ ، ورصف المباني ص ٣٥٣ ، والجنى الداني ص ١٤٥ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٨ .

(٣) قيس : بنو قيس عيلان بالعين المهملة قبيلة من مضر من العدنانية قال المؤيد : وقد جعل الله في قيس من الكثرة أمراً حتى كان منه عدة قبائل . انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ص ٣٦٢ .

(٤) تميم : بطن من طابخة وطابخة من العدنانية وهم بنو تميم بن مر ابن أد بن طابخة والتميم في اللغة الشديد وكانت منازلهم بأرض نجد من هنالك على البصرة واليمامة وامتدت إلى القرى من أرض الكوفة ثم تفرقوا بعد ذلك في الحواضر و لم يبق منهم بادية . انظر نهاية الأرب ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وانظر تفصيل المسألة في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٢٧ ، ١٤٣٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٧ .

(٦) تقدم تخريجه ٢٤٣ هامش رقم ٦ .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

والثالث : كونه يلحق الاسم المتمكن مصحوباً بـ" ألـ " وغير مصحوبها والاسم المبني والفعل الماضي والمضارع والحرف فمثاله في الاسم قول الراجز :

**يا صاح ما هاج العيون الدُّرَّفَنْ**[١] . . . . . .

ومثاله في الفعل قوله : **من طلل كالاتحميّ أنهجن**[٢] .

والطلل هو الشاخص من المنزل ، فإن عفى أثره سمي " رسماً " " والاتحمي : هو البُرْدُ الذي فيه خطوط "[٣] ومعنى : أنهج : أي استبان وصار نهجاً واضحاً بيناً[٤] **قاله** الجوهري .

وأما **قول أبي شامة**[٥] - رحمة الله عليه - : « ولو كان هذا التنوين في كلمات الأحزاب - يعني : الظنونا ، والرسولا ، والسبيلا - لكان تنوين الترنم ؛ فإن الألف في ذلك للاطلاق »[٦] انتهى كلامه .

وليس ذلك بصواب ؛ فإن هذا التنوين لا يكون في شعر فصيح أبداً ؛ لما فيه من الجمع بين الأداة والتنوين فكيف يحسن التقدير به في كلام الله تعالى .

ولهذا **قال أبو الحسن الأخفش** - رحمة الله عليه - : « لا يجوز في الظنونا وشبهه تنوين إلا على لغةٍ من تنوين القوافي ، ثم **قال :** ولا يعجبني تلك اللغة ؛

---

(١) سبق تخريجه ٢٤٣ هامش رقم ٤ من هذا القسم .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٣ هامش رقم ٤ من هذا القسم .

(٣) الصحاح مادة ( تحم ) ٥ / ١٨٧٧ .

(٤) الصحاح مادة ( نهج ) ١ / ٣٤٦ .

(٥) أبو شامة : القارئ ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ، ولد سنة ٥٩٩هـ شرح الشاطبية مطولاً و لم يكمله ثم اختصره وهو الشرح المشهور وكتاب شرح الحديث المقتفى في مبعث المصطفى وكتاب ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري وكتاب المحقق في الأصول وغير ذلك وكان مع كثرة علومه متواضعاً توفي في رمضان سنة ٦٦٥ هـ . انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ص ٣٦١ - ٣٦٣ ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، الأعلام ٣ / ٢٩٩ .

(٦) ابراز المعاني ص ٤٣٦ ، ٤٨٧ بمعناه . وانظر كذلك الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ١٩٤ ، وكذلك ص ٣٥٢ .

لأنها ليست لغة أهل الحجاز »[١] انتهى كلامه .

ومثاله في الحرف قوله : **يا أبتاعلك أو عساكن**[٢].

أصله : الدُّرَّفا ، وأنهجا ، وعساكا هذا الذي عليه الجمهور ، وإلى ذلك أشار **ابن هشام** في المغني **بقوله :** « وتنوين الترنم هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك في إنشاد بني تميم وظاهر قولهم هذا أنه تنوين يحصل للترنم ، وقد صرح بذلك ابن يعيش [٣] ، والذي صرح به سيبويه[٤] ، وغيره من المحققين : أنه جيء به لقطع الترنم ، فإن الترنم وهو التغني، يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمدّ الصوت فيها فإذا أنشدوا و لم يترنموا ، جاءوا بالنون في مكانها ، ولا يختص هذا التنوين بالاسم ؛ بدليل قوله وقولها :

**إن أصبت لقد أصابن**[٥]

وقوله :

**لما تَزل برحالنا وكأن قَدِن** »[٦]

انتهى كلامه[٧] .

وأما تنوين الغالي فإنه : نون تلحقُ الرَّويَّ المقيَّدَ زاده سعيد بن مسعدة

---

(١) لم أعثر على هذا القول للأخفش . وانظر كتاب القوافي لعبد الباقي التنوخي ص ١١٢ - ١١٦ ، وكتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٣ هامش رقم ٦ من هذا القسم .

(٣) شرح المفصل ٩ / ٣٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٠٧ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٤٤ هامش رقم ٣ من هذا القسم .

(٦) عجز بيت من الكامل للنابغة الذبياني وصدره : أزف الترحل غير أن ركابنا .
ديوان النابغة ص ٤٩ ، والكتاب ٢ / ١٣٧ ، والمغني ص ٢٢٧ - ٤٤٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٧ .

(٧) مغني اللبيب ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

الأخفش الأوسط[١] ، وأنكره الزجاج والسيرافي ، وتأوّلا ما ورد من ذلك[٢] ، لكن أثبته الأخفش ، وسماه : " تنوين الغالي " وسمّى الحركة التي قبله : بـ" الغلوّ " ويدخل فيما دخل فيه التنوين الذي قبله من الاسم المتمكن ذو " أل " وغيره والمبني من الأسماء ، وفي الفعل ، وفي الحرف .

والمشهور أنه قسم برأسه مغاير[٣] لتنوين الترنم ، واختار هذا القول أبو البقاء ابن يعيش[٤] فمثاله في الاسم **قول رؤبة :**

**وقاتم الأعماق خاوي المخترقن**[٥]

ومثاله في الفعل **قوله :**

**ويعدو على المرء ما يأتمرَنْ**[٦]

ومثاله في الحرف قول الراجز :

**قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإنن**[٧]

أي و" إن كان " .

والأصل في الأول " المخترق " وفي الثاني " ياتمر " وفي الثالث " وإن " بسكون حرف الروي من الاسم والفعل والحرف .

---

(١) انظر المسألة في المغني لابن هشام ص ٤٤٨ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٤ / ٤٠٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) في ب : « مغائر » بالهمزة .

(٤) صاحب شرح المفصل ولعل المؤلف قد وهم في نسبة هذا الرأي إليه فإنه يرى اندراج النوعين تحت الترنم . وانظر شرح المفصل ٩ / ٣٣ وقد ذكر المؤلف نفسه رأي ابن يعيش بعد أن ذكر زيادة الأخفش للتنوين الغالي قال : « وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن » . وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢ / ٦٧١ ، والهمع ٤ / ٤٠٧ .
وقال ابن يعيش : « وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول والصواب أنه ضرب منه ويجمعها الترنم » شرح المفصل ٩ / ٣٤ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٤٥ هامش رقم ٥ من هذا القسم .

(٦) عجز بيت من المتقارب لامرئ القيس وصدره : أحارُ بن عمرو كأني خمرنْ
انظر ديوانه ص ١٥٤ ، ورواية الديوان " خِمرْ ، يَأْتَمِرْ " ، والمقتضب ٤ / ٢٣٤ ، ولسان العرب مادة ( أمر ) و( خمر ) ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٨ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٧٤ ، ٢ / ٢٧٩ .

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ، وخزانة الأدب ٩ / ١٤ ، ١١ / ٢١٦ .

ودخوله على ذي الأداة قبيح ؛ لأنها لا تجتمع مع التنوين في شعر فصيح أبداً، وأما دخوله على الفعل والحرف ؛ فأقبح من الأوّل ؛ لأن التنوين من خصائص الأسماء فلاحظّ لغيرها فيه .

وعند أصحابنا من المتأدبين أهل العروض والقوافي[١] ، أنها نون تزاد بعد حرف الروي المقيد ، وإلى ذلك أشار الساوي[٢] بقوله في لاميّته :

**وزاد سعيد في المقيد نيّفاً على الوزن نوناً ساكن اللفظ قد علا**[٣]

ويروى " للترنم " بدلاً عن " ساكن اللفظ " لكن ساكن اللفظ أولى لما فيه من عدم الاشتراك بالترنم .

وقد استشهد له العروضيون **بقول** الراجز - وهو رؤبة - :

**وقاتم الأعماق خاوي المخترَقِ**[٤]

بكسر القاف وزيادة نون ساكنة بعده هي المشار إليها وسميت بـ" الغالي " ؛ لأن الغالي هو ما زاد في الشعر ، وهذه زادت في اللفظ فسميت بذلك ، وأجاز بعضهم في " المخترقن " فتح القاف قبل التنوين ؛ قياساً على نون التوكيد ، إذا دخلت على ساكن نحو " اضربَنْ " فإن الباء فتحت لأجل النون . انتهى .

والصواب فيها كسر القاف منها لأنه مجرور بالإضافة .

هذا ولما أنكر السيرافي هذا التنوين[٥] نسب راويه إلى الوَهَم ورد كلامه بأن قال : « إنما سمع رؤبة ينشد هذا الرجز ويزيد في آخر كل بيت نوناً ساكنة فظن السامع أنه نون وكسر حرف الروي من البيت » . انتهى .

---

(١) انظر الوافي في العروض والقوافي للتبريزي ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والقوافي للأخفش ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) عمر بن سهلان الساوي زين الدين يعرف بالقاضي الساوي من أهل ساوة بين همذان والري من كتبه البصائر النصيرية - مطبوع - .

(٣)

(٤) سبق تخريج البيت ص ٢٤٥ هامش رقم ٥ من هذا القسم .

(٥) انظر رأي السيرافي في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٠ ، ومغني اللبيب ص ٤٤٨ ، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٧ .

« وهذا الذي ذهب إليه أبو سعيد مذهب صحيح مخلِّص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن »[١] . انتهى هذا .

وإلى ذلك أشار صاحب المغني **بقوله :** « وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً سمّوه " الغالي " وهو اللاحق للقوافي المقيّدة كقول رؤبة :

**وقاتم الأعماق خاوي المخترقن**[٢]

وسمي غالياً ؛ لتجاوزه حدّ الوزن ويسمى الأخفش الحركة التي قبله غلوّاً ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل ، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها ؛ لأنها حرفٌ أغنّ ، قال : « وإنما سمي المغني مغنياً، لأنه يغنّن صوته أي يجعل فيه غنه ، والأصل فيه مُغَنِّنٍ بثلاث نونات فأبدلت الأخيرة ياءً تخفيفاً »[٣] وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة ؛ لأنه يكسر الوزن وقالا : لعل الشاعر كان يريد " أنْ " في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك[٤] .

وزعم أبو الحجاج ابنُ معزوزٍ[٥] أن ظاهرَ كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عرضت من المدّة وليس بتنوين[٦] .

وزعم **ابن مالك في التحفة** أن « تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً[٧] وإنما هو نون أخرى زائدة ؛ ولهذا لا يختص بالاسم ، وجاء

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٥ هامش رقم ٥ من هذا القسم .

(٣) شرح المفصل ٩ / ٣٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٢٩ - ١٤٣٠ .

(٥) أبو الحجاج ابن معزوز : يوسف بن معزوز القيسي المرسي عالم بالعربية من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس انتقل إلى مرسية وبها توفي سنة ٦٢٥ من آثاره " شرح الإيضاح للفارسي " ، و" التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه " . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٣٦٢ ، والأعلام ٨ / ٢٥٤ ، ومعجم المؤلفين ٤ / ١٨٤ .

(٦) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢ / ٦٧١ ، والجنى الداني ص ١٤٨ ، والمغني لابن هشام ص ٤٤٨ .

(٧) كذا ولعلها « مجازٌ » خبر للتسمية .

مع الألف واللام ، وثبتَ في الوقفِ »[١] انتهى كلامه .

**قلت :** ولا يلزم النحويَّ التعرضُ إلى هذين القسمين المزيدين فإنهما من مباحث علم القوافي ؛ ولهذا ذكرتهما في ألفيَّتي المسماة بـ" الوجه الجميل في علم الخليل "[٢] ؛ لأنه محلهما و لم أتعرض لهما في متن الكفاية ، إنما ذكرت ما يختص بالأسماء ، وهو الأربعة المذكورة كما قد علمت - والله أعلم - .

ثم من الزيادات التي زادها النحويون أيضاً أربعة أخرى ؛ وهي تنوين الضرورة ، والتنوين الشاذ ، وتنوين المنادى ، وتنوين الحكاية قالها صاحب المغني[٣] **ولفظه** : « وزاد بعضهم سابعاً وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

**ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ**[٤] . . . . . .

وللمنادى المضموم كقوله :

**سلام الله يا مطرٌ عليها**[٥] . . . . . .

وبقوله أقول في الثاني دون الأول لأن الأول تنوين التمكين وإنما الضرورة أباحت الصرف ، وأما الثاني فليس تنوين تمكين ؛ لأن الاسم مبني على الضم .

وثامناً : وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم : " هؤلاءٍ قومك " . حكاه أبو زيد[٦] ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف " قبعثرى " .

---

(١) لم أعثر على هذا القول في تحفة المودودولعلها قصيدة ابن مالك تحفة الأخطاء في الفرق بين الضاد والظاء . انظر مقدمة التسهيل ٣٤ ، ومقدمة العمدة ١ / ٧١ .

(٢) أرجوزة في العروض ذكرت في : كشف الظنون ٤ / ٤٧٠ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٨١٥ .

(٣) مغني اللبيب لابن هشام .

(٤) صدر بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس وعجزه : فقالت لك الويلات إنك مرجلي ديوان امرئ القيس ص ١١ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٦ ، وخزانة الأدب ٩ / ٣٤٥ .

(٥) شطر بيت من الوافر وهو للأحوص وعجزه : وليس عليك يا مطر السلام ديوانه ص ١٨٩ ، والكتاب ٢ / ٢٠٢ ، والجنى الداني ص ١٤٩ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٥٠ .

(٦) لم أجده .

**وقال ابن مالك:** « الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون " ضيفن " وليس بتنوين »[١] ، وفيما قاله نظر ؛ لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً .

**وذكر ابن الخباز**[٢] في شرح الجزولية : « أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف ، قسماً برأسه ، وقال : والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمي شخصاً بـ" عاقلةٍ لبنيه "[٣] فإنك تحكي اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها »[٤] انتهى كلامه . وفيه نظر ؛ لأن التحقيق ينافي قوله هذا، والصواب أن يقال في الأربعة البواقي ، وهي : تنوين الاضطرار وتنوين الزيادة ، وتنوين الحكاية ، وتنوين التناسب ، وكلها مما جاء على خلاف الأصل ؛ فلذلك نبهنا عليها بعد تلك الستة ، وقد جمعها ابن مالك في بيتين نقلهما عنه البرهان الأبناسي[٥] في شرح الخلاصة[٦] وهما :

**أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا**
**مكّن وعوِّض وقَابِلْ والمُنَكَّر زدْ ... رَنِّم أواحْكِ اضْطَرِرْ غالٍ وما رُمِزَا**

ويروى : ( وما همزا ) ولكن لا وجه له ، فأولها تنوين الاضطرار وهو الذي يضطر إليه الشاعر في صرف الأعلام المبنية ، أعني سواء كانت في النداء ، أو غيره - على الصحيح - ففي النداء كقوله :

---

(١) لم أجد هذا النص فيما بين يدي من كتب ابن مالك والكلام لا زال متصلاً عن ابن هشام .

(٢) انظر بعض هذا النص الطويل في النهاية ١ / ٥٢ - ٥٧ .

(٣) في المغنى : « عاقلة لبيبة » . ولعله الصواب .

(٤) مغني اللبيب ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين فقيه شافعي ولد بأيناس سنة ٧٢٥ وتوفي آيباً من الحج في عون القصب سنة ٨٠٢ هـ من كتبه : العدة في رجال العمدة ، والدّرة المضيّة في شرح الألفية ، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح . انظر ترجمته في الضوء اللامع ١ / ١٧٢ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٣ ، والأعلام ١ / ٧٥ .

(٦) غير موجود في الدرّة ( ساقط ) .

**سـلام الله يـا مطـرٌ عليـها وليـس عليـك يـا مطـر السـلام**[١]

فـ" مطر " هنا اسم رجل وهو منادى معرفة وحقه أولاً : البناء على الضم كما وقع له في النصف الثاني من البيت حيث **قال :** « وليس عليك يا مطرُ السلام » بالبناء على الضم ومثله قول الآخر :

**ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان ياجملٌ حييت يا رجلٌ**[٢]

**فقال :** « يا جَمَلٌ » بالتنوين مع الرفع وهو نكرة مقصودة ، وكان حقه أن يبنى على الضم كالعَلَم المنادى وكما في **قوله** « يا رجلٌ » وإنما نوّنه الشاعر لأجل ضرورة الشعر . وفي غير النداء كقوله :

**تبصر خليلي هل ترى من ضعَائنٍ**[٣] . . . . . .

وكقول النابغة :

**فلتـأتينْكَ قصـائدٌ ولـيركَبَنْ جيـشٌ إليـك قـوادمِ الأكـوارِ**[٤]

فـ" صرف " ضغائن وقصائد ، وهما ليسا بمنصرفين ؛ وإنما لأجل الوزن جاز له ذلك ، ومن ذلك قول الآخر :

**كـأن دنانـيراً علـى وجناتـهم وإن كان قد شَفَّ الوجوهَ لِقاء**[٥]

فصرف " دنانير " التي لا تنصرف في الكلام ؛ لأجل إقامة الوزن ، ومن ذلك **قول الحريري** في المقامات :

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٣ هامش رقم ٤ من هذا القسم .

(٢) البيت من البسيط وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣ ، وانظر همع الهوامع ١ / ١٧٣ غير منسوب .

(٣) صدر بيت مشهور من معلقة زهير بن أبي سلمى وهو من الطويل ، وعجزه :

تحمّلْن بالعلياء من فوق جرثم

وهو في ديوانه ص ٩ .

(٤) من الكامل انظر ديوان النابغة الذبياني ص ٥٥، والكتاب ٣ / ٥١١ ، والمقتضب ١ / ١٤٣ ، ٣٥٤/٣ .

(٥) البيت من الطويل لمحرز بن المعكبر . وذكره المبرد في الكامل مع أبيات ١ / ١٠٧ - ١٠٨ ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر ٣٣٨ ، شرح الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزي ٤ / ١٥ .

زُيِّنَتْ زينبٌ بِقَدٍّ يَقُدُّ[١] . . . . . .

فصرف " زينب " وحقها ألا تنصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، ومن ذلك **قول الغرناطي**[٢] النحوي في همزيته :

**إليها فبادر أنها دار أحمدٍ وحسبك هذا من سنىً وسناءِ**

ومن ذلك **قول الأبوصيري**[٣] في همزيته :

**وتعاطوا في أحمدٍ منكر القول ونطق الأراذلُ العوراءُ**[٤]

وبالجملة فشواهد هذا البيت كثيرة ، وعندي أنه لا فرق في ذلك بين كون الاسم منادى أو غير منادى كما قد علمت ، وأن المنادى داخل في جملة ما لا ينصرف لا قسم بذاته ، كما **قال ابن الخباز** ، ومن العجب لصاحب المغني في حكاية ذلك عنه وسكوته عن ردّه عليه[٥] والصحيح أن القسمين من وادٍ واحدٍ - والله أعلم - .

وثانيها : تنوين الزيادة ، وهو الداخل على ما لا ينصرف في حالة الاضطرار

---

(١) مقامات الحريري ٤ / ١٩٢ السادسة والأربعون « الحلبية » . وتتمة البيت :

وتَلاهُ وَيْلاه نَهْدٌ يَهُدُّ

(٢) لعله ابن الباذش : علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي من العلماء بالعربية من أهل غرناطة مولداً ووفاة له كتب منها « المقتضب من كلام العرب » ، و« شرح كتاب سيبويه »، و« شرح أصول السراج » و« شرح الإيضاح » لأبي علي الفارسي . وكانت ولادته سنة ٤٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٥٢٨ هـ .
غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٥١٨ ، وإشارة التعيين في أخبار النحاة واللغويين ص٤٠ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٣٩٣ ، والأعلام ٤ / ٢٥٥ .

(٣) محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري شاعر حسن الديباجة مليح المعاني له ديوان شعر مطبوع وأشهر شعره البردة والهمزية وكانت ولادته سنة ٦٠٨ هـ ، ووفاته سنة ٦٩٦ هـ ، انظر فوات الوفيات ٣ / ٣٦٢ ، والأعلام ٦ / ١٣٩ .

(٤) انظر الفتوحات الأحمدية بالمنح المحمدية ( وهي حاشية على متن الهمزية ) للشيخ سليمان الجمل ص ١٣٠

(٥) مغني اللبيب ٤٤٩ .

كقول الراجز :

**أوالفاً مكةَ من وُرْقِ الحِمَي**[1]

فصرف أوالف وزاد فيه ألفاً بدخول التنوين عليه ، ومن المعلوم أنه ممنوع من الصرف لموازنته " مفاعل " الخماسي إحدى صيغتي منتهى الجموع .

**وقوله :** « من ورق الحمي » يريد من ورق الحمام وهي ضرورة قبيحة .

وثالثها : تنوين الحكاية وهو ما خرج عن الأصل ؛ لحكايته كلام المخاطب ويكون في مثالي : النصب والجر ، كقولك " مَنْ زيداً " بالنصب لمن قال " رأيت زيداً " ، وكقولك " مَنْ زيدٍ " بالجر لمن قال " مررت بزيدٍ " وأما مثال الرفع فتنوينه للتمكين لا للحكاية ؛ وذلك لأن الإعراب فيه بالرفع إنما هو على الأصل ؛ لأنه خبر عن اسم الاستفهام ؛ فلهذا لم يجعلوه للحكاية كقولك " مَنْ زيدٌ " بالرفع لمن قال : " قام زيدٌ " ونظير هذا التنوين في التمكين ما جاء على الأصل من هذا الباب وهو الداخل على " أيٍّ " في الحكاية بها عن منكور مذكور في كلام سابق فيحكى بـ" أي " ما لذلك المنكور من إعراب وتذكير وتأنيث وتثنية وجمع، ويفعل بها ذلك - وصلاً ووقفاً - فيقول لمن قال : " جاء رجلٌ " أيٌّ ولمن قال : " رأيت رجلاً " " أيّاً " ولمن قال : " مررت برجلٍ " " أيٍّ " وكذلك تفعل في الوصل كقولك : " أيٌّ يا فتى " و" أيّاً يا فتى " و" أيٍّ يا فتى " وتقول في التأنيث : " أيّةٌ وأيَّةً وأيَّةٍ " .

وأما في التثنية فإنك تقول : " أيَّان وأيَّتان " رفعاً و" أيين وأيتين " نصباً وجراً. وأما في الجمع فإنك تقول : " أيُّون وأيّاتٌ " رفعاً " وأيِّين وأيَّاتٍ " نصباً وجراً[2] انتهى كلامه .

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٤٥٣ ، والكتاب ١ / ٢٦ ، والخصائص ٣ / ١٣٥ ، ورصف المباني ص ١٧٨ .

(٢) أي البرهان الأبناسي في شرح الخلاصة .

فلكونه جاء على الأصل بموافقته للكلام السابق في الإعراب جعل من باب التمكين . وإذا جاء على خلاف الأصل كان من الحكاية ، ومن ذلك لما سمّي به من لفظ يتضمّن إسناداً كقولهم : " زيدٌ قائمٌ " مثلاً فسبيله الحكاية في كل حال من الأحوال الثلاثة ، ويسمى حينئذٍ تنوينه تنوين الحكاية ؛ لأنه مخصوص بهذا الباب ، والذي أختاره أنه لا يُسمّى تنوين الحكاية إلا في حالتي النصب والجر ، أما في حالة الرفع فهو تنوين تمكين ؛ لموافقته العامل الذي دخل عليه يطلب رفعه، وكذلك القول فيما مثل به صاحب المغني في **قوله**[1] : « والعاشر : تنوين الحكاية مثل أن يسمي رجلاً بـ" عاقلةٍ لبنيه[2] " فإذا رفعت " عاقلة " بالفاعلية أوبالابتداء كان التنوين تمكيناً وإذا نصبته أو جررته كان التنوين للحكاية وقس على نحو ذلك .

ورابعها " تنوين التناسب " ويقال " تنوين الرمز " أي الرسم في المصحف ، وهو الداخل على ما لا ينصرف في حالة الاختيار كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[3] و﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[4] بالنصب مع التنوين ، وذلك لأنه في الأصل ممنوع من الصرف ؛ لأنه على صيغتي منتهى الجموع الخماسية والسداسية ، وهي " مفاعل ومفاعيل " كـ" درهم ودراهم ودنانير " و" مساجد ومصابيح " ، وإنما رمز له في المصاحف أي أشير إليه بألف بعد اللام مرسومة ، والرسم في المصحف مما يجب اتباعه قطعاً، وقيل إن ذلك مصروف عن بعض العرب ؛ ولهذا **قال أبو علي الفارسي :** قال أبو الحسن الأخفش ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[5][6] منوّنة

---

(١) المغني ص ٤٤٩ .

(٢) كذا وفي المغني : « لبيبه » وهو الصواب كما أشرت .

(٣) سورة الإنسان ، آية ( ٤ ) .

(٤) سورة الإنسان ، آية ( ٤ ) .

(٥) سورة الإنسان ، آية ( ٤ ) .

(٦) في ب : « سلال » .

في الوصل والوقف على لغة من يصرف ذلك من العرب ثم **قال :** ومن العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف ، ومن المعلوم أن القرآن الكريم فيه من جميع لغات العرب ؛ لأنه أنزل عليهم كافة ، فأبيح لهم أن يقرؤوه على لغاتهم المختلفة[١] انتهى كلامه .

**قلت :** وهما قراءتان مشهورتان في السبع[٢] أما الذين قرءوا ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[٣] بالتنوين فوقفوا بالألف عوضاً عنه وقرأوا ﴿ **قواريراً قواريراً** ﴾[٤] بالتنوين فيهما ، ووقفوا عليهما بألف بدلاً من التنوين فهم ثلاثة : نافع[٥] وعاصم[٦] والكسائي والباقون بغير تنوين ، وليس ذلك مطلقاً فقد أجمعوا على منع صرف التي في النمل : ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ [٧]صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَۗ ﴾[٨] لتعلم أن القراءة والرسمَ سنةٌ متبعةٌ .

واعلم أن القراء يسمّون هذا التنوين " تنوين التناسب " حيث قالوا : وإنما عدل عن اللغة المشهورة في " سلاسل " ؛ إرادة التناسب ، لما ذكر معها من قوله ﴿ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا ﴾[٩] ونظيرُ ذلك قراءةُ من قرأ في غير السبع[١٠] ﴿ **ولا يغوثاً ويعوقاً** ﴾[١١] بالتنوين ؛ لأجل أن قبله : ﴿ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا ﴾[١٠] وبعده ﴿ وَنَسۡرٗا ﴾[١٠] وهذا تعليل الزمخشري في ذلك .

---

(١) لم أعثر على هذا القول للأخفش .

(٢) قرأ المدنيان والكسائي : بالتنوين ووقفوا عليه بالألف بدلاً منه وقرأ الباقون بغير تنوين . النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٣) سورة الإنسان ، آية ( ٤ ) .

(٤) سورة الإنسان ، آية ( ١٥ ، ١٦ ) .

(٥) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني أحد القراء السبعة المشهورين كان أسود شديد السواد ، صبيح الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعابة ، اشتهر بالمدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها ، وتوفي بها سنة ١٦٩ هـ . انظر معرفة القراء الكبار ص ٦٤ ، وغاية النهاية ١ / ٣٣٠ ، والأعلام ٨ / ٥ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٤٥ هامش رقم ٦ من هذا القسم .

(٧) في النسخة ب : « كأنه صرح ممرد من قوارير » .

(٨) سورة النمل ، آية ( ٤٤ ) .

(٩) سورة الإنسان ، آية ( ٤ ) .

(١٠) ابن مسعود والأعمش والأشهب العقيلي . معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٧٦١ - ٧٦٢ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٦٢٣ ، والبحر المحيط ١٠ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(١١) سورة نوح ، آية ( ٢٣ ) .

فإنه **قال :** « لعلَّه قَصَد الازدواج بصرفهما لمصادفة أخواتهما منصرفات »[١] انتهى كلامه .

هذا كلام القراء في كتب القراءات .

وأما كلام النحاة في كتب العربية فقد **قال البرهان الأبناسي**[٢] رحمة الله عليه في شرح الخلاصة : « وأما التناسب فكقراءة نافع والكسائي ﴿ **سلاسلاً** ﴾[٣] ﴿ **وقواريراً** ﴾[٤] وكقراءة الأعمش ﴿ **ولا يغوثاً ويعوقاً** ﴾[٥] صرفهما لتناسبهما ﴿ وَدًّا ﴾ و﴿ سُوَاعًا ﴾ و﴿ وَنَسْرًا ﴾[٦] وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختياراً ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة .

**قال الأخفش :** وكأن هذه لغة الشعر ؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرى على ألسنتهم »[٧] انتهى كلامه .

ومن العجب لصاحب المغني في سكوته عن هذا التنوين الضروري المعرفة . وفي موافقته لابن الخباز على جعله تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسمين منفردين ، وكلاهما داخل تحت تنوين الضرورة ، وحينئذٍ فأربعته المزيدة،

---

(١) الكشاف ٤ / ٦٠٧ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٥٤ هامش ( ٤ ) .

(٣) سورة الإنسان ، آية ( ٤ ) .

(٤) سورة الإنسان ، آية ( ١٥ ) .

(٥) سورة نوح آية ( ٢٣ ) .

(٦) سورة نوح ، آية ( ٢٣ ) .

(٧) انظر شرح الأشموني ٤ / ٢٧٥ ، وشرح التصريح ٢٣٧ .

ثلاثة ليس إلا ، وهي تنوين الضرورة ، والشاذ ، والحكاية ، وليس في التنوين الشاذ فائدة ؛ ولهذا ردّه ابن مالك ، وبقوله أقول ؛ لأن العرب إنما تفتخر بالبلاغة، وهي قلة اللفظ وكثرة المعنى ، أما إذا كان هذا لا يفيد إلا كثرة اللفظ والشذوذ فلا حاجة إليه - والله الموفق - .

**تنبيه** : اعلم أن تنوين التناسب لا يكون إلا في المنصوب كما قد علمت ؛ وذلك لأن المناسبة تحصل فيه وقفاً ووصلاً ، فإن المنوّن يوقف عليه بالألف فكان الرسم بالألف دالاًّ[1] على الأمرين وأما غير المنصوب فإنه يوقف عليه بالسكون - منوّناً كان أو غير منوّن - فلا حاجة إلى صرفه لأجل المناسبة وصلاً ؛ إذ المناسبة في الوقف مهمة ، وبهذا يجاب من يقول :

فكان ينبغي مع[2] هذا صرف " صوامع ومساجد " ليشاكلا لفظ ﴿ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾[3] إذ ليس هذا مثل ذاك ، فإن هذا في المرفوع لا في المنصوب ، فاعرف الفرق بينهما - والله الموفق - .

---

(١) في ب : « دالٌّ » .

(٢) في ب : « على » بدل « مع » ولعله أصوب .

(٣) سورة الحج ، آية ( ٤٠ ) .

# المُعَرَّف بالألفِ واللاَّم

ثم **قلت :**

**فرعٌ ومنه كـ" الإمام " فيه ألـ ولم يضف ولم ينوّن حيث حلّ**

**وأقول :** تقدم لنا أن الاسم الظاهر يأتي على عشرة أنواع ، وأن فروعه عشرة ، وقد تقدم الكلام على النوع الأول من أنواعه العشرة وهذا البيت فيه الفرع الأول من فروعه العشرة وهو الاسم المعرّف بالألف واللام كقولك في " رَجُلٍ " : " الرجل " وفي " عبد " : " العبد " وفي " درهم " : " الدرهم " وفي " دينار " : " الدينار " وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « كـ" الإمام " » .

وهذا الفرع مقيس على أصله المفرد الصحيح المنصرف في جميع ما تقدم له من أحواله التسع ، والدليل على ذلك **قولي :** « ومنه » أي ومما يقاس عليه .

وهو مذكر أو مؤنث ، أو معرف أو منكّر ، أو عاقل أو جاهل ، أو مرفوع أو منصوب أو مجرور بالحركات الاسم المعرف بأداة التعريف فإذا كان كذلك فإنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة مثال ذلك : " جاء الإمامُ " و" رأيت الإمامَ " و" مررت بالإمامِ " وإذا أعربته تقول : جاء فعل ماضٍ ، والإمام : فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره .

ورأيت : فعل وفاعل ، الإمامَ : مفعول به والمفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره . ومررت : فعلٌ وفاعل ، بالإمام : جار ومجرور وعلامة جره كسر آخره ، وقس على نحو ذلك ، وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « فرع ومنه كالإمام فيه أل » ومن المعلوم أن " مِنْ " هنا للتبعيض أعني : وبعض الأسماء يكون مُعرّفاً بأداة التعريف كهذا الذي نحن فيه ، وبعضها يكون مجرداً عنها كما تقدم لنا في التمثيل بـ" زيد " ونحوه[1] . **وقولي :** « ولم يضف ولم ينوّن » فيه إشارة إلى أن هذا الفرع المعرّف بأداة التعريف لا يضاف أبداً ، لا إلى ظاهر ولا إلى مضمر ولا يدخله التنوين أبداً .

---

(١) يعني بذلك المفرد الصحيح المنصرف ص ٢٢٩ وما بعدها .

أما كونه لم يضف أبداً ؛ فلأن الإضافة تعرّف ما دخلت عليه ؛ ولأن الأداة تُعَرف ما تدخل عليه ، ولا يعرِّف في هذه اللغة العربية معرّفان ، لِمُعَرَّف واحدٍ كما لا يجوز الجمع بين هل والهمز في الاستفهام لمستفهم واحد .

وأما كونه لم يدخله التنوين ؛ فلأن الألف واللام في الغالب دليل التعريف ؛ ولأن التنوين - في الغالب - دليل التنكير ؛ فلذلك لم يجمعوا بينهما ؛ لما في ذلك من المغايرة ، وكذلك الإضافة لا يجمع بينها وبين التنوين ؛ لأن التنوين - في الغالب - دليل الإنفصال والإضافة دليل الاتصال ، ولا يكون الشيء الواحد منفصلاً ومتصلاً .

**وقولي :** « حيث حلَّ » فيه إشارة إلى أنه لا يدخله شيء من الإضافة ولا من التنوين حيث كان في كل حال من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر ، وعلى هذا كما قلنا في الأصل " نفعني زيدٌ " و" نفعت زيداً " و" انتفعت بزيدٍ " كذلك تقول في الفرع : " نفعني الغلامُ " و" نَفعتُ الغلامَ " و" انتفعت بالغلامِ " .

وأما إعرابه فلا يخفى ؛ لأنه كما تقدم لنا في إعراب ( الإمام ) فقس على نحو ذلك . والله الموفق .

**تنبيه** : أجمع النحاة على أنه لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف إضافة محضة[1] ، يعني لا يقال : " هذا الغلام زيدٍ " ، لتعاقب الإضافة و" ألْ " كما تقدم لنا بيانه وهذا المنع هو المراد في هذا الباب خاصة ، وأما في باب الإضافة فأجازوا دخول " أل " على المضاف إضافة لفظية[2] ؛ لأنها على نية الانفصال ،

---

(١) المقتضب ٢ / ١٧٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ .

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٩٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ .

(٢) المفصل ص ١٠٥ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٢٤ ، وشرح الكفاية لابن الحاجب ٢ / ٥٩٧ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٥ .

لكن بشرط دخولها على المضاف إليه أيضاً ، كـ" الطيب الأصل " ، و" الكريم النفس " ، و" الباسط الكف " ، و" النقي العِرْض " ، و" الطاهر الذيل " ، و" الكامل العقل " ، ونحو ذلك ، أو على ما أضيف إليه الثاني ، كـ" الضارب رأس الباغي " ، وما أشبه ذلك ، ويقاس عليه ثلاثة ؛ وهي المفرد المؤنث ، وجمع التكسير لمذكرٍ كان أو لمؤنث ، وجمع المؤنث السالم ، أما المفرد المؤنَّث فيقال فيه : " الطيبة الأصل " بالتاء ، كما يقال في البواقي من الأمثلة ونحوها وكما قيل : " الضارب رأس الباغي " ، كذلك يقال : " القاتلة نفس الباغي " وقس على نحو ذلك ، وإلى ذلك أشار ابن مالك **بقوله :**

**« ووصل " أل " بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كـ" الجعد الشعر "**

**أو بالذي له أضيف الثاني كـ" زيدٌ الضاربٌ رأسِ الجاني " »**[1]

والقول في شرحه كما قد علمت ، وأما جمع التكسير لمذكر كان أو لمؤنث وجمع المؤنث السالم فيقال فيهما : " هؤلاء الضُّرابُ الرجلِ " و" الضوارب الرجلِ " أو " الضارباتِ الرجلِ " ونحو ذلك فإن كان المضاف مثنىً أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر فإنه يجوز دخول " أل " عليه من غير شرط نحو " هذان الضاربا زيدٍ " و" هؤلاء الضاربو زيدٍ " ونحو ذلك فإن وجودها في هذا الوصف يغني عن وجودها في المضاف إليه .

والحاصل مما ذكر : إن كانت الإضافة محضة فلا يجوز دخول الألف واللام كما في البيت ، وإن كانت لفظية فيغتفر دخولهما فيها - والله أعلم بالصواب - ][2] .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨٥ .

(٢) هنا انتهى السقط من الأصل وقدره ١٠ صفحات تقريباً .

# المضاف إلى غير ياء المتكلم

١١٥/أ

ثم* **قلت :**

**فـرعٌ ومنـه معـربٌ مضـافُ كـ"ابن الفتى" لغير "يا" يضاف**

**وأقول :** الفرع الثاني من الفروع العشرة هو : الاسم المضاف إلى غير ياء المتكلم .

والإضافة في اصطلاح النحويين هي : ضم اسم إلى آخر مع نقل إعرابه إلى الأول ، ونقل تنوين الأول إلى الثاني ، وجر الثاني بالأوّل[١] - على الصحيح[٢] - ؛ وذلك لأنهم قد اختلفوا في الجارِّ له :

فمذهبُ سيبويه : - وهو الصحيح - أنه المضاف[٣] .

وقيلَ : معنى الإضافة[٤] ، وقيلَ : الحرفُ المنويّ[٥] ، وهو " اللام " عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم : أنها تكون بمعنى " من " أو " في " - واختاره ابن مالك[٦] - ، وعللوا ذلك بأن قالوا : ؛ لأنا نجد في الإضافة ما لا يقبل معنى اللام - وهو صحيح - .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٧٢٩ ، وتعريف الإضافة في الارتشاف ٤ / ١٧٩٩ ، وشرح الشذور ٢٩٢ ، والمساعد ٢ / ٣٢٩ جميعها بمعناه .

(٢) هذا مذهب سيبويه انظر الكتاب ١ / ٤١٩ وزعم الزجاج أنَّ الجرهو بمعنى اللام . وانظر رأيه في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠ ، والارتشاف ٤ / ١٧٩٩ ، والمساعد ٢ / ٣٢٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٤١٩ .

(٤) نسب هذا الرأي للسهيلي وأبي حيان قال أبو القاسم السهيلي في نتائج الفكر : « ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة » انظر ص ٩٣ .

وقال أبو حيان في النكت الحسان : « والإضافة هي المعرّفة وهي الجارّة لا اللام المضمرة خلافاً لبعضهم ؛ لأن حرف الجر لا يضمر مع بقاء عمله إلا شاذاً فإذن : الجار له في الإضافة معنوي لا لفظي » انظر ص ١١٧ .

(٥) ذكر صاحب التصريح أنه رأي ابن الباذش .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٢ .

وضابط ذلك أنه ، إذا لم تصلح إلا بتقدير " من " أو " في " ، فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره ، وأما الإضافة بمعنى اللام فكما وقع في البيت إذ التقدير : " ابنٌ للفتى " ، ويقاس على ذلك غيره ، وأما ما يقدر فيه معنى : " من " أو " في " فسيأتي الكلام على ذلك وعلى شواهده - النثرية والشعرية - في باب الإضافة[1] - إن شاء الله تعالى - .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن مما يعرب بالحركات تبعاً لأصله السابق في كونه مذكراً أو مؤنثاً ، معرفاً أو منكراً ، عاقلاً أو جاهلاً ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بالحركات : الاسم المضاف إلى غير الياء .

فإنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة مثال ذلك : " قام عبدُ الله " و" رأيت عبدَ الله " و" مررت بعبدِ الله " وإذا أعربته تقول : قام : فعل ماضٍ ، وعبدُ الله فاعله والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمّ داله .

رأيتُ : فعل وفاعل ، عبدَ الله مفعول به ، والمفعول منصوب وعلامة نصبه فتح داله .

مررت : فعل وفاعل بعبد الله : جار ومجرور وعلامة جره كسر داله ، وقس على نحو ذلك ، وإلى ذلك اشرت بقولي : كـ" ابن الفتى " ، وإعرابه لا يخفى ، فإنه كما تقدم لنا في " عبد الله " إلاَّ أنَّ " عبد الله " الإضافة فيه إلى صحيح فيظهر فيه الإعراب ، و" ابن الفتى " فيه الإضافة إلى معتلّ مقصور فلا يظهر فيه الإعراب إلا مقدّراً ، **وقولي :** « لغير يا يضاف » احتراز من مثل " غلامي ، وفرسي ، وعبدي* " فإنَّ هذا ونحوه مما لا يدخله الإعراب أبداً إلا بالتقدير على نحو الاسم المقصور الذي حبس فيه إعرابه وصار مقدراً في ألفه حيث منع من ظهوره التعذرُ ، وعلى هذا كما قلنا في الأصل : " نفعني زيدٌ " ، و" نفعت

١١٦/ب

(١) باب الإضافة ليس فيما بين يدينا من أجزاء الكتاب .

زيداً " ، و" انتفعت بزيدٍ " ، وفي فرعه الأوّل : " نفعني الإمامُ " ، و" نفعت الإمامَ " ، و" انتفعت بالإمامِ " ، كذلك تقول في فرعه الثاني : " نفعني ابنُ الفتى " بضمّ النونِ على الفاعلية ، و" نفعت ابنَ الفتى " بفتح النون على المفعولية ، و" انتفعت بابنِ الفتى " ، بكسر النون على أنه مجرور - وقس على نحو ذلك - .

# المنسوب

ثم **قلت :**

**فرعٌ ومنه اسمٌ إلى اسمٍ يُنْسَب بيا كـ" مِصْريٍّ " وفيها يُعْرَب**

**وأقول :** الفرع الثالث من فروع الاسم المعرب المفرد الصحيح المنصرف : وهو " المنسوب بالياء " ؛ لأنه مما يعرب بالحركات على الأصل وإلى هذا أشرت **بقولي :** « ومنه اسم إلى اسم ينسب » وقد علمت فيما تقدم لنا بيانه أن " من " هنا للتبعيض أعني : ومما يقاس عليه في جميع ما تقدم ذكره من أحواله التسع ، من تذكير وتأنيث ، وتعريف وتنكير ، وعقل وجهل ، ورفع ونصب وجر بالحركات : الاسم المنسوب .

فإذا كان كذلك فإنك ترفعه بالضمة ، وتنصبه بالفتحة ، وتجره بالكسرة ، كالمفرد المنصرف الظاهر ؛ فإنه أصله ثم لّما دخلت عليه ياءُ النسب قيل فيه منسوب .

والمنسوب في اصطلاح النحويين هو : « كل اسم زيد في آخره ياء مشدّدة ، مكسور ما قبلها دالة على نسبته إلى اسمٍ من الأسماء كـ" مصريّ " ونحوه »[1] .

فخرج بقولنا : زيد في آخره ياء مشدّدة : نحو غلامي للمفرد المضاف إلى ياء المتكلم ؛ فإن ياءه وإن كانت مزيدة ، إلا أنها ليست بمشدّدة ؛ لأنها ياء إضافة ، وياء الإضافة مخففة .

وإنما شدّدت ياء النسب ليفرق بينها وبين ياء المتكلم بالتشديد ، ويصير الاسم المنسوب إليه حينئذٍ صفة بعد أن كان علماً ، فلما صار الاسم المنسوب إليه صفةً عَمِل عَمَل الفعل ، وارتفع به الاسم الظاهر كقولك : " مررت برجلٍ هاشميٍّ أبوه " ، كما تقول : " مررت برجل قائمٍ أبوه " .

وخرج **بقولنا :** « مكسور ما قبلها » نحو : " غلاَميَّ " للمثنى المضاف للياء فإن ياءه مردفة بالفتح الواجب .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٤ .

وخرج **بقولنا :** « دالة على نسبة إلى اسم من الأسماء كـ" مصري " » نحو : كرسيّ* ، وبختيّ ، وجُدَريّ ، وربِّيّ ، وعبقريّ ، ومَنِيّ ونحو ذلك . ١١٧/أ

أما الكرسيّ فهو واحد الكراسي وربما كسرت كافة - قاله الجوهري[١] - .

وأما البختي : فهو واحد البخاتي وهو جنس معروف من الإبل والأنثى بختيّة وهو بضم الباء وسكون الخاء المعجمة ليس إلا[٢] .

وأما الجُدَري ، فهو الداء الذي يعتري الأطفال - في الغالب - ، وفيه لغتان ؛ ضمّ الجيم وفتح الدال ، وبالفتح فيهما معاً[٣] .

وأما الرِّبِّيّ فهو : واحد الربيّين وهم الأُلوف من الناس . قال الله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[٤] أي ألوفٌ كثيرة[٥] .

وأما العبقري : ففي معناه للمفسرين ثلاثة أقوال ؛

أحدها : أنه اسمٌ لكل شيءٍ من البُسط بضم الباء .

والثاني : أنه اسم للممدوح الموصوف من الرجال .

والثالث : أنه اسم للطنافس[٦] .

وأما المَنِيُّ : فهو عبارة عن أصل الإنسان ، وقد يراد به النطفة كما قريء في السبعة[٧] ﴿ **من**[٨] **مني تمنى** ﴾[٩] فبعضهم قرأ بالياء المثناة من تحتها يعني الماء الدافق والباقون قرأوا بالتاء المثناة من فوقها يعنون : النطفة وما أشبه ذلك ؛

---

(١) الصحاح مادة ( كرس ) ٣ / ٩٧٠ .

(٢) اللسان مادة ( بخت ) .

(٣) اللسان مادة ( جدر ) .

(٤) سورة آل عمران ، آية ( ١٤٦ ) .

(٥) اللسان مادة ( ربب ) .

(٦) اللسان مادة ( عبقر ) .

(٧) قرأ يعقوب وحفص بالياء على التذكير واختلف عن هشام وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث . النشر ٢ / ٣٩٤ .

(٨) سقط من ب كلمة " من " .

(٩) سورة القيامة ، آية ( ٣٧ ) .

وذلك لأن ياء كل من هذه الأمثلة ونحوها ، وإن كانت مشدّدة وإن كان ما قبلها مكسور ، لكنها أصلية ، ولا تدل على نسبة ما هي فيه إلى شيء من الأشياء ، فلهذا لا تكون ياء نسب ، وعلى هذا **فقولي :** « كمصريّ » جامع للقيود كلها ، ومن العجب للشيخ رحمة الله عليه كيف مَثَّل في الخلاصة بـ" ياء الكرسي "[1] وياء الكرسي ليست بياء نسب ؛ لأنها - وإن كانت مشددة لكنها - غير مزيدة ولا تدل على نسبة ، فلا يصح التمثيل بها .

وعلى هذا فلو قال كـ" يا القدسيّ " أو " المكّيّ " ونحو ذلك لكان صواباً ؛ لاشتمال منسوبها على قيود النسب ، لكن ينبغي أن يحمل كلامه على أنها كـ" ياء الكرسيّ " في التلفظ بها ، لا في الزيادة ؛ لأن ياء الكرسيّ أصلية ، وياء النسب زائدة بإجماع ، ولم أر من نبّه على ذلك وهو دقيق وكثير من الناس واقعون فيه ، وهو غلط بيّن - والله أعلم - .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه يقال في هذا الباب " باب النسب "[2] و" باب النسبة "[3] ؛ لأنهما لفظان مترادفان وترجمه سيبويه - رحمة الله عليه - بـ" الإضافة "[4] وهو معناها في اللغة .

وأما المنسوب فينقسم على ثلاثة أقسام : حكميّ ، ومعنويّ ، ولفظيّ[5] .

---

(١) يعني بالشيخ ابن مالك حيث قال :

**ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب**

شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩٥ .

(٢) هذه التسمية الغالبة في كتب النحو كشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٠٩ ، وشرح ابن الناظم ٧٩٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٩٩ وغيرها .

(٣) سماه بذلك ابن معط انظر شرحها للموصلي ٢ / ١٢٤٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٣٥ وقال المبرد هذا باب الإضافة وهو باب النسب ٣ / ١٣٣ .

(٥) هذه الأقسام هي أنواع التغييرات الحادثة في المنسوب قال أبو حيان في الارتشاف : « يحدث بيائه ثلاث تغييرات : لفظي : وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها ومعنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له وحكمي : وهو رفعه لما بعده » ٢ / ٥٩٩ .

فالحكمي معاملته كمعاملة[1] الصفة المشتقة* في رفعه الظاهر أو المضمر باطراد فإذا قلت : " رجل دمشقيّ أبوه " كان أبوه فاعلاً بـ" دمشقيّ " . ١١٧/ب

والمعنوي : صيرورته اسماً لم يكن لصاحبه من قبل .

واللفظي : إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها ، ثم ذلك الاسم الذي ينسب إليه متبوع النسبة ، ولا حصر لأنواعه - على الصحيح - .

وأما تمثيله فيقال فيه : " قام مصريٌّ " ، و" رأيت مصريّاً " ، و" مررت بمصريٍّ " ، وأما إعرابه فيقال فيه : قام : فعل ماضٍ ، ومصريٌّ : فاعله والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمّ آخره .

ورأيت : فعل وفاعل ، مصرياً : مفعول به ، والمفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره .

ومررت : فعل وفاعل ، بمصري : جار ومجرور ، وعلامة جرّه كسره آخره ، وقس على نحو ذلك .

وإلى هذه الياء أشرت **بقولي :** « وفيها يُعْرَبُ » ؛ تنبيهاً على أنها تكون حرف إعرابه - كما قد علمت - .

والحاصل مما ذكر : أن المنسوب فرع من فروع المفرد ، وأنه اسم ينسب إلى اسم بياء مزيدة ، كما في " مصريّ " ، ونحوه .

وعلى هذا فكما قيل في أصله : « نفعني زيدٌ » ، و" نفعتُ زيداً " ، " وانتفعت بزيدٍ " .

وفي فرعه الأول : " نفعني الإمامُ " ، و" نفعتُ الإمامَ " و" انتفعت بالإمامِ "، وفي فرعه الثاني: " نفعني ابنُ الفتى " ، و" نفعتُ ابنَ الفتى " ، و" انتفعت بابنِ

(١) في الأصل : « معالمته كمعالمة » والتصويب من ب .

الفتى " ، كذلك يقال في فرعه الثالث " نفعني مصريٌّ " ، و" نفعت مصريّاً " ، و" انتفعت بمصريٍّ " ، وقس على نحو ذلك .

# [ مسائل النسب القياسية ]

ثم **قلت** :

**فبَالقيـاسِ كـامرِيءِ حَبَشـي بكريْ وَخَيرٍ في مَدِيْني قُرَشي**
**جُهَيْنـةٍ ثَقِيـفِ لا عَقِيْلـي سَـليْقَةٍ رُدَيْنَـةٍ عُقَيْلـي**

**وأقول :** مسائل هذا الباب تنحصر في أربعين مسألة ، وكلها راجعة إلى شيئين وهما ؛ القياس والسماع .

فالذي يختص بالقياس منها ثلاثون مسألة :

**فالمسألة الأولى** : تقدم مثالها في البيت الأول : وهي فيما إذا كان النسب إلى جملة الاسم ، والطريق فيه أنك تبقي المنسوب إليه على حاله بجملته ثم تزيد عليه ياءَ النسب ليس إلا ، فتقول في المنسوب إلى بغداد : " بغداديّ " ، وإلى حلب : " حلبيّ " ، وإلى دمشق : " دمشقيّ " ، وإلى مصر[1] : " مصريّ " ، وهذا* مثال الكفاية ، فقس عليه ما يأتي على نحوه . ١١٨/أ

وأما هذان البيتان ففيهما إحدى عشرة مسألة : في الأول خمس وفي الثاني ست ؛

فالمسألة الأولى من الخمس : في المنسوب إلى المركب كامرئ القيس ، ونظيره من الأسماء المركبة : " معدي كرب " ، و" بعلبك " ، و" حضرموت " ، و" تأبط شراً " ، " وبرق نحره " ، و" شاب قرناها " ، و" قالِيَ قلا "[2] ، و" سمرقند " ، و" سيبويه " ، وبابه فالجمهور على حذف المضاف إليه[3] ؛ لأنه بمنزلة تاء التأنيث ، وتاء التأنيث محلها العجز ، وعلى إثبات النسب في الصدر ،

---

(١) في الأصل : " مصري " في الأولى والثانية والتصويب من ب .

(٢) قَاليقَلا : هكذا رسمها وضبطها صاحب معجم البلدان وقال : بأرمينية العظمى من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية وهي من بلاد الفرس ٤ / ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٤ ، وشرح المفصل ٧ / ٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

وهو المضاف ، فتقول في النسب إلى الأول : امرئيّ وهو المشار إليه في بيت الكافية **بقولي :** « كامرئيّ » ، ثم تقول في النسب إلى الثاني : معْدِيّ ، وإلى الثالث : بعليّ ، وإلى الرابع : حضرميّ ، وإلى الخامس : تأبطيّ ، وإلى السادس : بَرَقِيّ ، وإلى السابع : شابيّ ، وإلى الثامن : قاليّ ، وإلى التاسع : سَمَريّ ، وإلى العاشر : سيبيّ ، وقس على نحو ذلك .

وذهب الجَرمي[١] إلى جواز حذف أحدهما مطلقاً[٢] ، وذهب الأكثرون إلى حذف الثاني منهما – وهو الصحيح[٣] – .

هذا كله في المضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى ، فإن قدّر انفصاله كـ" ابن الزبير " ، و" عبد القيس " ، و" أبي مسلم " ، فسيأتي الكلام عليه في المسألة الثالثة – إن شاء الله تعالى[٤] – .

**والمسألة الثانية** : فيما يكون النسب إليه بعد حذف هاء التأنيث منه وإن شئت قلت تاء التأنيث فكلاهما واحد ، وعلى هذا فيقال في المنسوب إلى مكة : مكّيّ ، وإلى الجحفة : جُحفيّ ، وإلى اليمامة ، يماميّ ، وإلى تِهامة : تِهاميّ ، وإلى الحبشة : حبشيّ . وهذا المثال هو المشار إليه في البيت بقولي : " حَبَشيّ " فقس عليه ما يأتي على نحوه[٥] .

واعلم أن السبب الموجب لحذف هذه الهاء في النسب ؛ كونها شبيهة بـ" ياء

---

(١) صالح بن إسحاق الجَرمي بالولاء أبو عمر فقيه عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة له كتاب في السير وكتاب الأبنية وغريب سيبويه وكتاب في العروض توفي سنة ٢٢٥ هـ . وطبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ – ٧٥ ، ونزهة الألباء ص ١١٤ ، والأعلام ٣ / ١٨٩ .

(٢) انظر رأي الجرمي في شرح الشافية للرضي ٢ / ٧٢ ، والارتشاف ٢ / ٦٠١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٧ ، والمقرب ٢ / ٤١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤١١ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٣ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٠ .

(٤) انظر ص ٢٧٧ من هذا القسم .

(٥) انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل ٧ / ٦ ، ٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٥ – ٦ .

النسب "[1] في أن كلاً منهما لا يقع إلا طرفاً ثم يصير حرفَ الإعراب ؛ فلهذا لم يجمع بينهما[2] فلما تعذر الجمع بينهما حذفت الهاء وأقرَّت ياءُ النسب لدلالتها على معنىً زائد ، وبقاء ما فيه معنى زائد خير من بقاء ما ليس فيه زيادة معنى ؛ ولهذا لُحِّن من قال في المنسوب إلى القلعة : " قلعتيّ " ، وفي المنسوب إلى الخليفة: " خليفتيّ " ، والصواب : قَلْعيّ ، وخليفيّ ، كما يقال : " رجل مكّيّ " ، و" غلام تِهاميّ " ، و" عبد حبشيّ " ، وقس على نحو ذلك .

وإلى ذلك أشار **الحريري بقوله** في الدرّة : « ويقولون لمن يحمل الدواة : " دواتي " بإثبات* التاء ، وهو من اللحن القبيح ، والخطأ الصريح ، ووجه القول ١١٨/ب
أن يقال فيه : " دَوَوي " ؛ لأن تاء التأنيث تحذف في النسب ، كما يقال في النسب إلى فاطمة : فاطميّ ، وإلى مكة : مكّيّ ، وإنما حذفت لمشابهتها ياء النسب من عدّة وجوه ؛

أحدها : أن كلتيهما تقع طارفةً فتصير هي حرف الإعراب ، وتجعل ما دخلت عليه حشواً في الكلمة .

والوجه الثاني : أن كل واحد منهما قد جعل ثبوتها فيه علامة للواحد ، وحذفها علامة للجمع ، فقالوا في تاء التأنيث : " تَمْرة وتَمْر " كما قالوا في ياء النسب : " زنجية وزنج " .

والوجه الثالث : أن كل واحدة منهما إذ التحقت بالجمع الذي لا ينصرف صيّرته منصرفاً نحو : صيارف وصيارفة ، ومدائن ومدائني ، فلما أشبهتها من هذه الأوجه الثلاثة لم يجز أن يجمع بينهما كما لا يجمع بين حرفي معنىً في كلمة واحدة ، فلما حذفت التاء بقي الاسم على : " دوا " الموازن الثلاثي المقصور فقلبت ألفه كما قلبت في الثلاثي المقصورة فقيل : " دووي " كما قالوا في

---

(١) في ب : « لياء النسب » .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٤٢ ، و ٦ / ١٤٤ .

النسب إلى " فتى " : " فتويّ " ، ولا فرق في هذا الموطن بين الألف التي أصلها الواو كألف " قفا " المشتق من قفوت والألف التي أصلها الياء كألف : " حمى " المشتق : من " حميت " ، وحكمها فيه بخلاف حكمها في التثنية التي ترد فيها الألف إلى أصلها، كقولك في تثنية " قفا " : قفوان ، وفي تثنية " حمى "[١] : حميان ، والفرق بين الموضعين أن علامة التثنية خفيفة ، وما قبلها يكون أبداً مفتوحاً ، وعلامة النسب مشدّدة تقوم مقام ياءين وما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، فلو قلبت الألف في النسب ياءً ؛ لتوالى في الكلمة من الكسر والياءات ما يستثقل التلفظ بها لأجله »[٢] انتهى كلامه .

**والمسألة الثالثة** : فيما يكون منسوباً بالكنية ، والطريق فيه : أنك تحذف الصدر وتنسبه إلى العجز – على العكس من المركب[٣] – فتقول في المنسوب إلى " أبي طالب " : " طالبي " ، وإلى " أبي جعفر " : " جعفري " ، وإلى " أبي الليث " : " ليثي " ، وإلى " أبي بكر " : " بكري " وهذا المثال هو المشار إليه في البيت بقولي بكري ، فقس عليه ما يأتي على نحوه ؛ وإنما فعلوا ذلك خوفاً من اللبس ؛ وذلك لأنه لو نسب إلى الأوّل لما علم هل هو منسوب إلى طالب أم إلى غيره ؟

ويقاس على كنية المذكر كنية المؤنث* ، فيقال في النسب إلى " أم سلمة " : " سَلَمِيّ " ، وإلى " أم هانيء " : " هانئيّ " ، وإلى " أم زرع " : " زرعي " ، وقس على نحو ذلك . ١١٩/أ

وأما المضاف الذي هو في نية الانفصال كـ" ابن الزبير " ، و" عبد القيس " ، فإنهم قالوا فيه : " زبيري " ، و" قيسي " ، كما قالوا في المنسوب إلى " أبي

---

(١) في النسخة ب : « حم » .

(٢) درة الغواص ص ٢٥ – ٢٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٥ – ٣٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٣ .

بكر " : " بكري " ، وإلى " أبي عمرو " : " عمري " وقس على نحو ذلك[١] .

**والمسألة الرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، والسابعة** : مسائل التخيير بين حذف الياء الأصلية من الاسم المنسوب ، وبين إبقائها وهي أربع :

فالأولى : " فَعِيلة " بفتح الفاء وكسر العين .

والثانية : " فُعَيل " بضم الفاء وفتح العين .

والثالثة : " فُعَيلة "[٢] بضم الفاء وفتح العين .

والرابعة : " فَعِيل " بفتح الفاء وكسر العين .

أما " فَعِيْلَة " : فنحو " مَدِيْنة " و" حَنِيْفَة " و" بَجِيْلة " وما أشبه ذلك فإن لك في النسب إليه وجهين :

أحدهما : الإثبات كما في **قولي** : « مَدِيْني » ، ويقاس عليه " حَنِيْفي ، وبَجِيْلي " . وما أشبه ذلك .

والثاني : الحذف ، فيقال فيه : " مَدَنيّ ، وحَنَفيّ ، وبَجَليّ "[٣] ، ونحو ذلك .

وأما " فُعَيل " فنحو : " قُرَيش ، وهُذَيل ، وسُلَيم " وما أشبه ذلك فإن لك في النسب إليه وجهين :

---

(١) شرح المفصل ٦ / ٨ ، ٩ .

(٢) في النسخة ب : « فُعَيل » .

(٣) ذكر سيبويه أن القياس فيها حذف الياء وإثباته شاذ ٣ / ٣٣٩ ، وكذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية فقد أشار إلى أن إثبات الياء شاذ مخالف للقياس ٤ / ١٩٤٤ أما أبو حيان فقد فرّق بين المضاعف ومعتل العين وبين غيره فالأولان ينسب إليهما على لفظهما والأخير لا خلاف في حذف يائه . الارتشاف ٢ / ٦١٢ .

والنحاة يذكرون " فَعِيْلة وفُعَيلة " في باب واحد و" فَعِيل وفُعَيل " في باب واحد لتوافق أحكام كلّ منهما مع قرينة .

أحدهما : الإثبات ، كقولك : " قُرَيشيّ ، وهُذَيلي ، وسُلَيمي " .

والثاني : الحذف ، فيقال فيه " قُرَشي ، وهُذَلي ، وسُلَميّ " بحذف الياء[١] .

وزعم صاحب المفصل أن قولهم : " قرشي ، وهذلي " من المعدول عن القياس[٢] ، وهما مطّردان عند المبرّد[٣] ، قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية[٤] .

وأما " فُعَيلة " فنحو " جُهَيْنَة ، وقُتَيْبَة " وما أشبه ذلك ، فإن لك في النسب إليه وجهين :

أحدهما : الإثبات ، والثاني : الحذف[٥] .

؛ وقد مثلت له بـ" جهينة " لصلاحيته لكل من الوجهين .

وعلى هذا فإن شئت قلت " جُهَينيّ " ، وإن شئت قلت : " جُهَني " وكذلك تفعل فيما هو على نحوه فتقول فيه : " قتيبي " ، بإثبات الياء ، أو بحذفها .

وأما " فَعِيل " فنحو : " ثَقيف ، وحَنِيف " وما أشبه ذلك ، فإن لك في النسب إليه وجهين[٦] .

أحدهما : الإثبات ، والثاني : الحذف ؛ وقد مثلت له بـ" ثقيف " لصلاحيته لكل من الوجهين ، فمن الإثبات قولك : " ثقيفي ، وحنيفي " ، ومن الحذف قولك " ثقفي ، وحنفي " وما أشبه ذلك ، وقد جاءت أشعارهم بالإثبات تارة ، وبالحذف أخرى ، وبهما معاً تارة أخرى فمن الإثبات قول الشاعر[٧] :

---

(١) مذهب سيبويه إثبات الياء وحذفها شاذ . الكتاب ٣ / ٣٣٧ ، ٣٨١ ، ومذهب المبرد جواز حذفها قياساً . المقتضب ٣ / ١٣٣ .

وانظر تفصيل المسألة في وشرح الكافية الشافية ، والارتشاف ٢ / ٦١٥ ، ٦١٦ ، والتصريح ٢ / ٣٣١ .

(٢) وهو كذلك في الكتاب نقلاً عن الخليل ٣ / ٣٣٧ ، وانظر المفصل ص ٢٥٣ .

(٣) المقتضب ٣ / ١٣٣ - ١٣٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٤٥ .

(٥) سبقت الإشارة إلى أحكامها مع قرينتها " فَعِيلة " ص ٢٧٨ هامش ٣ .

(٦) سبقت الإشارة إلى أحكام " فَعيل " مع قرينه " فُعَيل " فلينظر هامش رقم ١ .

(٧) البيت من الطويل و لم أعثر على نسبته وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ / ٣٣٧ ، وشرح المفصل ٦ / ١١ ، ولسان العرب مادة " قرش " .

بكـل قُرَيشـيٍّ عليـه مهابـةٌ سريعٍ إلى داعي الندى والتكَـرُّمِ

ومن الحذف قوله :

١١٩/ب

والوهط* يشهد للوهط الذين بـه بـأن حيـهم مسـتوطن القرشـي[١]

ومن الإثبات والحذف معاً قوله :

هذيلـة تدعـو إذا هـي فـاخرت أبـاً هذليـاً مـن غطارفـة نجـد[٢]

وقد أشرت إلى الأولى **بقولي :** « مديني » ، وإلى الثانية **بقولي :** « قرشي » ، وإلى الثالثة **بقولي :** « جهينة » ، وإلى الرابعة **بقولي :** « ثقيف » ويقاس على كل منها ما أشبهه .

**والمسألة الثامنة** : في المنسوب إلى " فَعِيل " بفتح الفاء وكسر العين ، ولكن لا يجوز في يائه الحذف كما جاز في : " ثقيف ، وحنيف " ونحوهما .

وقد مثلت له **بقولي :** " عقيلي " ، أعني بفتح العين وكسر القاف ، ومثله : " تميم ، وقطيف ، وخليف " كقولهم : " جاء من الخلف والخليف وراح إلى الحساء والقطيف "[٣] ؛ وعلى هذا فيقال فيه : " عقيلي ، وتميمي ، وخليفي ، وقطيفي " ولا يجوز حذف يائه أبداً .

---

(١) لم أعثر عليه وهو من البسيط .

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المفصل ٢٥٣ ، والإنصاف ١ / ٣٥١ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠ .

(٣) لم أعثر على هذا المثل أما ما ذكر من تلك القرى فهي كالتالي :

الخليف بفتح أوله وكسر ثانيه : شعب في جبلة الجبل الذي كانت به الوقعة . قال معقر البارقي :

**ونحن الأيمنون بنو نمير يسيل بنا أمامهم الخليف**

معجم البلدان ٢ / ٣٨٧ . قلت : والخليف الآن قرية صغيرة تضم بعض الآثار وهي شبه مهجورة نزح أهلها وبقي فيها بعض المزارع ومسجد ، والخلف قريب منها تقع خلف الجبل الذي يضم قرية الخليف وقد اندرست تماماً وبقي فيها بعض الآثار درسها وصورها ووثقها الزيلعي في كتابه ( الخلف والخليف ).

والحساء : لغة في الأحساء جمع حِسْي وهو مجتمع الماء من الأرض والأحساء مدينة بالبحرين معروفة مشهورة بناها أبو طاهر الجنابي القرمطي وهي إلى الآن مدينة عامرة . معجم البلدان ١/ ١١١ – ١١٢، ٢ / ٢٥٧ .

والقطيف : بفتح أوله وكسر ثانيه وهي مدينة بالبحرين وقال الحفصي : القطيف قرية لجذيمة عبد القيس وقال عمرو بن أسوى العبدي :

**وتركن عنتر لا يقاتل بعدها أهل القطيف قتال خيل تنفع**

معجم البلدان ٤ / ٣٧٨ . وهي الآن في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية .

**والمسألة التاسعة** : في المنسوب إلى : " فَعِيْلَه " بفتح الفاء وكسر العين ، ولكن لا يجوز في يائه الحذف ، كما جاز في " مَدِيْنَة ، وحَنِيْفَة ، وبجيْلَة " .

وقد مثلت له **بقولي** : « سليقة » .

**قال الزمخشري** : « وسليقي لرجل يكون من أهل السليقة »[١] .

**قال الجوهري** : « والسليقة : الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بالسليقة أي بطبعه لا عن تعلم وهو منسوب »[٢] انتهى كلامه .

ومنه قول الشاعر :

**ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب**[٣]

ومثله " القطيعة " وهي قرية من قرى عَيْذَاب[٤] .

ومثله " الجزيرة " وهي بلد من بلاد الأندلس[٥] ، وقس على نحو ذلك .

**والمسألة العاشرة** : في المنسوب إلى : " فُعَيلة " بضم الفاء وفتح العين ، ولكن لا يجوز في يائه الحذف كما جاز في " جهينة " ، و" قتيبة " ، ونحوهما وقد مثلت له بقولي : « رُدَينة » ، فيقال في النسب إليه : " رُدَيني " ولا يجوز حذف يائه أبداً، ومنه قولهم : " قناة ردينية ، ورمح رُدَيني " : زعموا أنه منسوب إلى امرأة في العرب كانت تسمى : رُدَينة[٦] .

---

(١) المفصل ص ٢٥٣ .

(٢) الصحاح مادة ( سلق ) ٤ / ١٤٩٨ .

(٣) البيت مشهور وهو من الطويل لم أعثر على نسبته شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٧٣٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٣١ .

(٤) بالفتح ثم السكون ، وذال معجمة ، وآخره باء موحّدة : بليدة على ضفة بحر القلزم هي مرسى المراكب التي تقدم من عَدَن إلى الصعيد . معجم البلدان للحموي ٤ / ١٧١ .

(٥) هذا الاسم إذا أطلقه أهل الأندلس أرادوا بلاد مجاهد بن عبد الله العامري أطلقوا ذلك لجلالة صاحبها وكثرة استعمالهم ذكرها فإنه كان محسناً إلى العلماء متفضلاً عليهم وخصوصاً على القراء . معجم البلدان ٢ / ١٣٩ .

(٦) اللسان مادة ( ردن ) قال « زعموا أنه منسوب إلى امرأة السمهري تسمى ردينة ، وكانا يقوّمان القنا بخط هجر » اهـ .

ومثله : " عدينة " وهي حافة ببعض بلاد اليمن[١] . وقس على نحو ذلك .

**والمسألة الحادية عشرة**[٢]: في المنسوب إلى " فُعَيل " بضم الفاء وفتح العين، ولكن لا يجوز* في يائه الحذف كما جاء في " قريش ، وهُذَيل ، وسُليم " ، ونحو ذلك ، وقد مثلت له **بقولي :** « عُقَيلي » وهي نسبة إلى " عُقَيْل " وهم عرب البصرة ، ومثل " عُقَيل " : " نُمير ، وزُهَير ، وقُفَيل ، وبُلَين " ، فيقال فيها : " نُمَيري ، وزُهيري ، وقُفَيلي ، وبُلَيني " كما يقال : " عُقَيلي " ، ولا يجوز حذف يائه أبداً . ١٢٠/أ

وبالجملة فإلى كل مسألة من هذه المسائل أشرت بكلمة من هذين البيتين .

والحاصل مما ذكرناه فيهما أن المنسوب إليه بالقياس تارة ينسب إلى صدره كما في " امرئ القيس " ، ونحوه وكما في " حبشي " ، ونحوه : وتارة ينسب إلى عجزه كما في " بكري " ، ونحوه ، وتارة ينسب إلى كله كما في " مصريّ " ونحوه ، وقد تقدم التمثيل به في أول الباب ؛ لأن الأصل في النسبة أن تكون إلى جميع الاسم ، فأين كانت إلى صدره أو إلى عجزه فهي فرع عن ذلك الأصل .

وتارة يقع التخيير في يائه بين الإثبات والحذف وذلك في أربعة أمثلة وهي : " مَدَني ، وقُرَشي ، وجُهَني ، وثَقَفي " ، وهي المشار إليها **بقولي :** « خيّر في كذا وكذا » .

وتارة تلزمه الياء ، وذلك في أربعة أمثلة أخرى ، غير الأربعة الأولى وهي " عَقِيلي ، وسَلِيقي ، ورُدَيني ، وعُقَيلي " ؛ ولهذا فصلت بينها وبين الأربعة الأولى

---

(١) عُدَينة : بالتصغير : اسم لربض تعز باليمن ولتعز ثلاثة أرباض عُدَنيةَ هذه والمغربية والمشرقية ، وفيها يقول شاعرهم :

**رأيت في ذي عُدَينة يا رب بالأمس زينة**

معجم البلدان ٤ / ٩٠ .

(٢) في النسخة ب : « الحادي عشر » وهو خطأ .

بحرف النفي فقلت : لا كذا ، وكذا أعني فإنه لا تخيير فيه ، وإنما يجب الإثبات – كما قد علمت – والله أعلم .

ثم **قلت :**

**أَوْلَهُما في اللَّبس أو كَحَضْرَمِيْ أو فَرَضِيْ قَالِيْ زُبَيْري عَبْشَمِيْ**

**وأقول :** في هذا البيت من مسائل النسب المقيس سبع :

**فالمسألة الأولى** : فيما إذا خيف اللبس باختصاص أحد الطرفين بالنسب عن الآخر فإنه ينسب لهما : أي إليهما جميعاً ؛ إذ اللام فيه بمعنى " إلى " ، وهذا المنسوب على قسمين :

مركب : وهو على نوعين : علمي وعددي فالعلمي : ما ركب من الأعلام تركيباً مزجياً ، وحصل الالتباس بنسبته إلى أحد طرفيه كقولك : " حضري " وحدها ، أو " موتي " وحدها ؛ لأنه يلتبس بالنسبة إلى الحضر وحده ، أو إلى الموت وحده ، أو " بَعْلِي " وحده ، أو " بَكّيّ " وحده ؛ لأنه يلتبس بالمنسوب إلى " البعل " وهو الزوج ، وبالمنسوب إلى " بكة " بمعنى مكة المشرفة ، وكذلك القول في " سُرَّ من رأى " ، وفي " سمرقند* " ، وفي " رام هرمز "[1] ، ونحو ذلك . ١٢٠/ب

ففي هذا ونحوه يجب النسب إلى الصدر وإلى العجز معاً ؛ ولهذا **قلت :** « أولهما في اللبس » أعني : ومن المنسوب المقيس ما ينسب إلى الطرفين في حال اللبس ، فيقال في الأول : " حضري موتي " ، ويقال في الثاني : " بعلي بكي " ومن ذلك قول الشاعر :

**تزوجتُها راميَّةً هرمزيّةً بفضلِ الذي أعطى المليكُ من الرزقِ**[2]

يعني تزوجتها من رام هرمز ، وكذلك لم ينسب إلى رام وحدها لالتباسها بـ" بني رامٍ " وهي قبيلة من قبائل العرب كـ" بني لام " أو لكونها بنت الرامي ،

---

(١) شرح المفصل ٧ / ٨ .

(٢) البيت من الطويل وهو غير منسوب في والمقرب ٢ / ٥٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٧٢ . وانظر : شرح الأشموني ٣ / ٧٣٦ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٥ .

ولا إلى " هرمز " وحدها لالتباسها بالجزيرة المعروفة بزرون[١] .

فإن استطيل النسب إلى الطرفين نسب إلى جميعه ، جوازاً ؛ وطلباً للاختصار، فيصير كالمفرد الذي تقدم ذكره في أول الباب ، فيقال فيه : " حضرموتي ، وبعلبكي ، وسمرقندي ، ورامهرمزي " ونحو ذلك .

وإلى ذلك أشار الحريري **بقوله** في الدرّة : ويقولون أيضاً في النسب إلى " رام هرمز " : " رامهرمزي " ، فينسبونه إلى مجموع الاسمين المركبين ، ووجه الكلام أن ينسب إلى الصدر منهما ، فيقال : " راميّ " ؛ لأن الاسم الثاني من الاسمين المركبين يتنزل منزلة تاء التأنيث ، التي تقع طارفة ، وتلتحق بعد تمام الكلام ؛ فوجب لذلك أن تسقط في النسب كما تسقط في التأنيث فيه ، وعلى هذه القضية قيل في النسب إلى " أذربيجان " : " أذربي " ؛ كما جاء في حديث أبي بكر – رضي الله عنه – : « ليألمن النوم على الصوف الأذربي كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان[٢] »[٣] ، وقد رواه بعضهم : " الأذربيجي " ، والصحيح الأول ، وأجاز أبو حاتم السجستاني أن ينسب إلى الاسمين جميعاً ، واحتج فيه قول الشاعر :

**تزوجتها راميَّةً هُرْمُزيّةً بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرزقِ**[٤]

---

(١) كذا في النسختين بالباء الموحدة ثم زاي بعدها راء تليها واو ونون و لم أعثر عليها في كتب البلدان . أما هرمز فهي معروفة .

(٢) بإسكان العين بنت ذو شوك وهو من أطيب مراعي الإبل يستلقي فينظر إلى شوكه كالحاً إذا يبس ومنبته سهول الأرض وهو من أنجع المراعي ولذلك قيل في المثل « مرعى ولا كالسعدان » قال النابغة :

**الواهب المائة الأبكار زيَّنها سعدان توضح في أوبارها اللبدُ**

(٣) انظر الكامل للمبرد ١ / ١١ ، ودرّة الغواص ص ٢٠٨ ، والعقد الفريد ٤ / ٢٦٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٤ حاشية ٢ .

ومنع من ذلك غيره ؛ لئلا يجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب ، وحملوا البيت الذي احتج به على الشذوذ ، واعتراض الشاذ لا ينقض مباني الأصول . نعم ، وعندهم أنه متى وقع لبس في الاسم المركب لم ينسب إليه ؛ ولهذه العلة منعوا من النسب إلى : " أحد عشر " ونظائره[1] ، إذ لا يجوز النسب إلى مجموع الاسمين* ، فيقال : " أحد عشري " كما يقول العامة في النسب إلى الثوب الذي طوله أحد عشر متراً ، ولا يجوز أن ينسب إلى أوله ؛ لاشتباهه بالنسب إلى : أحد ولا إلى ثانيه ؛ لالتباسه بالنسب إلى عشر ؛ فامتنع النسب إليه من كل وجه »[2] . انتهى كلامه . ١٢١/أ

والصحيح في ذلك ما ذهب إليه أبو حاتم ؛ لما فيه من رفع الإلباس ؛ ولذلك **قلت :** « أولهما في اللبس » والله أعلم .

**والمسألة الثانية** : فيما يلتحق بالمركب العلمي ، وهو المركب العددي أي المنسوب إلى العدد المركب ، نحو : " خمسة عشر " ، وما جرى مجراها .

فالأكثرون على حذف الثاني منهما ، وإبقاء النسب إلى الأول وحده ، فيقال فيه : " خمسي " .

والصواب أن يصاغ منهما اسم واحد يدل عليهما ، على نحو المصوغ من اسمين ، كما سيأتي بيانه ، فيقال : " خمسري " ؛ خوف الالتباس بالمنسوب إلى العدد المفرد ، ألا ترى أنك لو نسبت إلى " الخمس " صاحب خمس من الإبل ، أو من البنات ، أو من الجواري ، أو مصلياً قام بها في يومٍ **وقلت :** « خمسي » ثم جئت إلى مسمىً بـ" خمسة عشر " فنسبت إليه وقلت كما قال الأكثرون " خمسي "[3] ، هل يحصل التباس العدد المفرد بالعدد المركب أم لا ؟! ؛ وحينئذٍ

---

(١) في الأصل : « إلى واحد » والتصويب من ب .

(٢) درّة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٤ – ٣٧٥ .

فالصواب أن ينسب إلى الطرفين كما تقدم في المنسوب إلى " رام هرمز " فيقال : " خمسي عشري " ، أو إلى مصوغ منهما ، فيقال : " خمسري " ويقاس عليه بابه[١] إلى : " تسعري " قياساً على قولهم : " حضرمي "[٢] فيما سيأتي لنا بيانه في المسألة التالية[٣] ، وحينئذٍ فيزول الالتباس بمتابعة القياس ، وهذان النوعان المركبان، داخلان تحت قولي : « أولهما في اللبس » ؛ لأن كلاً منهما مركب ؛ وإنما اقتصرت في البيت على ذكر العلمي ؛ لأنه الأصل ، والعددي فرع عليه ؛ ولأنه الغالب في الاستعمال والعددي نادر ؛ فلهذا وقع الاكتفاء بالعَلَم عملاً بالأغلب .

**والمسألة الثالثة** : فيما يصاغ من الاسمين المركبين تركيباً مزجياً ، وليس بجملة صناعية ، وإنما هو اسم مفرد دالٌّ بحروفه على ما في الطرفين ؛ استغناءً به عن النسب إلى كل منهما ، وإليه أشرت بقولي : « أو كحضرمي » ؛ إذ كان مصوغاً من : " حضرموت " ومثله : " مرقسى " ، من امرئ القيس .

وذهب ابن مالك إلى أن هذا ونحوه مقصور على* السماع[٤] . ١٢١/ب

وذهب ابن فلاح إلى أنه مقيس - كما سيأتي بيانه في المسألة السابعة - .

وإلى هذا التخيير أشرت **بقولي** : « أو » أعني فإن حصل اللبس في المنسوب إلى أحد الطرفين فأنت بالخيار حينئذٍ بين أن تنسب إلى كل منهما أو تأتي باسم واحدٍ يدلّ عليهما - كما قد علمت - .

**والمسألة الرابعة** : في المنسوب إلى الجمع ، والطريق فيه أنك ترده إلى المفرد ؛ لئلا يؤدي إلى وصف المفرد بالجمع ؛ ولأن المقصود معرفة جنس المنسوب إليه ،

---

(١) في ب : « بأنّه » .

(٢) لم أجد من أشار إلى هذا القياس والله أعلم .

(٣) في ب : « الثالثة » وكلاهما صحيح .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٣ .

وذلك يحصل بالمفرد – غالباً – وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « أو فرضي » ، وذلك في المنسوب إلى " الفرائض "، ومثله في المنسوب إلى " المساجد ": " مسجدي "، وإلى " المقابر " : " مقبري " ، وقس على نحو ذلك .

اللهم إلا أن يكون معلقاً على مفرد بعلمية قبل النسبة إليه : كـ" الأنصار ، والأنبار ، والمدائن ، وهوازن " ، ونحو ذلك فإنه ينسب إليه ؛ لبطلان الجمعية فيه ، فيقال : " أنصاري ، وأنباري ، ومدائني ، وهوازني " ، وقس على نحو ذلك .

هذا الذي عليه جمهور النحويين ، وعامة اللغويين[1] ، ومن ذلك **قول الحريري :** « إذا نسبت إلى الجمع رددته إلى الواحد كما تقول في " المساجد ": " مسجدي " إلا أن تكون سميت به رجلاً ، فلا تردّ إلى الواحد ، كما يقال في " أنمار " : " أنماري " ، وفي " كلاب " : " كلابي " »[2] انتهى كلامه .

وأما قولهم : " رجلٌ أعرابي " ، فليست نسبةً إلى جمع عرب وإنما هو عبارة عن ساكن البادية ، وأما العربي ، فإنه يطلق على ضد العجمي سواء سكن البادية أو الحاضرة .

واعلم أن مما يلتحق بهذا النوع : المنسوب إلى اسم الجمع ، نحو : " قوميّ ، ورهطيّ ، وأهليّ " ، في المنسوب إلى " قوم ، ورهط ، وأهل " ، ونحو ذلك .

[3]« ويقولون لمن يقتبس من الصحف : " صُحُفي " ، مقايسة على قولهم في النسب إلى " الأنصار " : " أنصاري " ، وإلى " الأعراب " : " أعرابي " والصواب عند النحويين البصريين : أن يوضع النسب إلى واحدة الصحف ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٧٨ ، والمقتضب ٣ / ١٥٠ ، والمفصل ص ٢٥٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، .

(٢) شرح الملحة ص ٢٨٥ بتصرف من المؤلف .

(٣) من هنا منقول عن الحريري وقد أشار إلى انتهاء النقل في نهايته و لم يشر في بدايته .

وهي: " صحيفة " ، فيقال : " صَحِيفي " ، كما يقال في النسب إلى " حَنِيفة " : " حَنِيفي " ؛ لأنهم لا يرون النسب إلاّ إلى واحد الجمع ، كما يقال في النسب إلى " الفرائض " : " فرضي " ، وإلى " المقاريض " : " مقارضي " . اللهم إلا أن يجعل الجمع اسماً عَلماً للمنسوب إليه ؛ فحينئذٍ يرجع النسب إلى صيغته ، كقولهم في النسب إلى " قبيلة هوازن " : " هوازنيّ " ، وإلى : " حي كلاب " : " كلابي " ، وإلى " مدينة الأنبار* " : " أنباري " ، وإلى : " بلدة المدائن " : " مدائني " . ١٢٢/أ

وأما قولهم في النسب إلى : " الأنصار " : " أنصري " فشاذ ، والشاذ لا يعتدّ به ، وأما قولهم في النسب إلى " الأعراب " : " أعرابي " ، فإنهم فعلوا ذلك ، لإزالة اللبس ، وهو الشبهة ، إذا لو قالوا فيه : " عربي " لاشتبه بالمنسوب إلى العرب ، وبين المنسوبين فرق ظاهر ؛ لأن العربي هو المنسوب إلى العرب ، وإن تكلم بلغة العجم . والأعرابي هو النازل بالبادية وإن كان عجمي النسب »[1] انتهى كلامه .

**والمسألة**[2] **الخامسة:** في المنسوب إلى المسمى بالجملة الاسمية نحو " قاليْ قلا " وطريقةُ أن تنسبه إلى الصدر ، وأن يحذف منه العجز ، وقد أشرت إليه **بقولي:** « قاليّ » ، ومثله قولك " حسبيّ " فيمن نسب إلى من اسمه " حسبي الله " ، ومثله قولك " صُلحيّ " فيمن نسب إلى من اسمه " الصلح خير " وقس على نحو ذلك .

وأما الجملة الفعلية فمقيسة على الجملة الاسمية في النسب ؛ لأنه من خصائص الأسماء ، على أنها أكثر استعمالاً منها في التسمي بها ، فيقال في نحو : " برق نحره ، وشاب قرناها ، وتأبط شرّاً ، وذرّى حباً " : " برقي ، وشابي ، وتأبّطي ، وذرّي " ، وقس على نحو ذلك .

---

(١) أي الحريري ولم يشر إلى بداية النقل وهو من قوله : « ويقولون لمن يقتبس من الصحف » دُرَّة الغواص ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) في ب المسألة بدون واو .

**والمسألة السادسة** : في المنسوب إلى المضاف ، والطريق في نسبه : أنك تنسبه إلى الثاني دون الأوّل ، وإليه أشرت **بقولي :** « زبيري » .

وهو المنسوب إلى " ابن الزبير " ، ومثله : " حنبلي " في المنسوب إلى " ابن حنبل " كراهية اللبس ، أنْ لو نسب إلى " ابن " وحده .

وإلى ذلك أشار **الحريري بقوله** في الدرّة : « ومن أوهامهم أنهم ينسبون إلى مجموع الاسمين المتضايقين ، فيقولون في النسب إلى " تاج الملوك " ونظائره : " التاج مُلكي " وقياس كلام العرب : أن يُنسَب إلى الأول منهما فيقال : " التاجيّ " كما قالوا في النسب إلى : " تيم اللات " : " التيمي " » .

وإلى " سعد العشيرة " : " السعدي " . اللهم إلا أن يعرض لبس في المنسوب فينسب إلى الثاني كما قالوا في النسب إلى " عبد مناف " : " منافيّ " ولم يقولوا " عبدي " : لئلا يلتبس بالمنسوب إلى " عبد القيس " ، وقالوا في النسب إلى " أبي بكر " : " بكري " ؛ لأنهم لو قالوا : " أبوي " لاشتبه بغيره »[1] انتهى كلامه .

وكذلك في المنسوب إلى : " بني شعبة ، وإلى بني مسعودٍ " فتقول[2] : " سمن شعبي ، وعسل مسعودي " ، ونحو ذلك ؛ كراهة* اللبس أن[3] لو نسب إلى " بني " وحدها ، فإن خيف لبس بين منسوبين إلى مسمىً واحد كقول الحجازيين: « جاء زيدٌ ومعه مسعودي » حيث لا يُعرف : هل هو عسل البلاد أم درهمها[4] فهناك لا تحسن النسبة لعدم قيام القرينة الدالّة عليه ، فإن قامت بحيث يقال شربت من المسعودي ، وشريت بالمسعودي ، جازت النسبة إليه ؛ لقيام القرينة الفارقة بين الشرب والشراء . ١٢٢/ب

(١) درة الغواص ٢٠٩ – ٢١٠ بتصرف يسير من المؤلف .

(٢) سقطت كلمة « فتقول » من ب .

(٣) في ب : « إذ » .

(٤) في ب : « درهماً » .

**والمسألة السابعة** : فيما يصاغ من الاسمين المتضايفين وهو اسمٌ واحدٌ ، دالٌّ بحروفه على ما في الطرفين ؛ استغناء به عن النسب إلى كل منهما ، وهو على وزن " جَعْفَر " وإن شئت قلت على صيغة " فَعلَل " نحو : " عَبْشَمي ، وعَبْدَرَي، وعَبْقَسي " في المنسوب إلى " عبد شمس ، وإلى عبد الدار ، وإلى عبد القيس " فاستعملوا ذلك كراهية اللبس أن لو نسبت إلى : " عبدٍ " وحده ومن ذلك قول الشاعر :

**وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا**[1]

وكذلك قول معاوية :

**ولو أني بليت بـ" عبشمي " خؤولته بنو عبد المداني**

**لهان عليّ ما ألقى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني**[2]

وفي نحو : " تيم اللات ، وتيم عدي " : " تيملي ، وتيمدي " كراهة اللبس أن لو نسب إلى " تيم " وحدها .

فإن لم يُخَف لَبسٌ كما في : " عبد القيس ، وامريء القيس " فانسب إلى الصدر وقل : " عَبدِيّ ، وامْرئيّ " لمغايرة كل من الصدرين لأخيه .

وإن تغاير العجزان كما في " عبد مناف ، وعبد الدار " ، فانسب إلى العجز. وقل : " منافي ، أو داري " ؛ لمغايرة كل من العجزين لأخيه ، وقس على نحو ذلك .

---

(١) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦ / ٢٥٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٧٦ ، والخزانة ٢ / ١٩٦ ، ولسان العرب " شمس " .

(٢) البيتان من الوافر وذكرهما المبرد في الكامل ٢ / ٩٨٠ من غير نسبة ونسبهما المحقق إلى : دعبل الخزاعي وقال : هما في ديوانه ص ١٥٧ . ونسبا في أخبار أبي تمام ص ٣٩ لزياد بن عبيد الله الحارثي . ونرى المؤلف قد نسبه إلى معاوية .

وذهب ابن مالك إلى أن هذا النوع مقصور على السماع ، **قال في** شرح الكافية الشافية : « وقد يبنون اسماً رباعياً من بعض صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه ، كقولهم في " حضرموت " : " حضرمي " وفي : " عبد شمس " ، " وعبد القيس ، وتيم اللات " : " عبشمي ، وعبقسي ، وتيملي " .

وهذا النوع مقصور على السماع »[١] انتهى كلامه .

وإلى ذلك أشار **الحريري بقوله** في الدرّة : « وقد سلكوا في هذا النوع أسلوباً آخر ، فركبوا من حروف الاسمين اسماً على وزن " جَعْفَر " ونسبوا إليه ،، وأكثر ما استعملوا ذلك فيما أوله : " عبد " فقالوا في النسب إلى " عبد شمس " : " عَبْشَمي " ، وإلى : " عبد الدار " : " عَبْدَري " ، وإلى : " عبد القيس " : " عَبْقَسي " ، وكل ذلك مما يقصر على السماع »[٢] انتهى كلامه .

واعلم أن مما يلتحق بالمنسوب المتولّد من المتضايفين ، المتولد من وصفين متغايرين .

١٢٣/أ وذهب ابن فلاح بعد* ابن مالك إلى أنه قياسي ، **قال** في كتابه الكافي : « وعلى هذا القياس يقال فيمن يعتقد مذهب المعتزلة في الأصول ، ومذهب أبي حنيفة في الفروع : " حَنْفَزْليّ " ، ويقال فيمن يعتقد مذهب الشافعي في الفروع ، ومذهب المعتزلة في الأصول : " شَفْعَزْليّ " ، وفيمن يعتقد مذهب الحنبلي في الفروع ، ومذهب المعتزلة في الأصول : " حَنْبَزْلي " ، وفيمن يفتى بمذهب الشافعي ، والحنفي " شَفْعَنْفي " » انتهى كلامه وهو ظاهر ، والله أعلم[٣] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٣ .

(٢) درّة الغواص ص ٢١٠ .

(٣) لم أجده وكتابه الكافي مفقود .

ثم **قلت :**

**وأبدلوا بالواو نحو العلوي والقاضوي وأثلثوا كموسوي**

**وأقول :** في هذا البيت من مسائل النسب : ثلاث مسائل تتعلق بالمقلوب الآخر ، وهي فيما نسب إلى وصف ، أو إلى منقوص ، أو إلى مقصور .

**فالمسألة الأولى** : إذا كان آخر الاسم المنسوب ياءً مشدّدة ، تدلّ على نسبته إلى وصف نحو : " عَلِيّ ، ورَضِيّ ، وصَفِيّ " وما أشبه ذلك وجب أن تقلب ياؤه واواً فيقال فيه : " علويّ ، ورضويّ ، وصفويّ " وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « نحو العلوي »[1] .

واعلم أنهم قد ألحقوا بهذا النوع أسماءً أخرى خرجت عن القياس كقولهم في المنسوب إلى : " أب " : " أبوي " ، وإلى " أخ " : " أخوي " ، وإلى : " ابن ": " بنوي " .

وأما النسب إلى " أخت ، وبنت " ففيه خلاف[2] .

ذهب الخليل وسيبويه إلى إلحاقهما بـ" أخ ، وابن " فيقال في النسب إلى " أخت " : " أخوي " كما يقال في الأخ ، ويقال في النسب إلى " بنت " : " بنوي " كما يقال في الابن .

وذهب يونس إلى إثبات التاء في : " أخت ، وبنت " في النسب فيقال فيهما: " أختي ، وبنتي " ، لا بأس برأيه في ذلك لما فيه من رفع الالتباس – والله أعلم – .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٤ ، والمفصل ص ٢٤٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٦٠ – ٣٦٣ رأي سيبويه والخليل أن ينسب إلى أخت أخوي وإلى بنت بنوي وأما يونس فيقول أختي وبنتي وليس بقياس . وانظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٢٧ .

**والمسألة الثانية** : إذا كان الاسم المنسوب منقوصاً على نحو " القاضي " جاز أن تقلب ياؤه واواً ، وإلى ذلك أشرت بقولي : " والقاضوي " فإن أصله " القاضي " كـ" الراضي ، والراعي ، والجاني مثلثاً "[١] ، ومنه[٢] قول الشاعر :

**فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد**[٣]

والحانوي نسبة إلى الحانة ، أو إلى الحان بالحاء المهملة فيهما ، يعني صاحب البيع والشراء في ذلك المكان المعروف . قال السيرافي : « وهو عبارة عن الموضع الذي يباع فيه الخمر »[٤] .

**والمسألة الثالثة** : إذا كان الاسم المنسوب مقصوراً كـ" موسى* ، وعيسى ، ودنيا " ، فإنه يجوز لك في النسب إليه ثلاثة أوجه : ١٢٣/ب

أحدها : موسِيّ ، وعيسِيّ ، ودُنْيِيّ .

والثاني : موسويّ ، وعِيسَويّ ، ودُنْيَويّ .

والثالث : موساويّ ، وعيساويّ ، ودنياويّ .

وإلى هذه الأوجه الثلاثة أشرت بقولي : « وأثلثوا كموسوي »[٥] أي وجعلوا

---

(١) أي بالجيم والحاء والخاء .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٤٠ – ٣٤١ ، والمفصل ص ٢٥٠ ، وأما ابن مالك فقد جوّز الأمرين قال والحذف هو المختار ، والقلب شاذ عند سيبويه . قال في الارتشاف : « والقياس فيه عند سيبويه الحذف وأما القلب فمن شواذ تغيير النسب وكذا قال أبو عمرو حانوي عنده شاذ » ٢ / ٦٠٤ – ٦٠٥ .. شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٣٤ .

(٣) هذا البيت من الطويل وقد اختلف في نسبته فقيل لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وقيل لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ونسبه له كذلك صاحب اللسان في مادة " عون " وقيل لعمارة نسبه صاحب شرح المفصل ٥ / ١٥١ ، ونسب للفرزدق في المقاصد النحوية ٤ / ٥٣٨ ، وقيل هو لأعرابي وقيل مجهول القائل والله أعلم بالصواب .

(٤) لم أعثر على قول السيرافي هذا والله أعلم .

(٥) في الأصل : « كموسى » والتصويب من ب .

ما يكون مقصوراً كـ" موسى "[1] على ثلاثة أوجه[2] ، والحاصل مما ذكر أن المقلوب الآخر على ثلاثة أقسام :

واجب القلب ، كـ" العلوي " ، ونحوه .

وجائز القلب ، كـ" القاضوي " ، ونحوه .

وما فيه ثلاثة أوجه ، وهو المقصور ، وقس على نحو ذلك .

**تنبيه** : كثير ما يقع في الكلام قولهم : " رجل دنيائي " بالهمزة ، وهو من لحن العوام .

وإلى ذلك أشار الحريري في الدرّة **بقوله :** « ويقولون " دُنْيائِيّ " بهمزة قبل ياء النسب فيلحنون فيه ؛ لأن المسموع عن العرب في النسب إلى " دنيا " : " دُنْيِيّ ، ودُنْيَوِيّ " ، ومنهم من شبّه ألفها بألف " بيضاء " ؛ لكونهما علامتي التأنيث ، فيقال فيها : " دُنْيَاوِيّ " ، كما قيل في " بيضاء " : " بَيْضَاوِيْ " ، فأما إلحاق الهمزة بها فلا وجه له ؛ لأنه اسم مقصور ، غير مصروف ، والهمزة إنما تلحق بالممدود المنصرف .

كما يقال في النسب إلى " سماء ، وحِرباء " : " سَمَائِيّ ، وحِرْبَائِيّ " على أنه قد جوّز فيهما : سَمَاوِيّ ، وحِرْبَاوِيّ »[3] انتهى كلامه .

---

(١) في ب : « كموسوي » والتصويب من الأصل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٥٢ – ٣٥٣ .

(٣) درة الغواص ص ٩٣ .

ثم **قلت :**

**ويُقلبُ الممدودُ إن لم يَنْصَرفْ واستجوَدُوا إثباتَ همزِ المنصَرِفْ**

**وأقول :** في هذا البيت من مسائل النسب مسألتان :

**إحداهما** : إذا كان الاسم المنسوب ممدوداً، ممنوعاً من الصرف كـ" صنعاء ، وصحراء ، وحسناء " ، وجب إبدال همزته واواً ، فيقال فيه : " صَنْعَاويّ ، وصَحْرَاويّ ، وحَسْنَاويّ " وما أشبه ذلك ، وإلى ذلك أشرت **بقولي :** « ويقلب الممدود إن لم ينصرف »[١] .

**والثانية** : إذا كان الاسم المنسوب ممدوداً نحو " سَمَاء ، وكِسَاء ، وردَاء " ، فالأجود إقرار الهمزة فيه فيقال فيه : " سمائي ، وكسائي ، وردائي " ونحو ذلك .

ويجوز إبدالها واواً ، فيقال فيه : " سَمَاويّ ، وردَاويّ ، وكِسَاويّ " ومنه قولهم : " آفةٌ سَمَاويَّة " ، لمن وقع عليه البلاء من حيث لا يشعر[٢] – والعياذ بالله تعالى – ، و" رَجُلٌ نِساويّ " لمن يكون كثير الولع بالنساء ، وقس على نحو ذلك، وإلى ذلك أشرت **بقولي*** : « واستجودوا إثبات همز المنصرف »[٣] والطريق فيه كما قد علمت – والله أعلم[٤] – . ١٢٤/أ

---

(١) عبّر النحاة عن هذا النوع بـ" ما كانت همزته للتأنيث " وعبّر عنه المصنف بالممنوع من الصرف وهو كذلك . انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥١ وهو تابع في ذلك للحريري في الملحة ٢٨٤ .

(٢) في ب : « لم يشعر » .

(٣) وقد أجمل المؤلف هنا ما فصله النحاة بقولهم : « ما ختم بهمزة منقلبة عن أصل أو زائدة للإلحاق » . وانظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥١ ، والارتشاف ٢ / ٦٠٨ .

(٤) يلاحظ هنا إهمال المؤلف لما ختم بهمزة أصلية وهو ما كان فيه وجه واحد فقط وهو سلامة الهمزة أو أنه أدرجه تحت المصروف وليس حكمه كحكم أخويه من جواز الوجهين كما قال والله أعلم . انظر الارتشاف ٢ / ٦٠٨ .

ثم **قلت :**

**وانسب بفتح العين في نحو "دُئِل" و" نَمِرٍ " و" إبِلٍ " وقد قبل كالياء " فعَّالٌ وفَاعِلٌ فَعِل "**

**وأقول :** هذه الأشطار الثلاثة فيها من مسائل النسب ستٌّ ؛ ثلاث تتعلق بالمفتوح العين في النسب ، وثلاث تتعلق بما يغني عن ياء النسب لأرباب الحرف ، وهي ثلاثة أمثلة .

أما ما يجب فتح عينه فهي ثلاثة أوزان :

**أولها** : ما كان على وزن " فُعِل " بضم الفاء وكسر العين نحو " دُئِل " .

**ثانيها** : ما كان على وزن " فَعِل " بفتح الفاء وكسر العين نحو " نَمِر " .

**ثالثها** : ما كان على وزن " فِعِل " بكسر الفاء والعين نحو " إبِل " .

فإذا نسبت إلى واحد من هذه الأمثلة الثلاثة ، أو إلى ما يماثلها فإنه يجب التخفيف ، بجعل الكسرة فتحة ؛ سواء كان مضموم الأوّل أو مفتوحه أو مكسوره؛ والسبب الموجب لفتح الأعين من هذه الأسماء الثلاثة ؛ استثقالهم لتتابع الحركات ؛ إذ لو كسرت لتوالى كسرتان بعدهما ياء مشددة ، ففرّوا من الكسر إلى الفتح طلباً للتخفيف .

هذا مذهب الجمهور[1] ، فإن خيف اللبس في شيء منها تعيّن إبقاء حركة العين على حالها كما لو نسبنا إلى " مَلِك " بكسر العين فإن الفتح فيه يلتبس بالنسب إلى " المَلَك " من الملائكة، فحينئذٍ يتعين القول بكسر العين والحالة هذه .

**قالت الأصحاب :** و" دُئِل " اسم لدويبَّة صغيرة ثم نقل فصار علماً على قبيلة ، وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدُّؤلي[2] .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٤٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٧ ، والارتشاف ٢ / ٦١٦ .

(٢) ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٢٥ في ترجمة أبي الأسود ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣٣ .

" والنَّمِر " : اسم الوحش المعروف ، ثم نقل فصار علماً على قبيلة ، وهي التي يشير إليها صاحب الخلاصة **بقوله :** « نحو جاء أخو بني نمر »[١] .

و" الإبل " : معروفة ، قال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[٢] .

ويقاس على كل من هذه الأمثلة الثلاثة ما* يماثله من الأسماء في الوزن[٣] ، ومن ذلك قولهم " النَسَفِيّ " وهو بفتح النون والسين . ١٢٤/ب

كما قيّده السمعاني[٤] وغيره ، وهو منسوب إلى " نَسِف " بكسر النون[٥] وإنما فتحت لأجل النسب كـ" النَّمَري " ومثله " السَّلَمي " بفتح السين واللام ، وهو منسوبٌ إلى " سَلِمة "[٦] بفتح السين وكسر اللام ؛ وإنما فتحت لأجل النسب كـ" النَّمَري " .

وهذه النسبة عند المُحَدّثين لكل من كان من الأنصار كـ" جابر بن عبد الله " و" قتادة "[٧] وغيرهما .

---

(١) بنو نمر : بطن من ربيعة من العدنانية وهم بنو نمر بن قاسط . نهاية الأرب ص ٣٨٥ .

(٢) سورة الغاشية ، آية ( ١٧ ) .

(٣) لم أجد من نص على القياس ولكنه مفهوم العموم في قولهم : « إن كان المنسوب إليه ثلاثياً مكسور العين فتحت عينه وجوباً » . انظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٤٧ .

(٤) عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني من حفاظ الحديث ولد سنة ٥٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٦٢ هـ بمرو . من كتبه الأنساب ، وتاريخ مرو ، وتذييل تاريخ بغداد ، والأمالي ، وتبيين معادن المعالي في لطائف القرآن . انظر ترجمته في طبقات الشافعية ٧ / ١٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ٤٥٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٠٩ ، الأعلام ٤ / ٥٥ .

(٥) كذا في النسختين والمقصود بكسر السين .

(٦) سميت به بطون كثيرة من العرب ومنهم بنو سلمة بطن من الخزرج من القحطانية منهم أبو قتادة الأنصاري وجابر وغيرهما كثير من الصحابة . انظر : نهاية الأرب ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٧) ولعله يريد بذلك " أبو قتادة " البراء بن معرور بن صخر بن سابق الأنصاري الخزرجي السَّلمي شهد العقبة توفي قبل قدوم النبي ﷺ المدينة بشهر . انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٢٢٣ .

**قال ابن الصلاح**[١] : « وأكثر أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل وهو لحن »[٢] ، ثم نظمه صاحب التبصرة[٣] من بعده فقال :

« **والسلِمي افْتَح في الأنصار ومن بكسر لامه كأصله لحن** »[٤] انتهى كلامه

وإلى ذلك أشار **الحريري بقوله** في الدرّة : « ويقولون في الثياب المنسوبة إلى " مَلِك الروم " " مَلِكيَّة " بكسر اللام ، والصواب فيه " مَلَكيَّة " بفتح اللام كما يقال في النسب إلى " النَّمِر " : " نِمَري " ؛ والعلة فيه أنهم لو أقرّوا الكسرة في ثاني هذه الكلمة لغلبت عليها الكسرات واستثقل التلفظ بما هذه صيغته ؛ فلذلك عدل إلى إبدال الكسرة فتحة لتخف الكلمة ويحسن النطق بها ، وإنما لم يفعل ذلك في المنسوب إلى الرباعي نحو " مالكي ، وعامري " ؛ لأن الكسرات لم تغلب عليه مع فصل الألف بين أوله وثالثه »[٥] انتهى كلامه .

والثلاث البواقي تتعلق بما يغني عن ياء النسب وهي ثلاثة أمثلة :

**أوّلها** : " فَعَّال " بفتح الفاء وتشديد العين وهو أعلاها رُتبة لكثرة استعمالهم له ؛ ولهذا قدّمته في النظم على أخويه وهو[٦] : " فَعَّال " بمعنى صاحب حرفة نحو " عَطّار ، وبَزّار ، وبَزاز ، وخَبّاز ، وجَبّاس ، ورَوّاس ، وخَيّاط ، وحَنّاط ، وبَصّال وبَقّال " وما أشبه ذلك .

---

(١) ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان النصري الشهرزوري أحد الفضلاء المتقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ولد في شرخان ص ٥٧٧ هـ وانتقل إلى دمشق ودرّس فيها وتوفي بها سنة ٦٤٣ هـ له كتاب : معرفة أنواع علم الحديث " مقدمة ابن الصلاح " ، والأمالي والفتاوي ، وشرح الوسيط ، وفوائد الرحلة وغيرها .

انظر طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٣٢٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٤٠ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٣ ، والأعلام ٤ / ٢٠٨ .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥٧ في معرفة المؤتلف والمختلف .

(٣) صاحب التبصرة : هو الحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٦ هـ المشهور بالعراقي والتبصرة هي ألفية في الحديث قال صاحب تاريخ فنون الحديث النبوي : وقد عمل الحافظ زين الدين العراقي ألفية لخص فيها علوم ابن الصلاح وزاد عليها أولها :

**يقول راجي ربه المعتذر عبد الرحيم بن الحسين الأثري**

وقد أتمها سنة ٧٦٨ هـ وعمل عليها شرحاً سماه فتح المغيث أتمه سنة ٧٧١ هـ . انتهى ص ٢٨٢ – ٢٨٣

(٤) انظر ألفية الحديث للعراقي مع شرحها فتح المغيث ص ٤٠٥ .

(٥) درة الغواص ص ١٢٧ .

(٦) من هنا بدأ سقط طويل من الأصل يستمر إلى آخر المنسوب .

وإلى ذلك أشار **الحريري بقوله :**

« **وانسب أخا الحرفة كـ"البقّال" وما يضاهيه إلى " فَعّال "** »[١]

وبالجملة ، فهذا باب كبير والداخل فيه كثير فإن ورد ما هو في معناه ولكن عينه مخففة كقولهم : " رجلٌ بَيْطار "[٢] فهو نادر والنادر لا حكم له وإن ورد ما هو على وزن " فعّال " المشدّد العين ولكنه لا يدل على صاحب حرفة ، فليس في شيء مما نحن فيه كقولهم " قبّان "[٣] فإنه على وزن : " جبّان ، ولبّان ، وسمّان ، وتبّان " ولكنه لا يدل على صاحب حرفة وإنما يدلُّ على اسم آلة الوزن .

واعلم أنه قد يقع اشتراك بعض الألفاظ في بعض معاني هذه الصيغة فيقال لِبيَّاع الملح أو للبحار " مَلاَّح " كما يقال لبَيّاع العود أو للطاعن به أو للضارب به " عوّاد " وقس على نحو ذلك .

**وثانيها** : " فَاعِل " بمعنى صاحب متاع نحو : " تامر ، ولابن ، ولاحم ، وشاحم " بمعنى صاحب تمر وصاحب لبن [ وصاحب لحم ][٤] وصاحب شحم ، وهو دون الأوّل في الاستعمال وأكثر من الثالث ؛ ولهذا جعلته وسطاً بينهما .

**وثالثها** : " فَعِلٌ " بفتح الفاء وكسر العين بمعنى صاحب شيء وهو أقل استعمالاً من الأوّلَين ؛ ولهذا لم يتعرض إليه صاحب المفصّل ولا من يقول بقوله ؛ ولهذا جعلته متأخراً عنهما وذلك نحو " حذِر ، وفَهِم ، وطَعِم " بمعنى ذي حذر ، وذي فهمٍ ، وذي طعمٍ حَسَن . ونحو ذلك . ومن ذلك قول الراجز :

---

(١) شرح الملحة : ص ٢٨٤ .

(٢) البَطْر : الشَّق وبه سمي البيطار بيطاراً والمبيطر معالج الدّواب من ذلك قال الطرمّاح :

**يساقطها تترى بكل خميلة كنزع البَيْطر الثِّقْفِ رهص الكوادن**

اللسان مادة " بطر " ١ / ٤٣٠ .

(٣) القبّان : الذي يوزن به مُعَرَّب . لسان العرب مادة " قبن " ١١ / ٢٦ .

(٤) تتمة يلتئم الكلام

**لســـت بليلـــيّ ولكـــني نَـــهِر لا أريـــح الليـــل ولكـــن ابتكـــر**[١]

فقوله " نَهِر " أي نهاري يعني : أعمل بالنهار .

**تنبيه** : قد يؤتى في صيغة " فَعّال " بياء النسب وهو قليل كقولهم في بيّاع العطر " عطار " و" عِطْري " وفي بياع الخبز " خباز " و" خُبْزي " ، وفي بَيّاع البتوت " بتّات " و" بتّي " والبتّ هو الكساء ، ومنه قول الراجز :

**مـن يـك ذا بـتّ فـهذا بتّـي مقيّـــظ مصيّـــف مشـــتّي**[٢]

فتنبه لذلك .

**تذييل** : هذه الأمثلة وإن كانت تغني عن الياء وتستعمل كثيراً لكنها غير مقيسة ، وإنما يقتصر فيها على السماع فلا يقال لصاحب البّرّ وهو القمح " برّار " ولا لصاحب الفاكهة " فكّاه " ولا لصاحب الدقيق " دقّاق " ولا لصاحب الحرير " حرّار "[٣] خلافاً للمبرد فإنه جعلها مقيسة[٤] والصحيح الأوّل – والله أعلم – .

**تكميل** : اعلم أنه قد يقع التوسع في استعمال هذه الأمثلة فيقوم أحدهما في مقام الآخر فمن قيام " فعّال " في مقام " فَاعِل " كقول امرئ القيس :

**وليـس بـذي رمـح فيطعنـي بـه وليس بذي سيف وليـس بنبّـال**[٥]

---

(١) البيت من الرجز غير منسوب ، وفي أوضح المسالك بلفظ « لا أدلج » بدل " لا أريح " ٤ / ٣٤١ ، وهو كذلك في الكتاب ٣ / ٣٨٤ ، والمقرب ٢ / ٥٥ . وهو في الأشموني ( ولستُ ) وكذلك ( لا أدلج ) ٤ / ٢٠١ .

(٢) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٩ ، وهو من أبيات سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ٨٤، والإنصاف ٢ / ٧٢٥ وبعده :

**تخذته من نعجات ست سود جعار من نعاج الدشت**

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٨٢ .

(٤) المقتضب ٣ / ١٦١ .

(٥) البيت من الطويل . وانظر ديوان امريء القيس ص ٣٣ وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، والمقتضب ٣ / ١٦٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٣٩ .

يعني وليس بذي نبل .

وحمل المحققون عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[١] إذ المعنى : وليس بذي ظلم[٢] .

ومن قيام " فَاعِل " في مقام " فَعّال " قولهم : " رجل حائك " والأصل : " حوّاك " ؛ لأنه من الحِرَف .

ومن قيام " فَعِل " مقام " فَعّال " قولهم : " رجل سَفِن " والأصل : " سَفّان " ؛ لأنه من الحرف ، والمراد به : البَحّار ويقال الملاّح ومنه قول الشاعر:

**ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن**[٣]

أعني بضم السين ، والفاء على أنه جمع سفينة ، ومنع بعض الجُهّال أن يقال : السُّفن بضم السين جمع سفينة ، وقال : إن السفينة لا شهوة لها وإنما الشهوة لـ" السَّفِن " يعني بفتح السين وكسر الفاء وقد ظفرت لجواز ذلك بدليل حسن من الكتاب العزيز ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[٤]، ﴿ فَأَمَّا[٥] ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ﴾[٦] فإن قلت : نسبة الإرادة إلى الجدار ، والذهاب

---

(١) سورة فصلت ، آية ( ٤٦ ) .

(٢) ذكر العكبري أربعة أوجه ، وذكر السمين الحلبي خمسة أوجه قال العكبري : « وهو أن يكون على النسب أي لا ينسب إلى الظلم فيكون مِنْ مِثْل بزار وعطار » . التبيان ١ / ٣١٦ .

ثم فسّر كلامه السمين الحلبي في الدرّ المصون فقال : كأنه قيل ليس بذي ظلم البتة . انظر الدرّ المصون ٣ / ٥١٦

(٣) البيت من البسيط وهو للمتنبي في ديوانه ٤ / ٣٦٦ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب والرواية المشهورة في البيت « بما لا تشتهي السُّفن » .

قلت : ولا يكون في البيت شاهد على ما أراد إلا بفتح السين وكسر الفاء .

(٤) سورة الكهف ، آية ( ٧٧ ) .

(٥) في ب « وأما » وهو خطأ .

(٦) سورة الرعد ، آية ( ١٧ ) .

إلى الزبد مجازيّة ، قلنا وكذلك نسبة الشهوة إلى السفينة مجازية ، لا خلاف في ذلك . انتهى هذا .

ومن قيام " فَعِل " في مقام " فاعل " قول الشاعر :

**حذرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ما ليس ينجيه من الأقدار**[1]

فقال " حَذِر " والأصل " حاذر " بمعنى صاحب حذر – والله أعلم – .

(١) البيت من الكامل وهو لأبان اللاحقي . انظر الكتاب ١ / ١١٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٧١ ، ولسان العرب ، مادة " حذر " .

# [ مسائل النسب السماعية ]

ثم **قلت :**

. . . . . **وبالسماع " أَموي شِتْوي " نقل**

**بصْري يَماني مَرْوَزِي صَنْعَاني مَرْئي ودُهْري ، بَدَوِي لِحْيَاني**

**وأقول :** تقدّم لنا أن باب النسب ينقسم إلى قسمين ؛ قياسي ، وسماعي ، وأنه ينحصر في أربعين مسألة ، وقد تقدم منها ثلاثون للقياسي .

وهنا بيت ونصف بيت[١] فيهما عشر مسائل تتعلق بالمنسوب السماعي وهو ما خرج عن القياس ، وقد أشرت إلى كل مسألة منها بمثال :

**فالمسألة الأولى** : فيما نسب إلى مضموم الفاء فيغيَّر بالفتح وذلك كالمنسوب إلى " أُميَّة " بضم الهمزة ، فإنهم قالوا فيه " أَمَويّ "[٢] بفتحها وكالمنسوب إلى " الأُفق " بضم الهمزة فإنهم قالوا فيه : " أَفَقيّ " بفتحها[٣] ، وكان القياس ، " أُمَويَّ وأُفُقِيّ " بالضمّ فيهما ، وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « وبالسماع أموي » .

**والمسألة الثانية** : فيما نسب إلى ممدود فقلبت همزته واواً وذلك كالمنسوب إلى الشتاء فإنهم قالوا فيه " شِتْويّ "[٤] بكسر الشين وسكون التاء[٥] ، وقالوا في

---

(١) المشهور أن كل شطر في الرجز يعدّ بيتاً مستقلاً فهي ثلاثة أبيات ، أو ثلاثة أنصاف أو أشطار كما ذكر في ص ٢٩٧ و ص ٣٠٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٧ ، والمقرب ٢ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٤٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٣٦ قال : « ومن العرب من يقول أُفُقي على القياس » و لم يجعلها سيبويه شذوذاً مطّرداً في كل مضموم الفاء وإنّما جعلهما مما شذّ عن القياس سماعاً ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨٣ ، الارتشاف ٢ / ٦٣١ .

(٤) المصدر السابق والأصول لابن السراج ٢ / ٨١ ، المقرب لابن عصفور ٢ / ٦٩ .

(٥) كذا قال وهي عند غيره بفتح الشين والتاء فقالوا " شَتَوِي " ، وفي الارتشاف " شَتْوي " بفتح الشين وإسكان التاء ٢ / ٦٣٢ .
وانظر الكتاب ٣ / ٣٣٦ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٨١ ، والمقرب ٢ / ٤٢٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨٢ .

" جَلُولاء ، وحَرُوراء "[١] – اسمين لموضعين معروفين – : " جَلُولي وحَرُوري " ، وكان القياس " شتائي ، وجلولائيّ ، وحرورائيّ " بالمدّ في كل منهما ، وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « شِتْوي » .

**والمسألة الثالثة** : فيما نسب إلى مفتوح الفاء فتغيّر بالكسرة وذلك كالمنسوب إلى " البصرة "[٢] ، فإنهم قالوا فيه " بِصْري " بكسر الباء وكالمنسوب إلى " الحرم " ، فإنهم قالوا فيه " حِرْمي " بكسر الحاء وسكون الراء وكالمنسوب إلى " أمسِ " فإنهم قالوا فيه " إمسيّ " بكسر الهمزة . وكان القياس " بَصْري ، وحَرْمي ، وأَمْسِيّ " بالفتح في فاء كل منها .

وإلى هذه المسألة أشرت بقولي " بِصْريّ " .

**والمسألة الرابعة** : فيما عوض عن ياء النسب ألفاً ، كقولهم في المنسوب إلى " اليمن " " يمانٍ " وإلى تِهامة " تِهامٍ " وإلى " الشام " " شآمٍ " وكان القياس : " يمنيّ ، وتِهاميّ ، وشاميّ " بإثبات الياء في كل منها[٣] . وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « يماني » هذا وجه التعويض .

**وحكى الحريري** في الدرّة جواز وجهين آخرين ولفظه : « ويجوز في المنسوب إليه ثلاثة أوجه : " شَاميّ " – وهو القياس – و" شامٍ " مثل المنقوص ، و" شآميٌّ "[٤] ، وهو شاذ ؛ لأنه بمنزلة المنسوب ، وكذلك جُوّز في المنسوب إلى اليمن هذه الوجوه الثلاثة »[٥] انتهى كلامه .

---

(١) جلولاء بلدة في طريق خراسان سُميت جلولاء للوقعة المشهورة لما جللها من قتلى الفرس حيث قتل مائة ألف وجلولاء أيضاً مدينة مشهورة بافريقية ، معجم البلدان ٢ / ١٥٦ ، وحروراء : قرية بظاهر الكوفة نزل بها الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب فنسبوا إليها . معجم البلدان ٢ / ٢٤٥ .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ١٤٦ ، المقرب ٢ / ٦٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨١ – ٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٦٣٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٨٢ ، وشرح الملحة ٢٨٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨٣ ، والمساعد ٣ / ٣٨٦ .

(٤) في النسخة ب : « شآام » .

(٥) درة الغواص ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

**والمسألة الخامسة** : فيما وقعت فيه الزيادة بالزاي وذلك كقولهم في المنسوب إلى " مرو " : " مروزي " ، وإلى : " الرَّي " : " رازي "[١] فمن الأول قولهم " ثوبٌ مروزي " ، ومن الثاني قولهم " الفخر الرازي " وكان القياس : " مَرْويْ، ورَيِّيّ " على الأصل بغير زاي ، وقيل يقال : " رجل مَرْوي ، وثوب مروزي " ، وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « مروزي » .

**والمسألة السادسة** : فيما وقعت فيه الزيادة بالنون[٢] ، وهو علم على بلدة أو قبيلة أو مكان كقولهم في المنسوب إلى " صنعاء وبهراء ، وروحاء " : " صنعاني، وبهراني ، وروحاني " ، وكان القياس قلب الهمزة واواً ، فيقال فيه : " صنعاوي، وبهراوي ، وروحاوي " ، وكقولهم في المنسوب إلى البحرين : " بحراني " ، وقياسه " بحري " على الأصل – بغير نون – وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « صنعاني » .

**والمسألة السابعة** : فيما نسب إلى مُسكّن فيغير بالتحريك ، وذلك نحو : " مَرَئي "[٣] ، في المنسوب إلى امريء القيس ، كقول ذي الرمة[٤] :

**ويذهب بينها المَرَئيّ لَغْواً**[٥] . . . . . .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٦٣٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٦ .

شرح الملحة ٢٨٤ ، والمفصل ص ٢٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٦٤ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢ / ٧٦ ، والكتاب ٣ / ٣٣٦ ، والارتشاف ٢ / ٦٢٥ .

(٤) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي من مضر شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال ، ولد سنة ٧٧ هـ ، وتوفي بأصبهان وقيل بالبادية سنة ١١٧ هـ ، له ديوان شعر مطبوع . انظر : الشعر والشعراء ٣٥٦ – ٣٦٣ .

(٥) صدر بيت من الوافر في ديوان ذي الرمة ص ١٣٧٩ بلفظ « ويسقط » بدل « ويذهب » وعجزه :

**كما أَلْغَيْتَ في الدِّيةِ الحُوارا**

وانظر شرح المفصل ٦ / ٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٧٣٨ .

وكان القياس : " امرئي " – كما تقدم بيانه – وكقولهم في النسبة إلى " بني الحبْلى " : " حَبَلي " – بفتح الحاء والباء – وكقولهم : " إبل حَمَضيَّة " بفتح الحاء والميم إذا أكلت " الحَمْضَ " – بسكون الميم – وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « مَرَئيّ » .

**والمسألة الثامنة** : فيما نسب إلى مفتوح الفاء فتغير بضمها ، وذلك كقولهم: " دُهْري "[١] – بضم الدال – في المنسوب إلى " الدَّهر " المفتوح الدال ، وفرَّق بعض اللغويين بين اللغتين بأن **قال :** « يقال للشيخ الذي عُمّر طويلاً " دُهْرِي " بالضم على غير قياس ويقال لمن يقول بقدم الدهر من أهل التعطيل " دَهري " بفتح الدال » ، انتهى كلامه وهو حسن ؛ لما فيه من إزالة اللبس[٢] ، وكذلك قولهم : " السُّهلي "[٣] – بضم السين – في المنسوب إلى " السَّهل " – المفتوح السين – وهو خلاف " الحَزْن " ، وإما إلى رجل اسمه " سهل " ، وكان القياس : أن يقال فيه " سَهْلي " – بالفتح – .

وكذلك قولهم : " إبلٌ طُلاحيَّة " – بضم الطاء – إذ أدمنت على أكل الطلح .

وقالوا : " نُبَاح[٤] خُرفي " – بضم الخاء – في المنسوب إلى " الخريف " وكان القياس " خَرِيْفِيّ " – بفتح الخاء وإثبات الياء[٥] – .

**والمسألة التاسعة** : فيما خرج عن القياس بإزالة بعض الحروف ، أو بتبديلها كقوله : " رجل بدوي " ، في المنسوب إلى " البادية "[٦] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٦ ، ٣٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨٢ .

(٢) قال ذلك سيبويه ٣ / ٣٨٠ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٦٣٠ .

(٣) في ب : « السهيلي » .

(٤) كذا في النسخة ( ب ) وهو ساقط من الأصل ولعله تصحيف [ تفاح ] أو نبات .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨٢ ، الارتشاف ٢ / ٦١٦ .

(٦) الكتاب ٣ / ٣٣٦ ، والأصول ٣ / ٨١ ، والارتشاف ٢ / ٦٠٥ .

وكقولهم : " علوي " ، في المنسوب إلى : " العالية " ، وإلى " حماه " : " حموي " وإلى " نوى " : " نوَوَيّ " . وكان القياس أن يقال : " باديّ " و" عاليّ " و" حماهيّ " و" نواويّ " .

وكقولهم في المنسوب إلى " طيِّء " : " طائي " ، وإلى " خراسان " : " خراسِيّ " ، وكان القياس أن يقول : " طيئي " ، و" خراساني " ، وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « بَدَويّ » .

**والمسألة العاشرة:** فيما زادت فيه النون صفة لآدمي وذلك كقولهم: " رجلٌ لِحْيَاني "[1] ، إذا كان منسوباً إلى " اللِّحية الطويلة " ، وإلى " الرقبة الغليظة " : " رَقَباني " ، وإلى " الجُمَّة الكبيرة " : " جُمَّاني " وكان القياس أن يقال : " لِحْيِيّ " ، و" رقَبي " ، و" جُمّيّ " .

ومن ذلك قولهم في المنسوب إلى " الرب " تعالى : " رَبّاني " ، وإلى الملائكة والجن " رُوحاني " - بضم الراء - وقياسه : " رَبِّيّ " و" رُوحيّ " وإلى هذه المسألة أشرت **بقولي :** « لِحْيَاني » ؛ لأن ذلك مسموع من العرب بزيادة الألف والنون للمبالغة ، وهو العالم الراسخ في العلم والدين الذي أمر الله به - عز وجل - والذي يطلب بعلمه وجه الله[2] - تعالى - وإلى ذلك أشار الحريري **بقوله** - في الدرّة - : « ويقولون في المنسوب إلى : الفاكهة والباقلاء والسمسم : فاكهاني وباقلاني وسمسماني ، فيخطئون فيه ؛ لأن العرب لم تلحق الألف والنون في النسب إلا في أسماءٍ محصورة زيدتا فيها للمبالغة ، كقولهم للعظيم الرقبة : " رَقَباني " ، وللكثيف اللحية " لِحْياني " وللوافر الجُمة : " جُمّاني " وللرُّوح " رُوحاني " وإلى من يُرَبّي العلم " رَبّاني " ، وإلى بائع " الصيدل

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٨٠ ، والأصول ٣ / ٨٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٦٣٠ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٤ / ١٢٠ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٣٢ ، كلاهما في تفسير قول الله تعالى : ﴿ ولكن كونوا ربانين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ﴾ آل عمران ( ٧٩ ) .

والصيدن " – وهما – في الأصل – حجارة الفضة ثم جعلا اسمين للعقاقير – " صيدلاني ، وصيدناني " .

ووجه الكلام الأول أن يقال للمنسوب إلى " السمسم " : " سمسمي " كما يقال في المنسوب إلى " ترمذ "[١] : " ترمذي " ، وأن يقال في المنسوب إلى " الفاكهة ": " فاكهي " ، كما يقال في المنسوب إلى " السامرة "[٢]: " سامري " وأما المنسوب إلى " الباقلاّء " ، فمن قصره قال في المنسوب إليه " باقلِّي " ؛ لأن المقصور إذا تجاوز الرباعي حذفت ألفه في النسب كما يقال في النسب إلى " حُبارى " : " حُبَاريّ " وإلى " قبعثرى " " قبعثريّ " ، ومن مدّ الباقلاء جاز له في النسب إليه : " باقلاوي " و" باقلائي " كما ينسب إلى " حِرْباء " : " حِرباوي " ، و" حربائي " .

وأما قولهم في النسب إلى " صنعاء " و" بهراء " : " صنعاني " و" بهراني " ، فهو[٣] من شواذ النسب ؛ والشاذ لا يُعَاج إليه ، ولا تحمل نظائره عليه »[٤] انتهى كلامه .

وإلى هذه المسائل العشر أشرت بما في هذه الأنصاف الثلاثة من الأمثلة العشرة .

واعلم أن الأصل في الياء من كل مثال منها أن تكون مشدّدة ؛ وإنما خففت لأجل الوزن ، وعلى هذا فهي مخففة في اللفظ مشدّدة في المعنى ، وما عطف منها بغير واو فهي مقدّرة معه .

---

(١) ترمذ : روي بفتح التاء وكسر الميم ، وقيل بكسر التاء والميم جميعاً وقيل بضمهما ، مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهر جيحون ومنها الترمذي صاحب الجامع وغيره من كبار العلماء . معجم البلدان ٢ / ٢٦ – ٢٧ .

(٢) السامرة ، قال ياقوت : يجوز أن يكون جمع قوم سمرة الذين يسمرون بالليل للحديث ، وهي قرية بين مكة والمدينة . معجم البلدان ٣ / ١٧٨ .

(٣) في الأصل : " وهو " والتصويب من ب .

(٤) درة الغواص ص ١١٢ ، ١١٣ .

والحاصل مما ذكر أن مسائل النسب أربعون مسألة ، منها ثلاثون تتعلق بالمنسوب القياسي ، وقد تقدم بيانها ، ومنها عشر تختص بالمنسوب السماعي ، وهي هذه بغير زائد عليها فاحفظ مسموعها وقس على مقيسها - والله الموفق - .

قلت : انتهى ما كنت بصدد تحقيقه من هذا الجزء والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ]

# فهرس الفهارس


- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس اللغة .
- فهرس البلدان .
- فهرس القبائل والفرق والطوائف .
- فهرس المصادر والمراجع .
- الفهرس التفصيلي لمسائل الكتاب .
- الفهرس العام .

# فهرس الآيات القرآنية

## سورة البقرة


| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ | ١٩ | ١٣٥ |
| ﴿ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾ | ٥٨ | ٢٤ |
| ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ ﴾ | ٥٨ | ٢٥ |
| ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ | ٩١ | ١٤٧ |
| ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ | ١٧٥ | ١٨٢ ، ١٨٣ |
| ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ | ١٨٠ | ٢٢ |
| ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ | ١٨٤ | ١١٧ ، ١١٨ |
| ﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ | ١٩٨ | ٢٠٢ |
| ﴿ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ ﴾ | ٢١٥ | ٢٢ |
| ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ | ٢١٦ | ٢٢ |
| ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ | ٢١٩ | ٢٥ |
| ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ | ٢٢٨ | ١٩٣ |
| ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ | ٢٤٩ | ١٥٥ |
| ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ | ٢٥٣ | ٢٤٢ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ | ٢٦٥ | ١٣٥ |
| ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ | ٢٨٠ | ٢٠٩ |
| **سورة آل عمران** | | |
| ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ | ٩٧ | ٢١ |
| ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ | ١٤٦ | ٢٧٠ |
| ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ ﴾ | ١٧٣ | ٢١ |
| **سورة النساء** | | |
| ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾ | ١١ | ٢٢ |
| ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ | ٧٥ | ٧٠ |
| ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ | ٧٩ | ١٤٥ |
| ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ | ٧٩ | ١٢٤ |
| ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ | ١٠١ | ٤٦ |
| ﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ | ١٢٥ | ١٤٥ |
| ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ | ١٦٤ | ١٢٨ |
| **سورة المائدة** | | |
| ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا ﴾ | ٦ | ١٠٠ |
| ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ | ١٩ | ١٢٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ | ٢٣ | ٨٦ |
| ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ | ٩٥ | ١٧٠ |
| ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ | ١٠١ | ٤٣ |
| **سورة الأنعام** | | |
| ﴿ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ ﴾ | ١٢٨ | ٢٤٢ |
| **سورة الأعراف** | | |
| ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ | ١٩ | ٧٠ |
| ﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ | ٢٤ | ٢٤١ |
| ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ | ٤١ | ٢٤١ |
| ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾ | ٦٠ | ١٠٤ |
| ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ | ١٤٦ | ٧٠ |
| ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ | ١٨٧ | ٧٩ |
| ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ | ١٨٩ | ٧٠ |
| **سورة التوبة** | | |
| ﴿ وَسَفَرًا قَاصِدًا ﴾ | ٤٢ | ١٩٦ |
| **سورة يونس** | | |
| ﴿ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ | ٩٩ | ١٤٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ | ٤ | ١٤٥ |
| **سورة هود** | | |
| ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ | ١ | ١٩٤ |
| ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ | ٤١ | ٢١٠ |
| ﴿ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ | ٤٨ | ٢٢ |
| ﴿ وَبَرَكَٰتٍ ﴾ | ٤٨ | ٢٤ |
| ﴿ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ | ٦٩ | ٢٢ ، ٢٣ |
| ﴿ حَنِيذٍ ﴾ | ٦٩ | ١٩٤ |
| ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ | ٨١ | ٢٠٥ |
| **سورة يوسف** | | |
| ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ ﴾ | ٢٠ | ٢٣٢ |
| ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ | ٨٢ | ٦٩ |
| ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ | ١٠٨ | ٧٠ |
| **سورة الرعد** | | |
| ﴿ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ | ١٧ | ٢٣٢ |
| ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ﴾ | ١٧ | ٣٠٣ |
| ﴿ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ ﴾ | ٣٦ | ٢١ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة إبراهيم** | | |
| ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ | ٢٤ | ٢٣٢ |
| ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ | ٣٤ | ٩٧ |
| ﴿ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ | ٤٣ | ٤٠ ، ٤٩ |
| **سورة الحجر** | | |
| ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ | ٢٣ | ١٠٠ |
| ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ | ٣٠ | ١٦٨ |
| ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ | ٦٨ | ١٠١ |
| **سورة النحل** | | |
| ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ | ١ | ٤٠ |
| ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ | ٢٤ | ٢٥ |
| ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ | ٣٠ | ٢٦ |
| ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ | ٦٩ | ١٢٤ |
| ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ | ٧٥ | ١٢٦ |
| **سورة الكهف** | | |
| ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ | ٧٧ | ٣٠٣ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة مريم** | | |
| ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ | ٤ | ٦٨ |
| **سورة طه** | | |
| ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ | ١١٧ | ١٠١ |
| **سورة الحج** | | |
| ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ | ٣٠ | ١٦٨ |
| ﴿ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾ | ٤٠ | ٢٦٢ |
| ﴿ لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ﴾ | ٦٧ | ٢٠٩ |
| **سورة المؤمنون** | | |
| ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ | ١٤ | ١٩٦ |
| **سورة الفرقان** | | |
| ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ ﴾ | ٧٥ | ٩٧ |
| ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ | ٧٦ | ٢٠٤ |
| **سورة الشعراء** | | |
| ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ | ٧٧ | ١٠١ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة النمل** | | |
| ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ | ١٨ | ٢٣٢ |
| ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ | ١٩ | ١٤٤ |
| ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ ﴾ | ٣٩ | ٢٣٢ |
| ﴿ قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾ | ٤٤ | ٢٥٩ |
| **سورة القصص** | | |
| ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ | ١٥ | ٦٩ |
| ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ ﴾ | ٢٠ | ٢٣٢ |
| ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾ | ٢١ | ١٤٤ ، ١٤٩ |
| ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ | ٢٣ | ١٣١ |
| ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾ | ٢٥ | ٤٠ |
| **سورة العنكبوت** | | |
| ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ | ٥١ | ١٢٣ |
| ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ | ٥١ | ٤٠ |
| **سورة الأحزاب** | | |
| ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ | ١٣ | ٢٠٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ ﴾ | ٢٠ | ٢١ |
| ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ ﴾ | ٢٢ | ٢١ |
| ﴿ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ | ٤١ | ١٢٨ |
| ﴿ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ | ٥٦ | ١٢٨ |
| **سورة سبأ** | | |
| ﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ | ١٩ | ٢١٠ |
| **سورة فاطر** | | |
| ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ | ٣ | ١١٧ ، ١١٨ |
| ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ | ٢٨ | ٤٠ |
| **سورة يس** | | |
| ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ | ١ - ٢ | ١٩٣ |
| ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ | ١٤ | ٨٩ |
| ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ | ٥٩ | ١٥١ |
| **سورة الصافات** | | |
| ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ | ١٠٧ | ١٩٦ |
| **سورة ص** | | |
| ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ ﴾ | ٦ | ١٠٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ | ٣٠ | ١٦٨ |
| ﴿ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ ﴾ | ٤١ - ٤٢ | ٢٤٧ |
| **سورة فصلت** | | |
| ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ | ٤٦ | ٣٠٢ |
| **سورة الأحقاف** | | |
| ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ | ١٢ | ١٤٧ |
| **سورة محمد** | | |
| ﴿ فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴾ | ١٥ | ٧٧ |
| **سورة الحجرات** | | |
| ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ ﴾ | ١١ | ٢٢ |
| **سورة ق** | | |
| ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾ | ١٠ | ١٠٧ |
| **سورة الذاريات** | | |
| ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ | ٢٤ | ١٠١ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة الطور** | | |
| ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾ | ٣٨ | ٧٣ |
| **سورة النجم** | | |
| ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ | ٥٨ | ٧٨ |
| **سورة القمر** | | |
| ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ | ٢٠ | ١٠٧ |
| **سورة الرحمن** | | |
| ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾ | ٧٢ | ٤٦ |
| **سورة الواقعة** | | |
| ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ | ٣٧ | ١ |
| **سورة المجادلة** | | |
| ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا ﴾ | ٢٢ | ٢٢ |
| **سورة الملك** | | |
| ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ ﴾ | ٨ | ١٥١ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة القلم** | | |
| ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ | ٣٢ | ١٧٥ |
| **سورة الحاقة** | | |
| ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ | ٧ | |
| ﴿ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ | ١٦ | |
| ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾ | ١٧ | |
| ﴿ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ | ٢١ | |
| **سورة نوح** | | |
| ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ | ٢٣ | ٢٦١ |
| ﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا ﴾ | ٢٣ | ٢٦١ |
| ﴿ وَنَسْرًا ﴾ | ٢٣ | ٢٦١ |
| **سورة القيامة** | | |
| ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴾ | ١٢ | ٢١١ |
| ﴿ مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴾ | ٣٧ | ٢٧٠ |
| **سورة الإنسان** | | |
| ﴿ سَلَٰسِلَا۠ ﴾ | ٤ | ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾ | ٤ | ٢٦٠ |
| ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ | ١٥ | ٢٥٩ ، ٢٦١ |
| ﴿ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ ﴾ | ١٥ - ١٦ | ٢٦٠ |
| **سورة النازعات** | | |
| ﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴾ | ٤٠ | ٤٩ |
| **سورة الانشقاق** | | |
| ﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورًا ﴾ | ٩ | ١٤٩ |
| **سورة الطارق** | | |
| ﴿ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ﴾ | ٦ | ١٩٦ |
| ﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ﴾ | ١٧ | ١٦٨ |
| **سورة الغاشية** | | |
| ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴾ | ١٧ | ٢٩٨ |
| **سورة الفجر** | | |
| ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ ﴾ | ١ | ٢٤٢ |
| ﴿ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ | ٢١ | ١٦٦ |
| ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ | ٢٢ | ١٦٨ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة البلد** | | |
| ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ | ١ - ٢ | ٦٩ |
| **سورة القدر** | | |
| ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ | ٥ | ٢٠٣ |
| **سورة الزلزلة** | | |
| ﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ۝١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴾ | ١ - ٣ | ٢٤٣ |
| ﴿ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴾ | ٤ | ٢٤٣ |
| **سورة الكوثر** | | |
| ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ | ١ | ٤٠ |
| **سورة المسد** | | |
| ﴿ تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ﴾ | ١ | ٤٤ |
| **سورة الإخلاص** | | |
| ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ | ١ - ٢ | ٢٤٦ |

# فهرس الأحاديث

**الحديث** **الصفحة**

أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضاً ..... ٢
إن الشيطان يحب الخمرة ..... ٧٢
الأيم تعرب عن نفسها ..... ١
عجب ربكم من شاب ليست له صبوة ..... ١٨٢ - ١٨٣
في كل كبد حرى أجر ..... ٦٩
ليألمن النوم على الصوف الأذربي كما يألم أحدكم
النوم على حسك السعدان ..... ٢٨٥
مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين ..... ٩٣
من قبلة الرجل امرأته الوضوء ..... ١٢٤

# فهرس الأمثال

**المثل** **الصفحة**

أحمق يمتخط بكوعه ..... ٦٨
إذا ظهر السبب بطل العجب ..... ١٨١
التقت حلقتا البطان ..... ٩٠
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ..... ١١٧
جاء من الخلف والخليف وراح إلى الأحساء والقطيف ..... ٢٨٠
لا يعرف كوعه من بوعه ..... ٦٨
من الظُّرف رد الظَّرف ..... ١٣٧
من عزّ بزّ ..... ٧٧
هيهات العقيق ..... ١٢٤

# فهرس الشواهد الشعرية

| البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| كأنَّ دنانيراً على وجَنَاتِهِمْ<br>وإن كانَ قد شَفَّ الوجوهَ لِقَاءُ | محرز بن المكعبر | الطويل | ٢٥٦ |
| إليها فنادَوا أنَّها دارُ أحمدٍ<br>وحسْبُك هذا من سنىً وسناءِ | الغرناطي | الطويل | ٢٥٧ |
| لساني صارمٌ لا عيبَ فيه<br>وبحري لا تكدّره الدلاءُ | حسان | الوافر | ٧١ |
| وتعاطَوا في أحمدٍ منكر القو<br>لِ ونطقَ الأراذلُ العوراءَ | البوصيري | الخفيف | ٢٥٧ |
| ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَهُ<br>ولكنْ سليقيٌّ أقولُ فأعربُ | | الطويل | ٢٨١ |
| لنا إبلان فيهما ما عَلِمْتُم<br>فنحن لها ماشئتم فتنكبوا | شعبة بن خمير | الطويل | ٩٣ |
| أقلي اللومَ عاذلَ والعتابا<br>وقولي إن أصبْتُ لقد أصابا | جرير | الوافر | ٢٤٥ |
| فَغَيَّب في السَّنامِ غداةَ قُرّ<br>بسكين مؤنقةِ النصاب | | الوافر | ٧١ |
| من يك ذابتٌ فهذا بتيٍّ<br>مُقيِّطٌ مُصيِّف مُشتّي | رؤبة | الرجز | ٣٠١ |
| يا صاح ما هاج الدموع الذرّفن<br>من طلل كالأتحميّ أنهجاً | العجاج | الرجز | ٢٤٤<br>٢٤٩ |
| وقد كنتُ أكنو عن قدودٍ بغيرها<br>وأعربُ أحياناً بها فأصرّحُ | | الطويل | ١ |

| البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| مرَرْنا فقلنا إيْهِ سِلْمٌ فَسَلّمَتْ<br>كما انهل برقٌ بالغمام اللواقح | | الطويل | ٢٤ |
| هذيلية تدعو إذا هي فاخرت<br>أبــاً هُذليًّا مــن غطارفة نجد | | الطويل | ٢٨٠ |
| فكيف لنا بالشُّرب إنْ لم يكن لنا<br>دراهمُ عند الحانويّ ولا نقدُ | | الطويل | ٢٩٤ |
| لأن ثواب الله كل موحِّدٍ<br>جناناً من الفردوس فيها يُخلدُ | حسان | الطويل | ٢٠٢ |
| إن الرزية لا رزية مثلها<br>فقــدان مثـل محمـد ومحمــد | الفرزدق | الكامل | ٩٢ |
| يديان بيضاوان عند مَحَلَّم<br>قد تمنعانك أن تضام وتضهدا | | الكامل | ٩٥ |
| زينــت زينــب بقديقــد<br>وتــلاه ويــلاه نهــد يهــد | الحريري | الخفيف | ٢٥٧ |
| إني أتتني لسان لا أسربها<br>من علو لا عجب منها ولا سخر | الأعشى | البسيط | ٧٢ |
| متى ما تلقني فردين ترجف<br>روانــف أليتيــك وتستطــارا | عنترة | الوافر | ١٤٧ |
| ويذهب بينها المرئي لغواً<br>كمـا ألغيت في الدية الحوارا | ذو الرمة | الوافر | ٣٠٦ |
| حذرٌ أموراً لا تضير وآمن<br>مـا ليـس ينجيـه مـن الأقدار | أبان اللاحقي | الكامل | ٣٠٣ |

| البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| فلتأتينك قصائد ولير كبن<br>جيـشٌ إليـك قوادم الأكوار | النابغة | الكامل | ٢٥٦ |
| لابد من صنعا وإن طال السفر<br>ولـو تحنـى كـل عـود ودبـر | | الكامل | ٤٦ |
| لست بليليٍّ ولكني نهر<br>لا أريـــح الليل ولكن أبتكر | | الرجز | ٣٠١ |
| أقسم بالله أبو حفص عمر | رؤبة أو عبد الله بن كيسية أو أعرابي | الرجز | ١٧٠ |
| أتتني لســان بني عامــر<br>أحاديثهـــا بعــد قــول نكـر | | المتقارب | ٧١ |
| والوهط يشهد للوهط الذين به<br>بـأن حيهم مستوطن القرشي | | البسيط | ٢٨٠ |
| داينت أروى والديون تقضىً<br>فمطلــت بعضاً وأدت بعضاً | رؤبة | الرجز | ٢٤٧ |
| أكفراً بعد ردّ الموت عني<br>وبعــد عطائــك المائة الرتاعا | القطامي | الوافر | ٢٠٢ |
| تري ناصحاً فيما بدا فإذا خلا<br>فذلك سكين على الحلق حاذق | أبو ذؤيب الهذلي | الطويل | ٧١ |
| تزوجتها رامية هرمزية<br>بفضل الذي أعطى المليك من الرزق | | الطويل | ٢٨٤<br>٢٨٥ |
| وقاتم الأعماق خاوى المخترقْ<br>.... | رؤبة | الرجز | ٢٤٦،٢٥١<br>٢٥٢،٢٥٣ |
| يا أبتاعلك أو عساكا<br>.... | رؤبة | الرجز | ٢٤٤-٢٤٦<br>٢٤٨-٢٥٠ |

| البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| كأن بين فكها والفك<br>فـأرة مسـك ذبحت في سُكّ | منظور بن مرثد الأسدي | الرجز | ٩٢ |
| وليس بذي رمح فيطعنني به<br>وليس بذي سيف وليس بنبال | امرؤ القيس | الطويل | ٣٠١ |
| رمتني بنو عجل بداء أبيهم<br>وهـل أحد في الناس أحمق من عجل<br>أليس أبوهم عارعين جواده<br>فسارت به الأمثال في الناس بالجهل | | الطويل | ٩٤ |
| ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة<br>فقالت لك الويلات إنك مرجلي | امرؤ القيس | الطويل | ٢٥٤ |
| ليت التحية كانت لي فأشكرها<br>مكـان يا جملٌ حييت يا رجل | كثير | البسيط | ٢٥٦ |
| إني دعيت إلى بأساء داهمة<br>فما انبعثت بمزءود ولا وَكَل | | البسيط | ١٤٦ |
| لذاك أهيب عندي إذ أكلمه<br>وقيل إنك منسوب ومسلول | كعب بن زهير | البسيط | ١٨٢ |
| بين رماحي مالك ونهشل<br>.... | أبو النجم العجلي | الرجز | ٩٣ |
| فألفيتـه غيـر مستعتـب<br>ولا ذاكـر الله إلا قليـلاً | أبو الأسود الدؤلي | المتقارب | ٢٤٧ |
| على حالة لو أن في القوم حاتماً<br>علـى جـوده لضن بالماء حاتم | الفرزدق | الطويل | ١٤٤ |

| البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| تبصر خليلي هل ترى من ظعائن<br>تحملن بالعلياء من فوق جرثم | النابغة | الطويل | ٢٥٦ |
| تعلقت ليلى وهي بكر صغيرة<br>ولم يبد للأتراب من ثديها حجم<br>صغيرين نرعى البهم ياليت أننا<br>إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم | مجنون ليلى | الطويل | ١٤٩ |
| وأغفر عوراء الكريم ادخاره<br>وأعرض عن شتم اللئيم تكرما | حاتم الطائي | الطويل | ١٣٥ |
| بكل قريشي عليه مهابة<br>سريع إلى داعي الندى والتكرم | | الطويل | ٢٨٠ |
| سلام الله يا مطرٌ عليها<br>وليس عليك يا مطر السلام | الأحوص | الوافر | ٢٥٤<br>٢٥٥ |
| متى كان الخيام بذي طلوح<br>سقيت الغيث أيتها الخيامُ | جرير | الوافر | ٢٤٦ |
| أظلوم إن مصابكم رجلا<br>أهدى السلام تحية ظلم | الحارث بن خالد المخزومي | الكامل | ٢١١ |
| قالت لنا ودمعها توام..كالدر إذ نظمه النظام<br>على الذين ارتحلوا السلام | | الرجز | ٨٨ |
| أوالفاً مكة من ورق الحمي<br>.... | العجاج | الرجز | ٢٥٧ |
| إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن<br>فأودى بما يقري الضيوف الضيافن | | الطويل | ٢٣٨ |
| قالوا كلامك هنداً وهي مصغية<br>يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا | | البسيط | ٢٠١ |

| البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ما كل ما يتمنى المرء يدركه<br>تجري الرياح بمالا تشتهي السفن | المتنبي | البسيط | ٣٠٣ |
| لأصبح الحي أوباداً ولم يجدوا<br>عند التفرق في الهيجا جمالين | عمرو بن العداء الكلبي | البسيط | ٩٣ |
| ولو أني بليت بعبشمي<br>خئولته بنو عبد المدان<br>لهان علي ما ألقى ولكن<br>تعالوا فانظروا بمن ابتلاني | دعبل الخزاعي أو زياد بن عبد الله الحارثي أو معاوية | الوافر | ٢٩١ |
| متى كان الخيام بذي طلوح<br>سقيت الغيث أيتها الخيامن | جرير | الوافر | ٢٤٦ |
| فلو أنا على حجر ذبحنا<br>جرى الدميان بالخبر اليقين | المثقب العبدي | الوافر | ٩٥ |
| أزف الترحل غير أن ركابنا<br>لما تزل برحالنا وكأن قدن | النابغة | الكامل | ٢٥٠ |
| أقلي اللومَ عاذلَ والعتابا<br>وقولي إن أصبْتُ لقد أصابنْ | جرير | الوافر | ٢٤٥ |
| يا صاح ما هاج الدموع الذرّفن<br>من طلل كالأتحميّ أنهجنْ | العجاج | الرجز | ٢٤٤<br>٢٤٩ |
| قالت بنات العم يا سلمى وإن<br>كان فقيراً معدماً قالت وإن | رؤبة | الرجز | ٢٥١ |
| وقاتم الأعماق خاوى المخترقن<br>.... | رؤبة | الرجز | ٢٤٦، ٢٥١<br>٢٥٢، ٢٥٣ |
| أحارُ بن عمرو كأني خمرن<br>ويعدو على المرء ما يأتمرن | امرؤ القيس | المتقارب | ٢٥١ |
| وتضحك مني شيخة عبشميَّةٌ<br>كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً | عبد الغوث بن وقاص الحارثي | الطويل | ٢٩١ |

# فهرس الأعلام


| العلم | الصفحة |
|---|---|
| إبراهيم عليه السلام | ٢٣ |
| إبراهيم بن السَّري الزجاج | ٢٥٢ |
| إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي | ٢٥٤ - ٢٦٠ |
| الأبناسي = إبراهيم بن موسى | |
| أحمد بن الحسين بن الخباز | ١٣، ١٢٨، ١٨٥، ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦١ |
| أحمد بن حنبل | ٢٩٠ |
| أحمد بن عبد المؤمن القيسي | ٩٦ |
| أحمد بن عمّار المهدوي | ٨٠ |
| أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان | ٩٤، ١٤٩ |
| الأخفش = سعيد بن مسعدة | |
| أسعد بن أبي نصر | ٩٤ |
| إسماعيل بن حماد الجوهري | ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨٨، ١٠١، ١٠٨، ١٤٤، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٧٠، ٢٨١ |
| الإسنوي = عبد الرحيم بن الحسن | |
| أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو | |
| الأصمعي = عبد الملك بن قريب | |
| الأعشى = ميمون بن قيس | |
| امرؤ القيس بن حجر | ٣٠١، ٣٠٦ |
| بدر الدين بن مالك = محمد بن محمد ابن عبد الله | |

**العلم** **الصفحة**

ابن بري = عبد الله بن بري
أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان
بهاء الدين بن النحاس = محمد بن إبراهيم بن محمد
البوصيري = محمد بن سعيد بن حماد
التبريزي = يحيى بن علي
جابر بن عبد الله السلمي ٢٩٨
الجرجاني = عبد القاهر
الجرمي = صالح بن إسحاق
الجزولي = عيسى بن عبد العزيز
ابن جني = عثمان
الجوهري = إسماعيل بن حماد
أبو حاتم = سهل بن محمد بن عثمان
ابن الحاجب = عثمان بن عمر
الحجاج بن يوسف ٩١
الحريري = القاسم بن علي
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي ١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢٥٩
الحسن بن عبد الله السيرافي ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٥٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣
الحسين بن أحمد بن خالويه ٢٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧
الحسين بن الوليد بن العريف ٤٧
حمزة [ القاري ] ٢٤٦
ابن حنبل = أحمد بن حنبل

**العلم** **الصفحة**

أبو حيان = محمد يوسف بن علي بن يوسف
ابن خالويه = الحسين بن أحمد
ابن خلكان = أحمد بن محمد بن أبي بكر
الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٩٣
ابن دريد = محمد بن الحسن
رؤبة بن العجاج ٢٥١
الربعي = علي بن عيسى
زبان بن العلاء ٢٥ ، ٧٤ ، ٢٤٦
الزجاج = إبراهيم بن السري
الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق
الزمخشري = محمود بن عمر
زياد بن عمرو بن معاوية النابغة ٢٥٦
أبو زيد = سعيد بن أوس
الساوي = عمرو بن سهلان
سعيد بن أوس بن ثابت ٢٦ ، ٩٣ ، ٢٥٣
سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦١
سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ٧٢ ، ٨٣ ، ٢٨٥
سيبويه = عمرو بن عثمان
ابن السِّيْد = عبد الله بن محمد
السيرافي = الحسن بن عبد الله بن المرزبان

**العلم** **الصفحة**

أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل

الشريشي = أحمد بن عبد المؤمن

شعيب عليه السلام ٧٦

صالح بن إسحاق البوصيري ٢٥٧

ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن

ابن عثمان

الضرير = هشام بن معاوية

طاهر بن أحمد بن بابشاذ ٢٠، ٣٣، ٥٧، ١١٠، ١١٢، ١٤٧، ١٥٥، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤

ظالم بن عمرو الدؤلي ١٤ ، ١٤٧ ، ١٩٧

عاصم [ القارئ ] ٢٤٦ ، ٢٦٠

عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ٥٣ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٥٣، ١٦٢ ، ٢٥٠

عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ٢٤٩

عبد الرحمن بن محمد الأنباري ٦٩ ، ٧٤ ، ٩١

عبد الرحيم بن حسن بن علي بن عمرو الإسنوي ٢١٩

عبد القاهر الجرجاني ١٣

عبد الله بن بري بن عبد الجبار ٥٣

عبد الله بن الحسين العكبري ٢٣ ، ٢٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١٠٣ ، ١٥٦ ، ١٨٣

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ١٣٣ ، ١٥٨ ، ١٤٣

**العلم** **الصفحة**

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري ٤٧ ، ٨٧ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٧ ،١٤١ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢١٢ ،٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦١

عبد الملك بن قريب الأصمعي ٧٤

أبو عبيد = القاسم بن سلام

أبو عبيدة = معمر بن المثنى

عثمان بن جني ٣٩

عثمان بن عفان ٢٤٦

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب ١٦، ٢٨، ٦٢، ٦٤، ٨٩، ١٠٠، ١٠١، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٨ ، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤

عجل بن لحيم ٩٤

ابن العريف = الحسين بن الوليد

ابن عصفور = علي بن مؤمن

ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله

العكبري = عبد الله بن الحسين

علي بن أحمد بن خلف بن الباذش ٢٥٦

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| علي بن حمزة الكسائي | ١٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ |
| علي بن عيسى الربعي | ٢٤٥ |
| علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور | ٩٢، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٩ |
| علي بن مسعود الفرغاني ( الفُرَّخان ) | ٨٩ |
| عمر بن الخطاب | ١٧٠ |
| عمرو بن سهلان الساوي | ٢٥٢ |
| عمرو بن عثمان بن قنبر | ٤٦ ، ٦١ ، ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٩٣ |
| أبو عمرو = زياد بن العلاء | ١٤٧ ، ١٤٩ |
| عنترة | |
| الغرناطي = علي بن أحمد بن خلف | |
| الغماري= محمد بن محمد بن عبد الرزاق | |
| الفارسي= الحسن بن أحمد بن عبد الغفار | |
| الفراء = يحيى بن زياد | |
| الفرزدق = همام بن غالب | |
| الفرغاني = علي بن مسعود | |
| الفضل بن قدامة العجلي | ٩٣ |
| ابن فلاح = منصور بن فلاح | |

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| القاسم بن سلام | ٩٣ |
| القاسم بن على بن محمد الحريري | ١٦ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١٢٢ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ٢٠٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ |
| قتادة | ٢٩٨ |
| ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم | |
| الكسائى = على بن حمزة | |
| كعب بن زهير | ١٨٢ |
| ابن كيسان = محمد بن أحمد | |
| ابن مالك = محمد بن عبد الله بن عبد الله | |
| محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس | ٤٧ |
| محمد بن أحمد بن كيسان | ٤٦ |
| محمد بن الحسن بن دريد | ٥٣ |
| محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك | ١٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦١، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٨، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٨ |
| محمد بن على بن موسى المحلى | ١٧ |
| محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك | ٨٧ |
| محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق الغماري | ٦١ ، ٦٤ ، ١٣٣ |

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان | ٢٩، ٦٢، ٦٤ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١١٢ |
| محمود بن عمر الزمخشري | ٢٢ ، ٢٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٦١، ٣٠٠ |
| المطرزي = ناصر بن عبد السيد | |
| معاوية | ٢٩١ |
| ابن معزوز = يوسف بن معزوز | |
| ابن معطٍ = يحيى بن معطى بن عبد النور | |
| معمر بن المثنى | ١٥ ، ٦٨ ، ٩٤ |
| منصور بن فلاح بن محمد اليمنى | ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ |
| المهدوي = أحمد بن عمار | |
| المهلب بن الحسن بن بركات بن علي | ٥٠ |
| موسى عليه السلام | ٧٦ |

| العلم | الصفحة |
|---|---|
| ميمون بن قيس بن جندل الأعشى | ٧١ |
| النابغة = زياد بن عمرو | |
| ناصر بن عبد السَّيِّد المطرزي | ١١٢ |
| نافع ( القارئ ) | ٢٦٠ ، ٢٦١ |
| أبو النجم = الفضل بن قدامة | |
| ابن النحاس = محمد بن إبراهيم | |
| النووي = يحيى بن شرف | |
| ابن هشام = عبد الله يوسف | |
| هشام بن معاوية الضرير | ١٥ ، ١٢٦ |
| همام بن غالب | ٩١ |
| يحيى بن زياد الفراء | ٧١ ، ٧٩ |
| يحيى بن شرف النووي | ٧٢ |
| يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي | ٧٩ |
| يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور | ١٢ ، ١٧ ، ٣٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٩ ، ٩٦، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨ |
| ابن يعيش = يعيش بن علي | |
| يعيش بن علي بن يعيش | ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ |
| يوسف بن معزوز القيسي | ٢٥٣ |
| يونس بن حبيب | ٢٩٣ |

# فهرس اللغة

## أ - الألفاظ المفسرة في المتن :

**الكلمة** **الصفحة**


آفة سماوية ..... ٢٩٦
الأتحمي ..... ٢٤٨
الأحزاب ..... ٢١
الاختصاص ..... ٢٢١
الاستثناء ..... ٢٢١
الاستغاثة ..... ٢٢١
الاسم ..... ٢١٥
اسم الصوت ..... ٢٢٠
الاشتغال ..... ٢٢١
الأصل ..... ٢٢٠
الإضافة ..... ٢٢٠
الإعراب ..... ٢١٧
أعرب ..... ١
الإغراء ..... ٢٢١
أغن ..... ٢٥٢
الإلغاء ..... ٢١٨
الأمعاء ..... ٧٧
أنهج ..... ٢٤٨
البأساء ..... ٤٤
البَتّ ..... ٣٠١

**الكلمة** **الصفحة**

البُخْتِي ..... ٢٦٩
البدل ..... ١٧٥
بَرَّه ..... ٢٠٢
البُزَّه ..... ٧٧
البناء ..... ٢، ٢١٧
البَهْم ..... ١٥٠
البوع ..... ٦٨
تآمر ..... ٣٠٠
التابع ..... ٢٢٤
التام ..... ٢١٦
التحذير ..... ٢٢٢
الترخيم ..... ٢٢١
التعليق ..... ٢١٨
التمييز ..... ١٥١
التنازع ..... ٢٢١
توأم ..... ٨٨
الثراء ..... ٤٩
الجامد ..... ٢١٧
جَبَّة وجَبّ ..... ١٠٩
الجُدَري ..... ٢٦٩
الجزيرة ..... ٢٨١
جَمَادِ ..... ٢٠٢
جُمادى ..... ٥١

| الكلمة | الصفحة |
|---|---|
| جُمَّاني | ٣٠٨ |
| الجُمْلة | ٢١٨ |
| الجهل | ٢٢٣ |
| الحال | ١٤٤ |
| الحانه | ٢٩٤ |
| حُبَارى | ٥١ |
| حِجْلى | ٥٣ |
| الحد | ١٦ |
| حَذِر | ٣٠٠ |
| الحرف | ٢١٦ |
| حَسَب | ١٦٣ |
| حَسْب | ١٦٤ |
| حُفَظَه | ٨٧ |
| الحقيقة | ٢١٨ |
| الحكاية | ٢٢٠ |
| حكيم | ١٩٣ |
| حَمَادِ | ٢٠٢ |
| حُمَادَى | ٥١ |
| حَمَضيّه | ٣٠٧ |
| الحِمَى | ٢٥٧ |
| حَنْفَزْلِي | ٢٩٢ |
| حنيذ | ١٩٤ |
| الحياء | ٤٩ |

| الكلمة | الصفحة |
|---|---|
| الخمرْ | ٧٢ |
| خنثى | ٣٩ |
| دُئِل | ٢٩٧ |
| داهية | ٨٧ |
| دُهْرِي | ٣٠٧ |
| راويه | ٨٧ |
| رباني | ٣٠٨ |
| الرِّبى | ٢٦٩ |
| رديني | ٢٨١ |
| رسم | ٢٤٨ |
| رَقَباني | ٣٠٨ |
| الرَّكَب | ٦٨ |
| الرمضاء | ٤٤ |
| روحاني | ٣٠٨ |
| زبور | ١٩٥ |
| زمن | ٦٧ |
| زيزا | ٥٢ |
| سبحان | ٢٠٢ |
| السُّرى | ٤ |
| السراء | ٤٤ |
| سَفِن | ٣٠٣ |
| سليقه | ٢٨١ |
| السناء | ٤٩ |

**الكلمة** **الصفحة**

السهلي ..... ٣٠٧
الشحناء ..... ٤٤
الشفع ..... ٨٨
شفعزلي ..... ٢٩٢
شفعنفي ..... ٢٩٢
الشك ..... ٢٢٣
الصرف ..... ٥٥
صَرُوره ..... ٨٧
الصلة ..... ٢١٨
الصيدل ..... ٣٠٩
الصيدن ..... ٣٠٩
الضراء ..... ٤٤
ضَيْفَن ..... ٢٣٧
طَعِمْ ..... ٣٠٠
طُلاحِيّه ..... ٣٠٨
الطلل ..... ٢٤٨
ظربان ..... ٥٣
الظرف ..... ١٣٧
الظن ..... ٢٢٣
العامل ..... ٢٢٢
العبقري ..... ٢٦٩
العجَمَ ..... ٦٨
العدد ..... ٢١٧

**الكلمة** **الصفحة**

عُدَيْنَه ..... ٢٨٢
عَرُب ..... ١
عَرَب ..... ١ ، ٢
عَزَّزْتَه ..... ٨٨
العطاء ..... ٢٠١
عقيل ..... ٢٨٢
علابط ..... ٦٧
علاّمه ..... ٨٧
العِلْم ..... ٢٢٢
العنقاء ..... ٤٤
عواد ..... ٣٠٠
الفأفاء ..... ٤٤
فَجَار ..... ٢٠٢
الفرع ..... ٢٢٠
الفعل ..... ٢١٦
فِلْقَم ..... ٢٠٨
فَهَمِ ..... ٣٠٠
قَبّان ..... ٣٠٠
قُصارى ..... ٥١
القصر ..... ٤٦
القطيعة ..... ٢٨١
القول ..... ٢١٥
كاشفة ..... ٧٩

**الكلمة** **الصفحة**

الكلام ..... ٢٠١ ، ٢١٥
الكلم ..... ٢١٥
الكلمة ..... ٢١٥
كمأة ..... ١٠٨
الكنية ..... ٢١٨
الكوع ..... ٦٨
لابن ..... ٣٠٠
لاحم ..... ٣٠٠
لُحَنَه ..... ٨٧
لحياني ..... ٣٠٨
لسان ..... ٧١
اللازم ..... ٢١٧
اللغوب ..... ٧٤
اللفظ ..... ٢١٥
اللقب ..... ٢١٨
مأسدة ..... ٢٠٧
مبقلة ..... ٢٠٧
المتعدي ..... ٢١٧
مُثَعلِبة ..... ٢٠٨
المجاز ..... ٢١٨
المَجْزِر ..... ٢٠٣
المجلس ..... ٢٠٣
محبس ..... ٢٠٩

| الكلمة | الصفحة |
|---|---|
| المُحرُضه | ٢٠٧ |
| المديه | ٢٠٧ |
| المَرْفِق | ٢٠٣ |
| مسبعه | ٢٠٧ |
| المسجد | ٢٠٣ |
| المسقط | ٢٠٣ |
| المسوغ | ٢٢٢ |
| المشتق | ٢١٧ |
| المصدر | ١٣١ |
| المعدة | ٧٧ |
| مُعَقرب | ٢٠٨ |
| المفرق | ٢٠٣ |
| المقام | ٢٠٤ |
| ملأ | ١٠٤ |
| ملاح | ٣٠٠ |
| المنادى | ٢٢١ |
| المنبت | ٢٠٣ |
| المنسك | ٢٠٩ |
| المِنْقل | ٢٠٣ |
| المني | ٢٦٩ |
| مي | ٦٥ |
| النائب | ٢٢٠ |
| الناسك | ٢٠٩ |

| الكلمة | الصفحة |
|---|---|

النحو ..... ٢١٤
الندبه ..... ٢٢٢
النسب ..... ٢٢٠
النسخ ..... ٢٢٣
نسّابه ..... ٨٧
نسيكه ..... ٢٠٩
النعماء ..... ٤٤
نكرة ..... ٦١
النمر ..... ٢٩٨
نَهر ..... ٣٠١
هِبْلَع ..... ٢٠٨
هجان ..... ١٠١
هِجْرَع ..... ٢٠٨
الهواء ..... ٤٩
الوقف ..... ٢٢٥
يَسَار ..... ٢٠٢

## ب - الألفاظ المفسرة في الحواشي :

**اللفظة** **الصفحة**


أجِلاّء ..... ٤٣
أخِلاّء ..... ٤٣
أدْرعات ..... ١٢
أرقّاء ..... ٤٣
أودّاء ..... ٤٣
البُخْتِيّ ..... ٨٢
بِيْطار ..... ٣٠٠
الجَوَى ..... ٥٠
جَيْر ..... ٩
حَجَل ..... ٥٣
حَوْرَاء ..... ٤٢
خَانات ..... ١٢
خَوْزَلى ..... ٥٠
رَفَّاء ..... ٤٤
رَكْوَة ..... ٤٢
زُبْيَة ..... ٥١
زيْزَا ..... ٥٢
السُّكّ ..... ٩٢
شَجيْع ..... ١٦١
شَفْع ..... ٨٨
صَدْيَان ..... ٥٠

| اللفظة | الصفحة |
|---|---|
| ضِفْدَع | ٢٠٨ |
| ظِبَاع | ٤٢ |
| ظِرْبَان | ٥٣ |
| العَنْقَاء | ٤٤ |
| العُوَاء | ٤١ |
| الغَوْغَاء | ٤١ |
| فَأْرَةُ المِسْكِ | ٩٢ |
| الفَكّ | ٩٢ |
| قَبَّان | ٣٠٠ |
| قُرّاء | ٤٤ |
| قِلْعَم | ٢٠٨ |
| القَلْقَاس | ١٠٨ |
| كُوَّة | ٥١ |
| اللَّفُ والنَّشْر المُشَوَّش | ٦ |
| مَحْمَدَة | ٢٠٢ |
| المُدُقّ | ٢٠٦ |
| المُدْهُن | ٢٠٦ |
| المدية | ٢٠٧ |
| المِدَبَّة | ٢٠٥ |
| المِزْبَر | ٢٠٥ |
| المُسْعَط | ٢٠٦ |
| المُشْط | ٢٠٦ |
| مَعِيّ | ٧٧ |

| اللفظة | الصفحة |
|---|---|
| المُكْحُلة | ٢٠٧ |
| المُنْخُل | ٢٠٦ |
| النَّقْل | ٢٠٣ |
| نُكْر | ٦١ |
| وُضَّاء | ٤٤ |

# فهرس البلدان

**البلد** **الصفحة**

أذربيجان ..... ٨٤
أذرعات ..... ١٢
البحرين ..... ٣٠٦
بزرون ..... ٢٨٥
البصرة ..... ٢٨٢
بعلبك ..... ٢٧٤
بغداد ..... ٢٧٤
بهراء ..... ٣٠٦
ترمذ ..... ٣٠٩
تهامه ..... ٢٧٥
الجحفة ..... ٢٧٥
الجزيرة ..... ٢٨١
جلولاء ..... ٣٠٥
الحبشة ..... ٢٧٥
الحرم ..... ٣٠٥
حروراء ..... ٣٠٥
الحساء ..... ٢٨٠
حضرموت ..... ٥٧، ٢٧٤
حلب ..... ٢٧٤
حماة ..... ٣٠٨
خراسان ..... ٣٠٨

| البلد | الصفحة |
|---|---|
| الخلف | ٢٨٠ |
| الخليف | ٢٨٠ |
| دمشق | ٢٧٤ |
| رامهرمز | ٢٨٤ |
| روحاء | ٣٠٦ |
| الري | ٣٠٦ |
| زيزا | ٥٢ |
| السامرة | ٣٠٩ |
| سمرقند | ٢٧٤ |
| الشام | ١٣٩ |
| صنعاء | ٣٠٦ |
| العالية | ٣٠٨ |
| عُدَينة | ٢٨٢ |
| العُلا | ٥ |
| عيذاب | ٢٨١ |
| قاليقلا | ٢٧٤ |
| القطيعه | ٢٨١ |
| القطيف | ٢٨٠ |
| قوص | ٤٧ |
| المدائن | ٢٧٦ |
| المدينة | ٢٧٨ |
| مرو | ٣٠٦ |
| المشعر الحرام | ٢٠٩ |

**البلد** **الصفحة**

مَعْرَبة ..... ٢١٠
مصر ..... ٢٧٤
مكة المشرفة ..... ٥٢ ، ٢٧٥
مِنَى ..... ٥٢
نَسِف ..... ٢٩٨
اليمامة ..... ٢٧٥
نوى ..... ٦٧ ، ٣٠٨
اليمن ..... ٧٥

# فهرس القبائل والفرق والطوائف

**الاسم** **الصفحة**


أنمار ..... ٢٨٨

أنصار ..... ٢٨٨

بجيلة ..... ٢٧٨

البصريون ..... ٢٧ ، ١٢٦ ، ١٥٩ ، ١٧٥

بلين ..... ٢٨٢

بنو تميم ..... ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠

تيم عدي ..... ٢٩١

تيم اللات ..... ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢

ثقيف ..... ٢٧٤ ، ٢٧٩

جهينة ..... ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١

بنو الحبلى ..... ٣٠٧

أهل الحجاز ..... ٢٥٠

حَرُوريّ ..... ٣٠٥

حَنْبَليّ ..... ٢٩٠ - ٢٩٢

حَنَفِي ..... ٢٩٢

دُئِل ..... ٢٩٧

دَهْري ..... ٣٠٧

بنو رام ..... ٢٨٤

زنج ..... ٢٧٦

زهير ..... ٢٨٢

سعد العشيرة ..... ٢٩٠

**الاسم** **الصفحة**

بنو سَلِمَة ..... ٢٩٨
سُلَيم ..... ٢٧٨
شافِعيّ ..... ٢٩٢
بنو شعبة ..... ٢٩٠
طيِّء ..... ٣٠٨
بنو عامر ..... ٧١
بنو عبد الدار ..... ٢٩١
بنو عبد شمس ..... ٢٩١
بنو عبد القيس ..... ٢٧٧ - ٢٩٠ - ٢٩٢
بنو عبد المدان ..... ٢٩١
بنو عبد مناف ..... ٢٩٠
بنو عجل ..... ٩٤
العروضيون ..... ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤
بنو عُقَيل ..... ٢٨٢
القراء ..... ٢٦١
قريش ..... ٢٧٨
قُفَيل ..... ٢٨٢
قيس ..... ٢٤٨
كلاب ..... ٢٨٨ ، ٢٨٩
الكوفيون ..... ٢٧ ، ١٢٦ ، ١٥٩ ، ١٧٥
بنو لام ..... ٢٨٤
بنو مسعود ..... ٢٩٠
المعتزلة ..... ٢٩٢

**الاسم** **الصفحة**

بنو نمر ..... ٢٩٧
نمير ..... ٢٨٢
هذيل ..... ٢٧٨
هوازن ..... ٢٨٨ ، ٢٨٩

# فهرس المصادر والمراجع

## أولاً : المخطوطات


١ - **التعليقات الوفية على شرح الدرّة الألفية** ، للشريشي مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء الأول برقم ١٢٦ ، والجزء الثاني برقم ٩٥ .

٢ - **الدرّ الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين** ، لعمر الهاشمي ، مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٣٦١٢ .

٣ - **الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية** ، لابن الخباز ، مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم ١٢٤ .

٤ - **المباحث الكاملية** ، للورقي الأندلسي ، مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم ٢٢٦ .

٥ - **المحصول في شرح الفصول** ، لابن إياز ، مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم ١١٠٢ .

٦ - **المغني** ، لابن فلاح ، مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم ٩١٨٤ .

٧ - **الهداية في شرح الكفاية** ، للآثاري ( بقية المخطوطة ) مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم ١٠١١ .

٨ - **الهداية في شرح الكفاية** ، للآثاري القسم الأول رسالة علمية ( ماجستير ) بتحقيق الطالب عبد الله العياف وإشراف الدكتور عباد الثبيتي .

٩ - **الهداية في شرح الكفاية** ، القسم الرابع ، رسالة علمية ( ماجستير ) بتحقيق الطالب سعيد الغامدي وإشراف الدكتور حماد الثمالي .

١٠ - **كتاب النهاية لابن الخباز** ، رسالة علمية ( ماجستير ) في جامعة أم القرى إشراف الدكتور أحمد مكي الأنصاري .

## ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة

**١ - إبراز المعاني في شرح حرز الأماني .**

المؤلف : عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة وبهامشه كتابان الأول ارشاد المريد والثاني البهجة المضية شروح للشاطبية .

طبع : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر في شعبان سنة ١٣٤٩ هـ .

**٢ - أخبار أبي تمام .**

المؤلف : الصولي .

المحقق : لجنة التأليف .

طبع : ١٣٥٦ هـ .

**٣ - أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض .**

المؤلف : أبو سعيد السيرافي .

المحقق : د. محمد إبراهيم البنا .

طبع : دار الاعتصام الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

**٤ - أدب الكاتب .**

المؤلف : عبد الله بن مسلم بن قتيبة .

المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : دار الفكر الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٢ هـ .

**٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب .**

المؤلف : أبو حيان .

المحقق : د. رجب عثمان .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

**٦ - أسرار البلاغة في علم البيان .**

المؤلف : عبد القاهر الجرجاني .

المحقق : محمد رشيد رضا .

طبع : دار المعرفة بيروت - لبنان .

**٧ - أسرار العربية .**

المؤلف : عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري .

المحقق : محمد بهجت البيطار .

طبع : المجمع العلمي العربي بدمشق .

**٨ - إشارة التعيين .**

المؤلف : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني .

المحقق : د. عبد المجيد دياب .

طبع : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .

**٩ - إكمال الأعلام بتثليث الكلام .**

المؤلف : محمد بن عبد الله بن مالك .

المحقق : د. سعد بن حمدان الغامدي .

طبع : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ .

**١٠ - ألفية الحديث مع شرحها فتح المغيث .**

المؤلف : عبد الرحين بن الحسين زين الدين العراقي .

المحقق : أحمد شاكر .

طبع : عالم الكتب بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

**١١ - أمالي الزجاجي .**

المؤلف : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي .

المحقق : عبد السلام هارون .

طبع : المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ .

**١٢ - أمالي ابن الشجري .**

المؤلف : هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي .

المحقق : د. محمد الطناحي .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة سنة ١٣٩٨ هـ .

**١٣ - الأمالي النحوية .**

المؤلف : عمرو بن عثمان بن الحاجب .

المحقق : فخر سليمان قدارة .

طبع : دار الجيل - بيروت ، ودار عمّان - عمّان ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ هـ .

**١٤ - إنباء الغمر بأبناء العمر .**

المؤلف : ابن حجر العسقلاني .

طبع : دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥ هـ .

**١٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة .**

المؤلف : علي بن يوسف القفطي .

المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦ م .

**١٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .**

المؤلف : عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : المكتبة العصرية - بيروت ، سنة ١٤٠٧ هـ .

**ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف .**

المؤلف : محمد محي الدين عبد الحميد .

**١٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .**

المؤلف : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام .

المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : دار الجيل - بيروت ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٩ م .

**ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك .**

المؤلف : محمد محي الدين عبد الحميد .

**١٨ - الإيضاح .**

المؤلف : أبو علي الفارسي .

المحقق : د. كاظم بحر المرجان .

طبع : عالم الكتب - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٦ هـ .

**١٩ - البحر المحيط .**

المؤلف : أبو حيان .

المحقق : عرفات العشا حسونة صدقي ومحمد جميل .

طبع : المكتبة التجارية .

**٢٠ - البسيط في شرح جمل الزجاجي .**

المؤلف : ابن أبي الربيع .

المحقق : د. عياد الثبيتي .

طبع : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ .

**٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .**

المؤلف : جلال الدين السيوطي .

المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار الفكر ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ .

**٢٢ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب .**

المؤلف : شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني .

المحقق : د. محمد مظهر بقا .

طبع : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .

**٢٣ - تاريخ الأدب العربي .**

المؤلف : عمر فروخ .

طبع : دار مكتبة الحياة ، بيروت .

**٢٤ - تاريخ فنون الحديث النبوي .**

المؤلف : العلامة محمد بن عبد العزيز الخولي .

المحقق : محمد الأرناؤوط و محمد القهوجي .

طبع : دار ابن كثير - دمشق وبيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ

**٢٥ - التبصرة والتذكرة .**

المؤلف : عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري .

المحقق : د. فتحي أحمد علي الدين .

طبع : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ .

**٢٦ - التبيان في إعراب القرآن .**

المؤلف : أبو البقاء العكبري .

المحقق : علي محمد البجاوي .

طبع : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

**٢٧ - تذكرة النحاة .**

المؤلف : أبو حيان .

المحقق : د. عفيف عبد الرحمن .

طبع : مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .

**٢٨ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .**

المؤلف : أبو حيان .

المحقق : د. حسن هنداوي .

طبع : دار القلم دمشق الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

**٢٩ - تسهيل الفوائد .**

المؤلف : محمد بن عبد الله بن مالك .

المحقق : محمد كامل بركات .

طبع : دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٧ هـ .

**٣٠ - التصريح بمضمون التوضيح .**

المؤلف : خالد الأزهري .

المحقق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم .

طبع : الزهراء للإعلام العربي ، سنة ١٤١٣ هـ .

**٣١ - التعريفات .**

المؤلف : علي بن محمد بن علي الجرجاني .

المحقق : إبراهيم الأبياري .

طبع : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣ هـ .

**٣٢ - تفسير الطبري المسمى " جامع البيان في تأويل القرآن "**

المؤلف : محمد بن جرير الطبري .

طبع : دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ .

**٣٣ - تنبيه الألباب على فضائل الإعراب .**

المؤلف : أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج الشنتريني .

المحقق : د. عبد الفتاح الحموز .

طبع : دار عمار الأردن الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

**٣٤ - تهذيب الأسماء واللغات .**

المؤلف : النووي .

**٣٥ - التهذيب الوسيط في النحو .**

المؤلف : سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني .

المحقق : د. فخر صالح قدارة .

طبع : دار الجيل بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م

**٣٦ - توضيح المقاصد والمسالك .**

المؤلف : المرادي .

المحقق : د. عبد الرحمن علي سليمان .

طبع : القاهرة ١٣٩٦ هـ .

**٣٧ - التوطئة .**

المؤلف : الشلوبين .

المحقق : يوسف أحمد المطوع .

طبع : جامعة الكويت سنة ١٤٠١ هـ .

**٣٨ - الجامع لأحكام القرآن .**

المؤلف : القرطبي .

المحقق : عبد الرزاق المهدي .

طبع : دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

**٣٩ - جمهرة الأمثال .**

المؤلف : العسكري .

**٤٠ - الجمهرة في اللغة .**

المؤلف : ابن دريد .

**٤١ - الجنى الداني في حروف المعاني .**

المؤلف : الحسن بن قاسم المرادي .

المحقق : د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل .

طبع : دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

**٤٢ - خزانة الأدب .**

المؤلف : عبد القادر البغدادي .

المحقق : عبد السلام هارون .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩ هـ .

**٤٣ - الخصائص .**

المؤلف : عثمان بن جني .

المحقق : محمد علي النجار .

طبع : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .

**٤٤ - الخلاصة .**

المؤلف : جمال الدين ابن مالك .

طبع : المكتبة الفيصلية .

**٤٥ - خلق الإنسان .**

المؤلف : الزجاج .

المحقق : إبراهيم السامرائي ضمن رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ .

طبع : مكتبة المنار بالأردن ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ .

**٤٦ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .**

المؤلف : ابن حجر العسقلاني .

طبع : دار الجيل - بيروت .

**٤٧ - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون .**

المؤلف : السمين الحلبي .

المحقق : د. أحمد محمد الخراط .

طبع : دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ .

**٤٨ - درة الغواص في أوهام الخواص .**

المؤلف : القاسم بن علي الحريري .

المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار نهضة مصر .

**٤٩ - الدليل الشافي على المنهل الصافي .**

المؤلف : ابن تغري بردي .

المحقق : فهيم محمد شلتوت .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

**٥٠ - ديوان أبي الأسود الدؤلي .**

المؤلف : ظالم بن عمرو بن سفيان .

المحقق : محمد حسن آل ياسين .

طبع : الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م .

**٥١ - ديوان امرئ القيس .**

المحقق : أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار المعارف سنة ١٩٥٨ هـ .

**٥٢ - ديوان تميم بن مقبل .**

المحقق : تحقيق عزة حسن .

طبع : إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق سنة ١٩٦٢ م .

**٥٣ - ديوان جرير بن عطية .**

المحقق : نعمان أمين طه .

طبع : دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة .

**٥٤ - ديوان حاتم الطائي .**

المؤلف : رواية هشام الكلبي .

المحقق : عادل سليمان جمال .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٠ م .

**٥٥ - ديوان حسان بن ثابت .**

المحقق : سيد حنفي حسنين .

طبع : دار المعارف بمصر .

**٥٦ - ديوان دعبل الخزاعي .**

المحقق : جمع وتحقيق محمد يوسف نجم .

طبع : دار الثقافة - بيروت .

**٥٧ - ديوان ذي الرمة شرح أحمد بن حاتم الباهلي .**

المؤلف : رواية أبي العباس ثعلب .

المحقق : عبد القدوس أبي صالح .

طبع : مؤسسة الإيمان - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م .

**٥٨ - ديوان رؤبة بن العجاج .**

المحقق : وليم بن الورد .

طبع : دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠ م .

**٥٩ - ديوان العجاج .**

المحقق : وليم بن الورد .

طبع : ليبك سنة ١٩٠٣ هـ .

**٦٠ - ديوان عنترة بن شداد .**

المحقق : محمد سعيد مولوي .

طبع : المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٨٣ م .

**٦١ - ديوان الفرزدق .**

طبع : دار صادر ، بيروت .

**٦٢ - ديوان القطامي .**

المحقق : ج . بارت .

طبع : ليدن ١٩٠٢ هـ .

**٦٣ - ديوان كثير .**

المحقق : إحسان عباس .

طبع : دار الثقافة - بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧١ هـ .

**٦٤ - ديوان كعب بن زهير .**

المحقق : علي فاعور .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ م .

**٦٥ - ديوان المثقب العبدي .**

المحقق : حسن كامل الصيرفي .

طبع : مجلة معهد المخطوطات العربية ، سنة ١٩٧٠ هـ .

**٦٦ - ديوان المجنون قيس بن الملوح .**

المحقق : عبد الستار أحمد فراج .

طبع : مكتبة مصر القاهرة .

**٦٧ - ديوان النابغة الذبياني .**

المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧٧ م .

**٦٨ - ديوان الهذليين .**

طبع : دار القومية للطباعة والنشر - القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٦٥ م .

**٦٩ - الرسالة في اعتقاد أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث .**

المؤلف : أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني .

المحقق : بدر بن عبد الله البدر .

طبع : مكتبة الغرباء الأثرية ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥ هـ .

**٧٠ - رصف المباني في حروف المعاني .**

المؤلف : المالقي .

المحقق : أحمد محمد الخراط .

طبع : مجمع اللغة العربية بدمشق .

**٧١ - زاد المسير في علم التفسير .**

المؤلف : عبد الرحمن بن علي بن الجوزي .

المحقق : أحمد شمس الدين .

طبع : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ .

**٧٢ - سر صناعة الإعراب .**

المؤلف : أبو الفتح ابن جني .

المحقق : د. حسن هنداوي .

طبع : دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

**٧٣ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة .**

المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني .

طبع : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ .

**٧٤ - سنن ابن ماجه .**

المؤلف : محمد يزيد القزويني بن ماجه .

المحقق : خليل مأمون شيحا .

طبع : دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٨ هـ .

**٧٥ - سنن البيهقي .**

المؤلف : أحمد بن الحسين البيهقي .

المحقق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي .

طبع : دار المعرفة سنة ١٤١٣ هـ .

**٧٦ - السنة .**

المؤلف : عمرو بن أبي عاصم الضحاك .

المحقق : محمد ناصر الدين الألباني .

طبع : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٣ هـ .

**٧٧ - سير أعلام النبلاء .**

المؤلف : محمد بن أحمد الذهبي .

المحقق : حسين الأسد وشعيب الأرناؤوط .

طبع : مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

**٧٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب .**

المؤلف : ابن العماد الحنبلي .

طبع : دار الفكر للنشر والتوزيع .

**٧٩ - شرح أبيات سيبويه .**

المؤلف : محمد بن يوسف بن المرزبان السيرافي .

المحقق : د. محمد الريح هاشم .

طبع : دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٦ هـ .

**٨٠ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى " إيضاح الشعر " .**

المؤلف : أبو علي الفارسي .

المحقق : د. حسن هنداوي .

طبع : دار القلم - دمشق ، ودارة العلوم والثقافة - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ .

**٨١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .**

المؤلف : علي بن محمد الأشموني .

المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ هـ .

**٨٢ - شرح الألفية .**

المؤلف : محمد بن محمد بن مالك .

المحقق : د. عبد الحميد السيد عبد الحميد .

طبع : دار الجيل - بيروت .

**٨٣ - شرح ألفية ابن معطٍ .**

المؤلف : عبد العزيز بن جمعة الموصلي .

المحقق : علي موسى الشوملي .

طبع : مكتبة الخريجي ، الطبعة ، الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

**٨٤ - شرح التسهيل .**

المؤلف : محمد بن عبد الله بن مالك .

المحقق : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون .

طبع : هجر للطباعة الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ .

**٨٥ - شرح التصريح وبهامشه حاشية بشر بن زين الدين .**

المؤلف : خالد بن عبد الله الأزهري .

طبع : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وشركاه - القاهرة .

**٨٦ - شرح جمل الزجاجي .**

المؤلف : ابن عصفور الاشبيلي .

المحقق : د. صاحب أبو جناح .

**٨٧ - شرح جمل الزجاجي .**

المؤلف : المنسوب لابن هشام .

المحقق : علي محسن عيسى مال الله .

طبع : عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

**٨٨ - شرح الحدود النحوية .**

المؤلف : عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي .

المحقق : د. متولي رمضان أحمد الدميري .

طبع : دار التضامن للطباعة سنة ١٤٠٨ هـ .

**٨٩ - شرح ديوان زهير .**

المؤلف : أبو العباس ثعلب

طبع : دار القومية للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٨٨ م .

**٩٠ - شرح شواهد الشافية .**

المؤلف : عبد القادر البغدادي .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، سنة ١٣٩٥ هـ .

**٩١ - شرح شواهد المغني .**

المؤلف : جلال الدين السيوطي .

المحقق : محمد محمود الشنقيطي .

طبع : دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لجنة التراث العربي سنة ١٣٨٦ هـ .

**٩٢ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .**

المؤلف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل .

المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : المكتبة العصرية ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٦ هـ .

**٩٣ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ .**

المؤلف : جمال الدين ابن مالك .

المحقق : عدنان عبد الرحمن الدوري .

طبع : مطبعة العالي - بغداد ، سنة ١٣٩٧ هـ .

**٩٤ - شرح قطر الندى وبل الصدى .**

المؤلف : جمال الدين ابن هشام الأنصاري .

المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

طبع : مطبعة السعادة بمصر الطبعة الحادية عشرة سنة ١٣٨٣ هـ .

**٩٥ - شرح الكافية .**

المؤلف : رضي الدين الاستراباذي .

المحقق : يوسف حسن عمر .

طبع : منشورات قازنس ، بنغازي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٦ م .

**٩٦ - شرح الكافية الشافية .**

المؤلف : محمد بن عبد الله بن مالك .

المحقق : عبد المنعم أحمد هريدي .

طبع : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

**٩٧ - شرح المقدمة الجزولية الكبير .**

المؤلف : أبو علي عمر الشلوبين .

المحقق : تركي بن سهو العتيبي .

طبع : مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م

**٩٨ - شرح المقدمة الكافية .**

المؤلف : جمال الدين عثمان بن الحاجب .

المحقق : د. جمال عبد العاطي مخيمر .

طبع : نزار الباز الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

**٩٩ - شرح المقدمة المحسبة .**

المؤلف : طاهر بن أحمد بن بابشاذ .

المحقق : خالد عبد الكريم .

طبع : الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ م .

**١٠٠ - شرح المفصل .**

المؤلف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش .

طبع : عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي - القاهرة .

**١٠١ - شرح الملحة .**

المؤلف : القاسم بن علي الحريري .

المحقق : د. أحمد محمد قاسم .

طبع : مكتبة دار التراث الطبعة الثالثة سنة ١٤١٧ هـ .

**١٠٢ - شعر الأحوص الأنصاري .**

المحقق : جمع وتحقيق د. عادل سليمان جمال .

طبع : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

**١٠٣ - شعر الحارث بن خالد المخزومي .**

المحقق : يحيى الجبوري .

طبع : بغداد سنة ١٩٧٢ م .

**١٠٤ - الشعر والشعراء .**

المؤلف : عبد الله بن مسلم بن قتيبة .

المحقق : أحمد محمد شاكر .

طبع : الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٧٧ م .

**١٠٥ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا .**

المؤلف : القلقشندي .

المحقق : المؤسسة المصرية العامة .

طبع : مطابع كوستاتسوماس .

**١٠٦ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .**

المؤلف : إسماعيل بن حماد الجوهري .

المحقق : د. أحمد عبد الغفور عطار .

طبع : دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤ هـ .

**١٠٧ - صحيح البخاري . المسمى : ( الجامع الصحيح )**

المؤلف : محمد بن إسماعيل النجاري .

المحقق : د. مصطفى ديب البغا .

طبع : دار ابن كثير ودار اليمامة الطبعة الرابعة سنة ١٤١٠ هـ .

**١٠٨ - صحيح مسلم . المسمى : ( الجامع الصحيح )**

المؤلف : مسلم بن الحجاج بن مسلم .

المحقق : خليل مأمون شيحا .

طبع : دار المعرفة ، الطبعة الأولى .

**١٠٩ - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية .**

المؤلف : سليمان بن عبد القوي الطوفي .

المحقق : د. محمد بن خالد الفاضل .

طبع : مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

**١١٠ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .**

المؤلف : السخاوي .

طبع : دار مكتبة الحياة بيروت .

**١١١ - طبقات الشافعية الكبرى .**

المؤلف : تاج الدين السبكي .

المحقق : عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي .

طبع : مطبعة عيسى الحلبي وشركاه الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥ هـ .

**١١٢ - طبقات فحول الشعراء .**

المؤلف : محمد بن سلام الجمحي .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، سنة ١٤٠٠ هـ .

**١١٣ - طبقات النحويين واللغويين .**

المؤلف : الزبيدي .

المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : القاهرة ، سنة ١٩٧٣ م .

**١١٤ - الطرائف الأدبية .**

المحقق : صححه وخرجه عبد العزيز الميمني .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، سنة ١٣٥٣ هـ .

**١١٥ - العين .**

المؤلف : الخليل بن أحمد .

المحقق : د. مهدي المخزومي ود. إبرهيم السامرائي .

طبع : العراق ، سنة ١٩٨٠ م .

**١١٦ - غاية النهاية في طبقات القراء .**

المؤلف : شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري .

المحقق : عني بنشره براجستراسر .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٢ هـ .

**١١٧ - الفصول الخمسون .**

المؤلف : زين الدين يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور .

المحقق : محمود الطناحي .

طبع : مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

**١١٨ - فقه اللغة وأسرار العربية .**

المؤلف : أبو منصور الثعالبي .

طبع : دار مكتبة الحياة ، بيروت .

**١١٩ - فوات الوفيات .**

المؤلف : محمد بن شاكر الكتبي .

المحقق : إحسان عباس .

طبع : دار صادر - بيروت .

**١٢٠ - القاموس المحيط .**

المؤلف : محمد بن يعقوب الفيروزابادي .

المحقق : مكتب تحقيق التراث .

طبع : مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧ هـ .

**١٢١ - القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية في النحو .**

المؤلف : شعبان بن محمد الآثاري .

المحقق : د. السعيد عبد الله عامر .

طبع : دار الطباعة المحمدية بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ .

**١٢٢ - القوافي .**

المؤلف : عبد الباقي التنوخي .

المحقق : عمر الأسعد ومحي الدين رمضان .

طبع : دار رشاد بيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ .

**١٢٣ - الكافي في العروض والقوافي .**

المؤلف : الخطيب التبريزي .

المحقق : الحساني حسن عبد الله .

طبع : مكتبة الخانجي القاهرة .

**١٢٤ - الكامل في اللغة والأدب .**

المؤلف : أبو العباس المبرد .

المحقق : محمد أحمد الدالي .

طبع : مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣ هـ .

**١٢٥ - كتاب سيبويه .**

المؤلف : عمرو بن عثمان بن قنبر .

المحقق : عبد السلام هارون .

طبع : دار عالم الكتب ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ .

**١٢٦ - الكشاف .**

المؤلف : محمود بن عمر الزمخشري .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ .

**١٢٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .**

المؤلف : مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة .

طبع : تصوير المكتبة التجارية عن طبعة دار الكتب .

**١٢٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**

المؤلف : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيس

المحقق : د. محي الدين رمضان .

طبع : مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الخامسة سنة ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م

**١٢٩ - الكليات .**

المؤلف : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي .

المحقق : د. عدنان درويش ومحمد المصري .

طبع : مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٣ هـ .

**١٣٠ - الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية .**

المؤلف : جمال الدين الإسنوي .

المحقق : محمد حسن عواد .

طبع : دار عمار الأردن الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

**١٣١ - لسان العرب .**

المؤلف : ابن منظور .

المحقق : أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي .

طبع : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، لبنان الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ .

**١٣٢ - اللباب في علل البناء والإعراب .**

المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري .

المحقق : غازي مختار طليحات وعبد الإله بنهان .

طبع : دار الفكر المعاصر - بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٦ هـ .

**١٣٣ - اللمع .**

المؤلف : عثمان بن جني .

المحقق : حامد مؤمن .

طبع : عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٥ هـ .

**١٣٤ - ما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس .**

المؤلف : أبو موسى الحامض .

المحقق : إبراهيم السامرائي ضمن رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ .

طبع : مكتبة المنار الأردن ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ .

**١٣٥ - مجالس ثعلب .**

المؤلف : أحمد بن يحيى ثعلب .

المحقق : عبد السلام هارون .

طبع : دار المعارف الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٦٩ هـ .

**١٣٦ - مجلة المورد سنة ١٩٧٩ هـ العدد الثاني .**

**١٣٧ - مجمع الأمثال .**

المؤلف : أبو الفضل محمد بن أحمد الميداني .

المحقق : نعيم حسن زرزور .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .

**١٣٨ - مجموع الفتاوى .**

المؤلف : شيخ الإسلام ابن تيمية .

المحقق : عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد .

**١٣٩ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز .**

المؤلف : عبد الحق بن غالب ابن عطية .

المحقق : عبد السلام عبد الشافي محمد .

طبع : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ .

**١٤٠ - المحكم والمحيط الأعظم .**

المؤلف : علي بن إسماعيل بن سيدة .

المحقق : مصطفى السقا ود. حسين نصار .

طبع : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ .

**١٤١ - المحيط في اللغة .**

المؤلف : الصاحب إسماعيل بن عباد .

المحقق : محمد حسن آل ياسين .

طبع : عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ .

**١٤٢ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة .**

المؤلف : شيخ الإسلام ابن تيمية .

المحقق : سيد إبراهيم .

طبع : دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٢ هـ .

**١٤٣ - المذكر والمؤنث .**

المؤلف : أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني .

المحقق : د. عزت حسن .

طبع : دار الشرق العربي .

**١٤٤ - المذكر والمؤنث .**

المؤلف : يحيى بن زياد الفراء .

المحقق : د. رمضان عبد التواب .

طبع : مكتبة دار التراث ، القاهرة ، سنة ١٩٧٥ م .

**١٤٥ - المذكر والمؤنث .**

المؤلف : محمد بن يزيد المبرد .

**١٤٦ - المذكر والمؤنث .**

المؤلف : ابن التستري الكاتب .

المحقق : د. أحمد عبد المجيد هريدي .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ .

**١٤٧ - المذكر والمؤنث .**

المؤلف : أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري .

المحقق : د. طارق الجنابي .

طبع : دار الرائد العربي - بيروت ، لبنان الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦ هـ .

**١٤٨ - مراتب النحويين .**

المؤلف : أبو الطيب اللغوي .

المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبع : دار الفكر العربي .

**١٤٩ - المرتجل في شرح الجمل .**

المؤلف : ابن الخشاب .

المحقق : علي حيدر .

طبع : دمشق سنة ١٣٩٢ هـ .

**١٥٠ - مسائل خلافية في النحو .**

المؤلف : أبو البقاء العكبري .

المحقق : محمد خير الحلواني .

طبع : دار الشرق العربي ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ .

**١٥١ - المسائل المنثورة .**

المؤلف : أبو علي الفارسي .

المحقق : مصطفى الحدري .

طبع : مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

**١٥٢ - المساعد على تسهيل الفوائد .**

المؤلف : ابن عقيل .

المحقق : د. محمد كامل بركات .

طبع : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ .

**١٥٣ - المستقصى في أمثال العرب .**

المؤلف : محمود بن عمر الزمخشري .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨ هـ .

**١٥٤ - المسند .**

المؤلف : الإمام أحمد بن حنبل .

**١٥٥ - مسند علي بن الجعد .**

المؤلف : أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري .

المحقق : الشيخ عامر أحمد حيدر .

طبع : مؤسسة نادر - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ .

**١٥٦ - مشكل إعراب القرآن .**

المؤلف : مكي بن أبي طالب .

المحقق : د. حاتم الضامن .

طبع : مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ .

**١٥٧ - المصباح في المعاني والبيان والبديع .**

المؤلف : بدر الدين ابن مالك .

المحقق : د. حسني عبد الجليل يوسف .

طبع : مكتبة الآداب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ .

**١٥٨ - معاني القرآن .**

المؤلف : يحيى بن زياد الفراء .

طبع : عالم الكتب ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ .

**١٥٩ - معاني القرآن .**

المؤلف : سعيد بن مسعدة الأخفش .

المحقق : د. هدى محمود قراعة .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ .

**١٦٠ - معجم الأدباء .**

المؤلف : ياقوت الحموي .

المحقق : د. إحسان عباس .

طبع : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣ م .

**١٦١ - معجم البلدان .**

المؤلف : ياقوت الحموي .

طبع : دار صادر - بيروت ، ودار الفكر .

**١٦٢ - معجم شواهد العربية .**

المؤلف : عبد السلام هارون .

طبع : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٧ هـ .

**١٦٣ - معجم المؤلفين .**

المؤلف : عمر رضا كحالة .

المحقق : مكتب تحقيق التراث .

طبع : مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ .

**١٦٤ - المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية .**

المؤلف : إميل بديع يعقوب .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ .

**١٦٥ - المغني .**

المؤلف : ابن فلاح اليمني .

المحقق : رسالة دكتوراه للطالب / عبد الرزاق السعدي إشراف الدكتور / أحمد مكي الأنصاري .

**١٦٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .**

المؤلف : جمال الدين بن هشام .

المحقق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني .

طبع : دار الفكر ، الطبعة السادسة سنة ١٩٨٥ م .

**١٦٧ - مفتاح العلوم .**

المؤلف : يوسف بن أبي بكر السكاكي .

طبع : المكتبة العلمية الجديدة - بيروت .

**١٦٨ - المفصل في علم اللغة وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصل للحلبي .**

المؤلف : محمود بن عمر الزمخشري .

المحقق : د. محمد عز الدين السعيدي .

طبع : دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ .

**١٦٩ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية .**

المؤلف : محمود بن أحمد العيني .

طبع : مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر - بيروت .

**١٧٠ - مقاييس اللغة .**

المؤلف : ابن فارس .

المحقق : عبد السلام هارون .

طبع : دار الفكر المجمع العلمي العربي الإسلامي ، سنة ١٣٩٩ هـ .

**١٧١ - المقتصد في شرح الإيضاح .**

المؤلف : عبد القاهر الجرجاني .

المحقق : د. كاظم بحر المرجان .

طبع : منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، دار الرشيد سنة ١٩٨٢ م .

**١٧٢ - المقتضب .**

المؤلف : محمد بن يزيد المبرد .

المحقق : محمد عبد الخالق عظيمة .

طبع : عالم الكتب - بيروت .

**١٧٣ - مقدمة ابن الصلاح .**

المؤلف : عثمان بن عبد الرحمن الشهروري .

المحقق : نور الدين عتر .

طبع : دار الفكر المعاصر ودار الفكر الطبعة الثالثة سنة ١٤١٨ هـ .

**١٧٤ - المقرب .**

المؤلف : علي بن مؤمن ابن عصفور .

المحقق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري .

تصوير : تصوير المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩١ هـ .

**١٧٥ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك .**

المؤلف : أبو حيان الأندلسي .

المحقق : سدني جليزر .

طبع : نيوهامن بأمريكا ، سنة ١٩٤٧ هـ .

**١٧٦ - الموطأ .**

المؤلف : الإمام مالك بن أنس .

طبع : دار إحياء التراث سنة ١٤٠٦ هـ .

**١٧٧ - نتائج الفكر في النحو .**

المؤلف : عبد الرحمن السهيلي .

المحقق : د. محمد إبراهيم البنا .

طبع : دار الرياض للنشر .

**١٧٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء .**

المؤلف : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

المحقق : إبراهيم السامرائي .

طبع : مكتبة المنار بالأردن ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٥ هـ .

**١٧٩ - النشر في القراءات العشر .**

المؤلف : محمد بن محمد بن الجزري .

المحقق : علي محمد الضباع .

طبع : دار الفكر .

**١٨٠ - نفائس الأصول في شرح المحصول .**

المؤلف : محمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المعروف بالقرافي.

المحقق : الشيخ عادل أحمد عبد المقصود والشيخ علي معوض .

طبع : مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

**١٨١ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان .**

المؤلف : أبو حيان الأندلسي .

المحقق : د. حسين الفتلي .

طبع : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٨ هـ .

**١٨٢ - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب .**

المؤلف : أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي .

طبع : دار الكتب العلمية - بيروت .

**١٨٣ - النوادر في اللغة .**

المؤلف : سعيد بن أوس الأنصاري .

طبع : دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧ هـ .

**١٨٤ - هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .**

المؤلف : اسماعيل باشا البغدادي .

طبع : دار الفكر سنة ١٤٠٢ هـ .

**١٨٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .**

المؤلف : جلال الدين السيوطي .

المحقق : د. عبد العال سالم مكرم .

طبع : مؤسسة الرسالة - بيروت ، سنة ١٤١٣ هـ .

**١٨٦ - الوافي بالوفيات .**

المؤلف : الصفدي .

طبع : طبعة استانبول ، سنة ١٩٣١ م .

**١٨٧ - الوافي في العروض والقوافي .**

المؤلف : الخطيب التبريزي .

المحقق : الأستاذ / عمر يحيى والدكتور / فخر الدين قباوة .

طبع : دار الفكر .

**١٨٨ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .**

المؤلف : أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان .

المحقق : د. احسان عباس .

طبع : دار الثقافة - بيروت ، لبنان .

# الفهرس التفصيلي لمسائل الكتاب

**الموضوع** **الصفحة**


**( الإعراب والبناء )** ..... ١

تعريفهما لغة واصطلاحاً ..... ١

معنى العامل وأنواعه ..... ٣

الاعراب ظاهر ومقدر ، والمقدر منقوص ومقصور ..... ٤

**( أنواع الاعراب والبناء وهي ثمانية )** ..... ٦

علامات الاعراب والبناء ..... ٦

العلامات الأصلية ، والعلامات الفرعية ..... ٦

**( موارد الاعراب والبناء وهي ثمانية )** ..... ٧

ما يختص به كل من أنواع الاعراب ..... ٧

اختصاص الجر بالاسماء والجزم بالأفعال ..... ٨

أنواع البناء واختصاص كل نوع ..... ٩

ما ينوب من الحروف عن الحركات ..... ٩

**( ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور وهو خمسة مواضع )** ..... ١١

الضمير ..... ١١

المثنى ..... ١١

جمع المذكر السالم ..... ١١

جمع المؤنث السالم ..... ١٢

الممنوع من الصرف ..... ١٢

موقف النحاة من استواء النصب والجر :

ابن مالك ، ابن معط ، ابن الخباز ، عبدالقاهر ..... ١٢

**( تقسيم الأسماء وتحديدها وهو على خمسين قسماً )** ..... ١٤

**الموضوع** **الصفحة**

فائدة الحدّ في تصور العلم ..... ١٤
تقسيم علي بن أبي طالب ( رضي الله عنه ) للكلام ..... ١٤
الحكمة في تقسيم الأسماء إلى ظاهر ومضمر ومبهم ..... ١٤
طريقة المؤلف في التحديد ..... ١٥
تنبيه في معنى الحدّ ..... ١٦
هل للحدّ حدّ أم لا ؟ ..... ١٧
ردّ الإمام المحلي على ابن معطٍ في تعريف اللفظ من خمسة أوجه ..... ١٧
تعداد أقوال النحاة في تحديد الأسماء إجمالاً ..... ١٨
الاسم الظاهر ..... ٢٠
أقوال النحاة في تحديده وأجود هذه الأقوال ..... ٢٠
فائدة سرد أقوال النحاة في حدود الأسماء ..... ٢٠
دلالة الإعراب على المعنى ..... ٢١
الفرق بين سلام إبراهيم وسلام الملائكة في قوله تعالى :
﴿ **قالوا سلاماً قال سلامٌ** ﴾ ..... ٢٢
قوة الرفع على النصب والجر ..... ٢٣
في قوله تعالى ﴿ **سلاماً** ﴾ في نصبه وجهان ..... ٢٣
قوله تعالى ﴿ **وقولوا حطةٌ** ﴾ ما وجه الرفع فيه ..... ٢٤
قوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ ﴾ ما وجه قراءة
الرفع والنصب في ﴿ **العفو** ﴾ ..... ٢٥
وجوب الرفع في قوله تعالى ﴿ **وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم**
**قالوا أساطيرُ الأولين** ﴾ لأن القراءة سنة متبعة ..... ٢٥

**الموضوع** **الصفحة**

وجوب النصب في قوله تعالى ﴿ **وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً** ﴾ كذلك ..... ٢٦
( **الاسم المضمر** ) ..... ٢٧
تسميته لدى الكوفيين والبصريين ..... ٢٧
اختلاف النحاة في تحديده إلى ثلاثة مذاهب ..... ٢٨
التعريف الأجود وسبب اختياره ..... ٢٨
إيرادات أبي حيان على تعريف ابن مالك ..... ٢٩
( **الاسم المبهم** ) ..... ٣١
يسمى الناقص وهو موصول وإشارة ..... ٣١
متى يعدّ الاسم المبهم من المعارف ..... ٣١
تنبيه في الرد على ابن بابشاذ بجعله اسم الإشارة ليس إلا هو
ما ليس بظاهر ولا مضمر ..... ٣٣
( **الاسم المعرب** ) ..... ٣٤
تعريفه ..... ٣٤
أقسامه ..... ٣٤
محترزات التعريف ..... ٣٥
إعراب الاسم الظاهر ..... ٣٥ - ٣٦
( **الاسم المبني والاسم الممدود** ) ..... ٣٧
تعريفه ..... ٣٧
علاقة المبني بالمعرب ..... ٣٧
البناء منه لازم ومنه غير لازم ..... ٣٨
الفرق بين العمل البنائي والإعرابي ..... ٣٨

**الموضوع** **الصفحة**

تنبيه في اتفاق النحاة على انقسام الكلمات إلى معرب ومبني فقط وليس بينهما واسطة على الصحيح ..... ٣٨
مذاهب النحاة فيما أضيف إلى ياء المتكلم .....٣٨ - ٣٩
تعريفات الاسم الممدود ..... ٣٩
أنواع الممدود ..... ٤٠
تنبيه في الممدود القياسي والسماعي ..... ٤٠
نظم الممدود القياسي في أربعة أبيات ..... ٤١
الممدود القياسي وهو على عشرة أنواع ..... ٤١
كل هذه العشرة مصروف إلا ما اشتمل على ألف التأنيث..... ٤٣
السماعي من الممدود عشرة أنواع ..... ٤٣
( **الاسم المقصور** ) ..... ٤٥
أقوال النحاة في تحديده ..... ٤٥
التعريف المختار لدى المؤلف ومحترزاته ..... ٤٥
التمكن منحصر في المصروف والممنوع أما المنقوص والمقصور فلا ..... ٤٥
سبب تسميته بالمقصور ..... ٤٦
قصر الممدود ومدّ المقصور ..... ٤٦
تسمية المقصور منقوصا لدى سيبويه ومخالفة الجمهور والمؤلف..... ٤٦
الفرق بين حركة ما قبل ألف المقصور وما قبل ياء المنقوص ..... ٤٧
الفرق بين ألف المقصور وياء المنقوص ..... ٤٧
القصر والمدّ مخصوصان بالأسماء ممنوعان من الأفعال والحروف ..... ٤٨
الحكمة في وجود المدّ والقصر في كلمة واحدة ..... ٤٩
المقصور القياسي وهو على عشرة أنواع ..... ٥٠
المقصور السماعي وهو على خمسة أنواع ..... ٥٢

**الموضوع** **الصفحة**

مصنفات الأئمة في المقصور ..... ٥٣
المنقوص وعلاقته بالمقصور من جهة الاعتلال ..... ٥٣
يقال فيهما طرفا نقيض للزوم صفة التباين بينهما ..... ٥٤
تعريف الاسم المنقوص لدى النحاة ..... ٥٤
تنبيه في سبب تسميته بالمنقوص ..... ٥٤
( **الاسم المنصرف** ) ..... ٥٥
اسمه وسبب التسمية ..... ٥٥
حدّه لدى النحاة ..... ٥٦
المتمكن الأمكن وعلاماته الثلاث ..... ٥٦
( **الاسم الممنوع من الصرف** ) ..... ٥٧
اسمه وسبب التسمية ..... ٥٧
حدّه لدى النحاة ..... ٥٨
حدّه لدى المؤلف ومحترزات التعريف ..... ٥٨
أنواع الشبه بين الأسماء والحروف ..... ٥٨
ردّ المؤلف على شرّاح الألفية في شرح قوله ( والمعنوي في متى وفي هنا ) ..... ٥٩
اختيار المؤلف كون هاء التنبيه حرف إشارة واستدلاله على ذلك بالقياس ..... ٥٩
( **الاسم النكرة والاسم المعرفة** ) ..... ٦١
أسماء النكرة وسبب تقديمها على المعرفة ..... ٦١
تعريفات النحاة للنكرة وهي خمسة ..... ٦١
أعـــمّ النكرات ..... ٦٣
أحوال النكرة العشرة ..... ٦٣
علامات النكرة ..... ٦٣
أسماء المعرفة وعلاقته بالنكرة ..... ٦٣

**الموضوع** **الصفحة**

حدود المعرفة في كتب النحاة ..... ٦٤
أقسام المعرفة وآراء النحاة في ذلك ..... ٦٥
**( الاسم المذكر والاسم المؤنث )** ..... ٦٦
المذكر وسبب تقديمه على المؤنث ..... ٦٦
علامة المذكر التي تعّرفه والمراد بها حدّه ..... ٦٦
صفته التي تميزه ..... ٦٦
التقسيم الذي يخصه ..... ٦٦
تنبيه فيما يذكر من أعضاء البدن ولا يجوز تأنيثه وهي ثلاثون عضواً ..... ٦٧
من عوارض البدن السالف والشارب ... الخ وليست أعضاء ..... ٦٨
ردّ المؤلف على ابن خالويه ..... ٦٨
تنقص المؤلف من ابن خالويه وإزرائه بعلمه ..... ٦٩
ما يجوز تذكيره وتأنيثه من سائر الأشياء ..... ٦٩
ردّ المؤلف على ابن خالويه أيضاً ..... ٧٣
اعتراض المؤلف على قاعدة مشهورة عند الجمهور ..... ٧٣
الأسماء التي لا يجوز تذكيرها أصلاً ..... ٧٤
ردّ المؤلف على ابن خالويه أيضاً ..... ٧٤
علامة المؤنث التي تعرّفه ويراد بها حدّه ..... ٧٥
صفته التي تميّزه ..... ٧٥
تقسيمه الذي يخصه ..... ٧٥
شرح صفات المؤنث ..... ٧٥
التاء في بنت وأخت أصلية في رأي المؤلف ورأي الحريري في الدرّة ..... ٧٥
من أعضاء البدن ما يؤنث ولا يجوز تذكيره وهي ثلاثون عضواً ..... ٧٦
من الأسماء ما يشترك فيه المذكر والمؤنث مجرداً ..... ٧٨

**الموضوع** **الصفحة**

الهاء التي تستعمل في صفات المذكر للمبالغة ..... ٧٨
الهاء التي تستعمل في المصادر للمصدر ، أو للمبالغة أو لتقدير الفاعل ..... ٧٨
( **الاسم المكبر والاسم المصغر** ) ..... ٨١
سبب تقديمه المكبر على المصغر ..... ٨١
علامة المكبر المراد بها حدّه ..... ٨١
علاقة المكبر بالمصغر ..... ٨١
علامة المصغر المراد بها حدّه ..... ٨١
شروط التصغير ..... ٨١
( **الاسم المفرد والاسم المركب** ) ..... ٨٢
سبب تقديم المفرد على غيره ..... ٨٢
علامته التي يراد بها حدّه ..... ٨٢
أقسامه ..... ٨٢
علامة المركب التي يراد بها حدّه ..... ٨٢
أقسام المركب ..... ٨٢
( **الاسم المثنى** ) ..... ٨٥
معنى التثنية لغة واصطلاحاً ..... ٨٥
سبب وجود التثنية في اللغة وفائدتها ..... ٨٥
التثنية من خصائص الاسم ..... ٨٥
تعريفها في اصطلاح النحويين ..... ٨٦
حدّ المثنى لدى المؤلف واحترازات التعريف ..... ٨٦
تعاريف المثنى في كتب النحاة وهي عشرة ..... ٨٧
ما دلّ على اثنين وهو غير مثنى ..... ٨٨
التثنية من خصوصيات هذه اللغة العربية ..... ٨٩

**الموضوع** **الصفحة**

شروط المثنى وهي خمسة :
أولها : أن يكون قابلاً لمعنى التثنية ..... ٩٠
ثانيها : اتفاق اللفظ ..... ٩٠
ثالثها : اتفاق المعنى ..... ٩١
الخلاف في تثنية المشترك ..... ٩١
رابعها : التنكير ..... ٩١
مذهب ابن مالك إلى عدم جواز العطف في المعرفة إلا في ضرورة الشعر ..... ٩٢
خامسها : الإفراد ..... ٩٢
قد يثنى اسم الجنس على تأويل الفرقتين ..... ٩٣
قصة عجل ابن لحيم ..... ٩٤
إذا كان المفرد محذوف العجز جاز وجهان ..... ٩٤
**( الاسم المجموع )** ..... ٩٦
حدّ الجمع وخلاف الشريشي في ذلك ..... ٩٦
تعريف الجمع الصحيح بنوعيه ، والمكسر ..... ٩٦
أقسمام الجمع ..... ٩٦
نعريف جمع التصحيح والتكسير أيضاً ..... ٩٨
السبب في تسميتها ..... ٩٨
أسماء الجمع الصحيح ..... ٩٨
شروطه وإعرابه ..... ٩٨
أقل الجمع ..... ٩٩
التغيير الظاهر والمقدر ..... ١٠٠
انصاف الواحد بالجمع والجمع بالواحد وما يستوي فيه المفرد والجمع ... ١٠٠
عبارات أخرى للنحاة في تعريف المجموع ..... ١٠١

**الموضوع** **الصفحة**

تكميل في أقسام الزيادة على الجموع ..... ١٠٣
علاقة المثنى بالجمع - المثنى لا يثنى والمصغر لا يصغر والجمع قد يجمع ... ١٠٣
( **اسم الجمع** ) ..... ١٠٤
اسم الجمع سماعي محصور بالعد ..... ١٠٤
حدّ الجيّد ..... ١٠٤
حصر اسم الجمع في ألفاظ معدودة ..... ١٠٤
ردّ المؤلف على أبي سعيد السيرافي ..... ١٠٥
الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس ..... ١٠٥
( **اسم الجنس** ) ..... ١٠٦
تعريفه وأقسامه ..... ١٠٦
اختلاف النحاة في اسم الجنس الجمعي ما هو ؟ ..... ١٠٦
أحوال وصف اسم الجنس ثلاثة ..... ١٠٦
الاستقراء يدل على كثرته في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة ..... ١٠٧
ما ورد من كلامهم واحدة بغير تاء وجمعه بالتاء ..... ١٠٨
تنبيه على خمسة أسماء سماعية تطلق على الواحد والجمع ..... ١٠٩
( **اسم الإشارة** ) ..... ١١٠
علاقته بالموصول في الإبهام ..... ١١٠
قال قومٌ لا حدّ له لكونه محصوراً بالعدّ ..... ١١٠
عدد أسماء الإشارة ..... ١١٠
من قال بتحديده من النحاة ..... ١١٠
( **الاسم الموصول** ) ..... ١١٢
علاقته باسم الإشارة في الإبهام ..... ١١٢

**الموضوع** **الصفحة**

الأكثرون من النحويين لم يحدوه اتكالاً على عدّته ..... ١١٢
عدد الأسماء الموصولة ..... ١١٢
حدوده في كتب النحاة وهي خمسة ..... ١١٣
الصلة ، والعائد والمطابقة..... ١١٤
( **اسم المبتدأ واسم الخبر** ) ..... ١١٥
معنى كل من المبتدأ والخبر ..... ١١٥
حجة من جمع بينهما من النحاة في تعريف واحد ،
وحجة من فرق بينهما..... ١١٥
بقية أقوال النحاة في تحديد المبتدأ ..... ١١٦
الفرق بين المبتدأ الذي له خبر والذي ليس له خبر ..... ١١٧
تناقض ابن هشام في تعريف المبتدأ ..... ١١٨
الفرق بين المبتدأ والفاعل ..... ١١٩
العامل في المبتدأ معنوي ..... ١١٩
تنبيه على ما عامله معنوي في العربية ..... ١١٩
حدّ الخبر لدى المؤلف ومحترزاته ..... ١٢٠
أقوال النحاة في تحديده وهي خمسة ..... ١٢٠
الفرق بين الخبر والفاعل ..... ١٢١
النحاة في الخبر على مذهبين ..... ١٢٢
تنبيه على معنى العمدة والفضلة ..... ١٢٢
( **الفاعل** ) ..... ١٢٣
تعريفه ومحترزات التعريف..... ١٢٣
تعريفه في كتب النحاة على ثمانية أقوال ..... ١٢٣
نقد المؤلف لعبارة ابن مالك في الخلاصة ..... ١٢٥

**الموضوع** **الصفحة**

( **المفعول به** ) ..... ١٢٦
المفاعيل وعددها عند البصريين ..... ١٢٦
مذهب الكوفيين في بقية المفاعيل ..... ١٢٦
ناصب المفعول به والخلاف في ذلك ..... ١٢٦
حدّ المفعول به عند المؤلف ومحترزات التعريف ..... ١٢٦
أقاويل النحاة في تحديده على ثلاثة مذاهب ..... ١٢٧
علاقة المفعول به ..... ١٢٧
شرطه ..... ١٢٧
موضعه من الجملة ..... ١٢٧
( **المفعول المطلق** ) ..... ١٢٨
فائدته ..... ١٢٨
مذاهب النحاة في ترتيبه مع المفاعيل ..... ١٢٨
سبب تسميته بالمصدر وبالمطلق ..... ١٢٩
أقوال النحاة في تحديده ..... ١٣٠
المصدر أصل المشتقات والخلاف في ذلك ..... ١٣١
تنبيه حول عدد أبنية المصدر ومعاني أفعاله ..... ١٣٢
( **المفعول به** ) ..... ١٣٣
اسمه ..... ١٣٣
حدّه لدى النحاة على عشرة أقوال ..... ١٣٣
خلاصة الأقاويل في حدّه ..... ١٣٤
أقسامه ..... ١٣٤
( **المفعول فيه** ) ..... ١٣٦

**الموضوع** **الصفحة**

اسمه ونوعاه ..... ١٣٦
مذاهب النحاة في التفريق بين الزمان والمكان والجمع بينهما ..... ١٣٦
معنى الظرف في اللغة والاصطلاح ..... ١٣٧
أقاويل النحاة في تحديده وهي خمسة ..... ١٣٧
خلاصة الأقاويل ..... ١٣٨
النحاة الذين اكتفوا بالتمثيل دون التعريف ..... ١٣٨
تنبيه في : احتراز المؤلف بإضمار ( في ) من ثلاثة أشياء ..... ١٣٩
اختلاف النحاة في المنصوب بعد دخل وسكن وذهب
على ثلاثة مذاهب ..... ١٤٠
( **المفعول معه** ) ..... ١٤١
أقوال النحاة في تحديده وهي تسعة ..... ١٤١
خلاصة الأقوال ، واحترازات التعريف ..... ١٤٢
ما الفرق بين الواو المتبعة والتابعة ؟ ..... ١٤٣
( **الحال** ) ..... ١٤٤
الحال يذكر ويؤنث ، ويجوز تأنيث لفظها بالتاء ..... ١٤٤
حدوده وهي دائرة بين النحويين على عشرة أقوال ..... ١٤٤
ذكر ابن مالك أنها تجر بباء زائدة وردّ عليه أبو حيان ..... ١٤٦
ملخص عبارات النحاة ومحترزاته ..... ١٤٨
تنبيه في أقسام الحال ..... ١٤٩
شبه الحال بالمفعول به ..... ١٥٠
( **التمييز** ) ..... ١٥١
اسماؤه تعريفه لغة ..... ١٥١

**الموضوع** **الصفحة**

في تسميته بالتمييزات تسامح وتجوز ..... ١٥١
تعريفه في الاصطلاح لدى المؤلف واحترازاته ..... ١٥١
أقاويل النحاة في تعريفه وهي عشرة ..... ١٥٢
ملخص عبارات النحاة ..... ١٥٣
تنبيه على قسمي التمييز المفرد والجملة ..... ١٥٣
أنواع المفرد خمسة ، والجملة نوعان ..... ١٥٤
( **الاسم المستثنى** ) ..... ١٥٥
يشترط اتصاله بما قبله ..... ١٥٥
أقوال النحاة في تحديده وهي ستة ..... ١٥٥
تنبيه على أوهام بعض المعربين ..... ١٥٦
أقوال النحاة في حدّ الاستثناء وهي ستة ..... ١٥٦
ملخص عبارات النحاة في حدّ المستثنى ..... ١٥٧
الناصب للمستثنى ..... ١٥٨
هل تخرج إلا المستثنى وحده أم هو ووصفه
جميعاً وخلاف النحاة في ذلك ..... ١٥٨
إعراب المستثنى ..... ١٥٩
( **النعت** ) ..... ١٦٠
أسماؤه وهل النعت غير الوصف ..... ١٦٠
خلط النحاة بين النعت والمنعوت ، ونحو ذلك ..... ١٦٠
حدّ النعت والفرق بين الوصف والصفة ..... ١٦٠
الوصف يطلق على معنيان ..... ١٦١
حدّ الوصف في كتب العربية على تسعة أقوال ..... ١٦١
ملخص عبارات النحاة واحترازاته ..... ١٦٢

**الموضوع** **الصفحة**

رأي الجمهور مطابقة الصفة للموصوف في أربعة من عشرة ..... ١٦٣
رأي ابن هشام على النصف من العددين ..... ١٦٣
تنبيه على الفرق بين حَسَب وحَسْبَ ..... ١٦٣
( **التوكيد** ) ..... ١٦٥
حدّ التوكيد ..... ١٦٥
حدّ اسم التوكيد المؤكد به في كتب النحاة وهو على سبعة أقوال ..... ١٦٥
ملخص عبارات النحاة واحترازاته ..... ١٦٧
أنواع التوكيد ..... ١٦٧
فائدة في قوله تعالى ﴿ **فسجد الملائكة كلهم أجمعون** ﴾ سرّ لطيف ..... ١٦٨
( **عطف البيان** ) ..... ١٦٩
حدّ العطف ..... ١٦٩
أقوال النحاة في حدّ المعطوف وهي ستة ..... ١٦٩
ملخص عبارات النحاة ومحترزاته ..... ١٧٠
حكم المعطوف في تبعيته للمعطوف عليه ..... ١٧١
( **عطف النسق** ) ..... ١٧٢
تسميته ..... ١٧٢
مذاهب النحاة في حدّه ..... ١٧٢
حدّه في كتب العربية على خمسة أقوال ..... ١٧٢
ملخص عبارات النحاة ومحترزاته ..... ١٧٣
( **البدل** ) ..... ١٧٥
تسميته - معناه في اللغة ..... ١٧٥
حدّه في كتب النحاة على أربعة أقوال ..... ١٧٥

**الموضوع** **الصفحة**

تنبيه حول أوهام بعض المعربين في حدّ البدل ..... ١٧٦
أقسام البدل وهي ستة ..... ١٧٦
توجيهها وهو على ثمانية أوجه ..... ١٧٧
( **اسم الفعل** ) ..... ١٧٨
الأكثرون على أنه لا حدّ له اتكالاً على عدّته ..... ١٧٨
النحاة في تحديده على قولين ..... ١٧٨
عمل اسم الفعل ..... ١٧٩
تنبيه على أنواع اسم الفعل وهي ثلاثة ..... ١٧٩
( **التعجب** ) ..... ١٨٠
تعريف التعجب ..... ١٨٠
مصوغ التعجب ذهب فيه النحاة مذهبين ..... ١٨٠
حدوده في كتب النحاة على ستة أقوال ..... ١٨٠
قال المؤلف قال المحققون من هنا لا يطلق على الله تعالى أنه متعجب ..... ١٨١
لا يُتَعجب من صور الخلق الثابتة ولا يتعجب إلا مما يزيد وينقص ..... ١٨٢
تنبيه على عدم ورود التعجب من الله تعالى .....
صيغ التعجب ..... ١٨٣
خلاصة أقاويل النحويين في حدّ التعجب ..... ١٨٤
( **اسم الفاعل** ) ..... ١٨٥
أقوال النحاة في تحديده وهي ستة ..... ١٨٥
احترازات تعريف اسم الفاعل ..... ١٨٦
تنبيه على ذكر الأسماء المتضمنة معنى الفعل وهي عشرة ..... ١٨٧
( **اسم المثال لاسم الفاعل** ) ..... ١٨٨

**الموضوع** **الصفحة**


تعريفه ..... ١٨٨
حدوده لدى النحاة وهي ثلاثة أقوال ..... ١٨٨
عدد أوزانه خمسة عند الجمهور ..... ١٨٨
نيابتها عن اسم الفاعل في العمل مع إفادة التكرار ..... ١٨٩
ما يقل من هذه الأوزان وما يكثر ..... ١٨٩
رأي البصريين والكوفيين في عمل هذه الأوزان ..... ١٨٩
**( اسم المفعول )** ..... ١٩٠
الفرق بينه وبين اسم الفاعل ..... ١٩٠
الجمهور في تحديده على قولين ..... ١٩٠
صياغته من الثلاثي وغيره ..... ١٩٠
**( اسم المثال لاسم المفعول )** ..... ١٩٢
ذكر من اقتصر من النحويين على تعريفه بالتمثيل ..... ١٩٢
انتقاد المؤلف للنحاة على عدم تحديده ..... ١٩٣
تحديده على قول واحد ..... ١٩٤
هذا الحدّ مقول في أمثلة خمسة لا غير ..... ١٩٤
تنبيه على مجيء فعيل بمعنى مفعول غالباً وبمعنى فاعل نادراً ..... ١٩٤
ومجيء فَعُولٍ على العكس منه ..... ١٩٤
بقية الأوزان الخمسة وشواهدها من القرآن وغيره ..... ١٩٥
**( الصفة المشبهة )** ..... ١٩٧
اسمها ، وشبهها باسم الفاعل ..... ١٩٧
حدودها في كتب العربية على أربعة أقوال ..... ١٩٧
خلاصة أقوال النحاة ومحترزاته ..... ١٩٩

**الموضوع** **الصفحة**

( **اسم المصدر** ) ..... ٢٠٠
اختلاف الأصحاب في حدّه على أربعة مذاهب ..... ٢٠٠
أحسن ما قيل في حدّه ..... ٢٠٠
من جمع بينه وبين غيره في حدّ واحد ..... ٢٠١
اسم المصدر ثلاثة أنواع من حيث العمل ..... ٢٠١
ما يعمل اتفاقاً ..... ٢٠١
ما اختلف في اعماله ..... ٢٠١
ما لا يعمل اتفاقاً ..... ٢٠٢
تنبيه على الأصل في صيغة اسم المصدر والزمان
والمكان والآلة [ مَفْعَل ] ..... ٢٠٢
اسم المصدر المخالف لـ( مَفْعَل ) ..... ٢٠٣
اسم المكان المخالف لـ( مَفْعَل ) ..... ٢٠٣
ردّ المؤلف على من يلحّن من يجعل المُقَام بالضم للمكان ..... ٢٠٤
اسم الزمان المخالف لـ( مَفْعَل ) ..... ٢٠٤
اسم الآلة المخالف لـ( مَفْعَل ) ..... ٢٠٥
غير المقيس من أسماء الآلات ..... ٢٠٥
يشترك اسم المصدر والزمان والآلة في ( مَفْعَل ) والأصل فتح عينه ..... ٢٠٦
القياس في اسم الآلة كسر ميمه ..... ٢٠٦
فائدة في ذكر سبعة أسماء مسموعة للآلات تبدأ بميم مضمومة ..... ٢٠٦
معاني بعض هذه الأسماء ..... ٢٠٧
تكميل في وصف الأرض التي يكثر فيها الشيء على ( مَفْعَلة ) ..... ٢٠٧
اقتصار ذلك على الثلاثي ..... ٢٠٨
ليس في كلام العرب ( فِعْلَل ) إلا أربعة ..... ٢٠٨

**الموضوع** **الصفحة**

غير العاملة من ( مَفْعَل ) على ثلاثة أنواع ..... ٢٠٩
تشترك الأربعة [اسم المصدر والزمان والمكان والآلة] في خمسة أشياء ... ٢١٠
( **اسم التفضيل** ) ..... ٢١٢
سبب تسميته بـ( أفعل التفضيل ) ..... ٢١٢
قد ينوب عنه ما هو بمعناه ..... ٢١٢
اختلاف النحاة في تحديده على مذهبين ..... ٢١٢
حدّه في كتب النحاة على قولين ..... ٢١٢
شرح تعريف المؤلف ..... ٢١٣
تجريد أفعل التفضيل من الألف واللام ، إضافته إلى نكرة..... ٢١٣
عود على بدء بذكر الأسماء العشرة المتضمنة معنى
الفعل منظومة في ثلاثة أبيات ..... ٢١٤
( **تحديد متعلقات العربية** ) ..... ٢١٥
ذكر هذه الخمسين إجمالاً ..... ٢١٥
حدّ النحو ..... ٢١٥
حدّ اللفظ ..... ٢١٥
حدّ الكلمة ..... ٢١٥
حدّ الكلام ، الكلم ، القول ، الاسم ، الفعل ..... ٢١٦
حدّ ، التام ، الحرف ، الإعراب ، البناء ..... ٢١٧
حدّ المشتق ، الجامد ، المتعدي ، اللازم ، العدد ،
التعليق ، الإلغاء ، الصلة ..... ٢١٨
حد الكنية ، اللقب ، الحقيقة ، المجاز ..... ٢١٩
اهمال جمهور النحاة لذكر الحقيقة والمجاز ..... ٢١٩
حدّ الأصل ، الفرع ، النائب ، اسم الصوت ..... ٢٢٠

**الموضوع** **الصفحة**

حدّ الحكاية ، الإضافة ، النسب ، الاستثناء ، التنازع ، الاشتغال ..... ٢٢١
حدّ المنادى ، الاستغاثة ، الترخيم ، الاختصاص ،
الندبة ، التحذير ، الإغراء ..... ٢٢٢
حدّ المسوّغ ، العِلْم ، الجهل ، الشك ، الظن ، النسخ ..... ٢٢٣
موضع النسخ من أبواب النحو ومعانيه ..... ٢٣
حدّ التابع وبيان أنواعه ..... ٢٢٤ - ٢٢٥
حدّ الوقف ..... ٢٢٥
تنبيه على طريق النحاة في تحديد الأشياء وهو على أربعة أوجه ..... ٢٢٦
معاني الحدّ ..... ٢٢٦
ما ورد على الوجه الأول من تعاريف النحاة ..... ٢٢٦
ما ورد على الوجه الثاني من تعاريف النحاة ..... ٢٢٧
ما ورد على الوجه الثالث من تعاريف النحاة ..... ٢٢٧
ما ورد على الوجه الرابع من تعاريف النحاة ..... ٢٢٨
ما ورد من أمثلة التعبير عن الحدّ بأسماء أخرى ..... ٢٢٨
**( إعراب الأسماء )** ..... ٢٣٠
الاسم المفرد الصحيح المنصرف ..... ٢٣٠
( إعراب الاسم المفرد الصحيح المنصرف ) ..... ٢٣٢
الرفع والنصب والجر ..... ٢٣٢
تنوينه في حالة الوصل ..... ٢٣٣
لم اختص التنوين بالاسم المنصرف و لم سمي منصرفاً ..... ٢٣٣
كل تنوين أبدل منه ألف في الوقف فهو تنوين الصرف ..... ٢٣٤
علامات الاسم المفرد الصحيح المنصرف ..... ٢٣٥
**( تنوين الأسماء )** ..... ٢٣٨

**الموضوع** **الصفحة**

تعريفه ومحترزاته ..... ٢٣٨
نون ضيفين ..... ٢٣٨
قول النحاة في تعريف التنوين ..... ٢٣٨
اختلاف النحاة في حرفيته والصحيح في ذلك ..... ٢٣٩
أقسام التنوين الداخل على الأسماء ..... ٢٣٩
تنوين التمكين ..... ٢٣٩
تنوين التنكير ..... ٢٤٠
ردّ المؤلف على من خلط بين تنوين التمكين والتنكير ..... ٢٤٠
تنوين المقابلة ..... ٢٤١
الخلاف في تنوين المقابلة ..... ٢٤١
تنوين العوض وأنواعه ..... ٢٤١
تنبيه : من التنوين ما لا يختص بالأسماء وبيان خطأ
الإطلاق في تنوين الأسماء ..... ٢٤٣
ردّ ابن عقيل على صاحب الخلاصة في إطلاقه التنوين ..... ٢٤٣
أقسام التنوين عند ابن هشام وابن الحاجب
وابن بابشاذ خمسة زادوا الترنم ..... ٢٤٣
عند ابن فلاح أقسامه ستة زاد الغالي ..... ٢٤٤
اختصاص الترنم والغالي بالشعر ..... ٢٤٦
اختصاص الترنم والغالي بلغة قيس وتميم دون لغة أهل الحجاز ..... ٢٤٨
ما يخالف فيه الترنم غيره وهي ثلاثة أوجه ..... ٢٤٨
التنوين في آيات الأحزاب ..... ٢٤٩
زيادة الأخفش للتنوين الغالي ..... ٢٥٠
إنكار الزجاج والسيرافي لهذا التنوين ..... ٢٥١

**الموضوع** **الصفحة**

المشهور أن الغالي قسم برأسه مغاير للترنم ..... ٢٥١
دخوله على ذي الأداة قبيح ..... ٢٥٢
ذكر أصحاب العروض والقوافي لهذا التنوين ..... ٢٥٢
إنكار السيرافي لـ" المحترقن " ونسبة راويه إلى الوهم ..... ٢٥٢
تأييد المؤلف له وكذلك ابن هشام ..... ٢٥٣
رأي ابن معزوز وابن مالك في التحفة أنه ليس بتنوين ..... ٢٥٣
الترنم والغالي من مباحث علم القوافي ..... ٢٥٤
زاد بعض النحويين أربعة أنواع أخرى ..... ٢٥٤
تنوين الضرورة ..... ٢٥٤
التنوين الشاذ ..... ٢٥٤
تنوين المنادى وصرف ما لا ينصرف ..... ٢٥٥
تنوين الحكاية ..... ٢٥٥
تلخيص ابن مالك لأنواع التنوين نظماً في بيتين ..... ٢٥٥
شرح تنوين المنادى ..... ٢٥٦
صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ..... ٢٥٦
لا فرق في ذلك بين كون الاسم منادى أو غير منادى ..... ٢٥٧
تنوين الزيادة وهو الداخل على ما لا ينصرف في حالة الاضطرار ..... ٢٥٧
تنوين الحكاية وهو ما خرج عن الأصل لحكايته كلام المخاطب ..... ٢٥٨
تنوين التناسب عند القراء ..... ٢٥٩
تنوين التناسب عند النحاة ..... ٢٦١
تنبيه على أن تنوين التناسب لا يكون إلا في المنصوب ..... ٢٦٢
( **المعروف بالألف واللام** ) ..... ٢٦٣
علاقته بالمفرد الصحيح المنصرف ..... ٢٦٣

**الموضوع** **الصفحة**

إعرابه ..... ٢٦٣
لا يضاف هذا الاسم ولا ينوّن ..... ٢٦٣
تنبيه على إجماع النحاة على :
عدم دخول الألف واللام على المضاف إضافة محضة ..... ٢٦٤
دخولها على المضاف إضافة لفظية وشرط ذلك ..... ٢٦٤
( **المضاف إلى غير ياء المتكلم** ) ..... ٢٦٦
تعريف الإضافة ..... ٢٦٦
مذاهب النحاة في الجارّ له ..... ٢٦٦
إعرابه ..... ٢٦٧
( **المنسوب** ) ..... ٢٦٩
إعرابه ..... ٢٦٩
تعريفه في الاصطلاح ومحترزاته ..... ٢٦٩
لماذا شدّدت ياء النسب ..... ٢٦٩
الياء الأصلية المشابهة لياء النسب في بعض الكلمات العربية ..... ٢٧٠
تخطئة المؤلف لابن مالك في تمثيله بـ ( ياء الكرسيّ ) في النسب ..... ٢٧١
أقسام المنسوب ..... ٢٧١
الياء هي حرف الإعراب ..... ٢٧٢
( **مسائل النسب القياسية** ) ..... ٢٧٤
المسألة الأولى في النسب إلى صدر المركب ..... ٢٧٤
رأي الجرمي ..... ٢٧٥
المسألة الثانية بحذف هاء التأنيث من المنسوب ..... ٢٧٥
السبب في حذف تاء التأنيث عند النسب ..... ١٧٦

**الموضوع** **الصفحة**

وجوه الشبه بين تاء التأنيث وياء النسب ..... ١٧٦
المسألة الثالثة فيما يكون منسوباً بالكنية ..... ٢٧٧
المسألة الرابعة والخامسة والسادسة
والسابعة مسائل التخيير بين حذف الياء الأصلية وإبقائها ..... ٢٧٨
المسألة الثامنة في النسب إلى ( فَعِيل ) ولا يجوز في يائه الحذف ..... ٢٨٠
المسألة التاسعة في المنسوب إلى فَعِيْلَة ولا يجوز في يائه الحذف ..... ٢٨١
المسألة العاشرة في المنسوب إلى ( فُعَيْلة ) ولا يجوز في يائه الحذف ..... ٢٨١
المسألة الحادية عشرة في المنسوب إلى (فُعَيل) ولا يجوز في يائه الحذف ... ٢٨٢
مسائل أخرى من مسائل النسب القياسية وهي سبع :
الأولى : إذا خيف اللبس باختصاص أحد الطرفين بالنسب ..... ٢٨٤
رأي أبي حاتم السجستاني ..... ٢٨٤
المسألة الثانية في المركب العددي ..... ٢٨٦
رأي المؤلف في النسب إلى المركب العددي ..... ٢٨٦
المسألة الثالثة فيما يصاغ من الاسمين المركبين
تركيباً مزجياً وليس بجملة صناعية..... ٢٨٧
رأي ابن مالك ، وابن فلاح ..... ٢٨٧
المسألة الرابعة في المنسوب إلى الجمع ..... ٢٨٧
المسألة الخامسة في المنسوب إلى المسمى بالجملة الاسمية ..... ٢٨٩
المسألة السادسة في المنسوب إلى المضاف ..... ٢٩٠
المسألة السابعة فيما يصاغ من الاسمين المتضايفين ..... ٢٩١
رأي ابن مالك أنه سماعي ..... ٢٩٢
رأي ابن فلاح أنه قياسي ..... ٢٩٢

**الموضوع** **الصفحة**

ثلاث مسائل تتعلق بالمقلوب الآخر :
المسألة الأولى إذا كان آخر الاسم المنسوب ياء مشدّدة
تدل على نسبته إلى وصف ..... ٢٩٣
ألحق به أسماء أخرى ..... ٢٩٣
النسب إلى أخت وبنت ..... ٢٩٣
مذهب الخليل ..... ٢٩٣
مذهب يونس ..... ٢٩٣
المسألة الثانية إذا كان المنسوب منقوصاً ..... ٢٩٤
المسألة الثالثة إذا كان المنسوب مقصوراً ..... ٢٩٤
تنبيه على لحن العوام بقولهم رجل دنيائي ..... ٢٩٥
مسألتان قياسيتان في النسب ..... ٢٩٥
احداهما إذا كان المنسوب ممدوداً ممنوعاً من الصرف ..... ٢٩٦
والثانية إذا كان المنسوب ممدوداً مصروفاً ..... ٢٩٦
ست مسائل قياسية تتعلق بالمفتوح العين ، وما يغني عن الياء ..... ٢٩٧
الأولى ما كان على وزن ( فُعِل ) ..... ٢٩٧
الثانية ما كان على وزن ( فَعِل ) ..... ٢٩٧
الثالثة ما كان على وزن ( فِعِل ) ..... ٢٩٧
لحن أهل الحديث في النسب إلى بنى سَلِمة ..... ٢٩٩
المسائل المتعلقة بما يغني عن ياء النسب ..... ٢٩٩
أولها : فَعَّال بمعنى صاحب حرفة ..... ٢٩٩
وقوع الاشتراك في بعض ألفاظ هذه الصيغة ..... ٣٠٠
ثانيها ( فاعِل ) بمعنى صاحب متاع ..... ٣٠٠
ثالثها ( فَعِل ) بمعنى صاحب شيء ..... ٣٠٠

**الموضوع** **الصفحة**

تنبيه على ما يؤتى فيه بياء النسب من فَعّال ..... ٣٠١
تذييل هذه الأمثلة وإن كانت تغني عن ياء النسب لكنها غير مقيسة ..... ٣٠١
تكميل في وقوع التوسع في هذه الأمثلة فيقوم أحدها مقام الآخر ..... ٣٠١
قيام ( فاعل ) مقام ( فَعَّال ) ..... ٣٠٣
قيام ( فَعِل ) مقام ( فَعَّال ) ..... ٣٠٣
قيام ( فَعِل ) مقام ( فاعل ) ..... ٣٠٣
( **مسائل النسب السماعية** ) ..... ٣٠٤
المسألة الأولى : فيما نسب إلى مضموم الفاء فغير بالفتح ..... ٣٠٤
المسألة الثانية : فيما نسب إلى ممدود فقلبت همزته واواً ..... ٣٠٤
المسألة الثالثة فيما نسب إلى مفتوح الفاء فغير بالكسرة ..... ٣٠٥
المسألة الرابعة فيما عوض عن ياء النسب ألفاً ..... ٣٠٥
الأوجه الجائزة في هذه المسألة ..... ٣٠٥
المسألة الخامسة فيما وقعت فيه الزيادة بالزاي ..... ٣٠٦
المسألة السادسة : فيما وقعت فيه الزيادة بالنون ..... ٣٠٦
المسألة السابعة : فيما نسب إلى مسكّن فغيّر بالتحريك ..... ٣٠٦
المسألة الثامنة : فيما نسب إلى مفتوح الفاء فتغير بضمها ..... ٣٠٧
المسألة التاسعة : فيما خرج عن القياس بإزالة بعض الحروف أو بتبديلها . ٣٠٧
المسألة العاشرة : فيما زيدت فيه النون صفة لآدمي ..... ٣٠٨
عدد مسائل النسب القياسية والسماعية ..... ٣١٠

# الفهرس العام

**الموضوع** **الصفحة**

مقدمة ..... ١

**( فهرس القسم الدراسي )**

تعريف موجز بالمؤلف ..... ٤

اسمه ، ونسبه ..... ٤

مولده ، ووفاته ..... ٤

موطنه ، ورحلاته ..... ٥

شيوخه ، وتلامذته ..... ٦

آثاره ..... ٦

**أولاً : تعريف موجز بالكتاب..... ٩**

١ - اسم الكتاب وتوثيق نسبته وزمن تأليفه..... ٩

٢ - قيمة الكتاب وأهم مميزاته ..... ١٠

**ثانياً : منهج المؤلف في الشرح ( من خلال الجزء المحقق ) . ١٢**

١ - طريقته في النقل عن المتقدمين ..... ١٢

٢ - عنايته بالحدود النحوية ..... ١٥

٣ - الحصر والإحصاء..... ١٦

٤ - الربط بين أجزاء الكتاب ..... ١٨

٥ - الأسلوب التعليمي..... ١٩

٦ - ميله إلى الاستطراد والإسهاب ..... ٢١

٧ - استئناسه بذكر المنظومات ..... ٢٢

**ثالثاً : مصادر المؤلف في الشرح ..... ٢٤**

**الموضوع** **الصفحة**

**رابعاً : شواهده الشعرية والنثرية** ..... ٢٨
**الوقفة الأولى** : استشهاده بالقرآن الكريم ..... ٢٨
**الوقفة الثانية** : استشهاده بالشعر ..... ٢٨
**الوقفة الثالثة** : في استشهاده بالحديث النبوي..... ٢٩
**الوقفة الرابعة** : مع الأمثال ..... ٢٩
**خامساً : شخصية المؤلف النحوية ( من خلال الجزء المحقق )** .. ٣٠
١ - اعتداد المؤلف بنفسه وآرائه ..... ٣٠
٢ - النقد عند الآثاري ..... ٣١
٣ - اهتمامه بالعامل ..... ٣٣
٤ - اهتمامه بالعلة النحوية ..... ٣٥
٥ - اختياراته ..... ٣٧
٦ - موقف الآثاري من بعض النحاة..... ٤٠
- ابن مالك ..... ٤٠
- ابن فلاح ..... ٤٢
- ابن بابشاذ ..... ٤٢
- أبو حيان ..... ٤٢
- ابن عصفور ..... ٤٣
- سيبويه ..... ٤٣
- ابن خالويه ..... ٤٤
**سادساً : بعض المؤاخذات على المؤلف** ..... ٤٥
**سابعاً : عملي في التحقيق** ..... ٥١

**الموضوع** **الصفحة**

## ( قسم التحقيق )

وصف نسختي الكتاب ..... ٥٣
النسخة الأولى ..... ٥٣
النسخة الثانية ..... ٥٤
نماذج مصورة من المخطوط ..... ٥٦

## ( النص المحقق )

الإعراب والبناء ..... ١
تقسيم الأسماء وتحديدها وهو على خمسين قسماً ..... ١٤
تحديد متعلقات العربية ..... ٢١٥
إعراب الأسماء : النوع الأول وهو المفرد الصحيح المنصرف ..... ٢٣٠
تنوين الأسماء ..... ٢٣٨
المنسوب ..... ٢٦٩
فهرس الفهارس ..... ٣١١
فهرس الآيات القرآنية ..... ٣١٢
فهرس الأحاديث ..... ٣٢٥
فهرس الأمثال ..... ٣٢٦
فهرس الشعر ..... ٣٢٧
فهرس الأعلام ..... ٣٣٣
فهرس اللغة ..... ٣٤٢
فهرس الأماكن والبلدان ..... ٣٥٤
فهرس القبائل والفرق والطوائف ..... ٣٥٧
فهرس المصادر والمراجع ..... ٣٦٠
الفهرس التفصيلي لمسائل الكتاب ..... ٣٩٢
الفهرس العام ..... ٤١٧